الطبعة الثانية

تجديد الخطاب الإسلامي

الرؤى والمضامين

د. عبد الكريم البكار



العبيكان
Obeikan

تجديد

الخطاب الإسلامي

تأليف

د. عبدالكريم البكار



ح مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البكار، عبدالكريم

تجديد الخطاب الإسلامي. / عبدالكريم البكار - الرياض، ١٤٢٧هـ

١٩٦ ص، ١٦.٥×٢٤ سم

ردمك: ٧ - ٩٤٥ - ٤٠ - ٩٩٦٠

١- الدعوة الإسلامية ٢- الإعلام الإسلامي أ. العنوان

ديوي: ٢١٣ ١٤٢٧/١٤٠٨

ردمك: ٧ - ٩٤٥ - ٤٠ - ٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٧/١٤٠٨

الطبعة الأولى

١٤٢٧/٢٠٠٦م

الناشر

العبيكان مكتبات ونشر

Obeikan Publishers & Booksellers

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ - الرمز: ١١٥٩٥

هاتف: ٤١٦٠٠١٨/٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا «**تجديد الخطاب الديني**» وكنت قد خصصت الجزء الأول للحديث عن سمات الخطاب الإسلامي المأمول والمرتقب على صعيد الشكل حيث انصبّ الاهتمام هناك على هندسة الرسالة التي نوجهها للناس، وعلى متطلبات قبولها وتأثيرها. أما في هذا الجزء، فسيتم ـ بحول الله وطوله ـ تناول مضمون الرسالة أو مضمون الخطاب الذي نحاول استخدامه في تطوير مجتمعاتنا ونقلها من الحال التي هي عليها إلى حال أكرم وأطيب. والحقيقة أن هذه المهمة في غاية السمو وفي غاية المشقة في آن واحد. إن تجديد الخطاب الإسلامي، يستهدف ـ على نحو جوهري ـ زيادة كفاءته في إرشاد المسلمين وتحسين أوضاعهم الشخصية والعامة. وهذه مهمة جليلة؛ حيث نأمل من وراء ذلك أن نخفف من معاناة المسلمين، وأن نجعل عيشهم أهنأ، وصلتهم بالله ـ جل وعلا ـ أسمى وأوثق.

وتنبع مشقة هذه المهمة من أننا في المجال الإصلاحي نتعامل مع صورة ذهنية ورموز ومصطلحات غائمة؛ إذ إننا حين نشرح للناس أبعاد أزمة من الأزمات أو وضعية من الوضعيات، فإننا نشرح لهم في الحقيقة صوراً ذهنية، نعتقد أنهم يملكونها، ويتفاعلون معها. وكثيراً ما يكون اعتقادنا في غير محله، لأن مشاعر الناس حيال المشكلات التي تواجههم، ليست متجانسة ولا موحدة. كما أن تصوراتهم للمكاسب التي سيحصلون عليها إذا ما اتبعوا نصائحنا أيضاً متفاوتة. وشدة الضغط الذي

يواجهه فلان من الناس لا تتطابق بالضرورة مع الشدة التي يواجهها فلان أو فلان. هذا كله يجعل التقدم الذي سيتحقق من وراء تجديد الخطاب الإسلامي غير واضح المعالم، مما يجعلنا نشعر ببوطأة التغيير وتكاليفه دون أن نكون واثقين من نوعية الفوائد التي سنحصل عليها.. وتتبدى مشقة تجديد الخطاب الإسلامي على صعيد آخر في استجابة صانعي ذلك الخطاب للأفكار والطروحات الجديدة؛ حيث إن كل واحد منا يعتقد أن الأسلوب الذي اعتمده في الدعوة، أو اعتمدته جماعته في العمل، ليس شيئاً مرتجلاً جاء عفو الخاطر، كما أنه لم يتشكل في يوم وليلة، مما يجعل تقبلهم المفاهيم والرؤى الجديدة يصطدم بالكثير من الصعوبات والتمنعات. فإذا أضفنا إلى هذا أن كل ما نقوله في شأن تجديد الخطاب لا يتعدى أن يكون تعبيراً عن وجهات نظر خاصة واجتهادات شخصية ـ في أحيان كثيرة ـ أدركنا هشاشة الأرض التي نقف عليها. لكن مع كل هذا فليس أمامنا سوى خيار واحد هو الاستمرار في بذل الجهود من أجل الوصول إلى أفضل بلورة ممكنة. وعلينا أن نكون واثقين بأن الله ـ تعالى ـ قد يغيّر بالمقولة الواحدة أحوال أناس كثيرين، لا نعرفهم. وكثيراً ما يجد بعض المسلمين في فكرة من الأفكار مخرجاً من وضعية حرجة. ومع هذا فنحن محتاجون للتجديد في طروحاتنا على نحو مستمر، لأننا نعتقد أن إدراكنا في الماضي للخطاب الملائم لم يكن كاملاً. أضف إلى هذا أن التحديات والأزمات التي يواجهها كثير من المسلمين كثيراً ما تكون متجددة، مما يجعل التجديد شيئاً لا بد منه حتى تتم المعالجة على أفضل وجه ممكن. إننا إذا أخلصنا النية رجونا من الله – تعالى – المثوبة والأجر، وإن كانت النتائج من وراء سعينا صغيرة ومحدودة.

والله الهادي إلى سواء السبيل..

د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار

المدينة المنورة في ١٤٢٦/٢/٤هـ

حول الخطاب الإسلامي

ذكرت في الجزء الأول من «تجديد الخطاب الإسلامي» أن الخطاب الإسلامي هو عين الفكر الإسلامي مجسّداً في رسالة. وتلك الرسالة قد تكون خطبة أو درساً أو كتاباً أو رواية أو مسرحية أو قصيدة.. وهذا التجسيد، يضعنا مباشرة أمام ثنائية «الشكل والمضمون». وقد عرضت الكثير مما يتعلق بالشكل هناك، وذكرت كذلك أننا إذا أردنا توخي الدقة عند نقد الخطاب الإسلامي السائد فلا مناص من أن نتحدث عن خطابات إسلامية، وليس عن خطاب واحد، حيث إن ما يعدّ سلبية عند جماعة أو اتجاه أو تيار قد لا يكون كذلك عند غيره. وهذا ما يجعل كثيراً من تعميم المتحدثين عن واقع الخطاب الإسلامي ينحو منحى الظلم وتجاوز المعطيات الماثلة. وهذا لا يعني ـ بالطبع ـ نفي المشترك بين أشكال الخطاب الإسلامي، بل لا ينفي وجود أمور مشتركة بين الخطابات الإسلامية وغير الإسلامية؛ حيث إن كل الذين يعيشون في بيئة واحدة يخضعون لتأثيراتها ـ على درجات متباينة ـ مهما كان انتماؤهم العقدي وميلهم الثقافي. إن الخطاب الإسلامي لم ينفرد منذ مدة بعيدة بأي ساحة ثقافية، ولا يتوقع له ذلك في المستقبل، مما يعني وجود الكثير من التجاذبات بين الخطابات المختلفة. وهذه التجاذبات تنفع الخطاب الإسلامي تارة، وتضره تارة أخرى، لكن ليس هناك أي وسيلة لتفاديها.

عنوان «**حول الخطاب الإسلامي**» عنوان رحب اخترته عن عمد ليسمح لي بأن أتناول تحته العديد من المسائل المتعلقة ببيئة الخطاب الإسلامي وقراءات أصحاب الخطابات الأخرى وأمور أخرى من هذا القبيل. وهذه بعض الملاحظات في هذه الشؤون:

١ ـ يشترك الخطاب الإسلامي مع غيره من الخطابات غير الإسلامية في أنها جميعاً تطرح رؤى إصلاحية ومعالجات عملية للواقع المتردي. وقد تعود بعضهم أن يصف الخطاب الإسلامي بأنه خطاب ماضوي طاغ على الساحة، وقادر بصورة لافتة على تجييش الجماهير وحشدها حول مقولاته وأهدافه. وهم يصفون « الخطاب القومي » بأنه خطاب حالم ومحلِّق في فضاء مثالي، ويرتكز على معطيات متقادمة. أما « الخطاب الليبرالي » فهو خطاب تغريبي ومغترب. ويمكن أن يوصف « الخطاب اليساري » بأنه خطاب جذري وعجول.. الخطاب القومي يشهد اليوم نوعاً من الذبول بسبب ما تنشره العولمة من أدبيات الكيان القطري، وما تسعى إليه من تفكيك الأمة الواحدة إلى شعوب تبحث عن مصالحها الخاصة والضيِّقة. الخطاب اليساري يشهد نوعاً من التراجع السريع منذ عقد من الزمان بسبب انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يقدِّم لليسار، النظريات والدعم المعنوي والمادي إلى جانب إضفاء نوع من المشروعية والمعقولية.

أما الخطاب الليبرالي، فإنه يحظى اليوم بنوع من المدّ على مستوى النخب بسبب الدعم المتنامي الذي يقدمه له الغرب، وبسبب تفتح شهية الشعوب الإسلامية على نمط الحياة الغربية، وبسبب التأزمات المختلفة داخل الساحات العربية والإسلامية.

أما الخطاب الإسلامي فإنه ما زال الأكثر نفوذاً في أوساط الجماهير ـ على الأقل ـ إلا أنه بعد أحداث « ١١ أيلول » بات يشهد ضغوطاً متنوعة حيث تحمِّل جهات عديدة أدبيات هذه الخطاب مسؤولية تلك الأحداث، وما ترتب عليها من تداعيات. إن الانتشار الواسع للخطاب الإسلامي، يثير في نفوس منافسيه شيئاً من الغيرة والحسد، مما يجعله في فوهة المدفع، ويسبب له الكثير من الصداع. وهو في حاجة ماسَّة

إلى أن يدرك ذلك على نحو جيد، وأن يحاول التخفيف من الحساسية نحوه من خلال عدد من الوسائل المتاحة، والتي منها: التخفيف من حدته وحديته في معالجة القضايا المختلفة، وتعميق مدلولات النزعة الإنسانية في طروحاته، مما يعني توسيع الأرضية المشتركة التي يمكن أن تجمعه مع الخطابات الأخرى. أضف إلى هذا الجنوح إلى «العملية» بوصفها أداة ممتازة لكبح جموح التنظير والحد من مهارشات المتشبعين بالمنهج السجالي.

٢ ـ سيكون من المفيد والمهم أن ندرك أن كل خطاب يحاول أن يستند إلى مرجعية معينة، كما يحاول أن يبني له نسقاً من الرمزيات الموثوقة والمتعالية على الجدل والتشكيك، وذلك من أجل التأثير في المتلقي عن طريق تحريك عواطفه، وتثبيط محرضات التفكير لديه. ويجد صاحب الخطاب نفسه من أجل بلوغ ذلك مضطراً لأن يحمِّل نصوصاً وحوادث ومواقف وسيراً ذاتية.. ما لا تستطيع حمله. كما أنه يحاول تشكيل « أنا » جماعي تاريخي وواقعي، يتماهى معه من أجل تحميله مسؤوليات العمل، ومن أجل التمكن من لومه وبالتالي التمكن من استنهاضه للتفاعل مع صانع الخطاب والاستجابة لمتطلبات المرحلة في نظره. هنا تتشابك الرغبات الفردية، وتتداخل العوامل النفسية بالعوامل الموضوعية، ويختلط المعقول بغير المعقول والواقعي بالمتخيل، عن طريق القصد والوعي تارة، وعن طريق «اللاوعي» و «اللاشعور» تارة أخرى. وفي مثل هذه الحال فإن من الوارد دائماً تأسيس «هيمنة» عقلية وروحية وأدبية، تتضخم أحياناً لتمارس دوراً يتسم بإرهاب المخالفين وحملهم على الموافقة أو السكوت. وكم تم إلغاء الحريات باسم الوحدة الوطنية أو باسم الالتفاف الجماهيري حول شعارات هذا الخطاب أو ذاك. وكم تم من إلغاء للنقد الداخلي بحجة التهديدات الخارجية. وكم تم من إلغاء لحق الاختلاف باسم المحافظة على وحدة الكلمة ووحدة الصف ووحدة الهدف..

إن صانع أي خطاب، يصعب عليه أن ينجو من شيء من هذا، لأنه بمجرد أن يضع في اعتباره التأثير في الآخرين، فإنه يضع نفسه على بداية هذا الطريق. وخطورة مثل هذا الأمر تنبع من كونه لا ينشأ في معظم الأحيان نتيجة سوء نية أو تبييت مؤامرة، وإنما ينشأ بسبب متطلبات صناعة الخطاب نفسها. بمعنى أننا لا نستطيع التخلص من هذه المشكلات عن طريق النقاء وحسن القصد فحسب، وإنما لا بد من أمور أخرى. وكلنا يعرف ما شاع من مقولات وممارسات قاسية ومخيفة أيام صعود الخطاب اليساري والخطاب القومي في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا ما بدأ الخطاب الليبرالي بممارسته اليوم. الخطاب الإسلامي، هو الآخر لا يستطيع أن يجعل من نفسه استثناء من هذه الوضعية، فهناك ممن يصوغون الخطاب الإسلامي من يكون سوداوي المزاج، أو صاحب رؤية تشاؤمية، فيصبغ خطابه بذلك، ويجعل من يطلع على خطابه يعتقد أن الأمة تعيش كارثة حقيقية! ومن أولئك من يحاسب غيره على الكلمة والجملة، ويتصيد عثرات الألسنة والأقلام من أجل تصنيف إنسان تصنيفاً سيئاً، أو من أجل إيجاد مادة تلوكها الألسنة. وهناك من يدافع عن رأيه، ويتعامل مع من يخالفه في اجتهاده تعامل من يدافع عن حكم شرعي قاطع. والتهمة بالتفسيق أو التبديع أو التكفير جاهزة لديه. هذا كله جعل كثيراً من الإسلاميين يخافون من بعضهم أكثر من خوفهم من خصومهم ومنافسيهم. وهذا لا يعني ـ بالطبع ـ أننا نشجع الفوضى أو غض الطرف عن الأفكار المنحرفة ـ معاذ الله ـ ولكنه يعني أن نتقن فهم أصول الاختلاف والاجتهاد، وأن نوسِّع آفاق تفكيرنا، ونحسن الظن بعضنا ببعض، ونتخذ من الإعذار أصلاً ما دام هناك مسوِّغ له.

إن الله ـ تعالى ـ وحده هو الذي يعرف نوايا الناس، وهو وحده الذي يحاسبهم عليها. وحين يخطئ العالِم من غير قصد، فإن خطأه يكون في العادة على حافة الصواب

أو متصلاً به. إنه خطأ الخبير والمجتهد الذي إن أخطأ المفصل وضع الموسى قريباً منه. والعالم الحق هو الذي يبصر ما لدى مخالفيه من الصواب، كما يدرك ما لديهم من الخطأ ويقوِّمهم على أساس من هذا وذاك.

٣ ـ تشكِّل نصوص الكتاب والسنة والأحكام المستنبطة منها إطاراً مرجعياً للفكر الإسلامي، لكن بما أن أمة الإسلام ذات تاريخ مستطيل في الزمان مستعرض في المكان، وبما أن الكثير من الأمثلة والنماذج العملية الشارحة لنصوص الوحي وأحكام الشريعة موجودة في ذلك التاريخ، فإن الفقيه والمفسر والمحدث والمفكر المسلم لا يجد بداً من أخذ السوابق التاريخية بعين الاعتبار، على صعيد الإثبات وعلى صعيد النفي أيضاً. وهذا واضح فنحن كثيراً ما نتخذ من التاريخ معياراً أو أداة للحكم على أوضاعنا الراهنة على مستوى الخير والصلاح وعلى مستوى الشر والفساد. ونفعل ذلك تحت تأثير شعور غامض بأن تاريخنا يشكل نوعاً من الامتداد للمنهج الرباني الذي نؤمن به، كما يتملكنا شعور بأن في إمكاننا أن نستخدم الوقائع التاريخية لسد الفجوات في رؤيتنا للواقع والمستقبل وفي إعادة تنظيم شأننا العام، ولا سيما الفكري والسياسي منه. ويبدو أن هذه الوضعية عامة، فالخطاب اليساري كان في أيام فورته يتخذ من الواقع النضالي والمعيشي والحضاري للدول التي توصف بأنها شيوعية أو اشتراكية أمثلة عملية على نجاح الفكر اليساري وعلى عظمة الوعود التي يمكن أن يقدمها للشعوب المؤمنة به. والخطاب الليبرالي يفعل شيئاً من هذا اليوم إذ يستحضر إنجازات الغرب التاريخية والحاضرة من أجل إقناع الناس بصحة رؤاه ونجاعة طروحاته.

فإلى أي حد يمكن أن نعد ذلك شيئاً صحيحاً؟.

لا أعتقد أن الاتجاه إلى التاريخ أو إلى أي واقع آخر يشكل خطأ في حد ذاته، بل لا أعتقد أن عدم الإقدام على ذلك من الناحية المنهجية والموضوعية هو أمر ممكن. لكن

المشكل يكمن في منهجية الرجوع نفسها، فالتاريخ لا يعكس على نحو دقيق المنهج الرباني الأقوم، ففيه أحداث كثيرة تمت بعيداً عن هدي الشريعة، وفيه الكثير من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة. وعلى سبيل المثال فإن النفوذ الذي حققه بعض أهل الذمة في بعض الدول الإسلامية خلال الحقب الماضية وغض طرف بعض الحكام عن مجاهرتهم بشرب الخمر واقتناء الخنازير وغير ذلك ينظر إليه بعض الناس على أنه كان عملاً صحيحاً ونابعاً من سماحة الإسلام، على حين ينظر إليه كثيرون على أنه كان تساهلاً غير مشروع. ومن وجه آخر فإن المؤرخ لا يستطيع تجنب « الانتقاء » في عمله، حيث يجد نفسه في أحيان كثيرة مضطراً إلى أن يتخلى عن بعض النصوص والشواهد لصالح التمسك ببعضها الآخر بحسب اجتهاده وحدسه التأريخي. ونحن حتى نفرِّق بين الواقعة التاريخية التي حدثت استجابة للآمر الشرعي وبين تلك التي حدثت نتيجة خطأ مقصود أو اجتهاد خاطئ، أو نتيجة جهل ـ فإن علينا أيضاً أن نمارس « الانتقاء » . وهذا يجعل إمكانات الخطأ في فهم المغزى التاريخي وتوظيفه في نهضة الأمة وإصلاح أوضاعها كبيرة. ومثل هذا يواجه الخطاب القومي واليساري والليبرالي أيضاً. وبما أن الذي يشغل بالنا هو تجديد الخطاب الإسلامي فإنه يمكن لي أن أقول: إننا نواجه مخاطر أخرى في مسألة الاتكاء على التاريخ في توليد الأفكار والصيغ النهضوية، وهي عديدة، منها:

أ ـ أن تصبح الوقائع التاريخية بمدلولاتها المختلفة منافسة لنصوص الوحي، أو تصبح شيئاً يحد من عطاءاتها؛ حيث إن معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة، وكثير منها مفتوح، والوقائع التاريخية محددة، وتميل إلى الانغلاق، ومن ثم فإن المبالغة في الركون إليها يؤطر فهمنا للنصوص، ويحجِّمه. وعلى سبيل المثال فإن الخلافة الراشدة على قصر مدتها احتوت على العديد من النماذج لانتقال الحكم، ولو أن

الله ـ تعالى ـ قدَّر لها أن تمتد قرناً أو قرنين فربما رأينا ثلاثة أو أربعة نماذج راشدة جديدة لتنظيم انتقال السلطة.

ب ـ إن القبض على التاريخ من الأمور الشاقة جداً؛ وإذا كنا نعاني اليوم من صعوبة فهم الواقع فإننا سنعاني أكثر عند محاولة فهم التاريخ ومحاولة تفسيره. وإن النظر إلى التاريخ على أنه الخزان الذي سيمدنا بأعظم الأفكار وأعظم التجارب قد يؤدي إلى انقسامنا وشرذمتنا بسبب الاختلافات التي سنقع فيها عند محاولة فهمها والاستنباط منها. وإذا نظرت إلى الانقسامات الواقعة اليوم بين العديد من الطوائف والفرق والجماعات الإسلامية، فإنك ستجد للتاريخ الدور الجوهري في حدوثها واستمرارها.

ج ـ العودة إلى التاريخ قد تؤدي إلى حجب الواقع. إن مهمتنا الأساسية في هذه الحياة ليست فهم التاريخ، وإنما إصلاح واقع الأمة، وتحسين سوية التزامها ومعاشها. وإنني كثيراً ما ألاحظ أن الانشغال بالماضي ومحاولة فهمه من الأمور التي تستهلك الكثير من طاقاتنا وأوقاتنا، فإذا وصلنا إلى النقطة الجوهرية في الموضوع، وهي كيفية توظيف الماضي في النهوض بالواقع وكيفية استخدام التاريخ أداة لتربية الأجيال الجديدة ـ وجدنا أذهاننا مرتبكة وطاقاتنا مستنفذة. وفي بعض الأحيان أشعر أننا لا نبحث عن مستقبل هو تطوير للواقع ـ كما هو الشيء البدهي ـ وإنما نبحث عن مستقبل الماضي متجاهلين المعطيات الملوسة التي تحيط بنا من كل جانب!. وهذا ما جعل بعض منافسي الخطاب الإسلامي يصفونه بأنه خطاب ماضوي أو تراثي. إننا ونحن نقرأ التاريخ قد نتجاوز مسألة استهلامه أو أخذ العبرة منه إلى محاولة تكرير وقائعه وتجاربه وما ذاك إلا لأننا نظرنا إلى الأحداث التاريخية وكأنها سلعة يمكن نقلها من مكان إلى آخر. وهذا طبعاً غير صحيح، فالتاريخ لا يعيد نفسه، والممارسة الجيدة والجهد

المتواصل والمنظم هو الذي يسمح ـ بعد توفيق الله تعالى ـ للانتصارات الكبرى والمنجزات العظيمة بالظهور؛ لكنها إذ ذاك لا تحمل صور المنجزات القديمة، وإنما روحها ورمزياتها.

نحن نعتز بأسلافنا وبتراثنا، لكن ذلك يجب أن يتم في إطار الاستفادة العلمية من كل ذلك، وفي إطار إضاءة الواقع والدفع به نحو الأفضل. إن في نصوص الوحي وفي قطعيات الشريعة ومقاصدها وأدبياتها ما يكفي لتوجيه المسيرة الإسلامية وترشيدها وضبط إيقاعها. وعلى مقدار ما نحصل عليه من فهم عميق ومتقدم لكل ذلك ستتضاءل حاجتنا في العودة إلى وقائع التاريخ؛ والعكس صحيح. إذا كان لا بد من عودتنا إلى الماضي، فلنعد إليه، ولكن علينا الاقتصاد في ذلك، وعدم التكلف في استنطاق أحداثه بما ليست مؤهلة للنطق به. كما أن علينا أن نلزم جانب الحذر والتوقي من المخاطر التي أشرنا إليها. والعملية دقيقة جداً، وتحتاج إلى قدر عال من الفطنة والشفافية.

٤ ـ لا يخفى على أحد أن الأمة تعيش أزمة كبيرة على صعيد المواءمة بين سلوكها ومعتقداتها، وعلى صعيد إدارة شؤونها الداخلية وعلى صعيد علاقاتها الدولية ومكانتها بين الأمم. كما أن الفقر والاستبداد والتخلف العلمي والتقني، يجعل المسلم يشعر بالهوان وبجرح عميق في كرامته. وفي حالة كهذه الحالة، فإن من المألوف أن تبحث القوى والقيادات الثقافية عن مخرج. ويكون تجديد الرؤى والطروحات وتقديم المشروعات الحضارية هو المخرج القريب أمام من لا يملكون أكثر من القول. وبما أن كل أصحاب الخطابات الموجودة في الساحة ينظرون إلى الخطاب الإسلامي على أنه الأكثر شعبية وتأثيراً، فإن من الطبيعي أن تتجه الأنظار إليه، وأن يكثر الناقدون له، كما يكثر الذين يقدمون الآراء والمقترحات التي تساعد على تطويره. وهذا كله عند

افتراض حسن النية. ولا شك إلى جانب هذا أن هناك من يغار من الخطاب الإسلامي، وهناك من يعاديه ويحقد عليه، وينظر إلى دوره على أنه غير إيجابي وغير ملائم. وهذه النظرة قد تصدر عمن يقول ما يقوله اتباعاً لهوى أو تحقيقاً لمصلحة، وقد تصدر عمن يجتهد، ويعتقد أنه يريد الإصلاح. وفي كل الأحوال فإننا لا نستطيع منع أحد ـ كائناً من كان ـ من أن يقول ما يشاء، لكن سيظل من حقنا أن نعلّق على قوله، ونوضح موقفنا منه. والحقيقة أن ما قيل ويقال حول الخطاب الإسلامي، يكاد يفوق الحصر، ولا سيما بعد أحداث «١١أيلول» حيث أتاحت تلك الأحداث الفرصة لكل المتربصين بالإسلام ودعاته ومفكريه لأن يشنوا هجمات منسقة ومتتابعة وشاملة على الخطاب الإسلامي. وبعض تلك الهجمات تجاوز الخطاب الإسلامي إلى الإسلام نفسه. وهذا شيء مؤسف ومؤلم. ومع أن علينا أن نكون قادرين على السماع لما يقال، فالصحيح أن بعضه جاء من أناس بعيدين كل البعد عن الحدود الدنيا لما يجب أن يملكه الباحث من فهم للإسلام وفهم لثوابته وقطعياته. وما ذلك إلا لأن كثيراً من الكتاب يجدون التشجيع من جهات عديدة على أن يقولوا ما يعنُّ لهم مهما كان بعيداً عن الحقيقة ومجافياً للصواب البيِّن. ونستطيع أن نجد نموذجاً ممتازاً لما نقول في «إعلان باريس» حول سبل تجديد الخطاب الإسلامي، والذي صدر عن ملتقى عقد في فرنسا برعاية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وكما يقولون في مقدمة الإعلان فإن الأوراق المقدمة تمحورت حول الإجابة على سؤال هو: كيف يمكن التوفيق بين العالم الحديث الذي بلغ من التطور العلمي والتقني والاجتماعي والثقافي مبلغاً مذهلاً وبين تراثنا الفكري والديني دون أن نفقد خصوصياتنا الثقافية، ودون أن ننعزل عن الدنيا التي تجري ونحن هاهنا قاعدون؟!.

ومع أن شيئاً مما قيل صحيح، لكن أود هنا أن أركز على بعض ما أعتقد أنه غير

مقبول من وجهة نظر شرعية وأخلاقية، وبعض ما يحتمل المناقشة، وذلك حتى يتضح لنا كيف يفكر كثير من أصحاب الخطابات الأخرى في مسألة تجديد الخطاب الإسلامي[1]:

أ ـ إن كثيراً ممن يتحدثون عن تجديد الخطاب الإسلامي، لا يفرقون بين الوحي وبين التراث. وهذا يجرهم إلى موقف خاطئ، هو الحرص الشديد على التوفيق بين «الوحي» بوصفه جزءاً من «التراث» وبين معطيات الحضارة الحديثة؛ مع أن النظرة المتأنية، توجب غير هذا، فالتراث عبارة عن الإنتاج الثقافي ـ بأعم مدلولات كلمة ثقافـة ـ الذي تركه لنا الأسلاف. أو هو نتاج تفاعل اجتهادات الأسلاف مع الوحي. إن الوحي ليس من التراث لأنه معصوم عن الخطأ. أما التراث، فإن فيه الكثير من الصواب والكثير من الخطأ. وإذا كان الأمر كذلك فإن القضية برمتها، تميل إلى أن تكون هشة ومشوشة، حيث إن الذي يحول بين كثير من المسلمين اليوم وبين التماهي مع الحضارة الغربية ليس التراث، وإنما العقيدة. إننا نعتقد أن صواب الوحي مطلق. وليس لأحد أن يطلب منا أن نقوم بتأويل النصوص وتفسيرها وتوجيهها على نحو يجعلها تتواءم مع المعطيات الحضارية الحديثة؛ لأن الحضارة هي في نهاية المطاف من صنع إنسان يخطئ ويصيب، ويضل، ويتبع هواه في بعض الأحيان. ولو كان سؤال الملتقى: كيف نستفيد من الحضارة الحديثة في إطار ثوابتنا وقيمنا وأهدافنا، لكان مقبولاً. إن التفكير على النحو الذي طرحه سؤال الملتقى لن يزيد الأمة إلا تشرذماً، وسيزيد من درجة العداء للحضارة الغربية، كما أنه يعبر عن غبش في الرؤية لجوهر الإسلام وطروحاته الأساسية.

ب ـ يرى الذين أصدروا «إعلان باريس» أن تجديد الفكر الديني ظل مسعى

---

(1) هذه المعلومات ملخصة من موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على الانترنت.

أساسياً في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام. وهذا صحيح، حيث كانت الساحة الإسلامية تشهد باستمرار ملاحظات قيمة حول الواقع الإسلامي وحول كيفية النهوض به. كما أن أهل العلم يرد بعضهم على بعض فيما يعد من قبيل تصحيح الرؤية للمسيرة الإسلامية؛ لكن الذي يثير التساؤل هو أسماء أولئك الذين ينظر إليهم الإعلان على أنهم مجددون للفكر الإسلامي حيث أورد البيان ذكر المعتزلة وإخوان الصفا وابن رشد وبعض المتصوفة. كما أورد من المحدثين أسماء علي عبد الرزاق وطه حسين، ومحمود محمد طه وشبلي شميل، وحسين مروة وتلامذة هؤلاء!. وسؤالي هو: هل صار كل من يخرج عن الإجماع وكل من يشوه الإسلام، ويضرب أصوله وثوابته مجدداً؟ وهل صار بعض المثقفين أعجز من أن يفرق بين التجديد والتخريب وبين الهدم والبناء؟! إن تجديد الخطاب الإسلامي مطلوب لكن بشرط واحد هو أن يظل ذلك الخطاب بعد تجديده وفياً لمبادئ الإسلام وروحه ومقاصده، وإلا فليس هناك معنى لتجديده، كما لا يكون هناك معنى لنعته بنعت «إسلامي» . إننا نشكر كل من يحاول تجديد ما لدينا من أحكام فقهية بقطع النظر عن انتمائه وتخصصه، لكن كما هو الشأن في كل مجال فإن الحكم الأخير هو لأهل الاختصاص من علماء الشريعة، وليس لأحد سواهم. وما كان من قبيل الاجتهاد والتنظير ومحاولة استكشاف الواقع والتخطيط للمستقبل، فإن علينا أن نتعامل معه بسعة أفق وطيب نفس، وعلينا أن نجادل أصحابه بالتي هي أحسن.

ج ـ تبلور عبر الحوار في ذلك الملتقى ـ كما يقول الإعلان ـ ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: يرى أن في القرآن الكريم كل الإجابات. وأن قراءة سليمة للدين ستكشف عن أن القرآن زاخر بالتجديد والحرية والعقل والتقدم والعدالة والشورى واحترام الآخر، فهو عقيدة وشريعة. ولنا على هذا الاتجاه ملاحظتان:

الأولى: هي أن الاستنباط لما يعين الأمة على تحسين أحوالها لا ينبغي أن يقتصر على الكتاب العزيز وحده، فلدينا السنة النبوية أيضاً. وقد قال ـ سبحانه ـ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]. وقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[3]. وقال: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[4]. ولدينا بعد هذا وذاك تراث فقهي غني جداً، يدور في فلك الكتاب والسنة. وأصحاب الخطابات الأخرى لا يتحدثون إلا عن القرآن، وهذا اختزال في غير محله.

الثانية: إن أي قراءة للكتاب والسنة ينبغي أن تتم وفق قواعد تفسير النصوص التي أقرها الأصوليون وأهل الاختصاص، حيث إننا نرى اليوم مهندسين وأطباء وشعراء... يزعمون أنهم يقومون بقراءة الوحي بعيداً عن أصول الاجتهاد وقواعد النظر المعترف بها. وكانت النتيجة أنهم جاؤوا بالأعاجيب، وشوهوا رؤية الشريعة لكثير من الأمور!!.

د ـ **الاتجاه الثاني**: يقول بتاريخية النصوص الدينية؛ فالنص عند هذا الاتجاه لا يعطي كل معانيه إلا في ضوء التجربة التاريخية، وهذا يعني إخضاع التفسيرات القديمة للقرآن والحديث الشريف للنقد بوصفها قراءات خاصة بزمانها. ويدعو هذا التيار إلى الدولة العلمانية التي لا تعني ـ كما يزعمون ـ نفي الدين أو التناقض معه، بل إنها تطلق إمكاناته الروحية الكامنة من عقال القراءات الزمنية وأسر التوظيف السياسي. وعلى هذا فإن المرجعية في شؤون السياسة والتشريع تصبح مدنية لا دينية. ونحن نقول: إن أحداً من علمائنا الأقدمين أو المعاصرين لم يقل بإغلاق باب الاجتهاد في فهم

---

(2) سورة النحل: (٤٤).

(3) سورة الحشر: (٧).

(4) سورة النجم: (٣ ـ ٤).

النصوص، فحركة التأليف في تفسير القرآن والحديث لم تتوقف، ولم يقل أحد: إن كل ما يمكن قوله في هذا الشأن قد قيل، وانتهى الأمر؛ لكن لا يصح لأي قراءة جديدة أن تتجاهل الإجماع أو أسباب النزول، أو تغض الطرف عن آراء جماهير العلماء المتقدمين. ومن الواضح أن أخطر ما تعانيه الأمة من أزمات، لم ينشأ بسبب قصور في فهم الوحي، وإنما نشأ بسبب ترك العمل بما هو واضح وصريح من قطعياته. أضف إلى هذا أن المنهجية الصحيحة في تفسير النصوص تقتضي أن نحاول فهم ما هو ظني الدلالة في ضوء ما هو قطعي، وأن نفهم ما هو مختلف فيه في ضوء ما هو متفق عليه. وإن أي قراءة تلتزم بما أشرنا إليه، فإن ما ستسفر عنه لن يكون بعيداً عما قاله الأقدمون. لكن حين يراد من الدعوة إلى قراءة عصرية للنصوص تمييع الإسلام وتشكيله من جديد ليتوافق مع سياسات الغرب ومواضعاته، وما انتهى إليه في التشريع والاجتماع.. فإن المسألة تخرج من طور الاجتهاد، وتصبح جزءاً من حرب شاملة ومتنوعة على الأمة، وعلى دينها، وهذا ما لا يمكن القبول به.

هـ ـ أما **الاتجاه الثالث** في الملتقى ـ حسب إعلان باريس ـ فإنه يرى الفصل بين الدين والفكر الديني، إن الدين مقدس لا يمس على حين أن الثاني بشري، يخطئ ويصيب، ويتغير بتغير الحاجات الإنسانية المتحولة.

هذا الاتجاه فيه فرعان:

فرع يرى تجديد الفقه وأصوله انطلاقاً من مرجعية القرآن وحده مع ضبط الحديث والسنة بمعايير القرآن الكريم.

أما **الفرع الثاني**: فيرى أن تجديد الفكر الديني عبارة عن إعادة تسليط الضوء على النصوص العمومية والعمل بها دون النصوص الخاصة بحقبة زمنية معينة ومنطقة جغرافية بعينها أو مناسبة بذاتها.

ما أود قوله هنا هو أن تقدير أئمتنا للنصوص كان عالياً جداً، وكانوا على حذر شديد من أن يقولوا قولاً، يزاحم آية أو حديثاً. ومن رحمة الله ـ تعالى ـ بعباده أن ما لا يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ـ مثل العقائد والعبادات ـ جاء في الشريعة مفصلاً غاية التفصيل، وورد فيه الكثيرُ الكثير من النصوص. وهذا يعني بداهة تركيز اجتهادات العلماء في تفريعاته وجزئياته، وليس في أصوله ومسائله الكبار.

أما ما يتغير بتغير الزمان والمكان، فإن النصوص فيه قليلة، وهي لا تعدو أن تكون عبارة عن توجيهات عادية ذات طابع عام، وذلك مثل مسائل السياسة والإدارة وتنظيم الحياة العامة وتدبير شؤون العيش وكثير من قضايا النهوض الحضاري وعمارة الأرض. ولا ريب في أن قلة النصوص تتيح لأهل العلم أن يجتهدوا، ويدلوا بآرائهم. ولا أعتقد أنه من الناحية العملية يمكن الفصل على طول الخط بين ما دعاه الإعلان «الدين» وبين ما دعاه «الفكر».

أما موضوع ضبط «السنة» بمعايير القرآن، فهذا غير مقبول؛ لأن جمهور أهل العلم متفقون على أن السنة مستقلة بتشريع الأحكام، وهي مثل القرآن الكريم في تحليل الحلال والحرام. وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «ألا وإني قد أوتيت القرآن ومثله معه» أي أوتي القرآن ومثله من السنة التي لم ينطق القرآن بها. وذكر أهل العلم أن الزنادقة وضعوا حديثاً على النبي ﷺ نصه: «**ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف لم أقله**»[٥].

أما قضية تسليط الضوء على النصوص العامة والعمل بها دون النصوص الخاصة، فإن الأصوليين بحثوا هذه المسألة بتوسع. وكما هو معروف فإن الأصل في النصوص الكريمة هو العموم، وحين يوجد مخصص للنص كأن يتوفر دليل يفيد أن الحكم الوارد

(5) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٣٣).

في النص خاص بالنبي ﷺ أو خاص بأحد المسلمين فإن الفقهاء يذهبون إلى التخصيص. المهم دائماً هو العمل على أسس وقواعد مؤصلة ومعترف بها من قبل أهل الاختصاص. وتطوير تلك الأسس والقواعد ممكن طبعاً، ولكن ذلك أيضاً هو شأن من شؤون المختصين.

و ـ كان من جملة توصيات الملتقى المناشدة لعلماء الدين أن يكفوا عن التوظيف الأعمى لقدسية الدين والزج به في التحريض على مصادرة الفكر والأدب وإعمال العقل. ودعا الإعلان إلى رفض مصادرة أي كتاب أو مطبوعة، وإلى العمل الفوري من قبل جمعيات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية على نشر أي كتاب تتم مصادرته من جهة الأمن أو الإدارة أو المؤسسة الدينية في أي بلد عربي. ودعا الإعلان كذلك إلى تعريف الرأي العام بـ«العلمانية» وإزالة الالتباس الذي لحق بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين «كدين» بل تعارض تسييس الدين.

من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الذين صاغوا البيان والذين وافقوا عليه يريدون للأمة أن تغرق في فوضى فكرية ليس لها حدود. وأنا لا أتهم نياتهم، ولا أرتضي هذا الأسلوب في البحث، لكن ما يدعون إليه سيؤدي إلى هذا. والسؤال هو: كيف يمكن أن ننشئ جيلاً قوياً متماسكاً إذا كانت مصادر تثقيفه متضاربة ومتصادمة وإذا صدر كتاب يشتم الرب ـ جل وعلا ـ أو يهزأ بالنبي ﷺ وتم منعه، فهل على جمعيات حقوق الإنسان أن تقوم بنشره والترويج له؟ وهل شتم الله ـ تعالى ـ أو أنبيائه هو حق من حقوق الناس. وإذا كان الأمر كذلك فأين حق الله؟! ثم إذا كانت «العلمانية» لا تتعارض مع الدين، بل تعارض تسييس الدين فقط، فهل يعتقد السادة المجتمعون أن حجاب الفتاة في فرنسا هو نوع من تسييس الدين حتى تمنع الحكومة الفرنسية الفتيات المحجبات من دخول المدارس؟!

إن الإسلام مع حرية الفكر ومع إعمال العقل ولكن الحرية التي ليس لها أي حدود لا تصبح حرية، وإنما أداة فوضى وتخريب. ولا أعتقد أن هناك حكومة في العالم تقول لشعبها تكلموا بلا حدود!. انشروا بلا حدود. لأن هذا إذا تم فسيعني جنوناً بلا حدود!.

٥ ـ إن تجديد الخطاب الإسلامي حين يكون عبارة عن استجابة موضوعية لتداعيات قصور هذا الخطاب، وحين يكون بسبب إدراك عميق للتحولات الجارية في الداخل والخارج وإدراك عميق للتحديات التي تواجه الأمة، إنه حين يكون كذلك فلا بد أن يكون عاماً وشاملاً. أما إذا كان تجديد الخطاب الإسلامي عبارة عن عملية أقلمة وتكييف مع الأوضاع الراهنة وخضوع للضغوطات القادمة من هذه الجهة أو تلك، فهذا يعني أن تجديدنا سيكون في بعض جوانبه ـ على الأقل ـ شيئاً يشوه الخطاب الإسلامي، ويزيد في علله. إنه لشيء سيئ أن نجدد ونطور وننقد ونحن في حالة خوف أو إكراه أو اضطرار.. إن ذلك سيعني نوعاً من المفارقة بين ما نُظهر وما نُضمر، وبين ما نقول وبين ما يجب أن نقوله. وهذا في حد ذاته يشكل نقطة ضعف، ويدفع في اتجاه البلبلة الفكرية. ثم إن التجديد لغير دواعٍ موضوعية سيُضعف ثقة الناس ـ ولا سيما الشباب ـ بما نقترحه وسيبعدهم عن أولي العلم والفهم والرؤية الثاقبة. وهذا قد يُدخل الدعوة والدعاة ومعهم الأمة في متاهات مخيفة!.

إننا نريد من خلال تجديد الخطاب الإسلامي أن نجدد شباب الإسلام، ونجلي مدى صلاحيته لإنقاذ الأمة بل العالم. وهذا التجديد يتطلب منا أولاً أن نعد القضية قضية داخلية خالصة، بمعنى ألا ننتظر من وراء التجديد رضا أحد، وألا نخشى غضب أحد. كما يتطلب أن ننظر في أشكال التساهل والتهاون والتملق التي بدأت تتسلل إلى بعض الصيغ والألوان الخطابية، وأن نحاول وضع حد لها.

ويتطلب كذلك بأن نناى بخطابنا عن أن يتعرض لخيانة الذات في سبيل تحقيق مكاسب سياسية، أو مادية لأصحابه. ونحن في كل آن في حاجة ماسّة إلى مراقبة شديدة لله ـ تعالى ـ خشية الانزلاق والقول من غير إخلاص أو علم.

٦ ـ هل نستطيع القول: إن الخطاب الإسلامي فقير بالتفاصيل فيما يتعلق بالإصلاح والنهوض؟ وإذا كان الجواب «نعم» فلماذا يحدث ذلك؟ أعتقد أن الخطاب الإسلامي ـ على نحو عام ـ لا يهتم فعلاً بالحديث عن الكيفيات والخطط والأساليب والأدوات التي يحتاجها تقدم الأمة؛ حيث إن من القليل أن تجد اهتماماً لدى داعية أو مفكر إسلامي بإنتاج المفاهيم والطرق التي يمكن من خلالها القضاء على البطالة ـ مثلاً ـ أو تحسين مستوى التدريب بين الشباب أو بحث أسباب التخلف التقني وكيفية الفكاك منه... مع أن هذه الأمور حيوية للغاية. ونحن حين نقول: إن الخطاب الإسلامي يعاني من شح في الحديث عن مثل هذه المسائل، فإن هذا لا يعني ـ بالضرورة ـ غنى الخطابات الأخرى. إننا نتحدث عن هذه الأمور حديثاً مجملاً، لا يكاد يفهم السامع منه شيئاً؛ مع أن واقع الحال على أن من غير المجدي أن تحث الناس على القيام بالأشياء الجيدة، بل لا بد أن تعلمهم كيف يفعلون ذلك. وأصحاب الخطاب الإسلامي مطالبون بالحديث عن التفاصيل أكثر من غيرهم، لأن لدى الصحوة الكثير من الشباب المثقف والمتخصص والواعي الذي يمكنه أن يفعل الكثير على هذا الصعيد، لكنه لا يتلقى التوجيه والحفز الكافي من لدن الكبار.

إن العالم المتقدم يتعامل اليوم مع قضاياه ومشكلاته وكذلك طموحاته وآماله من خلال البحوث والدراسات العلمية المتقنة التي تمولها الحكومات والشركات والأفراد. وليس هناك أي وسيلة أخرى تغني عنها. إن لدينا ملايين الشباب المتعلم والملتزم والذي لا يخدم الدعوة، ولا يخدم المصلحة العامة بشيء يذكر. وكثير منهم كتبوا

بحوثهم الجامعية ورسائلهم في الدراسات العليا حول مسائل، لا يعرف أحد كيف تتم الاستفادة منها. ولو كان لدى القيادات الثقافية والدعوية ما يكفي من وضوح الرؤية وما يكفي من الوعي بأهمية البحث العلمي في مواجهة مشكلاتنا لقاموا بتوجيههم ولساعدوهم على إنجاز ما يمكن أن يطلبوه منهم.

أما لماذا يحدث ذلك فأظن أن لدينا سببين أساسيين لحدوثه:

الأول: هو أن البيئة العامة التي يعيش فيها معظم المسلمين بيئة متخلفة في البحث العلمي إلى ما يقترب من الوضعية الأسوأ في العالم. وبناء على التقرير الذي أصدرته منظمة «اليونسكو» عن حالة العلوم في العالم، فإن نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية في الدول العربية لم تتجاوز ٠٫٠٥٪ على حين وصلت لدى اليهود في فلسطين المحتلة إلى ٢/٤٪ وهي نسبة تتجاوز نسب روسيا وألمانيا. وحسب تقرير بعض الدراسات فإن ٩٥٪ من العلماء الذين وجدوا عبر التاريخ يعيشون على الأرض اليوم، وإن ٨٧٪ منهم يعيشون في أوربا وأمريكا! وحين تكون البيئة العامة فقيرة بالتقاليد البحثية وفي الاعتماد على البحث بوصفه مدخلاً وأداة للفهم وللتعامل مع الأشياء، فإنها تترك بصماتها على كل شيء فيها: الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات والمؤسسات.. وهذا ما أصابنا.

السبب الثاني هو أن الإنسان حين ينظر إلى الأمور من أفق عقيدة متشبع بها أو أيدلوجية يتبناها فإن ذلك النظر يشكل له ما يشبه المثبط عن الخوض في التفاصيل. وكأن ذلك النظر يوحي بالاكتفاء بالمقولة العامة للعقيدة أو الأيدلوجية؛ حيث إن شدة الاعتقاد بنفوذ شيء من الأشياء تترك انطباعاً بالحتمية، مما يجعل الشعور بالفصل بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون ضعيفاً، ولدى بعض الناس معدوماً. إن عقيدتنا تقول: إن المسلم لا يقتل المسلم عمداً: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا ﴾[6]

---

(6) سورة النساء: (٩٢).

وهذا يعني أنه إذا حدث قتال بين فئتين من المسلمين، فإن ذلك يكون من الندور على نحو لا يستدعي البحث عن الأسباب التي أدت إليه. ونكتفي بالقول: إن ذلك كان فتنة، أو كان عن اجتهاد، أو كان بسبب دسائس الأعداء. ولا نجد الحافز على البحث العميق في دواعي ذلك الاقتتال ولا في كيفية الحيلولة دون تكراره في المستقبل. واعتقادنا بأن الأرزاق مقسومة، يثبط همتنا عن النهوض للبحث عن ظاهرة الفقر في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً. والاعتقاد الشعبي السائد حول مطابقة النجاح للذكاء، جعلنا ننظر إلى النجاح على أنه موهبة أو مرتبط بالموهبة، وبالتالي فإنه لا حاجة أو لا فائدة من الحديث عن شروطه ومتطلباته وهكذا...

إن مهمة العقيدة أن تضعنا على الطريق الصحيح، وتمنحنا وضوح الرؤية ووضوح الهدف، لكن وسيلة النقل التي سنستخدمها في السير يجب أن تكون من صنع أيدينا، ولهذا فإننا في حاجة إلى البحث وإلى الخوض في تفاصيل التفاصيل.

٧ ـ ينتقد كثير ممن العلمانيين وغيرهم الخطاب الإسلامي بأنه خطاب شمولي، يتناول كل جوانب الحياة، ويعدون ذلك تجاوزاً للموضوعية، كما ينظرون إليه على أنه لا يخلو من تجاهل للتخصص، حيث يخوض كثير من الدعاة في الحديث عن مسائل ليس من شأنهم التحدث فيها. وأظن أن علينا أن ننظر إلى هذا الاتهام على مستويين أو من زاويتين:

الأولى: هي أن بعض صانعي الخطاب الإسلامي قد يتحدثون في بعض الأحيان فيما لا يحسنون، وكثيراً ما يكون ذلك عند ممارسة التحليل السياسي أو عند تقديم صور تاريخية لمرحلة من المراحل، وكذلك عند التحدث في بعض المسائل الطبية والكيميائية والفيزيائية والفلكية. وهذا يحدث بسبب الاتكاء على معلومات على درجة عالية من التداول والانتشار، مما يؤدي إلى إدخال الكثير من التحريف والتشويه عليها من قبل

المتداولين. ولا شك أن هذا يشكل معضلة، ويجب العمل على التقليل منه إلى أدنى حد ممكن. على أن صانعي الخطابات غير الإسلامية، يقعون أيضاً في شيء من هذا مع اختلاف الموضوعات التي يتناولونها. وكثيراً ما يقع ذلك عند تناول الأمور التاريخية والشرعية.

الثانية: الخطاب الإسلامي في سعة تناوله للمسائل الكثيرة والمتنوعة إنما يعكس في الحقيقة ما في ديننا الإسلامي من نزوع إلى الشمول؛ إذ فيه أحكام وآداب وتوجيهات تتصل بكل مراحل حياة الإنسان منذ الولادة إلى الموت، بل إلى ما بعد الموت. كما أن فيه أحكاماً وتوجيهات وآداباً تتصل بكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. ولا يستطيع الخطاب الإسلامي والذي أخذ على عاتقه إبلاغ الدعوة وإصلاح أوضاع المسلمين بناء عليها إلا أن يتحدث عن كل ذلك وبالقدر الممكن من التفصيل والعموم. ومما يغيب عن أذهان كثير من الناس أن كل الأديان تميل نحو التناول الشمولي والعام لحياة الإنسان. ففي حين تتفاوت العلاقة بين الدين والسياسة وإدارة شؤون الدولة من دين إلى آخر فإن الأديان كلها تقدم للإنسان نمطاً وسبيلاً في الحياة مع التركيز على الحياة الشخصية والاجتماعية. وتجد في معظم الأديان ـ إن لم نقل في جميعها ـ حديثاً عن الطهارة، وما يحل وما لا يحل من الأطعمة إلى جانب الحديث عن توزيع الأموال وبعض ما يتعلق بالولادة والموت. ومن هنا فإن الذين يعيبون التناول الشمولي للخطاب الإسلامي إنما يعيبون في الحقيقة وجهة الأديان كافة. ولا بدَّ من القول: إن هذا النقد يستند في الأساس إلى خبرات أجنبية وبالتحديد غربية. إن الغرب بعد صراعه المرير مع الكنيسة وانتصاره عليها طوَّر مفهوماً عصرياً للدين، يقوم على استنكار تدخل التعليمات الدينية في كثير من الشؤون الدنيوية؛ ولا سيما السياسية منها. وقد تم ذلك في حقبة ما بعد التنوير. وصار ينظر إلى الاهتمام الزائد من

علماء أي دين بالشأن السياسي على أنه يشكل انحرافاً عن المألوف، بل ينظر إليه على أنه غير عقلاني ومتطرف.

كل ما أريد قوله هو أن نحاول عند إبدائنا لوجهات نظرنا في أي أمر أن نحدد المصطلحات وأن نتجنب الغموض. وعلينا قبل هذا وذاك أن ندرك أننا في كثير من الأحيان نبني على أسس ومعطيات ثقافية نسبية منطلقاتٍ ومواقف جازمة وحاسمة، مما يجرح صفاء المنهجية التي ينبغي أن نتمسك بها.

٨ ـ شيء جوهري أن يكون لنا طموحات وتطلعات كبيرة وآمال فسيحة، لأننا من غير ذلك قد نسلم أنفسنا للقوى الغاشمة، وقد نستسلم لليأس والقنوط. وكلما اشتدت علينا الضغوط، وضاقت بنا السبل كانت حاجتنا إلى التفاؤل وحسن الظن بالله ـ تعالى ـ أعظم. هذا من وجه. ومن وجه آخر فإن من المفترض في «الكلمات الكبرى» أن تتحمل الأعباء الثقيلة لأنها تدل على إمكانات كبيرة للعمل وترمز إلى أعمال عظيمة. لكن مع هذا وذاك فإنني ألاحظ أن العديد من أطياف الخطاب الإسلامي مثقل بطموحات زائدة والتطلع إلى مشروعات عملاقة. هناك من يتحدث عن تغيير العالم من خلال الدعوة. وهناك من ينتظر سقوط الحضارة الغربية لأنه لا يشك أن ذلك سيفسح المجال أمام الأمة الإسلامية لقيادة البشرية. وهناك من يتحدث عن كتاب ترك بصمة على جيل بأكمله. كما أن هناك من يتوقع لعشرة من طلاب العلم المميزين أن يغيروا ثقافة الناس في بلد كبير مثل الباكستان... إن هذه الأحاديث تطربنا، وتثير فينا الحمية، ثم لا شيء بعد ذلك . إن الكلام الذي يعني كل شيء، لا يعني أي شيء. وإن الحديث عن أي مشروع مهما كان سيكون غير ذي معنى إذا لم يتضمن شرحاً عن كيفيات تحقيقه وخطوات تنفيذه. وربما كان عدم انتباهنا لهذه النقطة من أهم الأسباب التي شجعتنا على أن نتكلم كثيراً، ولا نحصل في نهاية المطاف إلا على القليل! شيء جيد

أن نمتلك رؤية بعيدة المدى لمستقبل الأمة، لكن الذي سيدفع بنا نحو الأمام بعد توفيق الله ـ تعالى ـ هو تلك الخطوات الصغيرة، وتلك الإضافات المتواضعة التي تأتي من هنا وهناك. وهذا يحتاج إلى صبر ومثابرة وتوظيف كل الطاقات والإمكانات المتاحة. وعلى صناع الخطاب الإسلامي أن يخصصوا جزءاً مهماً منه لدلالة الناس على الإنجازات الصغيرة التي يمكن أن يحققوها.

٩ ـ في ظل انتشار القيم والمفاهيم الليبرالية والرأسمالية يجد صانع الخطاب الإسلامي نفسه كمن يغرد خارج السرب، أو يسبح ضد التيار. إن مثل هذه الوضعية تدفع ـ في العادة ـ جزءاً من الناس نحو العزلة والانطواء، وتدفع قسماً آخر من أجل المحافظة على الذات نحو التكيف والتماهي مع أولئك الذين يهددونه، ويشكلون خطراً عليه. إن الذين يختارون الانطواء ممن يمكن أن يقدموا شيئاً للأمة لا يُلحقون بغيرهم أي ضرر يذكر. لكن الذين يشكلون أزمة حقيقية للدعوة وللخطاب الإسلامي هم أولئك الذين يفهمون التكيف مع الضغوط على أنه الاقتراب من فلسفة الحضارة الغربية وقيمها في المسائل الكبرى مثل الحرب والسلام، والتربية والتعليم، والعلاقات الدولية والمرأة والحوار العالمي، والعلاقة بين شؤون الدنيا وشؤون الآخرة. ونحن نلاحظ أن هؤلاء يصوغون نظريات تميل إلى التعقيد لأنها مبنية على التلفيق والتهجين. وهم يظنون أنهم من خلال ذلك يكسبون الجميع، ويلمعون صورة الإسلام العالمية. ونحن لا نتحدث أبداً عن النوايا، ونتعامل مع كل هذه الحالات على أساس الاجتهاد المنطلق من حسن القصد. لكن الملاحظ أن هؤلاء لم يستطيعوا كسب الليبراليين والحداثيين؛ لأن كثيراً من هؤلاء يريدون نسف جذور الخطاب الإسلامي ومنطلقاته الأساسية. وهذا ما لا يمكن لأي داعية مسلم أن يستجيب له؛ أو يرضى به. إن الإصلاحيين الإسلاميين يشكلون في نظر أولئك حجر عثرة في طريق النهوض. كما

أنهم إلى جانب ذلك لم يستطيعوا إرضاء المفكرين والدعاة الذين يمكن أن يوصفوا بالمحافظين، ولا إرضاء المسلمين العاديين؛ لأن حجب أجزاء مهمة من النصوص والقواعد الإسلامية العامة من أجل الاقتراب من الآخر، يُفقد من يقوم بذلك المصداقية والثقة التي يحتاجها للحصول على الولاء. وإن مثل هذا العمل يولِّد لدى الكثيرين اعتقاداً بأن أصحابه يفعلون ذلك لأسباب سياسية أو للحصول على مكاسب شخصية ضيقة. وكثيراً ما يفهم على أنه نوع من «التكتيك» الذي لا يعبر عن الثوابت والمنهجية الإسلامية.

إن عرض الإسلام في أيام الشدائد والمحن وفي زمان غربة الأمة، يحتاج إلى الكثير من الذكاء والكثير من الشفافية. وإن من المهم دائماً ألا يعرض الإسلام بصورة مشوهة ابتغاء تحقيق مصالح عاجلة أو دفع مخاطر محدقة؛ لأن ذلك يشكل ما يشبه الخيانة لطبيعة الإسلام ولعمق الشخصية الإسلامية. نحن مع أخذ الظروف الطارئة والصعبة بعين الاعتبار، لكن ذلك يجب أن يظل مسيجاً بالأصول الإسلامية، وأن يحمل على الدوام روح الإسلام ومقاصده العامة.

إن المسافة التي نتركها بيننا وبين الآخرين هي عين المسافة التي تسوِّغ استمرارنا بوصفنا أصحاب رسالة ومنهج متميز. وهي عين المسافة التي تساعد الأمة على التماسك في وجه التيارات الجارفة. ونحن لا نشك أن هذه المسافة سوف تسبب لنا الكثير من الإزعاج؛ لكن حين يكون وجودك في شيء، فإنه لا يكون أمامك سبيل سوى اختياره.

الخطاب الإسلامي وأحداث « ١١ أيلول »

تشكل أحداث الحادي عشر من أيلول تاريخاً فاصلاً أو بداية لتاريخ جديد. وذلك يعود إلى أن الحادثة مسَّت كبرياء أمريكا حين استهدفت منشآت عسكرية واقتصادية عملاقة من قبل جهة ليست في قوة أمريكا، لكن التعامل معها صعب والتحكم بها شديد الصعوبة. والحكومة الأمريكية بوصفها الضامن لأمن الأمريكيين شعرت بالتقصير في حمايتهم، ولهذا كان عليها أن تثبت بالبرهان تلو البرهان أن على الأمريكيين أن يثقوا بها وبقدرتها على القيام بالمهمة. والأمن بالنسبة للمواطن الأمريكي مهم وحساسيته تجاهه عالية جداً. وحين يشعر الأمريكيون بعدم الأمان فإن العديد من جوانب الحياة يتأثر بذلك الشعور، وتصير الأمور إلى اضطراب وانحسار.

الخطاب الإسلامي من جهته اضطرب تجاه رد الفعل المطلوب على تلك الأحداث. وأنا أشعر أنه لعدم امتلاكنا ما يكفي من الوضوح لرؤية ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المسلمين وبين الدول الكبرى... أقول بسبب ذلك فقد وجد السواد الأعظم من المسلمين خاصتهم وعامتهم في أحداث «١١أيلول» فرصة للشماتة بأمريكا وفرصة للانتقام من الجرائم التي ارتكبتها بسبب تحالفها مع اليهود الغاصبين. لكن تلك الفرحة لم تدم طويلاً حيث بدأنا نكتشف شيئاً فشيئاً الثمن الذي علينا أن ندفعه نحن المسلمين للإقدام على ضرب أمريكا. إن الحرب على أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان والضغط على العديد من الدول الإسلامية لتلاحق ما يشتبه أنهم أتباع أو مؤيدون للقاعدة والضغط على مؤسسات العمل الخيري ومحاولة تحجيمها بوصفها مصدراً محتملاً لتمويل ما دعي بـ «الإرهاب» بالإضافة إلى اضطهاد الأقليات الإسلامية التي تعيش في الغرب.. إن كل ذلك وأشياء من هذا القبيل جعل كثيراً من

سدنة الخطاب الإسلامي يعتقدون أن أحداث «١١أيلول» لم تهدم أمريكا، ولم تُضعف اقتصادها، ولم تردعها عن مواقفها المنحازة لليهود كما رجا الذين قاموا بتلك الأحداث، ولكنها أعطت المسوِّغ لممارسة التنكيل بالمسلمين والضغط على حكامهم ودعاتهم، بالإضافة إلى توفير ذريعة لبسط الهيمنة على العديد من الدول الإسلامية. وقد يكون الأهم من هذا كله تلك الصورة الذهنية السلبية التي أخذت في التشكل في معظم دول العالم. تلك الصورة التي تربط بين الإسلام وبين قتل الأبرياء وإتلاف الأموال وحل النزاعات بطريقة كسر العظام. إن هذه الصورة حين تترسخ في عقول الناس، توجب علينا أن نبذل الكثير من الجهد من أجل حماية أنفسنا من سوء الفهم. ونظراً لقلة ما بين أيدينا من وسائل إعلامية وضعفه، فإننا نخوض في الغالب معارك إعلامية خاسرة. ولعلي أسوق هنا بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع.

١ ـ بعد أحداث « ١١أيلول» اشتدت الهجمة على الخطاب الإسلامي بكل ألوانه وأطيافه. وصار المخالفون للوجهة الإسلامية والمختلفون مع بعض تياراتها يركزون على أن العنف واستخدام القوة يشكل جزءاً من البنية العميقة للخطاب الإسلامي أو لبعض ألوانه ـ على الأقل ـ وتجاوز الأمر هذا إلى القول: إن الإسلام نفسه بما يشمتل عليه من نصوص وأحكام يحرض على العنف، ويزرع في نفوس أبنائه استسهال إراقة الدماء. وهؤلاء الذين يصمون الإسلام بهذه الوصمة يجهلون أو يتجاهلون النصوص الكثيرة التي تحذر المسلم من أن يسفك دماً حراماً. ولا أريد استعراض تلك النصوص لأنها باتت معروفة ومشهورة، لكن الذي يحتاج إلى شيء من الإضاءة والمراجعة هو القول: إن العنف والقتل والتخريب جزء أصيل من تكوين الخطاب الإسلامي. والحقيقة أن هذا القول لا يصمد أمام أي تحليل «أنثروبولوجي» للثقافة البشرية في مسيرتها الطويلة، كما لا يصمد أمام أي نظرة متعمقة لمسيرة الخطاب الإسلامي. إننا إذا

عدنا إلى خطاب الأفغاني وعبده ورضا بوصفهم من أكبر مؤسسي الخطاب الإسلامي في العصر الحديث فإننا نجد أن منهجية التغيير السلمي في الداخل وإقامة العلاقات الإيجابية مع العالم الخارجي هي الطابع العام لذلك الخطاب. وإن الذين ورثوا ذلك الخطاب وبنوا عليه استمروا في العمل وفق تلك المنهجية. وقد استمر هذا حتى منتصف القرن العشرين، وبدأت بعدها المشكلات والمصادمات. ولا بد في واقع الأمر من التفريق بين المستعدين للقيام بالأعمال العنيفة في الداخل والخارج وبين من يؤيدهم ويناصرهم، وكذلك التفريق بين هؤلاء وبين أولئك الذين يبدون شيئاً من الارتياح لذلك، لكنهم لا يمارسون العنف، ولا يقدمون له الدعم. إن الذين تورطوا في القيام بأعمال عنيفة والذين يعدون أنفسهم لذلك هم نسبة ضئيلة جداً من الأمة، وهي لا تصل في أي حال من الأحوال إلى واحد من ثلاثة آلاف من مجموع الأمة. أما الذين يبدون ارتياحهم، فإن نسبتهم تكون عالية حين يكون العنف ضد دولة مثل أمريكا. وتكون متدنية جداً حين يكون داخل بلد إسلامي. إن المسلمين يختلفون عقدياً مع معظم دول الأرض، ومع هذا فلم يقم أي مسلم بأي عملية قتل بدافع ديني ضد أبناء البلاد التي بيننا وبينهم أشد التباين الديني مثل اليابانيين والكوريين والصينيين... بل إن المسلمين لم يقوموا بأعمال انتقامية ضد كثير من الدول التي استعمرتهم في يوم من الأيام، وأذلتهم، ونهبت خيرات بلادهم مثل هولندا وإيطاليا وغيرها. هذا كله يعني أن الظلم الذي يشعر به المسلمون والقتل الذي يستحرّ في أبنائهم بأسلحة وأموال أمريكية هو الذي دفع إلى القيام بأحداث «١١أيلول» وليس الاختلاف العقدي أو كره الديموقراطية أو حسد الغربيين على ما هم فيه من رفاهية ورخاء وتقدم.

أما العنف في الساحة الداخلية، فإن علينا أن نعترف أنه سيظل هناك من يسيء فهم النصوص، إذ إن من المعروف أن معظم نصوص الكتاب والسنة ظنية؛ وإن كثيراً

من الشباب لا يعودون إلى أقوال الفقهاء، وإنما يحتجون بالآية والحديث على ما يريدون فعله. وهذا يعود أساساً إلى ضعف ثقافتهم الفقهية وضعف خبرتهم بمقاصد الشريعة وبسنن التغيير. وهذه الظاهرة موجودة لدى أتباع كل الديانات، وليس هناك أي سبيل للحيلولة دون وقوعها.

لماذا ـ يا ترى ـ يلجأ بعض الشباب إلى بعض النصوص كي يستخلصوا منها المستند للقيام بعمل عنيف أو تخريبي؟

الذي يبدو لي أن هذا اللجوء لا ينطلق ـ في الغالب ـ من التشبع بالفكر الإسلامي، ولا من التعرض لتربية تحريضية فعالة ومؤثرة، وإنما يحدث حين تتهدم الجسور، وتنقطع الصلات بين طالبي الإصلاح والساعيين إلى التغيير وبين الحكومات الوطنية. وهذا ما بدأ بالظهور في العديد من الدول الإسلامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين. إن وهن روح التفاوض وضعف الالتحام بين القيادة والقاعدة، وانسداد آفاق الإصلاح والتقدم هو الذي يوحد الحركات الاحتجاجية السلمية منها والعنيفة. أما العقيدة فإنها تمنح الأساس لذلك، وتجعل للتضحية معنى إضافياً. العنف ينتج بسبب الافتقار إلى رؤية سياسية ناضجة. وسبب ذلك الافتقار هو ضعف الممارسة السياسية.

وينبغي إلى جانب هذا أن نقول أيضاً: إن من الممكن أن تختلط الأمور على بعض الناس، فيظنون أن ما يمكن استخدامه من أجل دفع العدوان الخارجي أو في الصراعات الدولية ـ يجوز استخدامه في داخل البلد المسلم ومن أجل إحداث تغييرات سياسية واجتماعية معينة. ويساعد على هذا الخلط الاحتقان الاجتماعي، ووجود توجيه فكري وتربوي يقوم على أساس تكفير المجتمع أو غلبة الفساد عليه على نحو لا ينفع معه إلا الاستئصال والبتر. وأعتقد أن على سدنة الخطاب الإسلامي أن يعمقوا الرؤية

أكثر فأكثر في هذه القضية كي نجنب الأمة ويلات التطاحن الأهلي والتعانف الداخلي.

٢ ـ ضخامة أحداث « ١١ أيلول » أدت إلى الكثير من الانقسام في الرأي العام في داخل العالم الإسلامي وخارجه. وليس في هذا شيء غير مفهوم، حيث إن اختلاف الزوايا التي ينظر منها الناس للأشياء، بالإضافة إلى نوعية التفسير الذي يعتمدونه في فهم تلك الأشياء ـ من الأمور التي تثير دائماً ردود أفعال مختلفة ومتباينة. على مستوى الولايات المتحدة زاد عدد المتطلعين والمتشوقين لمعرفة الإسلام بوصفه خزان المعتقدات لمن حُمِّلوا مسؤولية الحدث. ويفيد بعض التقديرات أن نسبة الذين يدخلون في الإسلام من الأمريكيين قد زادت نحواً من ٥٠٪ ليبلغ متوسط عددهم قرابة (١٥٠٠) شخص أسبوعياً. وهذا هو الجزء المشرق من الصورة. لكن في المقابل لا يكاد يمر أسبوع حتى يصدر في الولايات المتحدة كتابان أو ثلاثة تتحدث بطريقة ما عن العرب والإسلام والمسلمين. ومعظم تلك الكتب يتحدث عنا وعن قضايانا وعن ثقافتنا على نحو سلبي، ويساعد بالتالي على توليد المشاعر العدائية، ويترك الانطباعات غير الحسنة لدى القراء. ولا تبتعد الصورة كثيراً عن هذا في كندا وأوربا ومناطق أخرى عديدة من العالم. ولهذا يمكن القول: إن سمعة الإسلام والمسلمين قد تضررت على المستوى العالمي بسبب تلك الأحداث، وصرنا فعلاً في دائرة الاهتمام والاستهداف. أما على الصعيد الإسلامي فإن رد فعل الولايات المتحدة على الأحداث والذي يتمثل في الكثير من التجاوزات السياسية والقانونية والأخلاقية، قد تمت إضافته من قبل الشريحة الأوسع من المسلمين إلى مواقفها المجحفة في مناصرة الصهيونية ضد العرب عامة والفلسطينيين، خاصة لينشأ اعتقاد راسخ لدى الرأي العام الإسلامي بالقطيعة الحضارية بين المسلمين والغرب. وتشكل انطباع قوي بصحة طرح الخطاب الإسلامي المغالي في نفي وجود أي معتقدات أو مبادئ أو مفاهيم أو مصالح تشكل أرضية

مشتركة للحوار بيننا وبين الغربيين. إن السواد الأعظم من المسلمين يعتقدون اليوم أن الهجمة الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدول والشعوب الإسلامية هي إحدى مظاهر صحوة دينية صليبية تتجذر لدى الشعب الأمريكي. كما أن لدى الجماهير الإسلامية اعتقاداً قوياً بأن الحرب علينا هي حرب دينية حضارية أكثر من أن تكون حرباً من أجل النفط أو من أجل العقود الضخمة أو من أجل فتح أسواق للمنتجات الأمريكية والأوربية. ولهذا فإن نسبة العداء لأمريكا قد تصاعدت بقوة لدى معظم الشعوب الإسلامية. وقد دلت بعض استطلاعات الرأي الحديثة في تركيا ـ مثلاً ـ أن أكثر من ٨٠٪ من الأتراك يضمرون الكراهية لأمريكا بسبب مواقفها ضد المسلمين. وصار على الليبراليين والمؤمنين بالانفتاح وكل أولئك المقتنعين بنمط العيش في الغرب أن يظهروا قدراً من الولاء الوطني، وأن يتركوا مسافة واضحة بين طروحاتهم وطروحات أمريكا وإلا فإنهم سوف ينبذون من قبل عموم المسلمين. وقد فعل أكثرهم ذلك، وكان في هذا ما لا يخفى من الإيجابية.

في النخب العربية والإسلامية من رأي في أحداث « ١١ أيلول » فرصة لتوجيه اللوم إلى الذات وانتقاد الذين صنعوا الحدث بوصفهم المتسببين الأساسيين فيما جرى، ويجري للإسلام والمسلمين على يد الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة. وهذا الفريق لا ينكر عدوانية الغرب ورد فعله المبالغ فيه على ما حدث، لكنه يعتقد أن على الذين جرحوا الأسد أن يتحملوا ردَّ فعله مهما كان، ولا سيما أن أمريكا لا تجد اليوم من يمكن أن يقف في طريقها لا داخل العالم الإسلامي ولا خارجه. وهذا اللون من الخطاب على وجاهته لا يُقنع معظم المسلمين ولا سيما أولئك الذين تغلب عليهم العاطفة وأولئك الذين يعتقدون أن الغرب من خلال استعماره لدول كثيرة في العالم الإسلامي ومن خلال مناصرته لليهود في فلسطين، يشكل السبب الجوهري لتخلف

المسلمين في العصر الحديث. ولهذا فإن الأحداث لم تكن عدواناً على أمريكا بمقدار كونها انتقاماً ممن أساء وما زال يسيء للأمة.

لدينا فئة محدودة من صانعي الخطاب الإسلامي تعتقد أن التنصل من أحداث «١١ أيلول» والادعاء بأن أشخاصاً أو جهات غير إسلامية مسؤولة عنها، يشكل ضعفاً في مصداقيتنا نحو دعوانا بعدوان الولايات المتحدة على العالم الإسلامي. وتدعو هذه الفئة إلى موقف متعدد الأبعاد، يقوم على أن تلك الأحداث تشكل شاهداً على ما يمكن أن يفعله المظلوم مهما كان ضعفه بظالمه مهما كانت قوته، فما حل بأمريكا هو جزاء لما اقترفته أيدي حكامها في العالم. وتلك الأحداث من وجه آخر كانت خطأً فادحاً. ومع ذلك فليس على الأمة أن تعتذر عن خطأ ارتكبه أفراد منها، كما أنه لا يجوز تحميلها تبعات ذلك، كما أن الغرب لم يتحمل تبعات الفظائع التي ارتكبها صرب البوسنة ضد المسلمين.

وهناك إلى جانب هذا وذاك توجهات ومواقف فرعية حيال تلك الأحداث، لا نرى حاجة إلى سوقها.

٣ ـ أعتقد أن من الآثار الإيجابية لأحداث «١١ أيلول» أنها عززت الخطاب الإسلامي المبني على الاقتناع بالعمل الإصلاحي السلمي، لا شك أن هذا التوجه قديم، وهو التوجه الأكثر أتباعاً في الساحة الإسلامية، لكن ما أفرزته تلك الأحداث من تغيير الحكم في أفغانستان والعراق ومن تضييق على المسلمين في الغرب.. إلى جانب عدم سقوط أمريكا وخراب اقتصادها كما كان يقال بعيد وقوع الأحداث، كل هذا جعل المؤمنين بالتغيير السلمي المتدرج يزدادون يوماً بعد يوم، كما جعل إيمانهم بهذا المنهج يزداد رسوخاً وصلابة. ولا يعكر على هذا استعداد شريحة كبيرة من المسلمين لإظهار الشماتة بأمريكا كلما نزلت بها نازلة أو فقدت بعض جنودها هنا وهناك، لأن

معظم الناس يشعرون بأن أمريكا ليست مخلصة لمبادئها، وتتحرك بدافع من رؤى المحافظين الجدد، أو بتشجيع من شركات النفط والسلاح والإعمار. وهي في كل الأحوال لا تكف عن الاعتداء على غيرها. وهناك اتجاه واسع إلى التفريق بين استخدام العنف في مواجهة عدو محتل، كما هو الشأن في فلسطين ـ مثلاً ـ وبين استخدامه داخل المجتمعات الإسلامية.

وأشعر أن هذه القضية كانت غائمة في أذهان بعض طلاب العلم من الدرجة الثالثة، ولذلك أصدروا الفتاوى التي سهَّلت للشباب القيام بأعمال عنيفة زهقت فيها الأرواح البريئة وأتلفت بسببها الأموال المحترمة؛ ولكن الوضع الآن تحسَّن بعد الوقفة الصُلبة لأهل البصيرة من المفكرين والعلماء والدعاة حيال تلك الأعمال. وهذا يصب في مصلحة الدعوة والأمة معاً.

٤ ـ كانت حركات التحرر الوطني تستخدم العنف ضد المحتل والظالم على أراضيها وداخل أوطانها. وكان هذا مفهوماً بوضوح، حيث إنه يفسِّر على أنه دفع مشروع عن النفس، لكن في أحداث « ١١ أيلول » اختلف الأمر حيث هوجمت أمريكا في عقر دارها عقاباً على ذنب غامض أو غير محدد بالضبط. وهذا أفقد كل الشعوب الضعيفة المبدأ الذي كانت تتحصن به من طغيان الدول الكبرى، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ حق تقرير المصير. إن العولمة بآلياتها الرهيبة وعبر تقنيات الاتصال المتقدم، روجت للمقولات والمفاهيم التي تجعل الناس يعتقدون بزوال الحواجز. بين ما كان يسمى « الداخل » وما كان يسمى « الخارج » ، وذلك عبر مصطلحات « المجتمع الدولى » و « القرية الكونية » ومقولة « السلم العالمي » . وقد قدمت أحداث « ١١ أيلول » الفرصة الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية كي توظف هذه المقولات والمصطلحات في تسهيل حركتها التسلطية والقمعية في العالم كله، ولا

سيما العالم الإسلامي. لماذا لا تغزو أمريكا أعداءها في ديارهم، كما غزوها في ديارها؟ ولماذا لا تخرق الحدود التي تمنعها من تحقيق مصالحها ما دام أعداؤها هم الذين قاموا بخرق تلك الحدود؟.

وقد لاحظنا كيف اتخذ « الكونجرس » الأمريكي قبل أيام قراراً بتوجيه الحكومة إلى نشر الديموقراطية في العالم وتحويل السفارات الأمريكية في العالم إلى قلاع للحرية، أي ملاذات آمنة للمنشقين على حكوماتهم والمتناغمين مع توجهات الشرطي الجديد للعالم. وأعتقد أن انمحاء الفرق بين الداخل والخارج والذي سعت إليه الولايات المتحدة يعدّ من أسوأ النتائج التي نجمت عن أحداث « ١١ أيلول » .

٥ ـ إذا صح أن الأمة كلها لحقها ضرر من أحداث « ١١ أيلول » فإن من الصحيح أيضاً أن الخطاب الإسلامي بكل ألوانه ومستوياته، يُعدُّ المتضرر الأكبر؛ حيث إن الناظر إلى الشيء من بعيد، تصعب عليه رؤية تفاصيله وتبايناته الفرعية، وهكذا فإنه يصعب على الأمريكيين والأوربيين وغيرهم فرز أرباب الخطاب الإسلامي المعتدل من أرباب الخطاب الإسلامي الغالي أو المؤمن باستخدام القوة ضد الخصوم والمناوئين. وهناك اعتقاد شائع لدى العديد من الجهات بأن من السهل أن يتحول المعتدل إلى غالٍ أو متطرف، حيث إن قيادات الجماعات المعتدلة لا تسيطر على أتباعها على نحو كامل. وهذا أوجد توجهاً للضغط على الجميع، وجعل التوجس من كل المتدينين شيئاً ملموساً. إن الغربيين والليبراليين وكل صانعي الخطابات غير الإسلامية ينظرون إلى «الملتزمين » على أنهم يفتقرون إلى المرونة والواقعية والمعاصرة، كما أنهم يتجاوزون حدود « المعقول » في تصوراتهم لهيمنة الدين على الحياة العامة. وقد قدمت أحداث «١١ أيلول » الذريعة لتأصيل هذه الرؤية وتدعيمها.

ومن وجه آخر فإن معظم المخالفين للتوجه الإسلامي، لا يستطيعون مهاجمة

الجماعات الإسلامية الغالية دون مهاجمة بعض الأحكام الإسلامية، فالفصل بين الإسلام النقي الخالص والبعيد عن التأويلات الغالية وبين آراء الجماعات الإسلامية المتطرفة صعب للغاية، والحدود الفاصلة كثيراً ما تكون غامضة أو غير حاسمة. هذا كله بالإضافة إلى أمور أخرى جعل التيارات الإسلامية المختلفة في الوضع الحرج والزاوية الضيقة. والله المستعان.

٦ ـ من نتائج أحداث « ١١ أيلول » تنامي الشعور بالخطر لدى صانعي خطابين أساسيين هما الخطاب القومي والخطاب الإسلامي، أو لنقل عند صانعي بعض ألوان هذين الخطابين. وهذا أوجد نوعاً من الرغبة المشتركة في تجاوز بعض عقابيل الماضي في سبيل مواجهة العدو الخارجي المشترك. وعلينا هنا أن نعترف بأن الخطاب الإسلامي لا يملك المهارة الكافية لإظهار ما لديه من انتماء وطني وقومي. وهذا يعود إلى الحرص على صفاء المعتقد ونقاء التوجه، حيث تستولي على كثيرين منا المخاوف من أن يصبح الانتماء إلى الأوطان والقوميات على حساب الانتماء إلى العقيدة والأمة. أضف إلى هذا أن بعض الإسلاميين يمد تطلعاته الوحدوية وأنشطته العملية خارج حدود الوطن والإقليم مع إهمال ظاهر للتنسيق في بعض المواقف مع أبناء بلده ممن يخالفونه في بعض ما يذهب إليه. وهذا يترك انطباعات سلبية لدى الآخرين. إن الانتماء إلى أمة الإسلام يشكل الدائرة الأوسع. وهي دائرة مفتوحة على دائرة أضيق منها، وهي الدائرة القومية. وهذه الدائرة أيضاً مفتوحة على دائرة داخلها، وهي الدائرة الوطنية. وإن المسلم بأخلاقه وسلوكه ونفعه لبلده يقدم خدمة وطنية وقومية وإسلامية في آن واحد. وإن أي قطر إسلامي، يشكل لبنة في الوطن الإسلامي الكبير. وإن من الصعب أن يعز الإسلام في أوطان ذليلة أو خربة أو متخلفة، مع أن علينا دائماً أن نعمل على تمتين الروابط وإقامة الهياكل الاتحادية والتعاونية على مستوى العالم الإسلامي من المحيط إلى المحيط.

أما التيار القومي فإن بعض أطيافه يتبنى طروحات علمانية. وهو بكل أطيافه تقريباً ينظر إلى الرابطة الإسلامية على أنها منافسة للرابطة القومية. وهذا نوع من قصر النظر. وقد أثبت المنتمون إلى الفكرة الإسلامية في الكثير من البلدان ـ فلسطين نموذجاً ـ أن حرصهم على عزة أوطانهم وخدمة مواطنيهم هو الأشد وضوحاً وقوة إذا ما قورن بما أبداه المنافسون من أصحاب الانتماءات الأخرى. كما أظهروا حساسية عالية نحو تدخل الأجنبي، وساهموا في مقاومته على نحو يثير الإعجاب. ونحن اليوم نرجو أن يتخلص صانعو الخطاب القومي من بعض الرواسب والأحكام القديمة، ويحاولوا مراجعة طروحاتهم في ضوء التجربة والممارسة، وليس في ضوء المقولات النظرية. وإن من غير الممكن إنشاء جدار قوي في وجه الغزاة الطامعين من غير التسليم بثوابت الإسلام وقطعياته من قبل كل الفرقاء. تحت مظلة الإسلام العامة وبعيداً عن الحرج والضيق والتوقف عند الجزئيات يمكن لكل التيارات أن تعمل من أجل منعة البلاد وعزها وازدهارها. ويمكن لشعورنا بالخطر القادم أن يشكل بداية لتفاهمات داخلية ممتازة في هدي الشريعة الغراء ومن أجل مصلحة الأمة.

٧ ـ بالنسبة إلى ظلال أحداث «١١أيلول» وملابساتها على الصعيد الأمريكي، يمكننا أن نلاحظ الكثير من الأمور المهمة، لكن سأقتصر هنا على اثنين منها:

أ ـ لم يعد الإعلام الأمريكي في عهد «المحافظين الجدد» إعلاماً حراً بمعنى الكلمة، وإنما صار إعلاماً يعكس إلى حد بعيد رغبات الدولة ورؤاها فيما يخص المسائل الخارجية أكثر من أن يكون إعلاماً تعددياً، يعرض وجهات نظر متباينة. والواضح أن الإعلام الأمريكي في تغطيته لأحداث « ١١ أيلول » قد قلد الإعلام الصهيوني في تصويره للصراع مع الفلسطينيين. إن الإعلام الصهيوني يعزل الظواهر العسكرية عن جذورها وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية في سبيل تشويه صورة الخصم؛

وهكذا فالمقاومة الفلسطينية كما يصورونها للعالم ليست مقاومة للاحتلال والاستيطان السرطاني في الضفة والقطاع، وإنما هي تعبير عن رغبة مجنونة لدى الفلسطينيين في «الانتحار» وقتل الأبرياء من الإسرائيليين. وهكذا يصور الكثير من وسائل الإعلام الأمريكية المسؤولين عن هجمات «١١أيلول» وغيرها مما يوصف بالهجمات الإرهابية بأنهم أشخاص يكرهون الديموقراطية وحقوق الإنسان وكل ما يحبه الأمريكيون. إن دوافعهم عبارة عن مزيج من التخلف والجهل والحقد والحسد، وليس عدوان أمريكا على المسلمين ومساندتها العمياء للمعتدين في فلسطين. ولهذا فإن أمريكا تخوض الآن حرباً ضد الشر ومن أجل الإنسانية. وإن أمريكا وحضارة العالم باتا اليوم في خطر، وإنه يجب على أمريكا التضحية بأولوياتها في ميزانيتها المحلية إلى جانب التضحية بأعداد كبيرة من الأمريكان على نحو ماقت به حين حاربت توأم الشر: استالين وهتلر.

هذه هي الرسالة خرجت من البيت البيض بعد أحداث « ١١ أيلول » مباشرة، وتكثفت خلال التحضير للحرب على العراق. ولهذا فإن الخطاب الإسلامي ومعه الإعلام العربي والإسلامي، يواجه تحدياً كبيراً، يتمثل في إفهام الشعب الأمريكي «الجاهل بما وراء حدوده » بحقيقة الأسباب التي تجعل العنف يتجه صوب أمريكا دون غيرها. وينبغي أن يكون للمسلمين في أمريكا وأوربا دور رئيس في هذا الشأن.

ب ـ إذا قارنا بين أمريكا وأوربا في مسألة التدين والمشاعر الدينية، فإن أمريكا تعد بلداً متديناً. وربما كان ذلك لأنها لم تشهد الصراع العنيف الذي قام بين العلم والكنيسة، كما أنها لم تعانِ ما عاناه الأوربيون من تحالفات الكنيسة مع النافذين والأقوياء ضد المستضعفين والفقراء. ومن هنا فإن كل السياسات الأمريكية تعتمد على الدين في الأزمات والطوارئ الشديدة. هناك قناعة عميقة وغامضة لدى الأمريكين بأن لأمريكا مهمة ربانية بأن تكون نموذجاً لكل العالم. وحين يسود اعتقاد بوجود

ديانة أو جهة تمثل تهديداً لهذا النموذج فإن على الأمريكين الوطنيين شن حرب ضده. ومن هنا فإن قول الرئيس « بوش » بعد أحداث « ١١ أيلول » بأنه سيشن حرباً صليبية ضد من يقف وراء تلك الأحداث يحتمل أن يكون المراد منه شن حرب جذرية صاعقة، كما يحتمل أن يكون المراد منه شن حرب دينية تستلهم رمزية الصليب. وقد يكون من مرجحات التفسير الثاني أن القيادة الحالية لأمريكا على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية تستبطن رؤى دينية في خلاص العالم أكثر من أي وقت مضى. وهذا يشكل في الحقيقة نوعاً من الانقلاب على أمريكا «العلمانية» . وسوف يدهش فعلاً الكثير من الأمريكيين إذا تناهى إلى علمهم أن الكثير من الناس لا يرون في أمريكا نموذجاً للإحسان والعدالة ولا للتمسك بالمبادئ، وإنما يرون فيها دولة «مارقة» . ومواقف الولايات المتحدة في عدم الموافقة على معاقبة جنودها خارج حدودها أمام المحاكم الدولية، وموقفها من المعتقلين المسلمين في «غوانتينامو» وتعذيبها لهم في العراق وغيرها بالإضافة إلى موقفها غير المشرِّف من الاتفاقات الدولية حول حماية البيئة.. إن كل تلك المواقف تدل بوضوح على أن أمريكا صارت مشغولة بنفسها وبمصالح الشركات النافذة فيها أكثر من انشغالها بمستقبل العالم وأمنه وازدهاره. بل إن هناك شعوراً متزايداً بأن أمريكا تشكل عبئاً على العالم أكثر من أن تشكل نموذجاً له.

٨ ـ إن أحداث «١١أيلول» وما تلاها من أحداث مدريد ولندن قد أججت الصراع بيننا وبين الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. ومن المألوف في مثل هذه الحالة أن يحدث الكثير من التطفيف في المكاييل وإلصاق التهم وإبراز المعائب. ونحن مطالبون بالقيام لله ـ تعالى ـ بالقسط والعدل في حالة الوفاق وحالة الخلاف وحالة الرضا وحالة الغضب على نحو ما نعقله من قوله سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ »[1] وقوله: « وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ »[2] .

إذا كان الوعي بالذات فرعاً عن الوعي بالآخر فإن الذي يشوه صورة عدوه من خلال جحد فضائله ووصمه بما ليس فيه، فإنه يسيء إلى نفسه ويصبح كمن ينظر في مرآة محدبة أو مقعرة. وكلما رأينا الآخرين على ما هم عليه في واقع الأمر فإن ذلك يكون أعون لنا على رؤية أنفسنا على النحو الصحيح.

وأظن أن علينا على صعيد العلاقة مع الغرب أن نقوم بالكثير من الأمور، والتي من أهمها:

أ ـ لا يليق بأمة الإسلام بوصفها حاملة لرسالة التوحيد أن تتطلع إلى التماهي مع أي أمة أخرى، فنحن الورثة الحقيقيون لإرث الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ونحن المؤتمنون عليه. ولهذا فإن كل اقتباس عن أي جهة وفي أي مجال يجب أن يخدم مصالحنا، ولايتنافر مع ثوابتنا. لنا رؤيتنا المنهجية للحياة، وعندنا احتياج للاستفادة مما لدى الآخرين في مجال التنظيم واكتشاف الطبيعة وفي مجال الإدارة والتقنية وأمور عديدة؛ لكن ذلك يجب أن يؤقلم ويكيف كي لا يتحول إلى عامل تخريب للعقول والنفوس المسلمة.

ب ـ ليس الغرب شيئاً متجانساً، إنه ليس مجموعات من الأشرار أو مجموعات من الأخيار. إن فيهم العنصريين الماديين الحريصين على زيادة مكاسبهم مهما كان الثمن الأخلاقي الذي سيدفعونه. وفيهم مجموعات، هي أقرب إلى الطيبة والبراءة، وتحمل عقولاً منفتحة، وتقدر الاستقامة السلوكية. والسواد الأعظم من الغربيين ـ ولا سيما

---

(1) سورة المائدة : (٨).

(2) سورة المطففين: (١ ـ ٣).

الأمريكان ـ لا يعرفون شيئاً ذا قيمة لا عن الإسلام ولا عن المسلمين، ولديهم قابلية ممتازة لسماع الحق وقبوله. وكثير منهم عبارة عن ضحية للآلة الإعلامية الضخمة والمدارة من أصحاب النفوذ السياسي والمالي. ولا بد من القول: إن المشكلات الأساسية بين أمتنا وبين الغرب ليست مشكلات مع الشعوب الغربية بمقدار ما هي مشكلات مع حكوماتها. وإن الحكومات الغربية لا تمثل فعلاً شعوبها على صعيد العلاقة مع المسلمين. ومن المؤسف أن كثيراً من الذين يصوغون الخطاب الإسلامي لا يولون هذه التفاصيل الاهتمام الكافي، ولذا فإنهم يقعون في الكثير من التعميم، ومن خلال الوقوع في التعميم يقعون في الظلم، ويبتعدون عن الرؤية الموضوعية!.

ج ـ في خطابنا الإسلامي تجاه الغرب نحتاج إلى الاعتدال والإنصاف والوسطية، ونحتاج أيضاً إلى إظهار سماحة الإسلام ويسره، كما نحتاج إلى القيام بتفكيك الخطاب الأمريكي وتحليله وبيان عدوانيته ومجافاته للحقائق البينة، وذلك بغية تكوين رأي إسلامي موحد تجاهه. إن من المهم أن نفرق بين ما نحن في حاجة إليه من علوم الغرب وخبراته ونظمه وبين التبعية السياسية والإعلامية والاقتصادية التي تقوِّض بنيان الأمة، وتطمس معالم شخصيتها.

د ـ من مسؤولية الخطاب الإسلامي تهميش الغلو في فهم الرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية. هذا الغلو هو الذي يؤسس لمجابهة غير متكافئة مع الغرب، كما يعطي الذريعة له في ممارسة المزيد من الضغوط علينا، وقبل ذلك تشويه مبادئنا وسمعة الإسلام العالمية. إن الخطاب الإسلامي وحده هو المؤهل للقيام بهذه المهمة الكبيرة؛ لأن الانحراف الفكري في فهم الإسلام، لا يُصحح إلا من خلال الفهم العميق لروح الشريعة وأحكامها ومقاصدها. وهذا ما لا يملكه أي تيار أو خطاب آخر.

إننا أصحاب رسالة نريد نشرها في العالمين، وإن التوتر الدولي لا يخدم هذه

الإرادة. كما أن أمريكا تريد أن تستدرجنا إلى الصراع في ساحات تمتلك فيها الغلبة والتأثير كي تحقق الفوز. وعلينا أن نكون على وعي بهذا. لدينا منهج، ولدينا رؤية نيرة للحاضر والمستقبل، وبقاء الصراع في الدائرة الثقافية والمنهجية، يساعدنا على توضيح تلك الرؤية، والدفاع عنها أيضاً. وسنعود إلى شيء من الحديث عن الغرب عبر سياقات عديدة بإذن الله؛ تعالى.

من نحن؟

ستظل حاجة الإنسان إلى شيء عقلي وروحي يستند إليه في مغامرة الوجود، ويستعصم به في متاهات حياة شديدة التعقيد ـ أمراً في غاية الأهمية. ومسلم اليوم وهو يعيش تحت ضغوط ثقافية وافدة ومطالب معيشية متصاعدة، يجد نفسه حائراً بين الذات والآخر، والداخل والخارج، والروحي والمادي، والماضي والمستقبل. ولهذا كان لا بد للخطاب الإسلامي الجديد من وضع النقاط على الحروف في كثير من هذه المسائل. وإن القضايا التي لا تقبل درجة جيدة من التحديد تظل قابلة لنوع من الإضاءة وبذل الجهد في توضيحها.

إن الإيمان بالله ـ تعالى ـ بأسسه وأركانه المختلفة بالإضافة إلى أصول الأخلاق الإسلامية وقطعيات الشريعة وثوابتها ـ تشكل السمات الأساسية للهوية الإسلامية، كما ترسم الأطر العامة للانتماء للأمة. وفي زمان تغلب عليه المادية، ويكثر فيه الحديث عن الأشياء الصغيرة والمؤقتة، وتتسع فيه دائرة التفلسف حول كل شيء، لا تكمن القيمة الحقيقة للإيمان فيما نقوله عن أهميته ولا فيما نقوله عن عظمة الإسلام، ولا عن الأشياء التي تجعل أرواحنا معتمة... وإنما تكمن القيمة فيما يصنعه الإيمان فعلاً بهذا الإنسان، وفي مدى تحريره له من الشعور بالاغتراب وبغمره بمعاني الأمل والأمان والاطمئنان. تكون قيمة الإيمان في قدرته على تحريرنا من طموحاتنا الشخصية البعيدة عن رؤيتنا للحياة وعن الهدف النهائي الذي نسعى إلى الوصول إليه. تكمن قيمة الإيمان في قدرته على استرجاع وحدة الأمة وإعادة تجميعها للعمل يداً بيد من أجل قيامها برسالتها واحتلالها للموقع العالمي الذي يليق بها. ليس هذا المطلب بيسير، ومن ثم فإنه يكفي للإحساس بالنصر أن نشعر أننا نمضي قدماً في الطريق إليه. إن الروح

التي تتغلغل اليوم في دماء أبناء هذا القرن روح تسعى إلى تهميش الرؤى الأيدلوجية بكل أطيافها، وجعلها تفقد حيويتها الثقافية، على نحو ما حدث في الغرب وفي الدول التي كانت تابعة للمعسكر الشيوعي في يوم من الأيام. إن فقد العقيدة بوصفها محوراً للانتماء، سيؤدي إلى عواقب وخيمة جداً، تمس عمق الوجود الإنساني. وإن العقيدة لا ترسم للإنسان المسلم الفضاء النظري الذي يحتاجه في علاقته مع ربه ـ جل وعلا ـ ومع الناس من حوله فحسب، وإنما تولِّد لديه القدرة على المخاطرة من أجل تحقيق هدف مجرد وخالص من الشوائب المصلحية المؤقتة، كما أنها توفر فرصة لتجدد طرح الأفكار الكبرى والقضايا العظمى. إنها تدفع باستمرار نحو التشبث بدرجة من المثالية والتعالي على المطالب الاستهلاكية للحياة اليومية. إن كثيراً من المثقفين لدينا يعتقدون أن المزيد من الرفاهية للناس والمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية سوف يوفر غطاءً كافياً للإجابة على الأسئلة التي يطرحها الإنسان بشأن مصيره بعد الموت. وهذا ـ ولا شك ـ وهم كبير وهذا الوهم يرتكز ـ في بعض منه ـ على إقدام رواد النهضة العربية قبل قرن ونصف من الزمان على إعطاء «العلم» قيمة مبالغاً فيها إلى درجة توليد انطباع بإمكانية حلول العلم والتقدم التقني والتنظيمي في محل القيم الأخلاقية والإنسانية. وهذا أدى إلى إقصاء « الإنسان المسلم » عن عملية التحول الحضاري البالغة التعقيد والانهماك في الحصول على المزيد من آلات الغرب والمزيد مما يمكن أن يصدره إلينا من مواد استهلاكية. وقد تبين فيما بعد أن التقدم الإيماني والخلقي والارتقاء بالذات من الأمور التي ينبغي أن تُمنح الأولوية في أي حركة نهضوية. وهذا ما تركز عليه الصحوة الإسلامية المباركة اليوم. إن الأمة وهي تخوض معركة الانتصار على الذات في حاجة ماسة إلى حشد طاقاتها وإمكاناتها وتوجيهها نحو أهداف واضحة وغير معجزة. وهذا يحتاج إلى تجديد خطابنا العقائدي على نحو يتم فيه استلهام الرؤية الإسلامية للحياة والأحياء، إلى جانب تحسس نوعية الصياغة التي تجعل ذلك الخطاب أكثر إقناعاً

وجاذبية. ولعلي هنا أبدي حول مسائل الهُوية والانتماء والموروث والمقتبس الملاحظات الآتية:

١ ـ لكل أمة وكل شعب وكل فرد هويته الخاصة به. وهذا يعني أن هناك هويات، لا هوية واحدة. إن للفرد منا هويته الخاصة به على الصعيد الجسمي والنفسي والعقلي والسلوكي، إن شكله ولونه وسماته النفسية ورغباته وأهواءه بالإضافة إلى ثقافته وطريقة تفكيره، ومعالم حركته الاجتماعية وما تترجمه من قيم وتقاليد وعادات.. إن كل ذلك يعبر عن ذات متفردة، يمكن النظر إليها على أنها تشبه دائرة صغيرة منفتحة على دائرة أكبر، وهي أمة الإسلام. هذا الفهم يعني أن بين الفرد وبين الدوائر المحيطة به نوعاً من التشابه الذي يربطه بتلك الدوائر، وهو ما نسميه « الانتماء » . وهذا الانتماء في الرؤية الإسلامية ليس شيئاً منجزاً، كما هو الشأن في الانتماء العنصري عند اليهود ـ مثلاً ـ وإنما هو جهد دائب من أجل التماهي مع السمات والعناصر التي جعلت من أمة الإسلام أمة من دون الناس. إن الهُوية هي مجموعة السمات والخصائص والرموز والذكريات المحفوظة من التاريخ المشترك، بالإضافة إلى الطموحات والتطلعات الموحِدة والمترجِمة للشعور بوحدة الهدف والمصير. إذا كانت العبودية لله ـ تعالى ـ وما تقتضيه من الوقوف عند حدوده والقيام بأمره إلى جانب أصول الأخلاق الإسلامية من العدل والصدق والأمانة والتواضع والوفاء والرحمة.. بالإضافة إلى ما سماه الأصوليون المعلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والزكاة.. وحرمة قتل النفس والزنا وشرب الخمر.. أقول إذا كانت هذه الأمور تشكل جزءاً مهماً من ملامح هوية الأمة الإسلامية، فإن الانتماء إلى هذه الأمة يعني وعلى نحو مختصر قيام الفرد المسلم بتحقيق هذه السمات في ذاته وسلوكه وعلاقاته. إنه لا يتضامن مع إخوانه وأهل بلده وأبناء أمته، ولا يشاركهم في الإنجازات، ولا يعتز بالانتساب إليهم فحسب، وإنما

يجعل من نفسه صورة مصغرة عن الصورة التي تعتقد الأمة أنه ينبغي أن تكون عليها. وأعتقد أن جزءاً من اهتمامات الخطاب الإسلامي الجديد، يجب أن ينصب على إيجاد وعي ذاتي لدى الإنسان المسلم بمعاني الهوية ومعاني الانتماء والالتزام وما تتطلبه وحدة الهدف والمصير من تكافل وتعاضد واتحاد. إن هويتنا هي ما ينطبع في مرآة عقولنا ونفوسنا بوصفه انعكاساً لوعينا بديننا وتاريخنا وأهدافنا وأزماتنا... وبما أن مستوياتنا المعرفية وتجاربنا الشخصية متفاوتة تفاوتاً عظيماً، فإن هذا يعني أن الهوية ليست عبارة عن دوائر منسجمة ومتلائمة، يتسع الكبير منها للصغير، ويتطابق من خلالها الفرد مع الأسرة، والأسرة مع المجتمع. إن هناك تفاوتاً وتصادماً بين الأفراد ومجتمعاتهم على مستوى الرؤى والقيم والأفكار. وهذه الحالة موجودة لدى أمة الإسلام ولدى غيرها من الأمم. وذلك التفاوت والتعارض هو الذي يجعل مكونات الهوية المختلفة في حالة من التفاعل النشط والدائم. وكلما ارتقى المجتمع في سلم الحضارة، وزادت المنتجات التقنية، وتعاظم تعقد النظم المختلفة ارتفعت وتيرة ذلك التفاعل وطرأ الكثير من التغيير على صورة «الهوية» المنطبعة في أذهان الناس على ما نشاهده في هذه الأيام. هذا يلفت نظرنا إلى شيء مهم، هو أن مكونات الهوية ومحددات الانتماء تنقسم إلى قسمين: مكونات ثابتة ومكونات متغيرة. إن الإيمان والأخلاق الأساسية والأحكام الشرعية الكبرى تشكل ثوابت الهوية. أما العادات والتقاليد والأزياء والرموز والانطباعات المكوَّنة عن التاريخ المشترك إلى جانب ترتيب سلَّم القيم والطموحات وطبيعة العلاقة مع الآخر.. فإنها تظل قابلة لنوع من التحوير والتغيير، وقابلة أيضاً لاكتساب أبعاد جديدة، كما أنها قابلة للعديد من التفسيرات المتباينة. وبين القسمين مناطق برزخية ورجراجة، فعلى حين أنك ـ تجد ـ مثلاً ـ من يعد تفسيراً معيناً للفتوحات الإسلامية، أو الالتزام بزي معين يشكل أحد المفردات الثابتة للهوية، يرى آخرون أن هذا مما يخضع

للاجتهاد، ولا ينبغي التوقف عنده. ونحن هنا لا نتحدث طبعاً عن أولئك الذين يتجاوزن الثوابت والأصول الكلية، ويجعلون من الهوية شيئاً سائلاً قابلاً لكل التشكيلات، وإنما نتحدث عن التباين في فهم الهوية في الدائرة الإسلامية، وعلى مستوى الصحوة وطروحاتها الفكرية. على الخطاب الإسلامي الجديد أن يركز في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا على ما هو أساسي في قضية الهوية وألا يستهلك طاقته في القضايا الخلافية والجزئية والكمالية. وأعتقد أن إدراك ما هو أساسي في مرحلة ما لا يتم من غير إدراك حسن لطبيعة المشكلات والأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم. وتأتي مسألة الأخلاق والسلوكات في رأس الأولويات على هذا الصعيد نظراً للتراجع الظاهر الذي تشهده الهوية في هذا الشأن.

ويلي ذلك موضوع التعاون والتضامن والاهتمام بالشأن العام والعمل من أجل خير المجموع.

٢ ـ حين تكون الأمة في حالة إقبال وازدهار، فإنها لا تطرح التساؤلات التي تتعلق بذاتها وانتمائها وهويتها. إنها مشغولة بالابتهاج بالمكاسب والانتصارات التي تحققها. لكن حين تدخل الأمة في أزمة، أو يصبح التخلف داء متوطناً، فإن الناس يجدون أنفسهم مضطرين للتساؤل عن نوعية المعتقدات والنظم والسلوكات والسياسات التي أدت بهم إلى الولوج في النفق المظلم. إن الهوية أشبه شيء بالصحة، لا يسأل الناس عنها ولا يدركون أهميتها إلا إذا فقدوها، أو باتت مهددة. وهكذا فالسؤال عن الهوية مشروع، لكنه مؤشر على الاعتلال. ومن النادر أن تقول أمة: « من نحن؟ » ثم تعثر على جواب كافٍ شافٍ لهذا السؤال الصعب. إنه من نوع الأسئلة: لماذا أحترم أبي وقد فعل بي كذا وكذا؟ ولماذا أكرم ضيفي وهو من قوم لئام؟ ولماذا أصفح عن فلان وهو لا يستحق الصفح؟.

إن كل شيء يصبح موضع تساؤل يدخل في امتحان، وقد ينجح في ذلك الامتحان وقد لا ينجح، لكن من العسير جداً أن يحقق فوزاً يكون موضع إجماع.

من المهم في هذا السياق أن نكون على وعي بأن الجواب الأساسي على تساؤلاتنا حول الهوية وحول الأهداف الكبرى وحول العلاقات مع الآخرين، ينبغي أن يكون جواباً عملياً لا جواباً نظرياً. إنه يكمن في الإنجازات التي نحققها على الصعيد العقلي والأخلاقي والصناعي والعمراني عامة. وإن في العالم أمماً كثيرة لا تعي مفردات هويتها، ولا تحتاج إلى ذلك بسبب التقدم الذي تحققه على مختلف الصعد. نحن لسنا ضد الوعي الذاتي ولا ضد تعميق الفهم والتبصر بشأننا العام، لكن نتائج ذلك حين يتم تكون محدودة إذا لم نشعر بأن إنجازاتنا على الأرض صارت شيئاً ملموساً. الإبداع في الإنجاز حين يتم على هدي الشريعة الغراء هو نفسه إبداع في تجديد الهوية وإحيائها وتفعيلها. وهذا القول مبني على رؤية واضحة، هي أن القصور الذاتي والتحلل الداخلي هو أساس التخلف في العالم الإسلامي. وهذا التخلف هو الذي يغري بعض النخب لدينا بالقيام بحركة واسعة لتشريح الهوية ومهاجمتها والبحث عن تهجينها من خلال الاقتباس من الثقافات الأخرى. ولن يزول شيء من هذا من غير حصولنا على تقدم حضاري يمكن شرحه والحديث عنه.

قبل أربعين سنة من الآن كان كثير من المثقفين في معظم البلدان الإسلامية ينظرون إلى الشباب الملتزم على أنه لا يصلح للتفوق إلا في الدراسات الشرعية. وخلال عشرين سنة أثبت شباب الصحوة من خلال الجهد الصامت والعمل الدؤوب عدم صحة هذه النظرة، حين كثفوا وجودهم في الكليات العملية والجامعات، وحازوا قصب السبق في أكثر الأحيان.

٣ ـ لن يأتي اليوم الذي يستغني فيه الناس عن العودة إلى الماضي مهما ادعوا أنهم

مستقبليون، ومهما شنعوا على المتمسكين بالتراث؛ وذلك لأن ذاتنا الحضارية تكونت عبر الاتصال بالماضي وعبر التشبع بالتراث بكل معطياته ورمزياته. ولا أعني بالتراث هنا نصوص الكتاب والسنة، فهي في نظري ليست من التراث. وإنما نعني بالتراث ما أنتجه الآباء والأجداد من أفكار ومفاهيم، وما تركوه من خبرات من خلال تفاعلهم مع نصوص الكتاب والسنة وتفاعلهم مع كليات وأصول الدين المجمع عليها. ولهذا فإن من الطبيعي أن يكون في التراث الغث والسمين والمقبول والمرفوض. وهذا لا يعني أبداً الاستهانة بالجهود العظيمة والإنجازات الباهرة التي تحققت في ظل حضارتنا الإسلامية الزاهية، وإنما يعني محاولة وضع الأمور في نصابها. فكما أننا اليوم لا نتلقى بالقبول كل اجتهادات علمائنا وقادتنا في أمور الدين وشؤون المعيشة وإدارة الصراع بيننا وبين الآخرين.. فإننا لا نعتقد أيضاً بعصمة السابقين ولا بامتلاكهم الرؤية الكاملة للإصلاح والتقدم؛ لأن هذا ليس من شأن أحد بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وإذا تأملنا في موقف الأمة من تراثها اليوم وجدنا العديد من الاجتهادات والاتجاهات الغالية، ولعلي هنا أركز على أهمها، وهو اثنان:

أ ـ في أبناء الأمة الكثير من المثقفين الذين تشبعوا بالثقافة الغربية في مختلف التخصصات، ولم تتح لهم الفرصة للاطلاع بما يكفي على الثقافة الإسلامية، ومن هنا فإن منطلقاتهم الثقافية وأسس التفكير لديهم صارت بعيدة عن الأصول التي يبني عليها المفكرون المسلمون، وعن الأطر التي يعملون داخلها. وقد صار لهؤلاء تأثير لا يستهان به في الساحة الثقافية العامة. ومعظم هؤلاء وجدوا أنفسهم بطريقة أو بأخرى منهمكين في التنظير لقضايا كثيرة، تحتاج إلى مقدار كبير من ثقافة شرعية، هم أفقر الناس إليها. وقد طرأ في الحقيقة تحول جذري في موقف هؤلاء من التراث ومن الوافد الأجنبي إلى درجة قلب الأمور رأساً على عقب، على نحو ما أشار إليه طارق البشري

حين قال: «كنا في الماضي نقف على أرض الموروث، ونتحاور فيما يصلح لها من حضارة الغرب وأدواته لنُدخله عليها. ثم صرنا أو صارت كثرتنا تقف على أرض الوافد أو أرض خليط، ونتحدث عن التراث بضمير الغائب، ونتحاور فيما نستحضره منه. نحن نتساءل عما نستدعي من التراث بعد أن كان آباؤنا يتساءلون عما يأخذون من الوافد»[1].

وقد وصل الأمر ببعض مثقفي هذا التيار إلى النظر إلى التاريخ والتراث على أنه يشكل نوعاً من العائق في فهم العصر، والتأكيد على توسيع تاريخية كثير من النصوص والأحكام الشرعية من أجل تقزيم صلاحيتها للتطبيق في الأزمنة والأمكنة المختلفة وتقليص سلطتها في توجيه حياة المسلمين. وانتهى الأمر بواحد من أبرز رموز هذا التيار « عبد الله العروي » إلى الجرأة على طرح اقتراح القيام بقطيعة مع التراث الفكري للقرون السابقة، وذلك بسبب كونه قاصراً عن منحنا الرصيد المعرفي الملائم لمواجهة الأسئلة التي يطرحها الوضع الحالي للبلدان العربية. ويتعجب الرجل ممن يدعو إلى رفض الأفكار المستوردة بعد مرور أكثر من قرن على النهضة والمصلحون عاجزون عن السباحة في غير محيط الأفكار والنظريات الغربية. إن الداعي إلى ذلك يتفوه بكلام فارغ لا معنى له، ولا يعود عليه بشيء ملموس. والرفض للأفكار المستوردة مخالف للمنطق والتاريخ واختبار الدلائل؛ وذلك لأن رباطنا بالتراث الإسلامي انقطع في واقع الأمر في جميع الميادين[2].

قد ساد اعتقاد قوي لدى هذا التيار بأن النموذج الحياتي الذي يقدمه التراث الإسلامي فقد دورته السياسية والتربوية والاقتصادية، وبات منغلقاً على نفسه، يدافع

---

(1) الخطاب العربي المعاصر (٣٤).

(2) انظر: لماذا أخفقت النهضة العربية؟ (٢٨٢ ـ ٢٨٦).

عن وجوده بعد أن تراجع إلى خط دفاعه الأخير بوصفه ثقافة شعبية مغلوبة ومقهورة. ومن هنا فإن الانتماء إلى ذلك التراث، هو انتماء إلى شيء ميت ومعزول. ومحاولة إحيائه من أجل إنعاش الحياة المعاصرة ستكون مكلفة ومتكلفة وغير مجدية! وبعض من ينتمي إلى هذا التيار يرى في الإبداع مخرجاً للأمة من أزماتها، ويرى عدم وجود فرق بين استيراد النماذج الغربية وبين محاولة استرجاع نموذج مجمع الخلفاء الراشدين، حيث تسعى كل محاولة منهما إلى إحضار نموذج كلي شامل منتزع من سياقه التاريخي والاجتماعي ثم زرعه قسراً في بيئات مغايرة. إنه التقليد الذي لا ينطلق من الواقع ولا يبدع من أجل المستقبل. الانطلاق نحو الأمام عند هذا التيار لا يكون أبداً من خلال بوابة الماضي!!.

ب ـ لدينا في المقابل على صعيد الصحوة خطاب إسلامي ينزع نزوعاً شديداً نحو الماضي، ويلتمس فيه الأجوبة على تساؤلات الحاضر، والحلول للمعاناة اليومية للإنسان المسلم. ولعلي أبدي حول هذا الخطاب الملاحظات التالية:

١ ـ يمكن القول: إن المنهجية الإصلاحية تقوم في الأساس على نصوص الوحي وعلى الكليات والثوابت في الشريعة الغراء. وهي بحمد الله واضحة ومحددة، لكن الذي دلت عليه الخبرة هو أن الثقافة تشبه الكائن الحي، فكما أن الكائن الحي ينكمش وينكفئ على نفسه حين يتعرض للهجوم كذلك الثقافة تنغلق على ذاتها وتتشبث بأصولها وجذورها حين تشعر أنها باتت معرضة لمخاطر الذوبان والانمحاء. وهذا ما نلاحظه اليوم عند بعض صانعي الخطاب الإسلامي حيث إنهم من أجل الدفاع عن الذات الثقافية والإقناع بصلاحية المنهجية الإسلامية لتحقيق النهضة المنشودة يعمدون إلى الماضي بوصفه حاملاً لتجربة رائدة وناجحة على صعيد التقدم والازدهار. وقراءة التراث لدى هؤلاء تتم من أفق التهديد الخارجي أكثر من أن تتم من أفق المنهج الذي

نؤمن به أو أفق ما نعرفه من سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق. إن هذا الفريق من اللائذين بالتراث يقوم بما يشبه ما يقوم به قائد كبير يحضِّر شعبه وجيشه لصد عدوان خارجي وشيك. إنه يذكِّر الناس بأعراقهم النبيلة وأحسابهم الشريفة، كما يذكِّرهم بمآثر الآباء والأجداد وبإنجازاتهم وانتصراتهم الهائلة التي حققوها. هذا يعني أن التراث يستخدم بوصفه محفزاً وداعماً وليس في هذا ما يعيب إذا تم وفق شروط معينة.

٢ ـ مشكلة الغالين في العودة إلى الماضي أنهم يقعون وهم يصورونه للأجيال الجديدة في عدد من الأخطاء المنهجية، فهم يقرؤون ذلك الماضي على نحو انتقائي، حيث إنهم يُظهرون الصور المشرفة، ويتجاهلون صور الانكسار والهزيمة وكثيراً مما يشكل خروجاً على المنهج الرباني الأقوم. وهم إلى جانب هذا يقعون في مصيدة المبالغة والتهويل. إنهم يعطون للأشخاص والمواقف والبطولات والنظم والأفكار والأساليب مزايا وفضائل ليست لها. وإذا استمعت إلى كثير من وعاظ اليوم الذين يظهرون على الفضائيات والشاشات فإنك ستدرك معنى ما أقول. وهم بهذا يشوهون رؤية المسلم المعاصر للتراث وللتاريخ. ويجعلون اكتشافنا لأسباب تدهور الحضارة الإسلامية وأخذ العبرة مما جرى شيئاً في حكم الممتنع.

٣ ـ الغالون في العودة إلى الماضي ينظرون إلى الكون نظرة جامدة إنهم يضعون بين قوسين كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الأمة عبر تاريخها المديد. وبهذا فإنهم يظنون أن أسلوباً في الحكم والإدارة أو معالجة بعض المشكلات، حقق نجاحاً في الماضي يمكنه أن يحقق عين النجاح في الحاضر والمستقبل. وهذا يجعل كثيراً من جهودهم ينصب فعلاً على فهم ما تم في الماضي عوضاً عن أن يحاولوا فهم ما يجري الآن في العالم من حولنا والاستفادة منه في تحسين أوضاعنا. ولا شك في أن هذا غير سديد؛ فقد مضت سنة الله ـ تعالى ـ ألا تتسع نظم مرحلة سابقة

لضبط أوضاع مرحلة لاحقة. ومن شأن الإنسان أن يستهلك الأفكار والنظم والأساليب، ويبحث باستمرار عما هو أكثر جدَّة وأفضل كفاءة.

٤ ـ بعض الغارقين في التراث يكون موقفهم ملتبساً، حيث إنك تجد الواحد منهم يقضي عمره وهو يسرد أمجاد السابقين وبطولاتهم دون أن يتعلم أو يبذل أي جهد في فهم كيفية توظيف دلالاتها الرمزية في النهوض بأحوالنا. إنه لم يدرك المعنى العميق لقول الله ـ تعالى ـ: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1]. بعض هؤلاء تجده وقد أفنى زهرة شبابه وهو ينتقل من كتاب إلى كتاب، ومن شيخ إلى شيخ.. وبعد عشرين أو ثلاثين سنة من هذه الحالة، لا يعرف ماذا يفعل بما حصله من علم لأنه يعتقد أنه ما نضج بعد، ولديه هاجس دائم من أن يتزبب قبل أن يتحصرم! إنه لا يؤلف ولا يدِّرس، ولا يوجّه... لأنه لا يعرف أن النفع الأساسي لأي علم لا يظهر إلا إذا اتصل بحياة الناس، وساعدهم على إصلاح أمور دينهم ومعاشهم. وكثير من هؤلاء تجده غارقاً في مسائل جزئية في العقيدة والفقه والتجويد.. معرضاً عن محاولة فهم كثير من النوازل التي تحتاج إلى فقه واجتهاد وفتوى. والحجة الجاهزة هي أن هذه الأمور صعبة، أو تحتاج إلى مجمع فقهي أو لجان ودعم مادي... وما درى أن عمل المجامع لا يقوم من غير الأفكار والآراء التي يقدمها الأفراد عبر جهودهم الشخصية.

وبعض الغالين في التمسك بالماضي منطوٍ على نفسه معرض عن الجديد لأن الزمان زمان جهل وفتن ومصالح وزمان هرج ومرج؛ والناس يحتاجون إلى إخلاص وتقوى، وليسوا في حاجة إلى اجتهادات وفتاوى جديدة.. وعلاقة هذا الفريق بالماضي مضطربة ومبهمة، إنه لا يعرف ماذا يأخذ، وماذا يدع، كما لا يعرف لماذا أخذ ما أخذه،

---

(1) سورة البقرة: (١٣٤).

ولماذا ترك ما تركه. والتشاؤم لديه، والشكوى من كل شيء هو سيد الموقف!

ما الذي على الخطاب الإسلامي الجديد أن يقدمه لترشيد موقف الغالين في الإعراض عن التراث والغاليين في الانغماس فيه؟.

إن هذا السؤال كبير، وهو يحتاج إلى جواب طويل عريض إذا ما أردنا أن نضع النقاط على الحروف، لكن حسبي أن أشير إلى القضيتين التاليتين:

أ ـ نحن أمة ذات غنى كبير في تراثها على مقدار ما هي فقيرة في حاضرها. ولا شك في أن الفرق كبير بين أمة تقود العالم قروناً وبين أمة تأتي في مؤخرة القافلة في أمور غير قليلة. ولهذا فإننا بحاجة إلى تواصل مستمر مع ماضينا ومع تراثنا لا لأننا أسرى الحنين للأيام الحلوة، ولا لأننا نعتقد أن الانشداد إلى الماضي أفضل أو أنفع من الانخراط في الحاضر ومعاناة شؤونه وشجونه، وإنما لأن كثيراً من تراثنا يقدم الأصول والقواعد الأساسية للثقافة التي ينبغي أن نتشبع بها. كما أننا نريد أن نفهم جذور الواقع الذي نعيش فيه، كما نريد أن نعرف الأسباب الحقيقة وراء حركة التاريخ والصانعة لها. إننا لا نستطيع أن نفهم أي شيء على نحو دقيق إلا إذا فهمنا تاريخه. هذا يعني أن العودة إلى التراث لا ينبغي أن تكون من أجل الاهتمام بسرده وترديده والتغني به، وإنما من أجل فحصه وتحليله وفهم نقاط قوته ونقاط ضعفه.

ومهما كانت القراءة التي سنقوم بها متقنة ودقيقة، فإن علينا أن ننظر إليها على أنها قراءة اجتهادية، والموقف منها ينبغي أن يظل مفتوحاً. إن على المثقفين المسلمين أن يقوموا بمراجعة التراث وقراءته قراءة نقدية متعمقة في إطار المنهج الرباني الأقوم، وما يعرفون من طبائع الأشياء وسنن الله ـ تعالى ـ في الخلق. وأعتقد أننا إذا تسلحنا بقدر كافٍ من الموضوعية سنظل أقدر من غيرنا على القيام بهذه المهمة. وإذا لم نفعل ذلك، فلا ينبغي لنا أن نعتب على من يقوم به من أفق رؤية ليبرالية أو علمانية أو اشتراكية...

ولا بد لإنجاز هذه المهمة من تقسيمها إلى أصغر وحدات ممكنة، ثم نقوم عبر مراكز البحوث وأقسام الدراسات العليا في الجامعات والأعمال الشخصية الحرة بتناول تلك الوحدات بالدرس والتحليل. يجب أن يقرأ التاريخ السياسي على حدة، كما يجب أن نفعل مثل ذلك مع التراث الفقهي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي.. وينبغي أن يقرأ كل اختصاص من هذه الاختصاصات في مستوى زمني محدد، كأن تقول: التراث الاقتصادي في عهد الراشدين أو في زمان العباسيين أو العثمانيين وهكذا... أما القراءة بالجملة وإصدار الأحكام العامة المبنية على بعض الانطباعات الشخصية والقراءة المبتسرة المستعجلة فإنها تضر أكثر مما تنفع، وعدمها خير من وجودها.

إن حضور الدين في حياة المسلمين السابقين ـ كما هو شأن الحاليين ـ والتزامهم بتعاليمه أثناء أنشطتهم المختلفة لم يكن في كل الأوقات وفق ما هو مطلوب؛ قد كانت هناك أهواء وشهوات ومواقف خاطئة واجتهادات غير مسددة، ومن كل ذلك صُنع التاريخ. إن الناس يندفعون بالبديهة وعلى نحو خفي إلى جعل الدين جزءاً من ثقافتهم العامة عوضاً عن أن يكون مهيمناً عليها. وهذا يعني أن الناس كثيراً ما يتجاوزون الآداب الشرعية في سبيل ظهورهم بمظهر الحريص على الوفاق الأهلي أو في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية أو رغباتهم الخاصة.

هذا كله يلزمنا أن نتعلم متى نصغي إلى صوت الماضي، ونحتفي به، ومتى نتجاهله. ونحن قادرون على هذا بما نملكه من تعاليم الشرع الحنيف. علينا ألا نسمح للطريق القديم ومدلولاته بأن يمنعنا من شق طريق جديد يحقق الخير للأمة، ويخدم مقاصد الشريعة، ولا يتنافى في الوقت ذاته مع ثوابتها وأحكامها القطعية. إن الآفاق تمتد والمعارف تتسع، والخبرات تتراكم، والمشاهد تزداد غنى، والتقنية تنمو، ما يجعل قدرة التاريخ على صياغة الحاضر وضبطه في تناقص مستمر. وهذا يحتم على صانعي

الخطاب الإسلامي أن يمتلكوا روح الانفتاح على الجديد واعتباره نافعاً ومفيداً ما لم يقم الدليل على مخالفته لمبدأ أو تفويته لمصلحة مشروعة.

ب ـ التعامل مع التراث ومع الماضي يواجه دائماً مشكلة فقد التوازن، لأن مقدرتنا النقدية محدودة، ولأن معرفتنا بما يجب أن نقتبسه من التراث، وبما يجب التخلي عنه هي دائماً معرفة غير تامة. ولهذا فإن من غير المستغرب أن نرى من وقع في أسر الماضي، وغرق في بحر التراث، فلم يتمكن من رؤية الواقع، وبالتالي فإنه لم يستطع توظيف ذلك التراث في خدمة قضايا الأمة، كما لم يستطع جعله أداة للتربية الصالحة. الانقطاع عن التراث وعدم زجه في خضم المعركة الحضارية، يدفع بالأمة لأن تصبح تابعة للغرب؛ إذ تفقد آنذاك محرضاً مهماً على الوعي بالذات وعلى التمنع من الذوبان في الثقافات الأجنبية. انطلاقاً من هذا وذاك نشأت فينا الدعوة إلى منهجية في العمل تجمع بين « التراث والمعاصرة » وهي دعوة متفق على صحتها والحاجة إليها على المستوى النظري، لكن عند التنفيذ سنجد أنه يكتنفها الكثير من الالتباس والغموض. والتجديد في الشأن السياسي يشكل نموذجاً واضحاً لهذا الموضوع، حيث تتباين الخطابات الإسلامية فيما بينها تبايناً واضحاً في العديد من المسائل الجديدة، مثل الانتخاب وأشكال الشورى وتنظيم المعارضة وكيفيات تداول السلطة. ولا يبتعد عن هذا كثيراً التباين في المجال التربوي والتعليمي حيث نجد في الخطابات الإسلامية المختلفة الكثير من الجدل حول القدر الذي ينبغي أن تشتمل عليه المناهج التعليمية من العلوم الشرعية والعلوم التراثية عامة.

حتى ينجح الخطاب الإسلامي الجديد في تجسير العلاقة بين الأصالة والمعاصرة فإنه في حاجة إلى وضوح الرؤية في العديد من الأمور، منها:

* المشكلات التي يعاني المسلون اليوم مثل ضعف الالتزام والبطالة والإعراض

عن القراءة والجهل والفقر والتبعية والتخلف العلمي والتقني وما شابه ذلك... إن فهم هذه الأمور على نحو جيد، يعني أننا عرفنا الداء، وبدأنا نبحث عن الدواء، وحينئذ فقد نجد الدواء في فكرة قديمة، وقد نجده في رأي جديد.

*الوضعية التي نريد للأمة أن تصير إليها على الصعيد السياسي والاجتماعي والتربوي والاقتصادي.. وإن شئت فقل معرفة الأهداف القريبة والبعيدة التي نريد للأمة بلوغها، وبلورة تلك الأهداف بأكبر قد ممكن من التحديد. إن غموض الوضعيات القائمة والأهداف التي نسعى إليها، يؤدي إلى التوظيف العشوائي للتراث، والذي كثيراً ما يعني الإعراض عن أجزاء مهمة منه، أو الاهتمام بمعطيات تراثية، لا تساعدنا في النهوض بواقعنا.

* تحديد الأولويات في المرحلة الراهنة من أجل استدعاء ما يساعد على خدمتها من المخزون التراثي. وهذا أمر شاق للغاية. إن المصلح مثل الطبيب الذي يعالج مريضاً يعاني من عدد من الأدواء. إن عليه أن يضع خطة علاجية، تقوم على البدء بمعالجة المرض الذي يهدد حياة المريض، مثل النزيف. وهكذا المصلحون يحتاجون إلى تحديد المجال الذي إن تم إحراز تقدم فيه انعكس إيجاباً على باقي المجالات، أو تحديد الحقل الذي يشكل إصلاحه البوابة للدخول إلى غيره من الحقول. هذا المجال أو الحقل قد يكون السياسة، وقد يكون التربية، وقد يكون الاقتصاد. وكثيراً ما تختلف الأولويات بين بلد إسلامي وآخر.

* إن التراث كُتب بلغة تتباين كثيراً أو قليلاً مع اللغة التي تتقبلها الذائقة الثقافية اليوم. وهذا ليس على مستوى الأسلوب فحسب، وإنما على مستوى المضمون أيضاً؛ ففي الكتب التراثية أقوال وتعليلات وترجيحات غير صحيحة، وفيها معارف ومعلومات باهتة، لا تثير المتلقي، ولا يرى فيها ما يلبي حاجاته.. وفيها أيضاً معارف

تنطوي على المبالغة في إعطاء الأهمية لأمور لا يرى المسلم المعاصر أنها مهمة إلخ.. وهذا يعني أن التراث حتى يظل جزءاً من هوية المسلم، أو حتى يبقى قادراً على تغذية هذه الهوية، وحتى يمكن الانتفاع به على أحسن وجه، فإنه يحتاج إلى نقد وإلى تنقية وإلى عرض بأسلوب جديد.

٤ ـ من العسير أن نجيب عن سؤال: « من نحن » أو ما يشابهه من أسئلة في محاولة رسم حدود الذات من غير نوع من الوعي بذلك « الآخر » الذي يقود الحضارة اليوم، ويفرض شروط والتقدم سماته في كل أنحاء العالم، وأعني به «الغرب» بمنهجيته السياسية والثقافية والاجتماعية.. ولا أريد الحديث في هذا الأمر إلا على مقدار ما يتعلق بمسألة الهوية والانتماء ومسألة الاقتباس من الآخر. وهذه بعض الملاحظات في هذا الشأن:

أ ـ لا أعتقد أن فينا من يرى أننا مكتفون ذاتياً ومستغنون عن الغرب، وعن تعلم بعض ما عنده والاستفادة من بعض مخترعاته ومكتشفاته. وكيف يمكن أن يكون هذا وأبناؤنا يدرسون في جامعاتهم، وأشياؤهم تملأ البيوت والأسواق، وخبراؤهم يجوبون العالم؟

لا يعني هذا بالطبع أن الغرب لم يستفد منا في الماضي. إن الحقيقة أنهم لم يخجلوا من التتلمذ علينا حين كنا متفوقين عليهم، ويجب ألا نخجل من ذلك الآن لأنهم فعلاً يملكون ما لا نملك، ويعرفون ما لا نعرف. ولا يعني كل هذا أيضاً أن الغرب ليس بحاجة إلى بعض ما لدينا. إنه فعلاً في حاجة ماسة، فنحن نملك الرؤية والمنهج في أهم قضية تمس حياة الناس، وهي العلاقة بالله ـ تعالى ـ والمصير بعد الموت.

ب ـ هل إذا أخذنا مبادئ الغرب في السياسة والاجتماع والاقتصاد فإن أحوالنا ستمضي نحو التحسين؟

هذا في الحقيقة ما ظنه كثير من زعماء الإصلاح لدينا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين. إنهم كانوا يستخدمون مصطلحات مثل «التقدم» و «التمدن» و «الشخوص إلى الأعلى»... ويستحضرون في وعيهم عند إيرادها دلالات هذه الكلمات في الحياة الغربية بدليل سوقهم الأمثلة والنماذج التي اطلعوا عليها في سلوكيات الغربيين بوصفها تجليات للازدهار والتحرر والارتقاء. وأعتقد أن في هذا نوعاً من التبسيط المخلّ. إن المبادئ ليست مثل بذور الزيتون، نلقيها في أرض، ونتركها سنتين أو ثلاثاً حتى إذا اشتدَّ عودها قلعناها ونقلناها لنزرعها في أرض أخرى. إننا إذا قلنا هذا نكون قد ألغينا الصيرورة التاريخية والتحولات الاجتماعية والصناعية التي مر بها الغرب، وألغينا الفروق العديدة بيننا وبينهم. إذن الارتقاء بأنفسنا وإصلاح أحوالنا يحتاج إلى ما هو أكثر من تقليد الغرب والاقتباس منه، إنه يحتاج إلى توفير الظروف الموضوعية والبيئية، وإلى توفير النظم التي تساعد على تنمية القيم والأخلاق الإسلامية في نفوس المسلمين وسلوكاتهم وعلاقاتهم. وتوفير هذه الأمور يحتاج إلى وقت وإلى مجاهدة ومثابرة. وإنما نقول هذا الكلام لأننا نعتقد أن المبادئ لا تعمل في فراغ، إنها تحتاج إلى أطر وظروف وقوانين عامة، وهذا ما علينا أن نوفره إذا أردنا أن نتحدث عن إنجازات جيدة. وهذا كله يتكئ إلى حد بعيد على مدى معرفتنا بأنفسنا وحاجاتنا وتطلعاتنا.

ج ـ من المهم جداً في علاقتنا مع الغرب وفي فهمنا لأوضاعنا أن نفسِّر ظاهرة الاستعمار الأوربي لبلاد المسلمين التفسير الصحيح؛ لأن التفسير الخاطئ سيؤدي إلى اضطراب فكري خطير. إن كثيراً من المسلمين يعتقدون أن تخلفهم المادي اليوم ما هو إلا نتيجة للاستعمار الذي تعرضت له ديار الإسلام. إن الأوربيين نهبوا البلاد، وخربوا الأخلاق، وحولوا الدول المستَعمَرة إلى أسواق استهلاك لمنتجاتهم. هذا الكلام ليس بعيداً عن الصواب، لكن إذا نظرنا من زاوية أخرى فإن علينا أن نقول: إن الانحطاط

الذي وصل إليه العالم الإسلامي في سائر أوضاعه وأحواله هو الذي أغرى الآخرين بغزوه. ويجب ألا ننسى أن التراجعات الحضارية التي حصلت في القرون الهجرية السبعة الأولى ـ مثلاـ لم تكن بسبب أي تدخل أي دولة غربية. كما أن في العالم الإسلامي دولاً لم تستعمر من قبل أي جهة، ومع هذا فإنها لا تتميز بأي شيء على الدول التي استعمرت. هذه الرؤية مهمة لبعث الشعور بالمسؤولية لدى الإنسان المسلم عما آلت إليه الأمور. ومهمة لوقفة مراجعة للنفس عوضاً عن البحث عن كبش فداء لأخطائنا وخطايانا. ويستطيع الخطاب الإسلامي الجديد توضيح هذا النقطة بالكثير من الشرح، وذلك من أجل وضع الأشياء في مكانها الصحيح، ومن أجل التخلص من الأوهام التي طالما سيطرت على الكثيرين منا. وأعتقد أن بعض الكُتَّاب المسلمين قد شرعوا فعلاً في بيان هذه الحقيقة، لكن تبليغها إلى معظم النّاس مازال يحتاج إلى الكثير من العمل.

د ـ المعضلة التي واجهت الأمة بالنسبة إلى الغرب كانت دائماً تتمثل في نوعية ما نقتبسه عن القوم، وما نعده شيئاً خاصاً بهم. وأعتقد أنه ليس هناك أي حلول جذرية لهذه المشكلةا وهذا يعود إلى العديد من الأسباب الموضوعية، والتي لاأرغب الآن في الحديث عنها؛ لكن علينا في كل الأحوال أن نحاول زيادة وعينا بهذه القضية على قدر الاستطاعة. وهذه بعض الملاحظات في هذا الشأن:

١ـ النموذج الذي تقدمه الحضارة الغربية للعيش شديد الإغراء، لكنّه يظل مجافياً لروح الثقافة الإسلامية ومجافياً لمقاصد الشريعة الغراء. وقد احتدم الجدل بين المصلحين المسلمين قبل ما يزيد على قرن ونصف حول ما نأخذه عن الغرب وما ندعه، وانعكس ذلك على الخطاب القومي والوطني. ونستطيع القول: إن الضغوط الأدبية التي تمارسها الحضارة المتفوقة من شأنها دائماً أن تمزق وحدة الصف ووحدة الموقف لدى أهل الحضارة المغلوبة. وزاد الطين بلة ما يمارسه الغرب اليوم بقيادة الولايات

المتحدة من ضغوط مادية علينا من أجل المزيد من التغيير الذي يؤدي إلى المزيد من التماهي مع الحياة الغربية على مستوى التعليم وحقوق الإنسان وقضايا المرأة وغيرها. ويبدو أن الاستعارة من الغرب، لا تشكل وحدها العامل الوحيد الذي يشتت صفوفنا، فهناك أيضاً الموقف من الماضي، وما نستحضره منه والموقف من تفسير أحداثه ووقائعه. وهذا ما لاحظناه في الصفحات الماضية عند حديثنا عن التراث والموقف منه. لن نستطيع توحيد الموقف تجاه الاقتباس من الغرب إلا إذا وحَّدنا رؤيتنا لحدود ذاتنا الثقافية، أو بعبارة أخرى أجبنا على تساؤلنا: « من نحن؟ » بأفضل درجة من الوضوح. إننا حين نملك الجواب على هذا التساؤل نستطيع أن نحدد ما الذي ينسجم مع هذه الذات من ثقافة الغرب ونظمه، وما يخدم مصالح الأمة، ويساعد على إصلاح أوضاعها. ويؤسفني القول: إن الخطاب الإسلامي بكل أطيافه لم يقدم للأمة ما تنتظره منه على هذا الصعيد. وهذا يعود إلى صعوبة الاقتباس وصعوبة اكتشاف الأرضية المشتركة التي تجمعنا مع الغرب. ونحن في الحقيقة في حاجة إلى تخصص كامل من أجل التغلب على هذه الصعوبات. وقد سمى بعض الباحثين ذلك التخصص «علم الاستغراب » وقدم فيه د. حسن حنفي أفكاراً جيدة، لكنها تحتاج إلى المزيد من الدقة والمزيد من الوضوح.

٢ ـ لو عدنا إلى رؤية سلفنا الصالح لمسألة التقدم والازدهار الحضاري لوجدنا أن التقرب إلى الله ـ تعالى ـ وتشرب القيم الإسلامية والامتثال للآمر الشرعي كان يشكل لديهم الأساس الذي يقوم عليه خروج الفرد والجماعة المسلمة من الوحشية والجاهلية إلى المدنية والحضارة. فكانت رؤيتهم تربط بين التطور الأخلاقي الإيجابي وبين التقدم. وبذلك كانت السمة الأخلاقية والإنسانية من أهم ما يميز الحضارة الإسلامية. الغرب يضغط علينا اليوم من أجل التخلي عن ذلك الارتباط الذي كان سائداً لدى السلف وإنشاء ارتباط جديد يقوم على الموازاة بين التطور التاريخي وبين التقدم. وبما أن الغرب

هو الذي يقود حركة التطوير العالمي، ويقود بالتالي حركة التاريخ فإن على المسلمين إذا رضخوا لضغوط الغرب الأدبية والمادية أن يتخلوا عن الكثير من ثوابتهم، وأن يرهنوا مصيرهم بمصير الغرب، كما أن عليهم أن يهيئوا أنفسهم للمزيد من احتقار الذات، والذي يتولد من الشعور بالتبعية وفقد السيطرة على المجال الخاص.

إن كثيراً من المثقفين المسلمين يعتقدون أننا إذا لم نتطور كما تطور الغرب، فإن واقعنا سيكون مظلماً، كما أن مستقبلنا سيكون أشبه بالعدم! ومن هنا فإن مهمتنا ستكون إعادة إنتاج الواقع الغربي، ولكن ذلك سيكون هذه المرة في بلاد المسلمين، كما أن علينا العمل على صيانة النظم الحضارية القائمة.

إذا أردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فإن علينا أن نقول: إن تخلينا عن رؤية السلف في جعل التقدم الخلقي شرطاً للتقدم الحضاري يعد أهم الأسباب التي دفعت بالكثير من المثقفين إلى الاعتقاد بأنه لا خلاص من غير مواكبة الغرب والاحتطاب بحباله. وهذا يعني أن استعادة التوازن في هذه المسالة لن يأتي من وراء المزيد من التنظير، ولكن من وراء المزيد من العمل على كسر الجمود الذي أصاب أخلاقنا وثقافتنا والعمل على إيجاد أكبر عدد ممكن من البدائل التي توفر للفرد المسلم معظم احتياجاته الروحية والمادية.

سوف نتخلص من احتقار الذات والدوران في الفلك الثقافي للغرب إذا وجدنا أن ما نعده خصوصية ثقافية بالنسبة إلينا صار شيئاً قابلاً للتصدير وجذاباً للباحثين عن مخرج للأزمة العالمية الراهنة.

٣ ـ بما أن الغرب هو الذي يبدع النظم المختلفة، وهو الذي ينتج الآلات ويطور الأفكار، فإن شعوباً كثيرة ـ مسلمة وغير مسلمة ـ ستظل تشعر بالحاجة إلى الاقتباس منه والاستفادة من منجزاته، لكن نستطيع أن نلطِّف ـ ولو على المدى البعيد ـ من الآثار

السلبية التي تترتب على ذلك. إننا إذا نظرنا في وضعية الإصلاح لدينا عبر قرن من الزمان لوجدنا أن الخيار التصالحي التوفيقي لم يكن هو الخيار الأفضل، لأن الأمة المسلمة تشعر في أعماقها بأن هذا المقتبس صار بمثابة الغازي للبنية الاجتماعية القائمة، والمفكك للمنظومة الثقافية السائدة. هذا الشعور ليس شعوراً خاطئاً، وسببه ربما كان معروفاً، وذلك لأن الأخذ عن الآخرين كثيراً ما يثير الشكوك إلا إذا تم في إطار شروط معينة. ويبدو لي أن من تلك الشروط أن يتم الاقتباس ونحن في حالة توثب حضاري، أي لدينا خطة عمل ومنهجية وحركة دائبة. في هذه الحال يكون تقبل الأمة لكثير مما يؤخذ عن الآخرين أقل صعوبة، لأنها تشعر أنها قادرة على هضمه، وتكون القابلية آنذاك أشبه بقابلية طعام موضوع على النار يحتاج أن نضيف إليه شيئاً من الماء. وسيكون الأمر مختلفاً جداً حين نقتبس ونحن خاملون راكدون، نكرر الأخطاء، ولا نستبين السبيل. إن اليابان أخذت عن الغرب وهي في حالة انطلاق وفوران حضاري، فاستوعبت ما أخذته دون أن يؤثر كثيراً على بناها الثقافية المحلية، ودون أن يشوش وعيها بذاتها وتاريخها. وهكذا ينبغي أن نفعل.

من شروط الاقتباس الجيد كذلك أن نقوم به ونحن نحمل نفسية المحتاج إلى شيء بعينه، أي نقتبس ليس من باب التقليد أو على أساس أننا في حاجة إلى كل ما لدى الغرب، وإنما نقتبس ونحن واعون لعملية الفصل بين «العلم» و «الأيدلوجيا» وذلك حتى نستفيد من المنجز العلمي دون أن نقتبس فلسفة ذلك المنجز المغايرة لفلسفتنا ورؤيتنا للعلوم والثقافة. وهذه عملية شاقة جداً، ولا تكون أبداً كاملة وتامة. ولكن لنحاول فعل أفضل ما يمكن فعله. إذا سلمنا من الانبهار بما لدى الآخر، وانطلقنا من مفهوم عدم صواب نقل تجارب بأكملها من بلد إلى بلد أو من أمة إلى أمة، فإننا سنجد الطريقة الملائمة للتعامل مع الوافد وتوظيفه بما يخدم مصالحنا قدر الإمكان.

في فقه الأزمة

هل لدينا أزمة واحدة أو أزمتان؟ أو هل لدينا رزمة واحدة من المشكلات أو رزمتان؟ هل علينا أن نتحدث عن مشكلات يعاني منها الخطاب الإسلامي ومشكلات أخرى يعاني منها المسلمون في كل مجتمعاتهم وتجمعاتهم؟ أو أن الحديث عن مشكلات الأمة وأزماتها هو كالحديث عن مشكلات تفكيرنا وطرق تعبيرنا عنه؟.

هذا السؤال مطروح بقوة والجواب عنه لا يخلو من شيء من الغموض والالتباس. والذي أراه أن الذين يصوغون الخطاب الإسلامي هم جزء من الأمة، وعلاقتهم بمجتمعاتهم ـ مثل علاقة أي صفوة بمجتمعها ـ متدرجة، بمعنى أن مشكلات مجتمعاتهم تنعكس على حياتهم الشخصية، وعلى تفكيرهم بنسب متفاوتة. والذين يمكن أن نقول: إنهم بريئون من علل مجتمعاتهم هم قليلون جداً أو غير موجودين. من هنا يمكن القول: إن توصيفنا لأزمات الأمة سيعني على مستوى ما نوعاً من التوصيف لمشكلات العمل الدعوي والخيري والتحرك الإصلاحي والأداء الإعلامي والسياسي والتعليمي، وكل ما يمكن أن يوصف بأنه من مهام النخب الثقافية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإننا إذا قلنا: إن الأمة تعاني من الإحباط والعجز عن الإبداع ووجود فجوات واسعة بين القول والفعل إلى جانب ضعف البحث العلمي والاستبداد بالرأي.. فإننا في الحقيقة نتحدث عن أزمات تشكل بيئة عامة ملوثة، يتنفس فيها الصفوة والعامة على حد سواء، لكن تأثر الصفوة ببيئاتهم تكون عادة اقل. ومهما يكن الأمر فإن اكتشاف واقع الأمة ووضع الإصبع على أهم العلل التي تعاني منها يظل متطلباً أساسياً من متطلبات تجديد الخطاب الإسلامي، حيث إن تجديد رؤانا الإصلاحية سيظل غير ذي معنى إن لم يتحسن إدراكنا لما نريد إصلاحه.

كل من يكتب في شؤون التغيير والإصلاح يواجه مشكلة فصل المجالات بعضها عن بعض، ومشكلة فصل الحديث في الداء عن الحديث في الدواء. إننا ونحن نتحدث عن توصيف مشكلة اقتصادية نجد أنفسنا قد تطرقنا للحديث عن مشكلة أخلاقية أو تربوية. وحين نتحدث عن حل من الحلول نجد أننا دلفنا للحديث عن المعضلة من حيث لا نشعر. ولهذا فإن بعضاً مما سنقوله هنا في توصيف ملامح أزمات الأمة قد يتكرر بصورة ما عند الحديث عن تجديد الخطاب الإسلامي في الجانب الاجتماعي أو السياسي أو الأخلاقي...

من وجه آخر فإنني لا أرى الإطناب في الحديث عن المشكلات، حتى لا نوقع القارئ في الإحباط؛ ولاسيما أن المجلات والجرائد اليومية لا تكاد تخلو واحدة منها من شيء من هذا، وبأسلوب مبالغ فيه. وهذا عرض سريع وغير مستقص لما أظن أنه يشكل ملامح أزمة الأمة ـ وهي نفسها تقريباً ملامح أزمة الخطاب الإسلامي ـ عبر المفردات الآتية:

١ـ مشكلة الصلة بالواقع ثلاثية الأبعاد، فهناك أولاً الإدراك الأولي للواقع، أي الإحساس به والشعور بما فيه من إيجابيات وسلبيات وإمكانات وممانعات ... ثم يأتي بعد ذلك فهم الواقع. إن معظم الناس يملكون مشاعر جيدة حول الواقع، لكن الذين يفهمون واقعهم على نحو جيد هم دائماً قليلون؛ لأن الفهم العميق يعني نوعاً من التقييم. وهذا يحتاج إلى معايير علمية محددة. وعلى سبيل المثال فإن فهم وضعية جامعة من الجامعات في بلد من البلدان، يتطلب المعرفة بأدائها وإيجابياتها وسلبياتها ونقاط ضعفها، كما يتطلب معرفة حسنة بمرتبتها بين الجامعات المناظرة ...

أما البعد الثالث فيتعلق بمعالجة الواقع وإصلاحه. إن الذين كتبوا عن مشكلات العالم الإسلامي كثيرون، وكثير من تشخصياتهم صحيح، لكن حين يأتون إلى طرح

الأسئلة حول أسباب ما حدث ويحدث، وإلى توصيف العلاج له فإنهم يختلفون إلى درجة التنازع الحاد والتراشق بالبحوث والأفكار والعبارات ... وأخطر أسباب الخلاف ليس هو ما يدفع إليه البحث الحر والقناعات المتباينة، لكن ما تدفع إليه شبكة مصالح المفكر أو الباحث. إن الإنسان حين يصف العلاج في إطار مصلحته الشخصية، يكون مثل طبيب يستورد نوعاً من الأدوية، وحتى يبيع منه أكبر كمية ممكنة، فإنه يصفه لكثير ممن يراجعونه بقطع النظر عن نجاعة دوائه وملاءمته لعللهم!

كثيرون منا ينظرون إلى الواقع السيِّئ على أنه شيء لا فكاك منه، وينظرون إلى ضخامة تكاليف تغييره أو استحالة ذلك التغيير، فيجدونها هائلة، ويصبح همهم بالتالي التنظير إلى إضفاء نوع من التناسق المنطقي على الواقع. ولم لا وهم يستفيدون من هذا الواقع. بعض الناس يجدون في تشخيص الواقع تفويتاً لبعض المكاسب عليهم؛ ولهذا فإنهم على صعيد التشخيص يهونون من شأن الانحراف، ويعطون انطباعاً بأنه أقرب إلى الطبيعي. «كل الشعوب هكذا .. أو لسنا أسوأ من غيرنا» كما أنهم على صعيد العلاج يلجأون إلى فلسفة: «ليس في الإمكان أبدع مما كان»!

وأعتقد أن كثرة المهتمين بمسائل الإصلاح وكثرة المخلصين بينهم إلى جانب هامش ملائم من حرية التعبير ـ سوف يساعد على التخفيف من أضرار هذا الفريق من «أطباء المجتمع»! .

٢ـ يشعر الإنسان المسلم بقدر غير قليل من اليأس والإحباط والعجز، وصار معظم الناس لا يعتقدون بوجود مخرج من النفق المظلم الذي لبثنا فيه قروناً عديدة. حين غزا التتار أجزاء مهمة من العالم الإسلامي صار الناس يتداولون مقولة، مضمونها:« إذا قيل لك إن التتار خرجوا فلا تصدق». وهذا هو الشأن اليوم بالنسبة إلى مواكبة العصر، إذ إن لدينا أعداداً كبيرة من المسلمين يقولون: «إذا قيل لك سنكون في

مصاف الأمم المتقدمة فلا تصدق ». وربما كان أهم أسباب هذه المشاعر والقناعات ثلاثة:

الأول: هو ما عهدته الشعوب المسلمة من استعمار عسكري لبلادها، وما تشعر به الآن من نفوذ قوي للآخرين في تقرير الكثير من قضاياها.

الثاني: ما ترسب في الذاكرة التاريخية للشعوب المسلمة من قهر وإذلال وتهميش، وما تعانيه أعداد كبيرة من هذه الشعوب من فقر وجوع ومرض وافتقار إلى أبسط الخدمات الأساسية.

الثالث: هو الفارق الحضاري الملحوظ بيننا وبين الدول الصناعية على مستوى التنظيم والتصنيع والمعرفة والتقنية والسيطرة على المجال الخاص.

كثير من المسلمين يشعرون اليوم أنهم معرضون لكل المخاطر والاعتداءات ولهذا فإنه يسيطر عليهم باستمرار القلق والحذر من احتمالات السقوط والإخفاق. إنهم يشعرون بنوع من التمزق والاغتراب عن الذات. ولأن إمكانات المشاركة في التغيير تكون في معظم البلدان الإسلامية محدودة وضيقة، فإن معظم الناس لدينا تعودوا الخضوع والامتثال القسري وعمل كثير من الأشياء غير المقنعة بالنسبة إليهم. وحين يصل الإنسان إلى هذه الحالة يصبح رد فعله على المشكلات مشكلة تضاف إلى مشكلاته. ومن هنا فإن من مهمات الخطاب الإسلامي الأساسية نشر روح الأمل والتفاؤل والثقة بالذات ونشر روح المبادرة وتحمل المسؤولية. نحن مطالبون بأن ندل الناس دائماً على أسباب ما هم فيه وأن نساعدهم في العثور على حلول لمشكلاتهم وتوفير البدائل المختلفة.

٣ـ نحن نشعر باستمرار أننا في حاجة إلى السمو وإلى الاحتفاظ بهويتنا وأخلاقنا وندرك أننا حتى نظفر بذلك فلا بد لنا من الصمود في وجه التدفق الثقافي الأجنبي.

وندرك كذلك أن الصمود يحتاج إلى مقاومة صلبة وإلى إرادة قوية. ومن ثم فإن اللغة السائدة في مجال الوعظ وفي كثير من الوسائل الإعلامية تحمل الكثير من الحث للمسلم على أن لا يلتفت للمغريات، وأن يبتعد عن المعاصي ... ونحن لا نختلف في أن مثل هذه التوعية يجب أن تستمر وفي كل الأحوال؛ لكن علينا أيضاً أن نتساءل: كم ينبغي أن تكون الهوية الثقافية للأمة جذابة ومتألقة وراسخة حتى تستطيع الصمود في وجه هذه التحولات المستمرة نحو أوضاع أكثر دنيوية ونحو علاقات أكثر إباحية وتوجهات أكثر بعداً عن التقيد بأي تعليمات أو إرشادات من أي نوع كانت، وعن أي جهة صدرت. إن التجربة التاريخية تدل على أن قسماً كبيراً من الناس يتطلعون إلى الجديد، وينجذبون إليه دون أن يملكوا القدرة على فحصه ومعرفة الأضرار الكامنة فيه. وهذه الفئة تكون في العادة هي الفئة الأكثر حيوية والأكثر حضوراً في الساحة العامة. ولهذا فإن كل مجموعة إنسانية تأتي بالجديد فإنها تملك فرصاً كبيرة للتغلب على من يبقى قابعاً في القديم سواء أكان ذلك على مستوى التجديد التقني أو على مستوى أسلوب الحياة. وهكذا فقد تغلب اليونان على حضارات الشرق الأوسط ثم أتى الرومان بتنظيم سياسي وعسكري جديد، فحققوا الغلبة، ثم جاء العرب ومعهم كثير من المسلمين حاملين رسالة الإسلام فجددوا هذا الشرق العتيق بالدين والتشريع والتنظيم السياسي والعسكري. وإذا تأملنا في أوضاع شباب المسلمين اليوم ـ على سبيل المثال ـ فإننا سنجد شريحة غير قليلة منهم مفتونة بمنتجات الحضارة وأساليب العيش الغربي دون حرص على النظر في مدى صلاحيتها أو مشروعيتها. والمؤشرات على ما نقول كثيرة، ولو لم نأخذ إلا هذا الضجيج الهائل الذي يحدثه برنامج تافه ومارق مثل «ستار أكاديمي» وهذه المتابعة الضخمة له من قبل الملايين ... لكان كافياً للتدليل على ما نقول!.

هذا كله يعني أن الأمة تحتاج من أجل المحافظة على هويتها وشبابها إلى ما هو أكثر من النصح والإرشاد والتنظير، إنها تحتاج إلى الإبداع في تنظيم الحياة، وشغل وعي الناس بالأمور الجيدة والمفيدة وإيجاد الأطر التي تلبي تطلعاتهم بما لا يخدش تدينهم والتزامهم. التحدي الذي يواجهنا هو: كيف نجعل الولاء لله ورسوله ومضمون الالتزام بالشريعة حاضراً في الوعي وفي السلوك من خلال كونه ماثلاً في كل جديد. إن هذا لا يكون إلا إذا كان المجددون من أهل الخير والالتزام والوعي بمتطلبات الزمان الذي يعيشون فيه.

٤ـ من أهم معالم الأزمة التي تلتف حول أعناق كثيرين من أبناء الأمة ما نلاحظه من فراغ روحي وفقر في الوجدان والأشواق السامية والنقية. إن التدين العميق هو الذي يوفر للناس الامتلاء الروحي عبر الصلة بالله ـ تعالى ـ وعبر أشكال التعبد التي يقتضيها التدين في الليل والنهار. التدين يدفع في اتجاه التضحية بالأشياء المادية، ويغني المشاعر والمعاني المجردة من المصالح والمنافع الدنيوية، على ما نشاهده لدى كل من أكرمه الله ـ تعالى ـ بمستوى عالٍ من الالتزام. وحين يتراجع التدين لدى الإنسان المسلم، فإن عقيدته بالله ـ تعالى ـ وباليوم الآخر تصبح عبارة عن أفكار وتصورات باردة، وتفتقر إلى خاصية التفاعل مع السلوك. إن العقيدة الحقيقية تصوغ الطموحات والتشوقات، وتنظم ردود الأفعال. إنها باختصار دليل المسلم وملاذه في الشدائد والصعاب. النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك مشاعر الانتماء إلى القوم والوطن، لا تمثل قيمة روحية في حد ذاتها، ولا تمنح المسلم أفقاً ثابتاً للنمو والثراء الداخلي، لأنها لا علاقة لها به. ومن هنا فإن من لا يقيم الصلاة ـ مثلاً ـ ولا يقرأ القرآن ولا يذكر الله ـ تعالى ـ ولا يتصدق لن يجد أي مغذٍ روحي حقيقي يساعد على بقاء هذا الجانب المهم في شخصيته حياً. ولا سيما أننا في مجتمعاتنا الإسلامية لم نقم بشق طريق واسع لبناء مشاعر إنسانية عميقة، تحمي ضعيف التدين ـ ولو على نحو جزئي ـ من

التصحر الروحي ومن الشعور بالتفاهة. الغربيون على نحو عام وصلوا بعد عزل الكنيسة وسيطرة العلمانية إلى اليأس من إمكانية جعل الدين والتدين مصدراً للتوهج الروحي، ومن ثم فإنهم حاولوا إغناء البعد الروحي عن طريق التعاطف مع المظلوم والضعيف والعاجز وعن طريق الشعور بمشاعر الحيوان وبناء علاقة حميمة معه إلخ... وقد نجحوا في ذلك نجاحاً مقدراً.

نستطيع بعد هذا أن نقول: إن أزمة الفراغ الروحي لدينا مرشحة إلى المزيد من التفاقم ما لم نقم بتكوين تيار روحي قوي وشامل ومنضبط بالأحكام والآداب الشرعية. وإنها لقضية تستحق الكثير من التفكير والاهتمام.

٥ ـ الفراغ الفكري يشكل الوجه الآخر للأزمة لدينا. ونعني بالفراغ الفكري ضآلة الدور الذي يقوم به الفكر النير في تخطيط الحياة العامة وتوجيه الحركة الاجتماعية. والمشكلة الأساسية في هذا السياق لا تتجلى في عدم وجود طبقة أو شريحة مستنيرة تقوم بدورها الإرشادي، وإنما تتجلى في انعدام ما يكفي من الاستنارة العامة، أي انخفاض سوية التفكير لدى ما يزيد على ٩٠٪ من الناس. وقد يكون من المهم أن ندرك أن أزمة التفكير اليوم هي في جوهرها أزمة معرفة وأزمة قراءة. وقد كان الناس ـ وما زال كثير منهم ـ يعطون دوراً مبالغاً فيه للدماغ والذكاء في ارتقاء التفكير وتأثيره في التقدم الحضاري. أما اليوم فقد تبين أن مشكلة التفكير هي عينها مشكلة المعرفة، ومشكلة المعرفة هي فرع من مشكلة القراءة والاطلاع ومصاحبة الكتاب واقتنائه والاحتفاء به. إن المعرفة هي خبز الدماغ. ونستطيع القول: إن العقل يظل مجوفاً وفارغاً ما لم يتم ملؤه بالمعارف الجيدة والمنهجيات السديدة. إنه باختصار أشبه بحاسب عملاق، لا يقوم بعمله على نحو جيد من غير برامج ممتازة يشتغل عليها. وإذا فتحنا ملف القراءة لدى الشعوب الإسلامية، فإننا سنفتح ملفاً كئيباً محزناً لذوي الفهم والغيرة. قد مرت علينا عصور انحطاط وجهل خسرنا فيها كل رصيدنا الحضاري في

العلاقة مع الكتاب وفي التشوق إلى المعرفة والذي كان يشكل نموذجاً عالمياً في الاهتمام بالعلم والاطلاع. وفي الأرض أمم كثيرة لم يكن لها تاريخ علمي كتاريخنا، لكنها اليوم تتقدم المسيرة في تقنية المعلومات وفي تطوير التعليم وبناء المجتمع العلمي. أما نحن فموقفنا يتسم بالمراوحة وأحياناً بالتراجع. والأرقام المتوفرة من مصادر عربية وغير عربية تؤكد أننا اليوم أمة معرضة عن العلم، حيث إننا لا نذكر في عداد من ينتج المعرفة، كما هو شأن الأمم المتقدمة، كما لا نذكر في عداد من يستهلك المعرفة، كما هو شأن الدول الصاعدة مثل الصين والهند وسنغافورة والبرازيل.. إن الأرقام كثيراً ما تولِّد الصدمة، لأنها تكشف زيف الادعاء، وتفتح الجرح الذي التأم على فساد. وبلاغتها في طرد الغموض باهرة! وإذا استعرضنا شيئاً منها، فسنجد الآتي[1]:

* النسبة التي تقرأ من أبناء العرب هي في حدود ٨٪. أما الذين يشاهدون التلفاز على نحو شبه دائم فإن نستهم تصل إلى ٩٢٪. على حين أن نسبة الأطفال الذي يطالعون في الكتب تصل في فرنسا إلى ٥٠٪ وفي ألمانيا إلى ٧٠٪.

* عدد الصحف في البلدان العربية يقل عن «٥٣» لكل ألف شخص، مقارنـة بـ«٢٥٨ » صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتقدمة.

* متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من الثمانينيات كان في حدود « ٤/ ٤ » على أنه بلغ « ٥١٩ » كتاباً في المجر و « ٩٢٠ » كتاباً في إسبانيا.

* لا يتجاوز الإنتاج العربي في مجال الكتب أكثر من «١/ ١» من الإنتاج العالمي على الرغم من أن العرب يشكلون « ٥٪ » من سكان العالم.

---

(1) أحب أن أشير إلى أن كل الأرقام التي تتعلق بقضايا حضارية كبرى تعد أرقاماً غير دقيقة، ومن هنا وجب التعامل معها على أنها مؤشرات ليس أكثر.

* تذكر بعض الدراسات أن متوسط قراءة العربي هو حوالي «٦» دقائق في اليوم على حين أنه يصل في أوربا إلى نحو من «٣٨» دقيقة.

* ذكر مدير لواحدة من كبريات دور النشر العربية في مقابلة تلفزيونية أنه يطبع من كل كتاب ينشره نسخة واحدة لكل مليون عربي!!.

إن أزمة إعراض المسلم عن القراءة تستمد خطورتها من ضخامتها، حيث إن ما يبدو شيئاً هيناً يصبح عظيماً إذا أضحى عاماً أو واسع الانتشار. ومن هذا المنطلق فإن بعض الباحثين عدّ وباء إدمان التدخين أخطر من وباء إدمان المخدارت بدليل أن الذين يموتون بسبب التدخين يبلغون أضعاف الذين يموتون بسبب تناول المخدرات. إن خطورة الأمية الثقافية تتضاعف حين تتفشى في عصر يوصف فيه أبناء الأمم المتقدمة بأنهم نهمون معرفياً. على حين يوصف أبناؤنا بالانصراف إلى مشاهدة التلفاز أو ذرع الشوارع أو البحث عن المطاعم التي تقدم الأطعمة اللذيذة!

لم يقصر الخطاب الإسلامي في بيان أهمية القراءة ولا في بيان خطورة الجهل، فقد سودنا عشرات الآلاف من الصفحات في ذلك، لكن التقدم الذي أحرزناه لا يكاد يذكر؛ مما يدل على أن المطلوب ليس الكلام، وإنما الفعل. وقد يبدو أنه لا بد لكل بلد إسلامي من تبني مشروع وطني عملاق للقراءة، تقوم عليه جمعية ذات فروع كثيرة، وتخصص له فضائية وموقع كبير على الإنترنت بالإضافة إلى عشرات اللجان الداعمة. إن التحدي الذي يواجهنا يتمثل في جعل القراءة جزءاً من السلوك اليومي للإنسان المسلم، وجعل العلم والمعرفة المتخصصة خلفية مشتركة لكل الجهود التي تبذل في إصلاح جوانب الحياة المختلفة. وهذا لا يتم من غير تبني القيادات الاجتماعية والشعبية لهذا المشروع.

٦ ـ لدى الأمة مشكلة أخرى ترتبط على نحو وثيق بالجانب الفكري والمعرفي،

وهي مشكلة التخلف في مجال البحث العلمي والإنفاق عليه. والحقيقة أن هذه المشكلة هي مشكلة نخبة، لكن تأثيرها يشمل كل فئات المجتمع. إن لله ـ جل وعلا ـ سنناً ماضية في هذا الكون، وإن اكتشاف الواقع على نحو صحيح يتم عن طريق معرفة تلك السنن. كما أن الاستفادة مما سخره الله ـ تعالى ـ لنا لا تكون إلا من خلال معرفة القوانين الكيمائية والفيزيائية والفلكية... وإلا من خلال فهم المهانعات التي تبديها المادة في وجه طموحات الإنسان... إن فهم كل ذلك ومعرفته على نحو دقيق ووثيق لا يتم إلا من خلال التجربة والمعايشة، وليس من خلال التأمل والحدس والتمثل الذهني. وإن التقدم التقني والصناعي والطبي.. مدين على نحو مطلق للعقول الكبيرة التي تشتغل في حقل البحث العلمي وللأموال الطائلة التي تنفق عليه. إن من الثابت أن هناك علاقة قوية جداً بين التقدم الصناعي والإنفاق على البحث العلمي؛ وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تحتل المراكز الثلاثة الأولى في العالم في الإنتاج الصناعي، وتحتل أيضاً بالترتيب نفسه المراكز الثلاثة الأولى في نسبة الإنفاق على البحث العلمي والاختراع. هذا الإنفاق السخي على البحث العلمي، ينظر إليه لدى خبراء التنمية في الدول المتقدمة على أنه استثمار من أفضل أنواع الاستثمار، حيث تبين أن كل دولار تنفقه شركات الأدوية على الأبحاث ـ مثلاً ـ يعود عليها بـ « ٣٣٣ » دولار. وكل ألف دولار تقدمه الدولة للمجهود العلمي يعود عليها بمليون دولار في هيئة ضرائب على الصادرات والسلع المنتجة لاحقاً. وهناك شيء آخر مهم غير هذا، وهو أن الإنفاق الواسع على البحث العلمي يعني وجود شريحة جيدة من المجتمع تشتغل في مهن راقية تتصل بالمعرفة والإبداع والاختراع، وتتعامل مع الكتاب والحاسوب والمختبرات، وتستثمر ما تراكم من بحوث علمية، وتنقحه وتمحصه. هؤلاء بحكم رقيهم العقلي والمعرفي يكونون أفضل استعداداً للتعامل مع

تعاليم الشريعة، وأفضل وعياً بمقاصدها وبمتطلبات التدين الصحيح. وهم من وجه آخر يشكلون نقطة الضوء التي تشع المفاهيم العلمية في الناس، وتساعد على تأسيس المجتمع العلمي، وهو ذلك المجتمع الذي يتصرف في حياته اليومية على نحو يتلاءم مع المعلومات التي يلقنها لأطفاله في المدارس والجامعات.

وإذا عدنا إلى الأرقام مرة أخرى، وتلمسنا منطوقاتها، فسنجد أن أمتنا من أقل الأمم إنفاقاً على البحث العلمي، وعلى كل ما يتصل بالمعرفة التقنية. وهذا شيء مؤسف للغاية، لكن لا بد من استعراضه حتى نضع النقاط على الحروف.

* في حين يسهم المواطن في الدول النامية بثلاثة دولارات لصالح الأبحاث العلمية سنوياً، فإن إسهام الفرد في الدول المتقدمة لا يقل عن « ٦٦ » دولار. ويرتفع هذا الرقم ليصل في هولندا وأمريكا إلى « ٣٣١ » دولار لكل مواطن، أي إن الفارق يصل إلى نحو مئة ضعف!.

* بلغت نسبة المهندسين والعلماء في البحث والتطوير في الدول المتقدمة مستوى عالياً، ففي اليابان هناك « ٤٠٩٠٩ » من هؤلاء لكل مليون شخص من السكان. وفي ألمانيا « ٢٠٨٣١ » وفي روسيا « ٣٠٥٨٧ » وفي أمريكا « ٢٠٤٤٨ » على حين أن نسبتهم في جميع الدول الإسلامية تعد متدنية جداً. وتعد أذربيجان الأولى بين الدول الإسلامية في نسبة العلماء إلى عدد السكان، وقد بلغت تلك النسبة « ٧٩١ » شخصاً لكل مليون. أما في مصر فهي « ٤٥٩ » في المليون. وفي باكستان «٧٢» وفي نيجريا «١٥» وفي السنغال «٣» ! إن الفارق بين اليابان وبين السنغال في أعداد المشتغلين بالبحث والتطوير يصل إلى «١٣٦٣٦» مثلاً، وهذا شيء مخيف!.

* يعد استخدام الإنترنت دليلاً على الالتصاق بالمعارف الحديثة وعلى الانفتاح المعلوماتي، ولهذا فإنه بات مؤشراً على التقدم في البحث العلمي. ووضع الدول الإسلامية في هذا الشأن أيضاً غير مريح. وعلى سبيل المثال فإن من يستخدم الإنترنت

في أمريكا وصلوا إلى «٥٠١» من كل ألف شخص. وفي ألمانيا «٣٧٣» . وفي سنغافورة «٤١١» وفي اليابان «٣٨٤» . أما في الدول الإسلامية فالأرقام كالتالي: في تركيا «٦٠» من كل ألف. وفي المغرب «١٣» . وفي سوريا «٣,٦» في أذربيجان «٣,٢» . باكستان «٣,٤» السعودية «١٣,٤» مصر «٩,٣» اليمن «٠,٩» ! وتجد نحواً من هذه المفارقات بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية في أعداد الحاسبات الشخصية ومواقع الإنترنت وفي الصادرات التقنية المتقدمة، وأعداد براءات الاختراع وما شابه ذلك مما له صلة بالبحث العلمي والتقدم التقني الناتج منه. إن شح الإنفاق على البحث العلمي جعل الأمة بعيدة عن الصناعات الدقيقة وبعيدة عن الصناعات الإلكترونية وصناعة الأجهزة الطبية المتقدمة والأسلحة المتطورة.. وهذا أدى إلى انتشار البطالة، وإلى اعتماد الأمة على غيرها في حماية أمنها وتأمين الكثير من الأدوات المطلوبة لاستمرار الحياة اليومية. كما أن ضعف الإنفاق على البحث العلمي جعل معظم أنشطة القوى العاملة لدينا، يقوم على الجهد البدني، وليس على الجهد العقلي والإبداعي والتحصيل المعرفي، أي جعلنا نشعر بالغربة عن عصرنا، حيث إن الأمم المتقدمة تتسابق اليوم إلى إنتاج التقنيات التي تساعد على الاقتصاد في الجهد العضلي، في حين أن كثيراً من الشباب المسلم يبحث عن فرصة عمل يستهلك فيها طاقته الجسمية، فلا يجد!.

إننا إذا لم نتحول من التجارة إلى الصناعة، فلن نجد المحرِّض على الإنفاق على البحث العلمي. وهذا التحول يحتاج إلى قرارات استراتيجية جريئة، لأنه سيعني إغضاب أولئك المتنفذين الذين يمكن لهذه القرارات أن تفوت بعض مصالحهم.

إن على صانعي الخطاب الإسلامي أن يكسبوا خبرات إضافية في فهم الواقع البحثي للأمة وفي كيفية معالجته. المشكلة عامة وأضرارها تصيب الجميع، ومن ثم فإنه لا بد من معالجة عامة لها.

٧ ـ يمكن للمرء أن يلاحظ أمراً مهماً في حياتنا العامة، هو أن قدرتنا على المقاومة والاستبسال أكبر بكثير من قدرتنا على المبادرة والبناء والتنظيم. أما قدرتنا على المقاومة فواضحة جداً، حيث إن أمة الإسلام تملك أكبر عدد من الشباب ـ يعدون بالملايين ـ المتحفز والمستعد للموت في سبيل الله ـ تعالى ـ والذود عن حياض الإسلام وديار المسلمين. إنهم يحملون روح الرجل الملحمي الذي يرخص نفسه في سبيل شيء عزيز عليه. كما أن الشعوب الإسلامية تملك حساسية عالية جداً تجاه أي شيء يسيء إلى الأصول والرموز الإسلامية. ولا تكاد تحصى المواقف والحوادث التي قدم فيها المسلمون أرواحهم عن طيب خاطر في سبيل الدفاع عن مسجد أو تأديب شخص تطاول على القرآن أو على نبي الإسلام ـ عليه الصلاة والسلام ـ. وهذا شيء حميد وعظيم بكل المقاييس، وهو ذو دلالات كبيرة. لكن علينا من وجه آخر أن نميز بين السياق العام الذي يجب أن يسود، وبين ما يعد حماية لذلك السياق.

إن السياق العام لجهد الأمة ليس مقاتلة الأعداء، وليس التهيؤ الدائم للرد على أي أذى يوجه إلينا من هنا أو هناك، وإنما العمل على بناء الأمة على هدي من عقيدتها وشريعتها وتهيئة الظروف الموضوعية التي تساعد المسلم على أن يكون أقرب إلى الله ـ تعالى ـ وعلى أن يعيش حياته بكفاءة وكرامة. ومهمة روح المقاومة وأخلاقيتها حماية ما نبنيه وحياطته. وإذا صحت هذه الرؤية ـ وهي صحيحة إن شاء الله ـ فإن هذا يعني أن ما ينبغي أن يشغل بالنا ويستنفد جل طاقتنا هو أن نعمل من أجل أن نحيا للإسلام وبالإسلام، وأن نتعلم كيف نقدم النماذج الراقية فيما يصلح البشرية من خلال حياتنا العامة في المجال السياسي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي. وينبغي مع هذا أن نملك الاستعداد للموت في سبيل الله ـ تعالى ـ من أجل المحافظة على الملة وكرامة الأوطان. إنني اشعر أن هذه الرؤية لم تنل ما تستحق من البلورة والتحديد، ولهذا فإن كثيراً من شباب الأمة يجدون أنفسهم عاجزين عن الارتقاء بالحياة الإسلامية وإيقاف

التحلل الخلقي والاجتماعي في بلادهم، لكن يبدون براعة نادرة في طلب الشهادة والموت في سبيل الله. وكثيراً ما سلكوا بنيات حسنة مسالك أضرت بالأمة، وألحقت بهم وبعائلاتهم أفدح الخسائر دون أن يكونوا قادرين على استخلاص العبرة وتعلم الدروس. إن جهل الناس بالدين وبعدهم عن الاستمساك به، بالإضافة إلى المشكلات المختلفة التي جعلت الأمة تحتل معظم المقاعد المخصصة للأمم الضعيفة والمتخلفة... إن هذا هو الذي جرّأ الآخرين على الاعتداء علينا. ومن ثم فإن تغيير هذه الحال هو الذي سيوقفهم عند حدودهم، ويمكننا من الرد عليهم بالطريقة الملائمة. وتذكرني هذه الحالة بالقصة الرمزية التي تقول: كان هناك رجل شهم يجيد السباحة والإنقاذ، وكان يقف على ضفة نهر جارٍ، فإذا برجل يكاد يغرق، فألقى بنفسه في الماء، وحاول إنقاذه، فتمكَّن من ذلك بعد لأي. ولم يكد الرجل يفرغ من ذلك حتى رأى رجلاً آخر مشرفاً على الغرق، ويطلب النجدة، فألقى الرجل الشهم المنقذ بنفسه في الماء، وبعد محاولة باسلة تمكن من ذلك، لكن بعد أن أفرغ كل طاقته، وأصابه الكلل. وبينما هو كذلك فإذا برجل ثالث يستنجد.. وهنا قال له أحد الأصدقاء: لن تستطيع الاستمرار على هذه الحال، وعليك أن تمضي في الاتجاه المعاكس للنهر؛ لتعرف من الذي يلقي بالناس في النهر. فذهب، ووجد هناك رجلاً شريراً يلقي في النهر كل من اقترب منه، فتشاجر معه وطرده بعيداً عن النهر، وبذلك انتهت المشكلة. نحن نريد أن نغلق الأبواب التي يدخل منها الشرير عوضاً عن الانشغال الدائم بإصلاح ما يفسده في الداخل.

ونظراً إلى أهمية قضية البناء والمقاومة، فإن علينا أن نتساءل عن أسباب كوننا أقدر على المقاومة أقدر منا على الإبداع والمبادرة والبناء.

ولا شك أن الجواب الذي قد نعثر عليه سيكون غير دقيق، لكن في مقاربة أولية، يمكن أن نقول:

أ ـ من السهل أن نندفع نحو المقاومة والممانعة والتترس لأن الظلم الذي يشعر به كثير من المسلين بالإضافة إلى انسداد الآفاق نحو استرجاع الحقوق وكسر الهيمنة الخارجية.. كل هذه الأمور تجعل من المقاومة شيئاً أشبه بالغريزي، إذ إن كل الكائنات الحية تنكمش حين تهاجم. وتارة تقابل الهجوم بهجوم مضاد من أجل الدفاع عن الوجود. وتستطيع أن تقول: إن ثقافة المقاومة ثقافة بسيطة، تقوم على معادلة سهلة وقريبة. أما ثقافة البناء والإصلاح، فهي ثقافة معقدة للغاية، والفرق بينها وبين ثقافة المقاومة كالفارق بين عمل حجامة لرجل وزرع كبدٍ له. والبسيط يجتذب دائماً أعداداً أكبر.

ب ـ إن القيام بمقاومة العدوان لا يحتاج إلى إصلاح وتغيير للأنفس والعادات. إن المقاوم يمكن أن يقوم بعمله إذا امتلك الشجاعة والحماسة والاحتساب. والذين يملكون الشجاعة في الشباب والكهول كثيرون. أما بناء الأمة وتحصينها، والعمل على ازدهارها، فإنه يحتاج إلى تغييرات تربوية ونفسية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق. إنها تمس جوهر العقلية التي يحملها الإنسان المسلم، وتمس ثقافته وسلوكه. وهذا أمر شاق وعسير. إن التغلب على جيش جرار يكون في أحيان كثيرة أسهل من تغيير عادة لدى ألف من المسلمين! الموت في سبيل الإسلام أسهل من تغيير عادة لدى ألف من المسلمين! الموت في سبيل الإسلام أسهل من العيش للإسلام وبالإسلام.

ج ـ تشهد الساحة الثقافية اليوم تغييرات بعيدة المدى، وتتسم بشي من الخطورة؛ إذ إن تعقد المشكلات واتساع الحياة الحضرية، جعلت القدر المطلوب من الدراية والمعرفة لتسيير شؤون الحياة وتلبية متطلبات النهضة يتسم بالضخامة والحداثة. ومن هنا فإن ثقافتنا الموروثة بدأت تفقد أهميتها في نظر الأجيال الجديدة، بسبب تقادم طروحاتها وضآلة الصالح من مقولاتها لمعالجة المشكلات المتجددة. وهذا ظاهر للعيان في تراجع حركة الإقبال على الكتاب التراثي لصالح كتب اللغة الإنجليزية والحاسب

الآلي وإدارة الأعمال وتنمية الشخصية... هذه الوضعية أوجدت قدراً من الحيرة لدى كثير من الشباب المسلم، حيث إن كثيرين منهم لا يجدون في ثقافتنا الموروثة ما يكفي لتغطية متطلبات النهضة، كما أنهم يستوحشون من الاقتباس الثقافي والمعرفي ممن يعتقدون أنهم أعداء وخصوم. ولهذا فإن ثقافة البناء والتقدم لديهم، ما زالت ضامرة. وترتب على هذا ضآلة الجهود الاجتماعية التي تبذل على صعيد التنمية والنهضة.

هذا كله لم يحدث بكيد من الغرب أو الشرق، وإنما حدث بسبب فترة الانقطاع الحضاري التي دامت ستة أو سبعة قرون؛ حيث فقدت المبادئ والقيم الإسلامية المطلوبة للنهوض زخَمها ووظائفها من خلال عدم تجديد الآليات والأدوات والبيئات التي تحتاجها[1].

مهما يكن الشأن فإن الخطاب الإسلامي مطالب اليوم بالقيام بتحليل عميق لهذه الظاهرة ثم محاولة نشر ثقافة المبادرة والبناء ووضع ثقافة المقاومة وروحها في إطار تلك الثقافة وحمايتها. وهذا هو عين المطلوب لامتلاك رؤية حضارية جديدة.

٨ ـ في زمان شديد التعقيد ـ كزماننا ـ يتم التفاعل مع ما هو قائم على الأرض على نحو أوضح وأوسع من التفاعل مع ما هو معنوي ورمزي. لم لا ونحن نعيش في عصر المادة، أي في العصر الذي تكون فيه الكلمة الأولى لما هو مادي، كما يكون هو أيضاً محور الصراع والنزاع. ومعظم المسلمين لم يعطوا هذه الحقيقة الساطعة حقها من الاعتبار، فظلوا يعطون الاهتمام للكلام على حساب الفعل وللعاطفة على حساب العقل، وللمرتجل على حساب المؤطر والمنظم. وهذا ظاهر في معظم أنشطتنا وعلى جميع

---

(١) حين يسجن إنسان لمدة ثلاثين سنة، فإنه عند سراحه سيجد نفسه في حاجة إلى تأهيل جديد كي يتمكن من فهم ما جدَّ في الحياة خلال تلك الفترة، وكي يتمكن من الانخراط في دورة الإنتاج. وهذا ما يحدث تماماً للمبادئ والقيم والنظم حين تحرم مدة طويلة من التفاعل مع الأحداث الجارية. وهذا ما حدث لجوانب عديدة من ثقافتنا الإسلامية الموروثة.

الأصعدة. قال أحدهم: من علمائنا من إذا عرضتْ عليه المسألة أو المشكلة أصدر فيها فتوى. ومنهم من إذا عرضت عليه ألقى فيها خطبة أو محاضرة. ومنهم من يؤلف كتاباً. وهذا القول يلخص على نحو عام ردود أفعالنا على المعضلات والأزمات التي تقلق الصفوة من أبناء الأمة. ستظل للفتوى والمحاضرة قيمتها ودورها، لكن صار الزمان يتطلب شيئاً جديداً؛ حيث إن كثرة أعداد الناس وتنوع حاجاتهم والأزمات التي يواجهونها تتطلب المؤسسة والهيئة والمنظمة والرابطة والاتحاد... وحين نفعل ذلك فإنه سيكون في إمكاننا التحدث عن تقدم حقيقي وملموس. الوقف الخيري في تاريخنا قدم النموذج لدور المؤسسة في بناء الحضارة، فقد أوقف أحد المحسنين داراً في دمشق لإيواء القطط العمياء. وأوقف آخر داراً للدواب العاجزة. وأوقف ثالث مالاً لإمداد الرضع بالحليب بشكل يومي... إن ذلك الوقف حلَّ مشكلة يعاني منها بعض أبناء المجتمع، أو يعاني منها بعض الحيوانات الأليفة. وذلك الحل كان يبدو في عيون الناس أكثر نجاعة من الكثير من الخطب والمقالات التي تحث الناس على القيام بأمر ما تجاه بعض وجوه المعاناة. الغرب اليوم يعالج مشكلاته بالطريقة نفسها، وأنت لا تملك إلا أن تدهش من أعداد المؤسسات الطوعية واللاربحية التي تم تشييدها هناك من أجل مساعدة العناصر الضعيفة والاستدراك على القصور في النظم الاجتماعية. ويكفي أن نقول: إن في الولايات المتحدة اليوم ما يزيد على مليون ونصف مؤسسة لاربحية. وهي تزيد بمعدل سبعة وثلاثين ألف مؤسسة سنوياً. وفي فرنسا ستمئة ألف مؤسسة لاربحية. وعند اليهود في فلسطين المحتلة ثلاثون ألف مؤسسة، يعمل فيها قرابة ١١٪ من القوة العاملة هناك!

إن ضعف «المأسسة» يشكل ملمحاً من ملامح الأزمة الكبرى التي تعصف بالأمة اليوم. وهذا الضعف يتجلى في مشهدين:

الأول: هو قلة المؤسسات التي تقوم بالمهام الحضارية التي تحتاجها الحياة المعاصرة.

الثاني: عدم توفر الروح المؤسسية الجيدة في المؤسسات القائمة، حيث إنك تجد أن معظمها إما أنه يشكو من ضعف أو فساد في إدراته، أو يشكو من انعدام روح الفريق وسيطرة الشللية، أو يشكو من انعدام الفاعلية أو ضعف الإمكانات. ويمكن أن نقول: حقاً إن مؤسساتنا تشكل ترجمة أمينة لأخلاقنا وحيويتنا وكفاءتنا. قلة المؤسسات الطوعية واللاربحية تساعد الكبار على مزيد من السيطرة على الصغار، كما أنها تجعل ملايين الشباب حائرين في العثور على طريقة يخدمون من خلالها الأمة. وينتج عن هذا أن نرى الكثير من المشكلات التي لا يعرف من هو المسؤول عنها، كما لا يعرف من يمكن أن يخفف من لأوائها.

إن الخطاب الإسلامي الجديد يستطيع أن يبلور هذه القضية، وأن ينمي الوعي بها لدى الخاصة والعامة، ولا سيما أنه يملك الكثير من الأدوات التي تمكنه من ذلك.

٩ ـ لا يمكن للمرء أن يتحدث عن الأزمة المعاصرة لأمة الإسلام دون أن يعرِّج على شيئين مهمين جداً في حياتنا، هما القضاء والتعليم.

مهمة القضاء حماية العناصر الضعيفة من بغي العناصر القوية وتطبيق النظم والقوانين السارية وضمان احترام الدستور وحماية الأخلاق والآداب العامة من عبث العابثين. وفي هذا الإطار نجد كثيراً من الدول الإسلامية لا تتمتع بدساتير دائمة، أو لديها دساتير لا تعكس تمسك المسلمين بالدين، ولا تعكس جوهر الهوية الإسلامية. والسبب أن كل من يستولي على السلطة يجد في تغيير الدستور ما يؤمن له نوعاً من ضمان الاستمرار في الحكم، أو يرى في تغيير بعض مواده تحقيقاً لأهداف استراتيجية كان يسعى إليها منذ أمد بعيد. في كثير من البلدان الإسلامية لا يقوم القضاء بواجبه

بمنع التظالم ورد الحقوق إلى أهلها. هناك إهمال ومماطلة وأحياناً تواطؤ مع بعض الخصوم ضد بعضهم الآخر. وفي بعض البلدان يصدر القاضي الحكم لمصلحة من يدفع أكثر! وهذا بسبب فساد ذمم بعض القضاة والذي هو نتيجة طبيعية لعدم تطبيق المعايير والشروط الإسلامية عند اختيارهم. وهذا كله في كفة، والحكم بغير ما أنزل الله ـ تعالى ـ في معظم الدول الإسلامية في كفة أخرى!.

إن الذرائع التي يتذرعون بها لترك الحكم بالشريعة الغراء عديدة، لكن ما لا يذكر أهم مما يذكر، وهو ضعف الإيمان بصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان بالإضافة إلى الخوف من غضب قادة الدول العظمى إن تم الاحتكام إلى الإسلام عقيدة وشريعة.

بالعدل قامت السموات والأرض، وبالظلم هدمت الحضارات وزالت أمم. ومن هنا فإن مسألة الإنصاف وحماية الضعيف وإحقاق الحق من الأمور التي تتطلب من الخطاب الإسلامي الجديد المزيد من التركيز عليها. أما التعليم فإن له حكاية طويلة. ولا أريد طرح كل أوجل مشكلاته الآسنة، ويكفي أن نقول: إن التعليم في العالم الإسلامي لم ينجح في أبسط مهامه وهو القضاء على الأمية، فما زالت نسبة الأميين ممن هم دون الخامسة عشرة إلى مجموع السكان، تدور في فلك «٤٠٪» وهي نسبة عالية جداً إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، حيث إن بعضها تخلص من الأمية على نحو تام ومنذ أكثر من قرن، كما هو الشأن في اليابان. وبعضها تبلغ نسبة الأمية لديه نحواً من ٣٪.

وكثير من الدول الإسلامية، لا يملك الإمكانات لاستيعاب كل المواليد الجدد في المرحلة الابتدائية، كما أن هناك نسبة تسرب عالية من المدارس. وقد كثر الحديث عن علة تخلف المسلمين في المجالات التعليمية، وكثرت الاجتهادات والتوصيفات والحلول، لكن مع كل ذلك، فإن ما يمكن الحديث عنه في سياق تقدم التعليم يظل قليلاً.

علل التعليم كثيرة، لكن يمكن أن نشير إلى أهمها في المفردات الثلاث الآتية:

الأولى: التعليم ـ مثل كثير من الأشياء ـ يمكن أن يؤدى بأكثر من طريقة. يمكن للتعليم أن يكون بدائياً متخلفاً وشكلياً، ويمكن أن يكون فعالاً ومتطوراً. ونظراً لتنوع البيئات التعليمية في العالم الإسلامي، فإن في بعض ديار المسلمين ـ كما في كثير من الدول الإفريقية ـ أشكالاً من التعليم البدائي والذي يصل إلى حد الدراسة تحت الأشجار دون كتاب أو دفتر، وإنما تتم الكتابة على ألواح موروثة إلى جانب حفظ بعض المنظومات والمتون. إنه جهد مشكور لمحو الأمية أو شيء يزيد قليلاً على هذا. وفي بعض البلدان الإسلامية تعليم مستوف لكثير من شروط الجودة، لكن هذا قليل. المال شيء أساسي في التعليم الحديث لأن الغاية منه اختلفت عن الغاية من التعليم في العصور الغابرة، حيث لم يكن الارتباط بين العلم وطلب الرزق واضحاً في معظم الأحيان. أما اليوم فإن الطلاب يدرسون ليحصلوا على شهادة وخبرة تؤهلهم للانخراط في سوق العمل. وهذا يعني أن سوق العمل هو الذي يحدد نوعية الخبرة التي ينبغي أن يخرج بها المتعلم من وراء الانتساب إلى المؤسسات التعليمية. وهذه الخبرة تعتمد اليوم على امتلاك المهارات أكثر من اعتمادها على المعلومات، مما يعني أن التعليم الجيد بات يشترط توفير المزيد من البحث التطبيقي والمزيد من التجربة والتدريب والمعايشة للواقع. وتحقيق هذا يعتمد على نحو أساسي على المال؛ فالمدرسة في حاجة اليوم إلى المعامل الجيدة وإلى الحاسبات الآلية وإلى المختبرات والورش. وبما أن معظم الدول الإسلامية فقيرة فإنها لا تستطيع توفير ذلك لمدارسها على النحو المطلوب. ولهذا فإن ضعف التجهيزات في المدارس يشكل ملمحاً مهماً من ملامح أزمة التعليم في العالم الإسلامي.

المشكل أن الدول المتقدمة هي التي تضع اليوم مواصفات التعليم الجيد ـ كما تفعل

في معظم الأشياء ـ وهي دول غنية والزيادة السكانية لديها محدودة. وهذا يجعل الوفرة الاقتصادية لديها تنعكس على التعليم في صورة تحسين الشروط والمواصفات وتوفير المزيد من التجهيزات وتحسين أوضاع المعلمين ومساعدة الطلاب الفقراء والإنفاق على البحث العلمي.

المشكلة في العالم الإسلامي على المستوى النظري ليست في الزيادة السكانية، ولكن في عجز خطط التنمية عن مسايرتها. كثير من الدول الإسلامية لا يحقق تنمية جيدة بسبب سوء الإدارة وفساد الذمم. وبعضها لا يفعل ذلك بسبب تخلف الفرد وجهله وكسله. وبعضها يعاني من شح الموارد.. حتى يستطيع بلد ما المحافظة على نسبة نمو ٥٪ سنوياً، فإن عليه أن يوفر من الناتج[1] القومي في حدود ٣٠٪ من أجل إدخاله في دورة الاستثمار الجديد. فإذا كان الناتج القومي منخفضاً إلى درجة العجز عن تلبية الحاجات الأساسية، فإن إمكانية التوفير تكون شبه معدومة؛ ومن هنا فإن المواليد الجدد يفدون على بيئات لا تتوفر فيها البنى الأساسية المطلوبة لتربيتهم وتعليمهم على النحو المطلوب. ولهذا فإنهم يشكلون ضغطاً إضافياً على ما هو متوفر من مرافق وخدمات ومؤسسات، مما يعني التراجع المستمر في كفاءتها. وهذا ما يحدث فعلاً في العديد من البلدان الإسلامية.

الثانية: يشكل عصر العولمة الذي يظلنا اليوم اختباراً قاسياً لكل المبادئ والأفكار والقيم السائدة بسبب أن العولمة تلقي بحجر ضخم في المياه الراكدة، وبسبب نشرها لعدد كبير من القيم والعادات الاستهلاكية القائمة على البحث عن المزيد من المتعة والرفاهية الشخصية. ولهذا فإننا نشاهد كثيراً من الشباب والمراهقين رسبوا في اختبارات العولمة، فضاع منهم الاتجاه، وضيعوا الهدف الأسمى، وانغمسوا في ملذات

---

(1) الناتج القومي هو مجموع ما ينتجه قطر من الأقطار من سلع وخدمات سنوياً.

الحياة الآنية دون أي محاولة للمقاومة أو التسامي، ودون أي استشعار للمخاطر التي تترتب على ذلك. ومن هنا فإننا نشعر أن كثيراً من طلاب المدارس والجامعات اضطربت علاقتهم بمدلولات العلم والمعرفة والتعلم، واضطرب فهمهم لعلاقة العلم بتهذيب النفس والسلوك. والظاهرة اللافتة في هذا الشأن تتمثل في فقد الحماسة للتعلم لدى أعداد كبيرة من الطلاب، مما يجعلهم ينظرون إلى المدرسة على أنها أشبه بسجن والنظر إلى المدرس على أنه أشبه بسجّان. ويترتب على هذا بذل الحد الأدنى من الجهد الذي يحول دون الرسوب وفضيحته. ونحن هنا لا نعمم، وإنما نتحدث عن ظواهر عامة. قد فقد التعليم ما كان يتمتع به من جاذبية وهيبة واحترام. وأصاب كثيراً من المدرسين شيء من هذا حيث فقدت أعداد كبيرة منهم الإحساس بشرف المهنة وشرف الانتماء إليها، وهذا شيء مفزع؛ إذ إن من الخطير جداً أن يشعر المعلم ـ ومثله غيره من الموظفين ـ أن مستقبله ليس في مهنته، وإنما في المؤسسة التي لديه، أو الأسهم التي اشتراها، أو الوظيفة التي ينتظر الفرصة للانتقال إليها... أنا لا ألقي كل اللوم في هذا على العولمة، فهناك ولا شك أسباب أخرى، قد يكون أهمها ضعف الروح العلمية في مجتمعاتنا، وعدم وجود تقاليد رفيعة، تمجد الإنجاز المعرفي، وتقدر البذل التربوي. وكذلك شعور كثير من المعلمين بأن التعليم لا يوفر لهم المردود المادي الذي يكافأ جهودهم، ولا المردود المعنوي الذي يستحقونه، لكن الحقيقة أن الحماسة للتعليم قد تراجعت إلى حد بعيد عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة حتى في الدول التي ينال المعلم فيها مرتباً عالياً؛ مما يدل على أن الأسباب معقدة ومتداخلة.

الثالثة: يبدو لي من خلال معرفتي وتجربتي التعليمية أن ما نتطلع إليه من أهداف علمية وتربوية، ليس موضع اتفاق بين المعلمين في البلد الإسلامي الواحد. وتكون هذه المشكلة أكبر في حالة النظر إلى هذه المسألة على امتداد العالم الإسلامي. وما هو متفق عليه، ليس واضحاً بالقدر الكافي. وبعض ما هو واضح ليس حاضراً في الوعي

على النحو المطلوب. ولو أننا طرحنا على مئة معلم مسلم من ثلاثين دولة إسلامية سؤالاً يقول: لماذا نعلم؟ لجاءتنا أجوبة عديدة متباينة تبايناً غير قليل. وإذا أردنا وضع النقاط على الحروف، فإنه يمكن القول: إن من الصعب على مدرس لا يقيم كل فرائض الإسلام، ولا ينتهي عن معظم مناهيه أن يستحضر أثناء تدريسه ما يتعلق بالبناء الإيماني للطلاب، أو أن يحثهم على خوف الله ـ تعالى ـ ومراقبته، أو أن يتحدث عن المشكلات التي تحيط بالأمة نتيجة الوقوع في الفواحش و نتيجة الابتعاد عن الأخلاق الإسلامية، أي أن ضعف الالتزام لدى المعلم سيجعله يعرض عن التحدث في أمور مهمة لاستقامة الناشئة. هذا كله إذا فرضنا وجود قناعات واحدة لدى المدرسين. وهذا الفَرَض بعيد عن الواقع، فمثقفو الأمة مختلفون فعلاً حول الكثير من الأهداف الأساسية على صعيد التربية وعلى صعيد التعليم. وأعتقد أن علينا أن نحقق حداً أدنى من وحدة الرؤية العامة لأهداف التعليم. وهذا الحد يجب أن لا يقل عن الإيمان بأهمية إعداد الناشئة لعيش زمانهم بكفاءة واقتدار في إطار الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية النبيلة. وهذا يحتاج إلى نشر وعي ذاتي واسع وعميق بجوهر الرسالة التي ينبغي أن يؤديها التعليم وحجم الجهد المطلوب لإبلاغها. وأحمد الله ـ تعالى ـ أن تقدماً جيداً قد حدث خلال العقد الأخير على صعيد هذه المسألة في بعض البلدان الإسلامية ـ على الأقل ـ لكن ما زال بيننا وبين الممكن والمطلوب في هذه القضية مسافات شاسعة.

إن الحديث عن الأزمة التي تكتنف الأمة حديث طويل، وقد بقي لدينا الكثير مما يجب أن نذكره على العديد من الصعد، وسوف نفعل ذلك ـ بإذن الله؛ تعالى ـ عند الحديث عن تجديد الخطاب الإسلامي في المجال السياسي والثقافي والاجتماعي؛ لكن أجببت هنا أن أبرز بعض ما أعتقد أنه مهم من جوانب تلك الأزمة.

الإصلاح : مفاهيم وشروط

ليس التفكير في الإصلاح والهجس به هو المستغرب، لكن المستغرب الاستكانة للأوضاع الحاضرة والنوم على أكوام من المشكلات والمزعجات. الشعور بالحاجة إلى الإصلاح مع أنه فرع عن الشعور بأن الأوضاع ليست على ما يرام ـ فإنه كثيراً ما يكون بسبب ما لدينا من طلاقة الإرادة وقوة الرغبة في الاستزادة. إن ما نتطلع إليه من المعرفة والقوة هو دائماً أكثر مما هو متاح، وأكثر مما هو مسموح به. ومن هنا فإن الشعور بالحاجة إلى المزيد من الظروف المواتية هو في الحقيقة مطلب عالمي لأنه يتصل بالفطرة التي فطر الله ـ تعالى ـ الناس عليها. الحضارة الغربية تشهد اليوم أزمة كبرى نبعت أساساً من مجموعة الصيغ التي قامت عليها الحداثة، أي العقلانية والتحليلية والتجريدية والمنطق العلماني، بالإضافة إلى الإخفاق الذريع في الإجابة على السؤال الملح حول العدالة الاجتماعية، وقبل ذلك وبعده السؤال عن مستقبل الإنسانية ومصير البشرية. ونحن مع أننا مسلمون، وننطلق في الأصل من رؤية مغايرة إلا أننا نكتوي بنار هذه الحضارة بسبب هيمنتها وفرضها لشروط العيش وصياغتها لطموحات الناس في هذا العصر. ولدينا إلى جانب هذا مشكلاتنا الخاصة من نحو ضعف التدين والفقر والجهل والبطالة والاستبداد وانتشار الظلم والرشوة والفساد الإداري وتخلف المؤسسات التعليمية والتربوية والإعراض عن القراءة وما شابه ذلك. هذا يعني أن على العالم أن يبذل جهداً مشتركاً من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه من نظم الحضارة، وبلورة ما تمكن بلورته من الأهداف الموحدة المشتركة، لكن الجهد الرئيسي يتمثل فيما علينا أن نبذله نحن داخل أوطاننا من أجل تصحيح علاقتنا بديننا ومبادئنا أولاً ومن أجل تصحيح علاقتنا بعصرنا ثانياً. ولست أبالغ حين أقول: إن كثيراً من المسلمين محاصر بين هوتين: هوة تفصله عن تعاليم دينه وهوة تفصله عن عطاءات زمانه. لا

يعني هذا إطلاقاً أن مجمل المشكلات التي يعاني منها المسلمون أخطر مما يعاني منه غير المسلمين ـ كما يروق لبعضهم أن يدندن حوله ـ فالحقيقة أن نعمة الإيمان والهداية لا تعدلها نعمة، وهي صمام أمام من وقوع هذه الأمة في الحيرة المطبقة والضياع النهائي كما حدث للأمم التي استدبرت الوحي، فوكلها الله ـ تعالى ـ لأنفسها. نحن لا نشك أن أمتنا مهما فرطت وقصَّرت، ومهما عانت وكابدت، فإنها لم تفقد الاتجاه، ولها في أصولها وثوابتها ما يرشدها دائماً نحو طريق الفلاح والنجاح، لكن لا بد من العمل الدؤوب واعتماد المراجعة والنقد الذاتي على أنها جزء من أسلوب حياتنا.

إن المفاهيم الإصلاحية التي تحتاج إلى بلورة كثيرة جداً، وقد كتب فيها عشرات الألوف من الصفحات عبر القرنين الماضيين، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نتناول في هذا السياق كل ما نعتقد أنه مهم وجوهري، فلنقتصر إذن على ما تسمح به هذه المساحة، وذلك عبر المفردات الآتية:

١ ـ يضيق بعض الناس ذرعاً باختلاف المصلحين حول تشخيصهم لطبيعة المشكلات التي تعاني منها الأمة، وحول الحلول التي تنبغي الصيرورة إليها، وحول الأولويات التي يجب البدء بها، وإعطاؤها جل الاهتمام. ويكون ضيق الناس أشد حين يكون المختلفون من أبناء تيار أو اتجاه واحد ـ كالتيار الإسلامي مثلاً ـ وذلك لأن معظم الناس لا يدركون على نحو جيد الأسباب والاعتبارات التي تجعل الاختلاف أمراً يصعب تجنبه. حين نجد أن كل الإصلاحيين في العالم ـ مهما كانت مشاربهم ـ يختلفون، ونجد أن الأمور التي يختلفون حولها متشابهة إلى حد بعيد ـ فإننا سوف نخفف من نقدنا، ونبدأ بالتماس الأعذار. وقد اختلف الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في أمور فقهية وسياسية واجتماعية مع اعتقادنا بغلبة سلامة الطوية والحرص على وحدة الكلمة. وأنا أعتقد أن من المهم جداً أن يطلع طلاب العلم وأبناء الدعوات على ما يظن أنه أسباب قهرية للخلاف والاختلاف؛ لأن ذلك سوف يشجعهم على البحث عن

التدابير والسبل التي تساعد على تحجيم الاختلافات قدر الإمكان، كما يشجعهم على توطين النفس على قبولها، ثم التعامل معها بحكمة وصبر وأريحية. وقد حاول فقهاؤنا منذ قرون بيان الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الفقهاء وألفوا في ذلك العديد من الكتب القيمة. ولا شك أن ما يؤدي إلى الخلاف بين أهل العلم والدعوة والفكر، منه ما هو مشترك، ومنه ما هو خاص بالمجال أو القضية موضع النظر. ومن المهم الوعي بذلك. أنا لا أستطيع الإحاطة بها وعرضها بالطريقة المناسبة، ولذا فسأشير إلى بعض الأشياء على نحو سريع:

أ ـ يسارع كثير من أبناء الدعوات وطلاب العلم والمتنورين إلى إرجاع الخلاف بين القيادات الفكرية والدعوية إلى اتباع الهوى والرضوخ للرغبة. وهذا الاتهام يسارع إليه من لا يريد أن يبحث أو يفكر في أسباب الخلاف. ولا شك أن بعض الخلافات يعود إلى الهوى والبحث عن المصلحة. وبعضها يعود إلى تحسسات نفسية واختلافات مزاجية بين أهل العلم. وقد شهد تاريخنا الكثير من ذلك، وانتهى علماء الجرح والتعديل من المحدِّثين إلى القول بعدم قبول طعن الأقران بعضهم في بعضهم، كما نجد ذلك عند الحافظ الذهبي وغيره. ولا شك أن أهل العلم والدعوة مطالبون بالتجرد والإخلاص، كما أن على الجماهير المسلمة الواعية أن تحاصر أهواء المصلحين عن طريق تحسين بصيرتها بواقع المسلمين، وبما هو مطلوب لإصلاح الواقع.

ب ـ تتم كل تصوراتنا للواقع بخيره وشره عبر نظم الدلالة وعبر التعريفات والمصطلحات السائدة لدينا. وبما أن نظم الدلالة مصابة بالقصور الذاتي ـ وهذا لدى كل الأمم ـ كما أن المصطلحات والتعريفات تظل قابلة للانتقاء والاستخدام المتحيز، فإن من المألوف دائماً أن نختلف حول تحديد المشكلات وحول الحلول التي يجب أن نصل إليها. إن الاختلاف في تعريف البطالة ـ مثلاً ـ يلقي بظله على تصورنا لحجم البطالة الموجودة في البلد. وإن اختلافنا في تحديد معنى التسامح أو الحرية أو العدالة

الاجتماعية أو المواطنة، سيؤدي قطعاً إلى تباين مواقفنا تجاه ما هو سائد ومتوفر من هذه القيم، وما يجب العمل على توفيره وهكذا...

ج ـ الخلفية الثقافية، تدفع بالمصلح دفعاً نحو الاهتمام ببعض الأمور على حساب بعضها الآخر، كما تجعل إدراكه لمخاطر بعض الأزمات ذات العلاقة بتخصصه وخبرته أكثر عمقاً وأشد حساسية. إن رجل الاقتصاد يرتاع للفقر والتضخم والبطالة وانهيار الرصيد الاحتياطي للدولة، على نحو لا نجده لدى المؤرخ أو الفقيه أو اللغوي. وإن اهتمام رجل الحقوق والقانون بتجاوز الدستور والنظم والقوانين أكبر بكثير من اهتمام غيره. وهكذا فإن خلفية داعية الإصلاح تصوغ رؤيته للأولويات الإصلاحية، وتتحكم بمشاعره واهتماماته نحو القضايا المختلفة.

د ـ الخبرة بالواقع عامل أساسي في اختلاف دعاة الإصلاح، فكما أن الخبرة الطبية تجعل موقف الطبيب من بعض الحالات مختلفاً عن موقف غير الطبيب كذلك تتنوع مواقف المهتمين بالإصلاح بحسب تنوع خبرتهم بالواقع المعيش. إن المصلح الذي يرى أن نسبة المؤدين للصلاة في مجتمعه لا تتجاوز ١٥٪ سيهتم بهذه المشكلة أكثر بكثير من الذي يعتقد أن وضع الطلاق في البلد لا يختلف عن أي بلد آخر. وهناك أسباب فرعية كثيرة جداً للخلاف لا أرى حاجة إلى ذكرها. هذا كله يعني أن الذي ينبغي أن يثير الدهشة هو اتفاق المصلحين، وليس اختلافهم. والقاعدة العامة في هذا أن فرص الاتفاق تكون أكبر كلما كانت القضية المطلوب علاجها قضية كبرى أو كلية. كما أن علينا أن نتوقع الكثير من وجهات النظر المتباينة كلما كانت تلك القضية فرعية أو جزئية.

٢ ـ إذا كان الإجماع على الأفكار والخطوات الإصلاحية غير ممكن وغير صحي أيضاً، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها، فإن هذا لا يعني أن نستهلك كل طاقاتنا في

الاختلاف، ونتحول بذلك من أناس يفكرون في حل مشكلات المسلمين إلى أناس مشغولين بأنفسهم وشاغلين لمن حولهم. والقاعدة تقول: كل من لا يتمكن من حل مشكلاته الخاصة، يتحول هو ذاته إلى مشكل اجتماعي. وهذا ما ألاحظه على كثير من المثقفين من تيارات مختلفة حيث إنهم استطابوا الجدل إلى ما لا نهاية حول تعريفات النهضة وشروطها وأدواتها ومعوقاتها دون أي حرص على التوقف ولو مدة يسيرة من أجل بلورة ما تم الاتفاق عليه، وبلورة ما لا يقبل أي اتفاق، وما يحتاج إلى المزيد من الدراسة والمناقشة.

إن عصر النهضة في الغرب كان عصراً، وانتهى، لكن بالنسبة إلى الواقع العربي والإسلامي، فإننا ما زلنا نحلم منذ قرنين، لكن شروط ذلك الحلم لم تتوفر بعد. ما زال الفكر الإسلامي مرتبكاً حيال تحديد شروط النهضة ومتطلباتها، وما زال بينه وبين الحديث عن شروط المسير مسافة لا ندري بالضبط طولها!. لا يعني هذا بالطبع أن الأمة لم تحرز خلال قرنين أي تقدم يذكر، فهذا غير صحيح، لكن التقدم الذي حدث بسبب تراكمات عملية و «ديناميات» اجتماعية لم يكن ساراً. ولا علاقة للمفكرين والمصلحين بتلك التراكمات والمعوقات، فهي ليست من صنعهم، ولا مما يرضيهم. نحن ـ من غير شك ـ عجزنا عن بلورة كلمة جامعة وخطة مشتركة للإصلاح. وهذا العجز عام وموجود لدى التيارات الإسلامية وغير الإسلامية. وأعتقد أن علينا أن نتساءل عن أسباب ذلك، وأن نعثر على أجوبة لتساؤلاتنا. وكل ما أخشاه هو أن نغرق مرة أخرى في الخلاف حول الأسباب لنشعر أننا نسير في نفق لا نهاية له!.

المهم دائماً ألا نكثر من ذكر الأسباب، لأن من يتحدث عن كل شيء لا يبعد كثيراً عن الذي لم يتحدث عن أي شيء. في مقاربة أولية وبسيطة يمكن أن نقول: إن أسباب الاختلاف حول متطلبات النهضة ذات صلة وثيقة بأسباب اختلاف المصلحين في فهم

الواقع، وأضيف إلى ما ذكرته هناك الآتي:

أ ـ لدى كثير من الإصلاحيين والدعاة والمفكرين شيء من النرجسية والاعتداد المبالغ فيه بالرأي إلى جانب الاستهانة برأي المخالف إلى حدود لا تسمح بها البراهين والمعطيات العلمية والتفكير المنهجي الموضوعي. كيف سنلتقي إذا كان كل واحد منا يعتقد أن رؤيته لمشكلاتنا وحلولها رؤية ناضجة ومكتملة، ورؤية غيره ناقصة أو مشوهة؟. وكيف سنلتقي إذا كان فريق منا ينظر إلى نفسه على أنه صاحب الفكر الحديث المتنور، وينظر إلى غيره على أنه تقليدي مرتهن للماضي؟. أما الفريق الثاني، فإنه ينظر إلى نفسه على أنه صاحب الفكر المؤصل والمدلل والمدعوم بالشواهد التاريخية. أما من يختلف معهم، فإنهم عبارة عن أقوام لا يعادل فتنتهم بالغرب سوى جهلهم بأصول الشريعة والتاريخ الإسلامي! هذا مع العلم أن الصواب الخالص في المجال الإصلاحي قليل، كما أن الخطأ المحض أيضاً قليل. والموضوع مختلف عن المجال الفقهي الذي لا يحتمل إلا القليل من تعدد الأقوال. نحن في هذا الشأن في حاجة إلى أن نعتقد ن ما لدينا من رؤى إصلاحية وأفكار تطويرية هو شيء اجتهادي وغير مكتمل، أي أنه ما زال في طور البلورة، ويحتمل الإضافة والتشذيب. وهذا ليس من باب السعي إلى الاتفاق أو التلفيق أو المجاملة، بل هو ما يقتضيه الفهم العميق لآلية تكون الآراء والأفكار. بهذه النظرة نترك مساحة للشك والمراجعة والتراجع. ومن خلال تلك المساحة نملك القدرة على السماع لما لدى الآخرين والاستفادة منه. ويؤسفني في هذا المقام أن أقول: إن كثيرين منا يتعاملون مع مشكلات طارئة ومعقدة بشعارات ونظريات وقيم جاهزة ومتقادمة. نحن لا نحترم الجديد لجدته، ولا نزهد في القديم لقدمه، فهذا صنيع فاقد التمييز، لكن ليس من الصواب في شيء أن نصر على استخدام أفكار ومقولات أطلقها بعض المصلحين قبل قرن أو قرنين من الزمان، ولم تتعرض لأي اختبار، وليس هناك

أي ضمان لصوابها ـ في معالجة وإصلاح أوضاع حاضرة على الرغم من كل التطورات التي حدثت خلال هذه المدة الطويلة. والذي يدعو إلى هذا هو الجمود المعرفي والكسل الذهني والنرجسية المغلقة التي تثبط أصحابها عن السعي إلى تجديد الأفكار واكتشاف طرق جديدة لتفهم ما لدى الآخرين.

ب ـ العلاقة مع الغرب وتحديد الموقف من حضارته ونظمه سبب آخر لاختلاف الباحثين عن الإصلاح. والحقيقة أن الحضارة القائدة والمتفوقة ظلت على مدار التاريخ توقع الآخرين في حيرة من أمرهم، إنها تظهر دائماً بمظهر المنافس والمستولي المخيف ومظهر الملهم والمنقذ من ويلات التخلف. وقد لا نجد أي أمة في التاريخ استطاعت أن تحدد موقفها بدقة مما تحتاج إلى استعارته من الأمم المتفوقة عليها. قليلون جداً الذين يرون أن كل ما لدى الغرب حق وخير، ومن ثم فإنه ينبغي اقتباسه ونقله دون أي توقف. وقليلون جداً أولئك الذين يرفضون استخدام أو قبول أي شيء أنتجه الغرب. السواد الأعظم مختلفون حيال منهج الحياة الغربية وحيال تقاليد الغرب وعاداته وأذواقه وحول أمور في الديموقراطية والليبرالية والرأسمالية. ولا أعتقد أننا سنشهد أي نهاية لهذا الخلاف. وربما كان المطلوب ليس وضع الحضارة الغربية على المشرحة من أجل بيان ما نحتاجه منها، وما نرفضه، فهذا في نظري قليل الجدوى، وإنما علينا أن ندقق في بلورة ثوابتنا وأصولنا ومقاصد شريعتنا في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي.. فإذا قطعنا شوطاً جيداً في هذا، فإننا نكون قد رسمنا معالم العلاقة التي يجب أن تربطنا بالآخرين.

ج ـ الماضي والتراث والنماذج والأحداث التاريخية، تشكل عاملاً مهماً في الاختلاف حول شروط النهضة ودروب التقدم. الوعي البشري يأنس بالتراث وبالسوابق التاريخية، ويتخذ منها ملاذاً لحماية الذات من التدفق الثقافي الأجنبي،

والذي لا يطيق الوعي تفسيره واستيعابه وتنظيمه واتخاذ موقف منه بسبب غزارته وسرعته. ونحن على مدار قرن ونصف من الزمان كنا ولا زلنا نتخذ من عطاءات الحضارة الإسلامية دليلاً على عظمة الإسلام ودليلاً على اقتدار الأمة على استئناف دورها الريادي على مستوى العالم. وكلنا يذكر ذلك الاهتمام الاستثنائي الذي أوليناه لكتابات أثنى فيها بعض علماء الغرب على الحضارة الإسلامية[1]. إننا تلقفناها بوصفها شهادة عدو ـ والفضل ما شهدت به الأعداء ـ وبوصفها عوناً على جعل الحاضر الإسلامي يستند إلى أسس متينة. لكن فريقاً من المهتمين بإصلاح الشأن الإسلامي يرى في الماضي غير ما نراه، إنه يرى فيه سجلاً مملوءاً بالانتصار ومملوءاً أيضاً بالظلم والفتن والاحتراب الداخلي وسفك الدماء؛ ولذا فإن التعلق به يعدّ معوقاً عن التقدم، ويجب أن يكون الاتصال به عند الحد الأدنى. وبعض المثقفين المسلمين يرون في البحث في الماضي عن حلول لمشكلاتنا شيئاً غير حكيم بسبب بساطة التجارب التاريخية، وتعقد المشكلات الحالية. يقولون: إن من غير المجدي أن نحاصر جريمة الربا والزنا وأن نحل مشكلة البطالة اليوم بحلول وأدوات استخدمت قبل مئة سنة. وهكذا وهكذا.. ولا أريد هنا الخوض في هذا الأمر ولا ترجيح رؤية على رؤية أو توجه على توجه. المهم أن ندرك دور الرجوع إلى التاريخ في الخلاف بين المصلحين.

د ـ على مدار التاريخ كان هناك تطلع وتوقع من المجتمعات الإسلامية أن يتم تأطير جهود بناء الحضارة بإطار الشريعة الغراء. وكان الناس يريدون من الحكومات أن تؤمِّن ذلك من خلال مالها من سلطة ونفوذ، لكن كبار موظفي الدولة وصغارها هم بشر من البشر، فيهم المتمسك، وفيهم المتساهل... كما أن الدولة هي مركز للتوازنات الاجتماعية، وبالتالي فإنها تعكس كل ألوان الطيف الاجتماعي، وهذا يجعلها تسمح باستمرار لكثير من الناس أن يروا فجوات وفروقات بين سلوكاتها وبين ما

---

(1) كما فعل غوستاف لوبون وغيره.

يعتقدون أنه التدين الصحيح. وإذا أضفنا إلى هذا التجارب السياسية الناجحة ـ وهي قليلة نسبياً ـ في تطبيق الشريعة أدركنا ما ترسب في الوعي الإسلامي من اضطراب حيال تأسيس التدين والروح الإسلامية في المجتمع. ويمكن أن نقول باختصار شديد: إن معظم المتشبعين بالمنهج التربوي التعبدي في التغيير يطمحون إلى إصلاح الواقع الإسلامي والنهوض به من خلال تربية الحدس والذوق والاعتماد على العاطفة المشبوبة والمحبة والنصيحة الرقيقة وتقديم النموذج الشخصي في التخلق بالأخلاق والآداب الإسلامية. وهذا التيار الكبير لا ينتظر في العادة من الحكومات دوراً مؤثراً في إقامة الحياة الإسلامية، ومن ثم فإنه لا يولي مسألة تطبيق الشريعة وإقامة الحدود الاهتمام الذي يوليه للأنشطة والجهود الشعبية.

أما المتشبعون بالمعارف والعلوم الشرعية عامة والفقهية والأصولية خاصة وأولئك الذين مروا بتجارب حركية وتنظيمية، فإنهم يعولون على الدولة ومؤسساتها المختلفة في تأسيس الولاء الشعبي للإسلام وفي تربية الأجيال الحاضرة وحل المشكلات العالقة على أساس منه، وفي إطار أصوله وثوابته. وهذا التيار يبدو دائماً أكثر حرصاً على التشريع الصارم والقائم على القسر والردع والمتمسك بقاعدة العقاب والثواب والجزاء. ومع أن الأرضية المشتركة بين التيارين واسعة إلا أن طبيعة التركيز لدى كل منهما تفرض اختلافاً في أولويات الإصلاح والتغيير.

إن اقتصار الدين ـ كما تدل عليه تجارب العديد من الأمم ـ على المجال الشخصي للإنسان يشكل الخطوة الأولى لذبوله واندراس معالمه. وإن أي ثقافة لا تتبناها دولة تصبح مهددة بالتهميش. هذه حقيقة واضحة جداً، ومن ثم فإن على المجتمعات الإسلامية أن تبحث عن الوسائل التي تساعد على جعل النظم والقوانين متوافقة إلى أقصى حد ممكن مع ثوابت الشريعة وقطعيات الدين. ويجب أن يشكل إنجاز هذا الأمر الهمّ الأكبر لفئة من المصلحين. وتعاون الشعوب والحكومات فيه يعد شيئاً جوهرياً.

حين تتوفر الأطر القانونية المتوافقة مع الشريعة فإن نشر الآداب والأخلاق الإسلامية وبناء روح التدين والتآلف والأخوة، يصبح أمراً أكثر سهولة. لكن القيام بهذا ينبغي أن يتم عن طريق الجمعيات والهيئات الأهلية والشعبية وعن طريق المبادرات الفردية والجماعية. وهذا المجال رحب جداً، وهو يتسع لكل مسلم ومسلمة. ولن يكون من المجدي استهلاك الأوقات في مناقشة عقيمة حول البداية الحقيقية للإصلاح: هل تكون عن طريق التربية الاجتماعية وترسيخ القيم والمبادئ النبيلة، أو تكون عن طريق التشريع واستحداث القوانين الإسلامية؛ حيث لا ينبغي فهم هذه القضية وفق هذه المعادلة؛ إذ من الممكن العمل على كل ذلك في آن واحد، كما تدل عليه تجربتنا في تأسيس الدولة والحضارة الإسلامية في المدينة المنورة.

٣ ـ من الملاحظ أن معظم الذين يتحدثون عن الإصلاح في العالم الإسلامي يتحدثون مثل ما يتحدث نظراؤهم في كوريا واليابان والمكسيك.. عن الإصلاح في بلادهم. وفي هذا إهانة للمسلم وحط من قدر المهمة السامية المنوطة بهذه الأمة. نحن لا ندعي التميز العنصري، ولا نسعى إليه، ولا نرضى به، لكن يظل من المهم أن نعرف واجباتنا، ونعرف نقاط القوة لدينا، كما نعرف المحركات الروحية والنفسية والاجتماعية للركود الذي نعاني منه. إذا قرأت في دفاتر كثير من المهتمين بالإصلاح وجدت أن المسيطر عليهم هو الاهتداء إلى الكيفية التي تجعل الإنسان المسلم أكثر أمناً وازدهاراً وحرية، والاهتداء إلى الواجبات والمهمات التي ينبغي أن ينهض بها حتى يحصل على حقوقه. وهذا كله مطلب مهم وحيوي، لكن الاقتصار على هذا يشكل نوعاً من الإلحاق للإنسان المكرم بالحيوان الأعجم، فالمهتمون بالرفق بالحيوان يحددون حقوقه من الرعاية، ويحددون الأعمال التي يمكن أن يقوم بها مما يتناسب مع طبيعته وقدراته. إن أي حركة إصلاحية جادة مطالبة بأن تهتم بالتنظير لتكوين « المسلم الرسالي » فنحن هنا على هذه الأرض من أجل عبادة الله ـ تعالى ـ ونشر كلمته وهداية الخلق، كما قال

ـ سبحانه ـ : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1]. إن خيرية المسلم لا تنبع من إيمانه واستقامته فحسب وإنما من إحساسه بمسؤولية الرسالة والهداية نحو الآخرين أيضاً. وهؤلاء الآخرون قد يكونون مسلمين، وقد يكونون من غير المسلمين. والدعوة إلى الله ـ تعالى ـ ينبغي أن تكون هي الواجهة الحضارية العالمية لهذه الأمة. امتيازنا عبارة عن خدمة نقدمها للأمم الأخرى، وليست فوقية عنصرية مريضة، كما هو الشأن عند اليهود. خيرية الأمة ـ كما في الآية ـ نابعة من إيمانها بالله ومن نشرها للخير والفضيلة والعلم والتبصر ومن محاصرتها للشرور والمنكرات. وقد صار النهي عن المنكر اليوم شيئاً مستنكراً لدى كثير من الناس بسبب توسيعهم غير المشروع وغير الصحيح لدوائر الخصوصية والحرية الشخصية، والذي انتقل إلينا من أمم قدمت الحرية على كل شيء، فما ازدادت رشداً، ولا شعرت أنها صارت في حال أفضل. الخطاب الإسلامي مطالب اليوم بتنشيط النقد الذاتي والنقد الغيري في الأمة وتأسيس عرف قوي جديد يشعر الناس معه بالمسؤولية الأخلاقية عما يصيب مجتمعاتهم من تدهور وانحطاط مخيف. لكن الأهم من هذا هو تحضير الإنسان المسلم على حمل رسالة الإسلام وإشاعة المعرفة الشرعية والدلالة على الخير ومحاصرة الشر، ليس عن طريق الكلام فحسب، وإنما قبل ذلك عن طريق الحضور المتألق في المجالات كافة وعلى كل المستويات، فالشر الآن ينتشر عن طريق الفعل ـ والعولمة أفعال ـ أكثر من انتشاره عن طريق القول.

إن نشر الدعوة خارج حدود الأرض الإسلامية يشكل توظيفاً آخر للطاقات الإسلامية في أمر يعود على الدعاة أنفسهم بالخير، إذ يجعلون أنفسهم ينخرطون في سياق طوعي غير شخصي. وهذا بدوره يدفعهم إلى تطوير صفات حميدة عديدة مثل

(١) سورة آل عمران: (١١٠).

التضحية والصبر والتسامي نحو المثل العليا. كما أن العالم يفتقر اليوم إلى من ينقذه من أوحال المادة المميتة، وإلى ما يرتقي به عالم المعنى. وأمة الإسلام تستفيد من هذا حيث يتم التعريف بها وبرسالتها، وحيث تتمكن من بناء علاقات أممية خارج نطاق المعادلات والحسابات السياسية.

٤ ـ من أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم ما يمكن أن نسميه «الصراع النظمي» حيث إن ما لدينا من نظم روحية وتربوية وأخلاقية واجتماعية.. يتصادم في قليل أو كثير مع النظم التي تشيعها الحضارة الغربية. لا شك أن « النظام » يحمل ـ في معظم الأمر ـ مدلول الأسلوب والوسيلة والقالب، لكن في البحث الحضاري تأخذ كلمة «النظام » شيئاً إضافياً، يتناول المضمون والمعنى والقيمة. إن مجموعة النظم لدى أي أمة تعبر على نحو ما عن عقيدتها وثقافتها وعن مذهبيتها الحضارية. وجوهر التحدي الذي يواجهنا اليوم ـ والذي ينبغي على الخطاب الإسلامي أن يعمل على شرحه ومجابهته ـ يكمن في مدى تمكن نظمنا الحضارية من مقاربة النظم الغربية في فاعليتها وإبداعها وإنتاجيتها والأهداف المنوطة بها. إن وعي الناس يزداد تفتحاً على مصالحهم يوماً بعد يوم، ومن شأن هذا النوع من التفتح أن يقلل من قيمة ما هو رمزي ومعنوي لصالح ما هو نفعي وعملي. وهذا هو بالضبط معنى تراجع تأثير «الأيدلوجية» في عصر العولمة. إن الهدف العملي من إقامة النظام السياسي هو رعاية البلد وحفظ حقوقه وحدوده وإشاعة العدل بين الناس وتأمين المصالح الاستراتيجية ودفع الظلم والعدوان وتسهيل الحراك الاجتماعي.. وإن الهدف العملي من النظام التعليمي وضع أقدام الطلاب على عتبة حب الاطلاع والتعلم والتفاعل مع المعرفة والمساعدة على إنتاجها وتوظيفها إلخ... وإذا تأملنا وجدنا أن كل نظام سياسي وكل نظام تعليمي وكل نظام قضائي... يحقق أهدافه أو بعضها على مستوى من المستويات؛ أي أن كل النظم تشترك في تحقيق أهدافها مع بعض التفاوت، والذي يعود إلى أسباب موضوعية وأحياناً قهرية.. وهذا

التشخيص صحيح على نحو عام، لكن لا بد من أن نلاحظ أننا جميعاً ندرك هذا، لكن الإعذار اليوم صار ضعيفاً، وقد صار الناس حساسين جداً نحو فوات أي شيء من نفع يؤملونه. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من الناس مستعدون اليوم لوضع أبنائهم في مدراس أجنبية من أجل أن يكونوا أقوياء في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، مثلاً. وكثير من الناس يضع أمواله في بنك ربوي، ويعرض عن غير الربوي لا لشيء سوى أن البنك الربوي ينجز له معاملاته بطريقة أسرع وهكذا...

وعلينا أن نلاحظ أمراً آخر، هو أن التفاوت بين نظام ونظام كثيراً ما يكون كبيراً جداً، ولك أن تأخذ التعليم الجامعي نموذجاً على هذا. العالم الإسلامي يشكل اليوم أكثر من ٢٠٪ من سكان الأرض والمفروض أن يفوز بـ « ٢٠٪ » من الجامعات الخمسين أو المائة الأولى على مستوى العالم. لكن الواقع يقول: إنه ليس لدى المسلمين أي جامعة مصنفة بين الجامعات الخمسين الأولى في العالم! مما يدل على أن نظام التعليم الجامعي لدينا غير فعال ولا منتج مقارنة بها لدى غيرنا!

إن أي إطار أو نظام يثبت اليوم عدم فاعليته سوف يزهد فيه الناس مهما كان لصيقاً بمعتقداتهم أو تراثهم. ومعيار الكفاءة جاهز وواضح، وهو ما لدى الدول الصناعية الكبرى من أطر ومؤسسات ونظم.

إن أخطر ما يواجه عمليات تفعيل النظم يعود إلى عاملين اثنين:

الأول: هو الفوائد والمكاسب التي يحصل عليها بعض الناس من وراء فساد النظم أو جمودها. المستفيدون من وراء أي وضعية يدافعون عنها حتى النهاية، ويحاولون إفشال أي شيء جديد أو بديل، وذلك حتى لا يفقدوا الميزات التي يتمتعون بها.

الثاني: هو ما نلمسه من ترهل وضعف في الكفاءة وتنظيم الذات... لدى أعداد كبيرة من المسلمين. وهذا السبب أخطر في الحقيقة من السبب الأول؛ حيث إن أي نظام

يكتسب حيويته وفاعليته من الناس الذين يطبقونه، ويجعلون له بالتالي قيمة ومعنى. وهذا يدل على أن الإصلاح إما أن يكون شاملاً وجذرياً، أو لا يكون. وأظن أنه قد آن الأوان لأن نصرف جهداً أكبر لإنتاج وتعميم أكبر قدر ممكن من المفاهيم المتعلقة بتنمية الشخصية بكل جوانبها ولا سيما الجوانب الحيوية منها، مثل الجانب الروحي والفكري والاجتماعي والمهاري والفني. إن الفرد المسلم هو محور الإصلاح وغايته، فإذا لم يتفاعل مع الطروحات الإصلاحية، فإنها ستظل باهتة ومعطلة.

٥ ـ يمكن أن نقول: إن في الخطاب الإسلامي المعاصر ـ وكذلك القديم ـ ثغرة واضحة تتجلى في قلة اكتراثه بإيجاد الحلول للمشكلات والأزمات التي يعاني منها معظم المسلمين. لا شك أن رياحاً رخية من التغيير الإيجابي هبت، وتهب على هذا الخطاب، لكنه ما زال في معظم مقولاته مرتهناً لـ «الأسلوب التوصيفي» إذ نشعر في أحيان كثيرة أننا نبرئ الذمة، ونقوم بالواجب إذا وصفنا للناس ما هم فيه من تأزم، ثم حثثناهم على أن يبذلوا جهدهم في تحسين أوضاعهم. وهذا الأسلوب موروث من العصور القديمة، حيث كانت الآليات والأساليب في العالم كله على درجة عالية من التضاؤل والبساطة. أما اليوم فقد صار الناس يدركون إلى حد مقبول أن أوضاعهم ليست على ما يرام، وأن عليهم أن يتخلصوا منها، لكنهم لا يعرفون كيف يمكن أن يتم ذلك. أنا لا أشك أننا إلى اليوم لم نقم بواجبنا على النحو المطلوب في اتباع الأسلوب الأمثل لتحديد طبيعة المشكلات التي تعاني منها الأمة وحدود تلك المشكلات وخطورتها. وذلك الأسلوب يقوم على البحث العلمي الرصين والمرتكز على رؤية عميقة لسنن الله ـ تعالى ـ في الخلق وإلى ما هو مكتشف من طبائع المجالات عامة وطبيعة النفس البشرية خاصة. وهذا الموضوع يشكل حكاية خاصة مستقلة. من المهم على هذا الصعيد ألا نظن أن ما نعده مشكلة، أو نعده أمراً حسناً أو عادياً، يعده الناس كذلك ـ كما نفعل في أحيان كثيرة ـ حيث لا بد من أن نعطي الاعتبار لرؤية الناس

لذلك، فالرجل الذي ينظر إلى حصول ولده على الشهادة المتوسطة على أنه شيء جيد، وأن عدم حصوله على الشهادة الثانوية أمر عادي ومقبول، أقول هذا الرجل يحتاج أولاً إلى من يقنعه بأن ما يظنه أمراً عادياً هو أمر سيِّئ. وإذا لم نتمكن من إقناعه فلا فائدة من دلالته على مدرسة جيدة أو تعليمه كيفية تأمين المال لإكمال ولده لدراسته.

سيظل المهم هو إيجاد الحلول المقنعة والمتلائمة مع روح العصر والكثير من مواضعاته. مسألة المرأة وحقوقها وتنميتها وعملها ومسألة العلاقة مع غير المسلمين داخل الوطن والعلاقة بهم على الصعيد العالمي ومشكلات الشباب والتدهور الأخلاقي الذي يتعرضون إليه، بالإضافة إلى مشكلات التربية الأسرية والإعراض عن القراءة والبطالة والطلاق وحزمة أخرى من المشكلات المشابهة، كل هذا يحتاج إلى حلول جدية علمية ومفصَّلة. والناس لا يملكون من الدراية ما يكفي للتفريق بين حل وحل، أو الحكم على أن الحل الفلاني حل متوافق مع عقيدتهم ونجاتهم في الآخرة، أو أنه حل يفضي بهم إلى الخسار والبوار. إن أهم ما يدفع الناس إلى قبول حل من الحلول والتفاعل معه أمران:

الأول: هو الدعاية الإعلامية التي يحظى بها ذلك الحل؛ حيث إن الدعاية لا تقنع الناس بحل أو سلعة أو خدمة فحسب، وإنما تشكل عقولهم، وتقولب القابليات لديهم على نحو ينسجم مع مصالح المستفيدين من العولمة وأذواق المؤثرين في صياغة الحياة المعاصرة. ولهذا فإن ارتكاز الخطاب الإسلامي على بنية إعلامية ممتازة يشكل شرطاً أساسياً لنجاحه في ترويج الحلول الحضارية التي يقدمها صناع ذلك الخطاب.

الثاني: عملية الحل ومرونته وإمكانية استخدامه من قبل أعداد كبيرة من الناس. والذي ألاحظه أن كثيرين من سدنة الخطاب الإسلامي يجنحون إلى نوع من المثالية في تصور قدرات الناس على بذل الجهد وعلى مقاومة رغباتهم، ومن ثم فإنهم يميلون إلى

طرح «الحلول الأحادية» . مشكلة التدخين ـ مثلاً ـ تعالج عن طريق حث المدخنين على الامتناع عن التدخين لما فيه من إثم وضرر على المدخن وعلى الاقتصاد والأسرة. لكن الذي تبين أن انتشار التدخين في تزايد متسارع مع أن الفتوى في حكمه لم تكن متراخية أو متساهلة، كما أن العرف الاجتماعي تجاهه كان صارماً. وهذا يعني أن ما فعلناه حيال هذه الظاهرة الخطرة لم يكن كافياً. قد نكون في حاجة إلى اكتشاف فلسفة «الحلول المركبة» فمشكلة التدخين ـ مثلاً ـ تحل عن طريق إيجاد توعية جيدة بأضراره ومشكلاته، ثم مضاعفة الضريبة عليه مرتين أو ثلاثاً، وإصدار قوانين بمنع الدعاية له في وسائل الإعلام المحلية. وإصدار قوانين صارمة، تمنع تناوله في وسائل النقل والأماكن العامة وأماكن العمل، وتفعيل القوانين الموجودة، بالإضافة إلى إيجاد جمعيات لمكافحة التدخين، وفتح عيادات لمعالجة المدمنين، إلى جانب حلول أخرى...

إدراك المشكلات يحتاج إلى علم، وحلها يحتاج أيضاً إلى علم، وما لم نتخذ من المنهج العلمي طريقاً عاماً في التعامل مع الأشياء، فستظل علاقتنا بمشكلاتنا مضطربة، فلا نرى المشكلات، ولا نهتدي إلى حلها.

٦ ـ الحضارة الغربية هي الحضارة المهيمنة على العالم اليوم فهي التي تضع شروط التقدم ومعايير النجاح والازدهار، وهي التي تبدع نظم الإنتاج المختلفة. هناك دول عديدة حاولت أن يكون لها موقع متميز في العالم الحديث مع الاحتفاظ بالخصوصية. وقد نجحت إلى حد مقبول ـ كما هو شأن اليابان ـ لكن النموذج الذي انتهت إليه ظل منسجماً مع الخطوط العريضة للفلسفة والرؤية الحضارية للغرب. والذي يراقب التغيرات الثقافية التي يشهدها اليابان اليوم، لا يشعر بأن النموذج الياباني ينزع نحو المزيد من الفرادة والأصالة وإنما يتجه للتماهي مع الغرب أكثر فأكثر. وهذا طبعاً يعود إلى الحضور الضخم للثقافة والحضارة الغربية في كل مكان وعلى كل صعيد. هذه

الوضعية تلقي على صانعي الخطاب الإسلامي مسؤولية كبرى. تتمثل في عملية البحث عن الموقف المتوازن الذي نتمكن من خلاله من تنمية إرادة مستقلة وتكوين شخصية إسلامية متميزة بالإضافة إلى التواصل مع المعطيات الحضارية والاستفادة من المنجزات الحديثة في كل المجالات. الموقف دقيق جداً وملتبس، والنجاح فيه غير مضمون، ولا يرجى له الاكتمال. البحث عن الموقف المعتدل، ليس نابعاً من موازنات منفعية، كما قد يتوهم، وإنما ينبع من رؤيتنا الدقيقة لطبيعة المنهج الرباني الأقوم المشتمل على معنى الاعتدال والوسطية في كل شيء، ومن رؤيتنا لاعتبارات أخرى عديدة، يأتي في مقدمتها توفير أفضل بيئة لتوظيف ذلك المنهج في صياغة حياتنا العامة. كما أن علينا أن نلاحظ في سياق الاهتمام بهذه المسألة واقع الناس وطموحاتهم والضغوط التي يتعرضون لها في كل اتجاه. ولا شك أن هذا سوف يحقق الكثير من المنافع والمكاسب، فالشريعة الغراء جاءت لإصلاح شؤون العباد ورعاية مصالحهم في أمور دنياهم وآخرتهم.

الخطاب الإسلامي محتاج إلى إعطاء الاعتبارات الروحية والأخلاقية والنفسية في مسألة النهضة اهتماماً خاصاً، لأن الإسلام عقيدة وشريعة أعطاها هذا الاعتبار في مسألة التأسيس على ما نلاحظه في كل النصوص وفي سيرة النبي ﷺ . ومن وجه آخر فإن التركيز على هذه القضايا يستهدف توفير نوع من الحماية لروح المدنية الإسلامية من أن تقع أسيرة للمدنية الغربية، حيث إن السطوة العالمية لتلك المدنية، تهدد فعلاً مدنيتنا وكل المدنيات الأخرى. حين تقع مدنية أسيرة لمدنية أجنبية، فإن أبناء المدنية الأسيرة يكونون بمثابة من أضاع ذاته. وحين تضيع أمة ذاتها تصبح أوضاعها أشبه بأوضاع ركاب طائرة مخطوفة. وفي هذه الحال تفقد الأمة الطموح إلى المبادرة التاريخية، وينصبّ كل جهدها على اللحاق بركب الآسرين، وتتبع خطواتهم دون جدوى، فتجمع بذلك بين الذل والتخلف. نحن من أجل تحرير الإرادة أو الاحتفاظ بحريتها وصيانة الذات

الثقافية، لا ندعو إلى شتم الآخرين وكتابة المجلدات في نقائصهم، وإنما ندعو إلى توضيح ألوان المفارقة بيننا وبينهم، ولعل أهم هذه الفوارق يتمثل في النظرة للتقدم العلمي وتعاظم رأس المال والتفنن في أشكال الرفاهية وتراكم فنون القوة، وما كان من هذا القبيل. نحن نرى أن الحصول على كل هذه الأشياء وتوظيفها والانتفاع بها يجب أن لا يكون أكثر من وسائل للفوز برضوان الله ـ تعالى ـ . أما الغربيون فإنهم ينظرون إليها على أنها غايات في حد ذاتها، أو أنها وسائل لتحقيق السعادة الدنيوية، هذه هي نقطة المفاصلة.

لكن على الخطاب الإسلامي أن يدرك بعمق أننا في كثير من أمور معاشنا وفي العديد من مستلزمات النهضة التي نحتاجها لا نملك الاكتفاء الذاتي، فنحن محتاجون للتواصل مع الآخرين والانفتاح عليهم، ولو كنا نعدهم خصوماً أو منافسين عقائديين. ثم إن التشديد على مسألة الخصوصية والاستقلال الوطني إذا تم عبر المقولات والشعارات، فإنه يكون قليل الجدوى من جهة، ويولِّد نزاعات عنصرية وصوراً مشوهة عن الذات، كما يحدث نوعاً من الانكماش غير الصحي وغير الصحيح. بعض من يسهم في صياغة الخطاب الإسلامي نسوا عملية التوازن هذه، واندفعوا من غير حسّ احترازي نحو إثبات وجوه تماهي التعاليم الإسلامية مع مقولات الثقافة الغربية. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى التخفيف من الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العرب والإسلام والمسلمون من قبل بعض الدوائر الغربية. ومع أنني أقدر صلاح القصد إلا أن تأويل الإسلام إلى درجة جعله يتوافق مع معظم ما يقوله الآخرون، يجعل الدفاع عنه من غير أي معنى، كما أنه يوجد على الساحة الإسلامية ردود فعل مضادة مغالية. وهو قبل هذا وذاك يشكل عدواناً على الأصول والتعاليم الإسلامية. ولنا أن نتعلم درساً بليغاً من الكنيسة، حيث إنها طورت نفسها، وغيرت جلدها إلى أن أصبحت مؤسسة خيرية، تنافس المؤسسات الخيرية؛ بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى حد

يصعب فهمه، فبعض الكنائس في الغرب يعقد اليوم القران بين الشاذين جنسياً؛ وأعلنت راهبة تابعة للكنيسة في ألمانيا عدم إيمانها بحياة أخرى بعد الموت! وبعض أساتذة اللاهوت في الغرب، يصورون عيسى # على أنه مجرد مصلح اجتماعي ليس أكثر!!.

إن الهرولة لإثبات المرونة والرغبة في الاقتراب من الغرب تقلع « المصداقية » من جذورها. وقد صرنا نسمع اليوم من بعض الليبراليين من يقول: إن الفتوى لدى بعض علماء المسلمين تغيرت خلال العشرين سنة الماضية، وصارت ذات نكهة سياسية. الغربيون أيضاً في قرارة أنفسهم لا ينظرون بثقة واحترام إلى أولئك الذين يعملون على جعل الإسلام مادة هلامية قابلة للتكيف حسب المطلوب. وأذكر في هذا السياق أحد الأمريكيين حين سمع واحداً من علماء المسلمين يتكلم ـ وقد ارتدى الشيخ الجبة والعمامة ـ حيث قال: هذا الرجل صادق لأنه لو أراد المداهنة أو الخداع للبس ثيابنا. فريق آخر منا ينظر للعلاقة مع الآخرين بناء على رؤية ضيقة، لا تأخذ بعين الاعتبار أوضاع السواد الأعظم من المسلمين، ولا مستقبل الإسلام العالمي. وحين تجتمع مع هؤلاء تجد أنهم يتحدثون بطريقة تخيل إليك أن العالم كله صار على دين الإسلام أو أن المسلمين يعيشون في جزيرة مكتفية ومعزولة عن العالم. وهؤلاء لو كفوا عن الكلام لأسدوا من الخير للأمة أضعاف ما يفعلونه الآن!.

٧ ـ حتى نعرف ما الذي بقي علينا من الطريق علينا أن نعرف ما الذي قطعنا منه. ليس من الصواب أن نقرر أننا تحت الصفر أو عند نقطة البداية ـ كما يفعل بعضنا ـ فهذا مجاف للواقع. ثم إن بعض المسلمين صار في حيرة من أمره تائهاً بين تصريحات المتفائلين والمتشائمين. ولا بد من القول في هذا السياق: إن قراءاتنا لما تحقق ـ كما هو الشأن فيما لم يتحقق ـ لن تكون متفقة ما دمنا نقارب تقدير منجزاتنا عبر مفاهيمنا حول التحضر والتخلف والنهضة وعبر نظرتنا لقيمة المنجزات الحضارية المختلفة، لكن مع

كل هذا فإنه يجب أن ندرب أذهاننا على استنباط واكتشاف الأشياء المشرقة في حياتنا، وهي موجودة وكثيرة.

بعض المسلمين ينظر بتعاطف شديد إلى كل ما يتصل بالماضي، وبالتالي فإنه ينظر للحاضر على أنه سلسلة من الانتكاسات والهزائم. وهذا غير صحيح؛ فلهذا الدين إقبال وإدبار، ولم يجعل الله ـ تعالى ـ الخير خاصاً بحقبة زمنية معينة، كما أنه لم يجعل الشر كذلك.

والآن ما الذي تحقق عبر المئة سنة الماضية من المناداة بالإصلاح والعمل على النهوض بالأمة؟.

الذي تحقق كثير، ولكن أريد أن أضع الإصبع على ما أعتقد أنه يتمتع بأهمية خاصة، مع الاعتراف بقصور الإدراك والتقدير:

أ ـ لدى المسلمين إحساس متزايد بأنهم جزء من منظومة كونية كبرى، وأن في إمكانهم أن يستفيدوا من هذا العالم وأن يفيدوه. وسبب هذا الإحساس هو هذا التقدم التقني المذهل في وسائل الاتصال والبث الفضائي. ومع أن هذا لا يخلو من بعض المشكلات والسلبيات إلا أنه ساعد كثيراً من المسلمين على الخروج من دائرة الوله المَرَضي بالتاريخ والذي شغلهم فيما مضى عن البحث عما أوجب الله ـ تعالى ـ عليهم في حاضرهم. اليوم صارت حركة التاريخ في نظر كثير من المسلمين ليست عبارة عن أيام تمر من أجل إيصالنا نحو الأسوأ في كل شيء، وإنما صار هناك أهداف وآمال وتوقعات إيجابية ومحببة، يمكن أن نصل إليها، أو تصل إلينا فيما بعد.

من هذا التفاؤل وذاك الانفتاح على العالم صار كثير من المسلمين ـ الشباب على نحو خاص ـ يسعون إلى تطوير أنفسهم مع امتلاكهم للثقة بالقدرة على السيطرة على بيئتهم والاستفادة من كثير من الأحداث في تحقيق بعض المنافع الشخصية والعامة. ولم

يكن هذا موجوداً في الماضي إلا لدى فئة قليلة جداً.

ب ـ زادت نسبة المتعلمين، وتخلص كثيرون من الأمية، وكثر المتخصصون، كما كثرت الأوعية المعرفية والتعليمية، مما جعل إمكانات التثقف تتضاعف مئات المرات عما كان قبل قرن. كان طلاب العلم يمضون جزءاً عزيزاً من أوقاتهم في نسخ الكتب، وكان الباحث يقضي شطراً مهماً من وقته في البحث عن المراجع. أما اليوم فإنه يجد على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت » مئات المكتبات وملايين المقالات في شتى علوم المعرفة، وهي جميعاً طوع أنامله دون أن يتحرك من منزله. لا شك أننا نعاني من نقص في الرغبة في الاطلاع، ولدينا تعليم متخلف عن الركب العالمي. لكن إذا ما قسنا ما لدينا اليوم بما كان قبل قرن، فسنجد شيئاً هائلاً، يمكن أن نتحدث عنه باستفاضة.

حدث مع كل هذا تطور مثير في نظرة المسلم إلى العلم حيث بات كثير من الشباب المسلم الصاعد يرى في المزيد من العلم المدخل الوحيد لتحسين نوعية الحياة وللارتقاء الوظيفي. وهذا كان في الماضي ضعيفاً جداً. ونشأ في معظم البلدان الإسلامية عرف اجتماعي يعتبر حرمان الولد من التعليم في سن مبكرة جريمة كبرى. إن هناك من يأكل الربا، ومن يرتشي، ويشرب الخمر دون أن يجد ما يكفي من الردع الاجتماعي، لكن يصعب على أي مسلم في معظم بقاع العالم الإسلامي أن يُكره ابنه على ترك المدرسة وهو في الصف الثالث الابتدائي. على حين أن هذا كان قبل قرن أكثر من عادي، بل لم يكن في معظم البلدان الإسلامية مدرسة ابتدائية، يدخلها الطلاب، أو يخرجون منها.

ج ـ تحسَّن وعي الناس بحقوقهم وزادت حساسيتهم نحو كرامتهم. وقد ساعدهم على ذلك تحسن الظروف المعيشية، وما يرونه ويسمعونه في العالم من حولهم. ويعكر هذا التحسن أن وعي الإنسان المسلم نحو واجباته الحضارية والمعيشية لم يتقدم بالقدر نفسه. وهذا قصور وضعف؛ ولكن إذا نظرنا من زاوية أخرى فإننا سنجد أن

إدراك الناس لحقوقهم في عيش مقبول وإحساسهم بكرامتهم، يساعد على تهميش الظلم والعدوان داخل المجتمعات الإسلامية. وكم ضاع من الحقوق نتيجة عدم إدراكها، أو عدم وجود ظروف للمطالبة بها. الآن هناك هيئات متنوعة ليس لها من عمل سوى مساعدة أصحاب الحقوق على الوصول إلى حقوقهم. ونحن ما زلنا في بداية الطريق، وما زلنا في حاجة إلى الكثير، لكن الوضع أحسن بكثير من السابق، وهو مرشح للمزيد من التحسن؛ بإذن الله؛ تعالى.

د ـ منذ خمسين سنة ونحن نشهد تحسناً متراكماً في تمييز كثير من المسلمين بين متطلبات التدين وبين ما اعتاده الناس من عادات، وأقروه من تقاليد وأعراف. إن من شأن الناس أن يجعلوا «الدين» جزءاً من عاداتهم، على حين أن المطلوب هو أن يكون الدين مهيمناً على سلوكهم وموجهاً لذلك السلوك. الصحوة المباركة التي نحيا في ظلالها الوارفة وضَّحت للمسلمين أن لديهم الكثير من الخرافات والكثير من المخالفات الشرعية، والكثير من العادات المتولدة من الجهل بأحكام الشريعة. ونحن نتذكر كثرة الحجارة التي ألقاها أبناء الصحوة في المياه الراكدة قبل ثلاثين سنة من الآن، مما أحدث اضطراباً واسعاً في الحياة الاجتماعية المتسقة على كثير من قشور التدين والغافلة عن كثير من لبابه. وقد كان ذلك ضرورياً من أجل فهم جوهر الإسلام ومن أجل فهم المدلولات الحضارية العميقة لتعليماته. وقد حدث على هذا الصعيد الكثير من التقدم، حيث صار لدينا أعداد كبيرة من الشباب الذين ينظرون إلى التخطيط وإدارة الوقت والبرمجة الشخصية والدقة في المواعيد والحركة النشطة والاهتمام بالشأن العام والنقد الذاتي.. على أنها متطلبات لكمال التدين، ومتطلبات لازدهار الحياة الإسلامية. وقد كان معظم هذه المعاني والمدلولات غائباً عن وعي جل المسلمين قبل قرن.

هـ ـ قبل قرن من الزمان ساد اعتقاد قوي بأن الدين يؤدي مهمته الأساسية في

المساجد والزوايا، حيث يكون تأثيره الجوهري في تحسين العلاقة بين العبد وربه ـ سبحانه ـ. وفي بلدان إسلامية عديدة كان الناس يظنون أن الذي يليق بالشاب المتدين هو دراسة العلوم الشرعية. أما العلوم البحتة والعلوم الدنيوية، فالتفوق فيها حكر على غيرهم ممن هم أقرب إلى الليبرالية والعلمانية ومن هم بعيدون عن التدين على النحو عام. بل إن فكرة «التقدم» كلها ـ بسبب التأثر بأوربا ـ كانت ترتبط بتفكير غير المتدينين أكثر من ارتباطها بتعاليم الإسلام، كما كان يعيها الناس. لكن الأمر قد اختلف اليوم؛ فالشباب الملتزم المتمسك موجود ـ بحمد الله ـ بقوة بين كل الأوائل في جميع العلوم والتخصصات. وهذا الإنجاز لم يتم من غير الكثير من التضحيات. وهو إنجاز مهم وذو تأثير بالغ في الطابع الذي سيتخذه التقدم في المستقبل. ومن الواضح أن الوعي العام اليوم لا يرى في التدين أي معوق للازدهار الفردي والجماعي، بل يرى فيه محفزاً ودافعاً قوياً إلى ذلك.

إن كل ما ذكرناه مدين لتقدم الخطاب الإسلامي ومدين للجهود المخلصة التي بذلها عشرات الملايين من الشباب والكهول المسلمين ذوي الالتزام العالي؛ لكن هذا لا يعني أن وعينا بمتطلبات النهضة قد اكتمل، فالحركة الجيدة تراكم في العادة من الإنجازات ما لا يكون مديناً للفكر أو الوعي المنظم.

قد ذكرت ما ذكرته ليس من أجل الرد على المتشائمين فحسب، وإنما من أجل التفكير ومتابعة العمل في هذه الحقول، وفتح حقول جديدة للممارسة.

لا ينبغي أن يفهم من هذا أننا خلال قرن لم نخسر بعض الأشياء المهمة. قد خسر كثير من الناس عندنا الطيبة والعفوية والنقاء، وحدث تراجع في احترام بعض الشعائر، كما صار إحساس كثيرين بالآخرة أضعف من ذي قبل. وخسرنا على جانب كل ذلك الكثير من التضامن الأهلي والقرابي والدفء الاجتماعي. لكن يبدو أن من العسير أن تكسب كل شيء دون أن تخسر أي شيء.

٨ ـ ربما غلب على كثير من صناع الخطاب الإسلامي الحسّ النخبوي، فهم بطريقةٍ ما يفكرون للصفوة والخاصة، ويطرحون الحلول التي يعتقدون أن المتعلمين من الناس هم المؤهلون للاستفادة منها. وعند التنظير للمشكلات وأخذ الأوضاع الحاضرة بعين الاعتبار، فإن الاكتراث بمن يسمى «رجل الشارع» ومحاولة فهم تطلعاته وملاحظاته كثيراً ما يكون ضعيفاً أو معدوماً، مع أن التجربة أثبتت أن العمل الأساسي للصفوة إن لم يكن تعميم أفكارهم ونشرها على أوسع نطاق، فإنه يظل ضئيل القيمة ومحدود الفائدة. إن كل الأفكار والمعارف والمفاهيم الإصلاحية، تستمد وزنها الحقيقي من الاتصال بالناس وخدمتهم وتحسين أوضاعهم.. والحقيقة أن العمل الإصلاحي ذو شقين أساسيين: الشق الأول يتعلق بإنتاج الأفكار والخطط الإصلاحية.

والشق الثاني يتعلق بتعميم ما تم إنتاجه ونشره وتثقيف الناس به. على مدار التاريخ كنا نعاني من قلة أعداد المطلوبين لتبليغ الدعوة وتفقيه الناس وتوعيتهم. ونعاني اليوم إلى جانب قلة الأعداد من ضعف الوسائل الشعبية لتعميم الأفكار والمعارف وتكوين الذهنيات والانطباعات. ولا شك أن الفضائيات تعد اليوم أقوى تلك الوسائل، لكن الإسلامي الممتاز والمتفوق منها ضئيل للغاية بسبب تأخر وعي كثير من الأخيار ـ ولا سيما أثرياءهم ـ بأهمية الاستثمار في الإعلام وتدريب الكوادر المستوعبة للرؤية الإصلاحية والقادرة على تجسيدها في إنتاج تلفزيوني وبرامج إعلامية متميزة. إن تحرير المجتمع من الركود ودفعه في طريق التقدم والارتقاء لا يتم من غير تعميم التفكير المنهجي ونشر الأفكار الإيجابية والعملية الجيدة. كما أن المبادئ والأفكار، تشكل الأرضية المشتركة التي تساعد الناس على العمل بعضهم مع بعض، وتحول دون حدوث انشقاقات اجتماعية خطيرة. تعميم التفكير والأفكار يحتاج قبل توفير الوسائل والمبلغين إلى من يتأبى على الواقع، ويرفض الانصياع له. إن في الدعاة

من يسعى إلى كسب قلوب الناس عن طريق إقرارهم على ما يقولون، ويفعلون. وأحياناً يتم التماس الحجج والأعذار لهم. ولهذا فإنك تجد أنهم ينشرون بعض الأفكار الجيدة، لكنهم يرسخون في الوقت نفسه في الأذهان الكثير من الأفكار الخاطئة. ولا ريب أننا مع الحكمة في الدعوة ومع التدرج والرفق في الإصلاح، لكن يجب أن يفهم الناس بطريقة واضحة ـ وأحياناً جذرية ـ حجم الفرق بين الواقع الفكري الذي هم فيه والواقع الفكري الذي ينبغي أن يصيروا إليه.

في كثير من الأحيان تتجلى المشكلة التي تواجهنا على صعيد تعميم الأفكار والمعارف الإصلاحية في صعوبة الأفكار ودقة المفاهيم التي ترتكز إليها مسيرة الإصلاح. والحقيقة أننا كثيراً ما نعطي لقدرة الناس على الفهم والاستيعاب تقييماً أكثر بكثير مما عليه الحال في واقع الأمر. في أحيان كثيرة يُفهم ما نقول بطريقة مشوهة، ونشعر أننا أردنا أن نخلص المخاطبين من وهم، فأوقعناهم في وهم آخر. ولو أنك ناقشت عشرة من الذين حضروا خطبة جمعة في تفاصيل ما سمعوا لوجدت التباين الواضح في الفهم. ونجد هذا واضحاً تجاه الفتاوى والأحكام الشرعية الدقيقة. الحل الأساسي قد يكمن في اتساع شريحة الذين يكتبون في المجال الفكري، فكثرة الكتَّاب هي التي تساعد على التنوع، وتتيح عرض الأفكار بأساليب متفاوتة. ثم إن على المختصين في بعض الأقسام العلمية في الجامعات مثل أقسام الثقافة الإسلامية والتربية والاجتماع وغيرها مسؤولية تبسيط المعارف والأفكار وعرضها بأسلوب سهل يمكّن أعداداً كبيرة من الناس من استيعابها.

إن أي حركة إصلاحية تفتقد البعد الشعبي تفتقد في الحقيقة أهداف الإصلاح ووسائله في آن واحد.

٩ ـ لا يصح للخطاب الإسلامي أن يدعي أنه قادر على حمل أعباء الإصلاح بمفرده دون التعاون والتفاهم مع الخطابات الأخرى أو أخذ طروحاتها ـ على الأقل ـ بعين الاعتبار والاستفادة منها في بعض الحالات. في الماضي كان الخطاب الإسلامي ينفرد بالساحة الثقافية، أو يكاد، ومن ثم فإنه كان من المنطقي أن يحاول بمفرده إنجاز كل ما يحتاجه المجتمع المسلم من إصلاحات. أما اليوم فالأمر جد مختلف، حيث إن الخطاب الإسلامي وإن كان هو الأقرب إلى عقول المسلمين ونفوسهم، إلا أنه لا يستطيع الزعم باحتكار الرؤية الإصلاحية، كما أنه لا يملك إلا القليل من الأدوات التي تمكنه من تعميم رؤاه ومشروعاته. حين يمتلك المثقفون في البلد الواحد مبدأ ثابتاً فاعلاً جامعاً في بناء الإجماع الوطني، فإن حاجتهم إلى البحث عن أطر لبلورة الرؤى المشتركة تكون محدودة، لكن ـ مع الأسف الشديد ـ هذا ليس متوفراً بالقدر المطلوب في أي بلد إسلامي اليوم. إن الإيمان بصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان والإيمان بكفاءة نظمه لإحداث نهضة شاملة ـ صار موضع جدل وأخذ ورد بين النخب المثقفة. كما أن الانتماء إلى عقيدة واحدة لم يعد يوفر القدر الكافي من المشاعر التي تحول دون التنازع والتطاحن الشامل في مجتمعاتنا. كما أن الحسّ الوطني المطلوب لجعل العيش في وطن واحد كافياً لبلورة الأفكار والمبادئ الإصلاحية المشتركة ـ غير متوفر بسبب ما فعلته الثقافات الوطنية في العالم الإسلامي منذ أمد بعيد من تفريغ قدرتها على الحث والكف في الثقافة الإسلامية. هذا كله يتطلب من الذين يصوغون الخطاب الإسلامي اليوم القيام بالآتي:

أ ـ الاعتراف بوجود خلافات جدية حول قضايا الإصلاح وأولوياته في الإطار الإسلامي وخارجه. وهذا الاعتراف شرط لا بد منه للبحث عن الأطر التي يمكن أن تجمعنا من جديد. بعض المفكرين والكتاب الإسلاميين يحاولون باستمرار التغطية على هذا الاختلاف أو التمزق الفكري من خلال إبراز الصور الإيجابية التي تدل على وجود

وحدة منهجية عميقة لدى الأمة. ويركزون على المظاهر الشعبية في هذا الشأن مثل ازدحام المساجد بالمصلين وخروج أعداد كبيرة من الناس في جنازة العالم الفلاني، وحصد بعض الإسلاميين في بعض البلدان لأصوات الناخبين... وهذه المظاهر تدل على حب الناس للإسلام وأهله، لكن علاقتها بالنخب الذين يشاركون في صياغة الرأي العام ضعيفة جداً. وإن الحوارات التي تتم في الفضائيات بين الإسلاميين وغيرهم وكذلك وجهات النظر التي تطرح في الجرائد اليومية.. تكشف بوضوح عن وجود نخب لا تستند في نظرياتها الإصلاحية إلى مسلّمات الخطاب الإسلامي، بل إن بعضها يناصبها العداء. ليس الاختلاف هو الخطأ الأكبر، لكن الخطأ يكمن في تجاهله وإهماله، ومن ثم العجز عن احتوائه وتأطيره وتحويله إلى مصدر إثراء بدل أن يكون مصدر شرذمة وانحطاط.

ب ـ حين نتصدى لمعالجة مشكلة وطنية مثل الرشوة أو تخلف الصناعة أو البطالة أو إدمان المخدرات أو الأمية... فإن علينا أن نحيد خلافاتنا الفكرية والسياسية جانباً، وإلا فقد نقع من حيث لا ندري في أوحال المتاجرة بمصائب الأمة. وهذا يشكل خيانة لرسالة الإصلاح، وهو في الوقت نفسه جفاء مع النفس. وإذا تأملت في حياتنا العامة، فإنك ستجد أن كثيراً من المشكلات استفحل لأن فريقاً من الناس سعى من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو مادية إلى إفشال الخطط التي وضعت لحلها أو سعى من أجل الاستدلال على عدم كفاءة القائمين على معالجتها.

ج ـ التحاور والتشاور والفهم المتبادل هو الطريق السريع لتكوين الأرضية الوطنية المشتركة من أجل التعاون والتعاضد الأهلي. لا يشترط حتى ننجز شيئاً جيداً للأمة أن نوحد آراءنا ورؤانا حول الأشياء المختلفة، فهذا أمر صعب للغاية. الذي لا بد منه هو أن نحاول كسر حدة آرائنا الشخصية إلى جانب تشذيب الزوائد النفسية التي لدينا مثل الكبر والغرور والحسد وسوء الظن.. بالإضافة إلى النظر إلى الأمور من زوايا

مختلفة وأخذ اختلاف الخلفيات الثقافية بعين الاعتبار. وليس من المهم حتى نحصل على إنجاز مشترك أن نقوِّم الأمور تقويماً واحداً، ولكن يكفي أن تكون الأشياء التي تثير درجات من اهتمامنا وقلقنا واحدة. واضح جداً أن المنكرات والمخالفات الشرعية تثير كثيراً من صناع الخطاب الإسلامي، وتزعجهم أكثر من المشكلات التي يفرزها النظام الرأسمالي أو مشكلات تداول السلطة وتنظيم المعارضة، على حين أن الليبراليين ـ مثلاً ـ يهتمون بمسائل الحرية السياسية والتشكيلات الحزبية أكثر من الإسلاميين. هذا الوضع يظل في نطاق المقبول عند هذا الفريق أو ذاك، ما لم يصل الأمر إلى حد تأييد الاستبداد، أو النظر إلى جريمة الزنا أو شرب الخمر على أنها شيء غير مزعج، وتدخل في باب الحرية الشخصية. ونحن نعتقد أن سلامة العقيدة والإيمان بقطعيات الشريعة بالإضافة إلى الاهتمام بما يحافظ على الحقوق المدنية للناس سوف تساعد على تأمين هذا القدر الضروري من وحدة الكلمة. في زمان كزماننا لا تستطيع أن تنال كل شيء، ومن ثم فإن على الواحد منا أن يمتلك من البصيرة والكياسة ما يمكنه من التضحية بالقليل من أجل نيل الكثير.

د ـ إذا تأملنا في حياتنا العامة وما فيها من صراعات وتوافقات وتداعيات، فإننا سنجد الاقتصار على « التنظير » يشكل سبباً من أهم أسباب إظهار التمايزات الفكرية والمنهجية. إن الناس في هذه الحال يتكلمون في فراغ، ولا يجدون الملاذ من الشطط في الأخيلة والأوهام.

العمل له بركات كثيرة، ومن بركاته أنه يؤطر عمل العقل ويحيل على الواقع وإمكاناته، كما يدل على صعوباته وممانعاته. ومن هنا فإن علينا أن ننشئ أكبر قدر ممكن من المؤسسات والأطر العملية والإجرائية التي نعالج من خلالها مشكلاتنا. حين ننشئ مشروعاً لتحفيز الفتيان والشباب على القراءة ـ مثلاً ـ فإننا سنجد أن الخلافات بيننا في

معالجة مشكلة الإعراض عن القراءة قد انخفضت إلى الثلث أو الربع؛ وذلك لأن اتخاذنا قراراً بمعالجة المشكلة أوجد قاعدة مشتركة جديدة. وحين ندخل في التنفيذ العملي فإننا سنجد أنفسنا محكومين بالنظم والخبرات والأعراف الموجودة في ذلك المشروع أو تلك المؤسسة. إننا حينئذ نضع أقدامنا على طريق معبد سلكته أمم كثيرة قبلنا. ونحن نعرف أن الرؤى المتعلقة بالإصلاح السياسي وحق التشريع ومسائل السلطة على نحو عام من أكثر المسائل إثارة للجدل بين الأطياف الإصلاحية المختلفة. ومع هذا فإن معظم الذين يشاركون في حكومة واحدة يشعرون أن الخلافات بينهم أقل مما يظنون، وأن هناك روابط وقواسم مشتركة كانت غائبة عن النظر، وبرزت حين تهيأ العمل في إطار واحد. فهل نعي الحكمة البليغة الكامنة في قول القائل: « افعل قليلاً يغنك عن الكلام الكثير» ؟.

١٠ ـ تعلمنا من التجارب السابقة أنه ليس من الصواب ولا من الحكمة أن نراهن على موقف غيرنا في الإصلاح. وهناك تجارب عالمية وإسلامية مريرة في هذا الشأن. ليس لك في إصلاح شؤونك والدفاع عن وطنك ومكتسباتك أن تعتمد على أي أحد خارج حدود بلادك. لك أن تطلب المساعدة من جهات كثيرة قريبة وبعيدة. وتستطيع أن تتعلم من «اليهود » درساً مفيداً في هذا الشأن، فهم على الرغم من تحكمهم الشديد بكثير من مفاصل القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد على أربعين سنة، إلا أنهم لم يعولوا على ذلك، وتعاملوا معها على أساس أن هناك بلدين بإرادتين سياسيتين مختلفين، فطوروا أسلحتهم واقتصادهم وثقافتهم على نحو مستقل، وأخذوا عوضاً عن الارتهان للإدارة الأمريكية يتعاملون مع الأمريكيين على أساس الندية، إلى جانب الضغط والابتزاز من أجل الحصول على أسرار التقنية والدعم المادي والسياسي على الصعيد العالمي. واقتصاد دولتهم في فلسطين يعادل اليوم اقتصاد دولة أوربية صغيرة مثل بلجيكا و هولندا. في المقابل فإن هناك دولاً إسلامية وغير إسلامية عديدة،

تعاملت مع أمريكا وأوربا وروسيا على أنها دول صديقة وحليفة، يمكن الاعتماد عليها، ثم اكتشفت بعد فوات الأوان، أن الصداقات في العلاقات الدولية عبارة عن فرع عن تعادل القوى والمصالح القائمة والمنتظرة. وقد سمعت مرة وزير دفاع في إحدى الدول العربية يقول: إذا تعرض بلدنا لضربة نووية من إسرائيل فإن أصدقاءنا في الاتحاد السوفياتي لن يقفوا مكتوفي الأيدي! وهذا إفراط في الثقة في غير محله، حيث ليس في هذا العالم دولة مستعدة لخوض غمار حرب نووية من أجل أصدقائها. هذا المبدأ في الإصلاح لا تقتصر تطبيقاته على العلاقات الدولية، بل ينطبق على المحيطات الأضيق، حيث لا يصح لأي دولة إسلامية أو عربية أن تتوقع من أي دولة في محيطها مساعدة مجانية أو غير مشروطة، أو غير محدودة، فهذا شيء قد انتهى لعدد من الأسباب.

ولهذا المبدأ فاعليته أيضاً على الصعيد المحلي، حيث تعودنا أن تلقي كل جهة شيئاً من مسؤولية إصلاحها على الجهات الأخرى. وتشترك كل الجهات في إحالة مشكلاتها إلى «وزارة المالية» بوصف المال المحرك الأساسي لكل عمليات الإصلاح. وقد تبين أن هذا غير صحيح. في التعليم ـ مثلاً ـ قد اعتدنا أن نحمِّل الأسر وضعف الإمكانات المادية مسؤولية قصور التعليم. في بعض الدول العربية توفر المال للتعليم على نحو مقبول، لكن التعليم لم يتحسَّن. المطلوب إذن أن تحل المدارس مشكلاتها بنفسها، وأن تبدأ أولاً بتحسين الجوانب التعليمية التي لا يحتاج تحسينها إلى أي مال، مثل النظام والانضباط وأسلوب التدريس والعلاقة مع الطلاب... وقل مثل هذا في القطاع الزراعي والصناعي وغيرهما. قد ثبت فعلاً صدق المقولة: «إذا لم تساعد نفسك لم يساعدك أحد». حين نستنفد طاقاتنا في القيام بما علينا القيام به فإننا سنكون على استعداد للاستفادة من المساعدات التي تأتينا من هنا وهناك. أما إذا كنا مصابين بالترهل الذاتي فإن تأثير المساعدات القادمة من الآخرين سيكون بين الضعيف

والمعدوم. وأظن أننا في خطاباتنا الإسلامية لا نمتلك الوعي الكافي بهذه المسألة، فنحن لم نطور ما يكفي من المقولات والطروحات التي تعزز الثقة بالنفس والاهتمام بالاعتماد على الإمكانات الذاتية في إصلاح الأوضاع المختلفة. وأعتقد أنه آن الأوان لاستدراك ما فات.

١١ ـ حين يكون الناس في أزمة، فإن الدعوة إلى الإصلاح تلقى آذاناً صاغية، وهذا منطقي. لكن الذي يوقعنا في الحيرة والتردد هو المواءمة بين الخطاب الإصلاحي ومتغيرات الواقع. ولا يخفى أن تأثير الفكر مهما كان عظيماً ومواكباً يظل في النهاية محدوداً، إذا ما قورن بالمؤثرات المادية والتقنية. وعلى سبيل المثال فإن توفر المال بين أيدي الناس بصورة كبيرة وسريعة، يُحدث تأثيرات في أوضاعهم وتقاليدهم أكبر بكثير مما يحدثه الكلام عن التقشف والتدبير والمحافظة على الثروات الوطنية. وإن توفر وسائل الاتصال على النحو الذي نراه اليوم يحدث من التأثير ما هو أكبر بما لا يقارن مما تحدثه معلومات الناس حول فوائد الاتصال بالآخرين أو مضار كثرة الاختلاط بهم. وهذا لأن المال والوسائل التقنية المختلفة والنظام الذي يخضع له المرء في حركته اليومية توجد أوضاعاً تغلف حركة الإنسان، وتجعل خياراته واختياراته محددة بطيعة المعطيات المعيشية الناجزة. من هنا فإن فئة غير قليلة من المفكرين ذوي الطابع الليبرالي يطالبون الخطاب الإسلامي بمسايرة الواقع واستيعاب المتغيرات التي تحدث فيه. وبعض هؤلاء يريدون من الخطاب الإسلامي ما هو أكثر من الفهم، إنهم يريدون منه أن يتكيف معها، ويغير مقولاته وطروحاته بما يمنح نوعاً من الشرعية للواقع. ولعلي أقدم هنا بعض الإضاءات لهذه المسألة:

أ ـ لدى صناع الخطاب الإسلامي ما يشبه الإجماع على ضرورة تطويره، والسعي إلى الانسجام مع المتغيرات الجارية، بل لدينا ما هو أكثر من ذلك، وهو أننا ما دمنا نعتقد أن التغير وليس الجمود هو الأصل، فإن علينا أيضاً أن ننظر إلى الخطاب

الإسلامي على أنه شيء نام ومتجدد. والقرآن الكريم نفسه يؤكد على هذا المعنى من خلال بنيته الخاصة، حيث إن السور المكية كانت تؤكد على موضوع العقيدة، وكانت زاخرة بالوعيد والزجر والتهديد، وذلك يناسب الإعراض العظيم الذي أبداه أهل مكة في تلك المرحلة. على حين أن السور المدنية كانت تركز على بلورة الأحكام الشرعية وبناء المجتمع المسلم ومعالجة مشكلاته. ونحن أيضاً إلى جانب هذا لا ندعي أن صانعي الخطاب الإسلامي قد قاموا بتجديده وتطويره بما يجعله مواكباً للتغيرات الثقافية والاجتماعية السريعة الحاصلة اليوم، ولكن ما دمنا نتحدث عن خطابات إسلامية، وليس عن خطاب واحد، فلا يصح أن يقال: إن كل أطياف الخطاب الإسلامي غير مستوعبة للواقع وغير مستجيبة لتداعياته.

ب ـ هناك تخوف مشروع لدى بعض الغيورين على الخطاب الإسلامي من أن يؤدي عدم تجديده على نحو كافٍ إلى نفور الناس من الإسلام ومن التفاعل مع أحكامه وآدابه بسبب ما قد يجدونه من ضعف حساسية الخطاب الإسلامي لمشكلاتهم وطموحاتهم. وهذا تخوف محمود ومحق؛ حيث إننا نعتقد أننا إذا خيرنا بين أن يمضي الناس في بعض شؤونهم وفق قول مرجوح أو مختلف فيه، وبين أن يمضوا خارج إطار الشريعة أو من غير إحساس بالمسؤولية الشرعية، فإن علينا ألا نتردد في الميل إلى الخيار الأول، لكن من المهم مع هذا أن ندرك أن كثيراً من المشكلات التي نعاني منها، هي من صنيع أيدينا، وأن كثيراً من طموحاتنا وتطلعاتنا غير مشروع، أو هو غير لائق بأمة تعتقد بأن العيش في هذه الدنيا مؤقت، وأن الحياة الحقيقية هي في الآخرة. وليست مهمة الخطاب الإسلامي في مثل هذه الأحوال أن يوجد الغطاء الشرعي والمنطقي للانحراف والتقصير، بمعنى أن التجديد الذي ينبغي إدخاله على الخطاب الإسلامي يجب ألا يعني الجنوح إلى التساهل وتمييع الأمور، وإعطاء الانطباع بأن التطوير يعني عدم الوضوح ويعني إلغاء الحدود بين المقبول وغير المقبول وبين الجائز والممنوع. إن

التجديد يمضي في اتجاهين وليس في اتجاه واحد. إن غرق كثير من الناس في الدنيوية والتحلل الخلقي الذي بات يطوق حياتهم، يحتاج من الخطاب درجة من الحزم والتأكيد على تصوير المخاطر والمزالق التي تهدد حياة المسلم ومستقبله الأخروي. وقد كان ـ عليه الصلاة والسلام ـ يفعل هذا في بعض خطبه، حيث وصفه بعض من سمعه أنه كان حين يخطب يبدو وكأنه منذر جيش، يقول صبحكم ومساكم... لا يعني هذا بالطبع أن كل الأساليب المتبعة الآن في خطابنا صحيحة ومقبولة[1]، فالقصور والخطأ موجود، لكن لا بد من توضيح المسارات العامة.

ج ـ من المفكرين والباحثين المعاصرين من يطالب بإعادة قراءة النصوص، ويدعو إلى أن يتم ذلك وفق مكونين أساسيين:

١ ـ الالتزام بقواعد اللغة العربية.

٢ ـ الاستفادة من علم «أصول الفقه» ، وليس التقيد به.

أنا أشكر لهم التزامهم بمحددات اللغة العربية أثناء قراءة النصوص، لأن في الباحثين اليوم من لا يهتم بذلك، ومن ثم فإنهم خرجوا بتفسيرات جديدة للقرآن الكريم، أقل ما يقال فيها إنها مضكحة!.

أما مسألة الالتزام بقواعد تفسير النصوص التي وضعها الأصوليون، فإن المتأمل في الساحة الفكرية والثقافية يجد أن هناك ثلاثة مواقف تجاهها: موقف يرى الالتزام المطلق بها. وموقف يرى أنها لا تلزمنا بشيء، وليست مقدسة ولا معصومة. وموقف يجنح إلى التوسط.

أما الموقف الأول، فلا أعتقد أنه صحيح، لأن قواعد تفسير النصوص التي

---

(1) تحدثت في الكتاب الأول: « تجديد الخطاب الإسلامي: الشكل والسمات » عن الأخطاء الأسلوبية في الخطاب الإسلامي على نحو واضح ومستفيض .

توصل إليها الأصوليون كانت عبارة عن ناتج اجتهاداتهم ومباحثاتهم على مدى قرون. وقد اختلفوا فيما بينهم في الكثير من المسائل، ولم يزعم أحد منهم أن قوله معصوم، أو نهائي لا تستطيع الأمة بعده مراجعته.

أما الموقف الثاني فهو أيضاً غير صحيح، فالعمل الذي قام به الأصوليون عمل كبير بكل ما تعنيه الكلمة، ومهما قيل في تقويمه فإنه كان من إنجاز علماء متخصصين، ولم يكن إنجاز أشخاص من الهواة. وكما أن الذي يفسر النصوص الدستورية والقانونية اليوم هم الفقهاء الدستوريون والمحامون والقضاة، كذلك لا ينبغي أن يفسر نصوص الكتاب والسنة إلا المتخصصون. ومن المألوف اليوم أن تجد صحفياً أو أديباً أو متخصصاً في الفلسفة.. وقد تمادى في الاستنباط من آية كريمة غير عابئ بما قاله أهل الاختصاص. وهذا شكل من أشكال الفوضى العلمية!.

أما الموقف الثالث، فإنه في الحقيقة هو الموقف المنهجي. وهذا الموقف يقوم على أن الجهد الذي بذله الأصوليون وعلماء الشريعة عامة في فهم النصوص الشرعية هو جهد كبير ومقدر، لكنه ليس نهائياً، فهو قابل للإضافة والإثراء؛ وكثير من المسائل والقضايا التي تناولوها قابل لإعادة النظر وإعادة التقنين من جديد. لكن السؤال هو: من الذي سيقوم بذلك؟

أظن أنه ليس في وسع أحد أن يدعي أن علم « أصول الفقه » يتمتع بخصوصية ليست لأي علم من العلوم الأخرى، ولذا فيمكن أن يقول فيه من شاء ما شاء.

تجديد أصول الفقه يقوم به الأصوليون وحدهم، وليس أي متخصص. وهذا حاصل اليوم حيث تجد في الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة مئات الباحثين الذين يناقشون مسائل أصولية، ويعملون بالتالي على تجديد ذلك العلم. وبعض تلك البحوث على درجة عالية من الجودة والأصالة، ويتم تحت إشراف متخصصين كبار

وراسخين. وأنا من جهتي أدعو الباحثين في هذا العلم إلى الانفتاح على العلوم اللغوية الحديثة وعلى علوم الإنسان من أجل أفضل فهم للنصوص وأفضل استنباط منها.

د ـ بعض الليبراليين ركب مركب الشطط في التعامل مع النص القرآني، ووصل بهم الأمر إلى القول: إن على الإصلاحيين أن يفكروا بعيداً عنه؛ لأن كثيراً من آياته ذو دلالة تاريخية، حيث إنه عالج أوضاعاً مختلفة عن أوضاعنا. وهذا التوجه يجعل مبدأ خلود الرسالة وصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان في مهب الريح. ويجعل بالتالي إيجاد أي قاعدة للحوار والتعاون والفعل المشترك أمراً في حكم المستحيل.

فريق آخر من الليبراليين لم يبلغ هذا الحد من المشاقة، لكنه يرى أنه لا بد من التخلص من سلطة النص لا عن طريق تجاهله، وإنما عن طريق جعله مفتوحاً، يقبل أكثر من قراءة واحدة. ويقول هذا الفريق: إن النص يكون مغلقاً إذا لم يقبل إلا قراءة واحدة. وهذا هو التقليد من وجهة نظرهم! وبعض هؤلاء يقولون: إن كل القراءات شرعية! وأعتقد أن من يقول هذا الكلام لا يعرف شيئاً عن علم الدلالة ولا عن أصول الاستدلال.

وهو لا يعي مدلول ما يقول ولا يستطيع البرهنة عليه. وهل يمكن أن نقرأ قانوناً أو قصيدة أو خطبة أو تصريحاً أو وثيقة عشرين قراءة ـ مثلاً ـ وتكون كلها مشروعة ومنطقية؟!.

غالب الظن أن هؤلاء يرون أن أفضل حل للتخلص من سلطة النص هو أن تصير المرجعية الثقافية والفكرية للأمة في حالة من الفوضى التامة؛ وهذا ما لا يمكن القبول به.

نحن مع الاجتهاد ومع الانفتاح ومع التجديد، لكن كل ذلك يجب أن يتم وفق أصول وضوابط محترمة ومؤصلة.

الخطاب الثقافي

مفهوم الثقافة مفهوم واسع التداول. وكل ما يتسع تداوله تكثر التباساته، وتتباين التصورات حوله؛ وكأن شدة الظهور تشكل مصدراً لبزوغ الخفاء!.

وسيكون في إمكاننا أن نشير إلى مدلولين أساسيين لكلمة «ثقافة» مدلول يجعل الثقافة شيئاً مرادفاً للمعرفة، فنحن حين نقول: الثقافة الفقهية أو التاريخية أو التربوية، لا نعني في الغالب أكثر من مجموعة من المعارف المنظمة والمؤطرة بإطار معين. وهكذا فكلمة مثقف بهذا الاعتبار نطلقها، ونريد بها الفقيه والمؤرخ والفيزيائي.. إنه شخص تبحر في علم من العلوم، فاستحق هذا اللقب.

المدلول الثاني هو ما بلوره «الأنثروبولوجيون» في العصر الحديث حيث صار العلم والمعرفة من مكونات هذا المدلول. إن الثقافة صارت تعني ذلك الكلّ المعقد من العقائد والأفكار والمفاهيم والأخلاق والنظم والأزياء والعادات والتقاليد والذكريات والتعبيرات والإبداعات والتصورات السائدة في بقعه مسكونة ومحددة من الأرض. إنها عبارة عن جو كامل، يتنفس فيه الإنسان، ويتشبع بمعطياته ورموزه ودلالاته المختلفة دون شعور منه. هذه الثقافة تجعل أصحابها بمثابة أمة أو مجتمع متجانس، له مرجعيته وطموحاته وهمومه المشتركة. والحقيقة أن ثقافة الأمة بهذا المعنى تشكل مكمن ذاتية الأمة والمعبِّر الدقيق عن شخصيتها. وحين تصعد أمة من الأمم، فإن ذلك الصعود يتجسد في صعود ثقافتها وجاذبيتها. كما أن انحطاط أي أمة يعني انحطاط الأنساق المكونة لثقافتها أو انحطاط معظم تلك الأنساق. هذا يعني أن الخطاب الثقافي هو خطاب يهتم بالحياة العامة للناس بكل تفاصيلها ودقائقها، لكن مهما كانت القضايا الفكرية والإصلاحية والتعليمية والتربوية راسخة في اهتمامات صنّاع أي خطاب،

فإن المتوقع أن يركز الخطاب الإسلامي المنشود على هذه المسائل، وأن يقدم فيها رؤى جديدة ومؤصلة. إذا أردنا أن نحدد معنى كلمة «مثقف» من أفق المدلول «الأنثروبولوجي» للثقافة، فإننا سنواجه العديد من الصعوبات، وعلينا أن نتحلى بشيء من الجرأة والمجازفة. وفي هذا الإطار يمكن القول: بما أن الثقافة عبارة عن مركَّب كلي فإن أليق الناس بلقب « مثقف » هو ذلك الشخص الذي يمتلك رؤية كلية حول واقع الأمة، وما يمكن أن يكون عليه مستقبلها. إنه يفقه سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق، ويعرف الكثير عن طبائع الأشياء؛ ولا سيما الطبيعة البشرية، كما يعرف الكثير من العلاقات التي تربط بين جوانب الحياة المختلفة، ويعرف ما يمكن أن يحدثه النجاح في المجال السياسي ـ مثلاً ـ من آثار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما يعرف الأضرار التي قد تلحق بالجانب التربوي ـ مثلاً ـ في حالة الإخفاق في المجال الاقتصادي أو السياسي. وهو مع هذا يجمع بين العلم والكفاءة المهنية.

وكل هذا يظل محدود التأثير في وضعيته ما لم تكن اهتماماته تتجاوز حدود مصلحته الخاصة، لتشمل مصلحة الناس حوله ومصلحة المجتمع الذي يعيش فيه. وإذا تأملت في هذه الشمائل والصفات التي تحدثنا عنها، فإن مدلول كلمة « مثقف » اليوم قد يكون قريباً من مدلول كلمة «فيلسوف» التي كانت تستخدم أيام حضارتنا الإسلامية الزاهية على نطاق واسع. إذا صح هذا التوصيف للمثقف، فهذا يعني أنه لا يختلف كثيراً عما نطلق عليه اليوم لقب «مفكر» إلا أن هذا الأخير يبدو حسب العرف الشائع وكأنه أرفع مقاماً، أو أنه مثقف من الدرجة الأولى. والحقيقة أن غموض مدلولات كلمة «مثقف» أسهم في غموض أدوات تكوينه وغموض الدور الذي يمكن أن يقوم به والرسالة التي يمكن أن يبلِّغها، كما أدى إلى وجود نوع من التوجس الخفي من قدرته على العمل داخل إطار الضوابط والأصول والثوابت الشرعية. وزاد في ذلك غموض اللغة والمصطلحات المتداولة بين المفكرين والمثقفين إلى جانب ما نراه

من جرأة الطرح ـ في أحيان كثيرة ـ بسبب ضعف الثقافة الشرعية لدى كثير ممن يقومون بالتنظير لحلول المشكلات التي تواجه الأمة. لهذا السبب وأسباب أخرى يمكن القول: إن الخطاب الثقافي الإسلامي يحتاج إلى المزيد من العمق والتركيز ولولا قوة الأصول التي يرتكز إليها ولولا حب الجماهير المسلمة لكل ما يتصل بدينها من بيان وقول لفقد هذا الخطاب الكثير من قدرته على التأثير في الناس وتحفيزهم. ولهذا فإن الخطاب الثقافي الإسلامي يشكل أهمية بالغة بسبب أنه من الحلقات الضعيفة في سلسلة الخطابات الإسلامية المعاصرة. وهذا التجديد ينبغي أن يشتمل على زيادة وعي صناع الخطاب الإسلامي بطبيعة الطرح الثقافي الموجود الآن في مختلف الساحات: الليبرالية والقومية والعلمانية.. وزيادة وعيهم بالرؤية الإسلامية في مسائل التغيير والتحديث ومسؤوليات المثقف ووسائل التقدم، وكل ما يعد من قبيل مشكلة المثقف مع نفسه وأفكاره وعلاقاته. إن تجديد الخطاب الثقافي الإسلامي يعني التجديد في صياغة الخطاب وترتيب مقولاته وتعميق رؤاه وتحليلاته وتعليلاته، كما يعني زيادة بصيرة المثقف المسلم بطبيعة المجال الثقافي نفسه وما فيه من تأزمات ومشكلات وتداخلات مع المجالات الأخرى. وهذا في الواقع موضوع كبير جداً، ويحتاج إلى كتاب مستقل.

النقد الثقافي:

قلنا إن الثقافة كلّ مركب من عدد كبير من العناصر، وليست العقائد والأفكار سوى جزء من ذلك المركَّب. وهذا الجزء حين يدخل عليه شيء من التطور، فإنه يتم غالباً بطريقة واعية أو شبه واعية. أما الرموز والصور والتقاليد والتعبيرات فكثيراً ما تتطور بطريقة غير واعية. إن الله ـ جل وعلا ـ بعث الرسل ليوضحوا للناس الطريق الذي يفضي بهم إلى سعادتهم. وكان المفترض في المسلم الذي أعلن إسلاس قياده للعقيدة التي يؤمن بها أن يجعل من تعاليم الشريعة شيئاً مهيمناً على عواطفه ونوازعه

وسلوكاته، وشيئاً يؤطر حركته وردود أفعاله، لكن الذي ثبت أن الأمور لا تمضي على هذا الوجه حيث تعود الناس أن يجعلوا ثقافتهم شيئاً أكبر من دينهم. إن لهم أمزجتهم وعواطفهم ومصالحهم، كما أنهم يعانون من القصور في نظم الفهم لدينهم، كما يعانون من القصور في فهم الواقع واختيار السلوك الذي يلائمه. هذا كله بالإضافة إلى أشياء أخرى يجعل الثقافة بالمفهوم «الأنثروبولوجي» لا تتطابق مع الثقافة الإسلامية التي يمكن أن نطلع عليها في التخصصات الشرعية المختلفة. وهذا التباين لا يؤسس لمشروعية النقد الثقافي فحسب، وإنما يجعل منه شيئاً جوهرياً بين مهمات المثقف وواجباته الحضارية. إن الثقافة تمنح المثقف نوعاً من الريادة الاجتماعية، وإن عليه مقابل ذلك أن ينصح للأمة، وأن يساعدها في تحسين أوضاعها. بعض صناع الخطاب الإسلامي حين يعمدون إلى نقد الواقع الثقافي، يتخذون من الماضي ومن المعطيات التراثية مرجعية وحيدة، وكأنهم يريدون للمسلم الذي يعيش اليوم في بيئة معقدة غاية التعقيد أن يرتب كل أوضاعه على نحو يجعل الحاضر نسخة طبق الأصل عن الماضي. ولما كان هذا غير ممكن، فإنهم يبدون الكثير من الانزعاج من كل ما يقع عليه بصرهم. إنهم يبثون في الناس الحيرة بين ماضٍ لا يمكن استرجاعه، وبين حاضر لا يمكن قبوله!.

بعض صناع الخطاب غير الإسلامي يقعون في الخطأ نفسه حين يعمدون إلى ثقافة الغرب، فيتخذون منها نموذجاً جديراً بالاستعارة والاقتباس، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث في واقع الأمة بجذوره وخصوصيته ومحدداته. ومن ثم فإنهم لم يلقوا من الأمة إلا النبذ والتوجس والتشكك. إن في إمكان الناقد المسلم أن يقوم بعمله بطريقة أسلس وأجدى من الطرق التي يتبعها غيره. إن نقدنا للثقافة السائدة يجب أن يتأسس على معطيين اثنين:

الأول: هو الثوابت والمبادئ والآداب الإسلامية، وهي في معظم الأمور واضحة بل متألقة.

الثاني: هو مدى ملاءمة الثقافة السائدة في البيئات الإسلامية لمتطلبات القوة والمنعة والعيش الكريم في زمان كثير التكاليف عظيم التحديات. وفي هذا الإطار يمكن القول: إن تأخر الأمة عن ركب الحضارة وعجزها عن القيام بالدور العالمي الذي يليق بها هو بسبب الهوة التي تفصل الممارسة اليومية لمعظم المسلمين عن هدي المنهج الرباني الأقوم في أمور دينهم ودنياهم. والمطلوب ليس أن نتمسك بأهداب الشريعة في المنشط والمكره فحسب، بل علينا أن نؤكد إلى جانب ذلك على القيم والمعاني والأخلاق والآليات التي تمكن الإنسان المسلم من فهم زمانه والاستجابة لمتطلباته وتحدياته في ضوء التزامه بمبادئ دينه. ومن تلك القيم والمعاني والمفاهيم: التضحية، والتعاون، الدقة، الوفاء بالوعد، الإبداع، الاستمرار في بذل الجهد، الانفتاح، تطوير الذات، المبادرة، المصداقية، التعاطف، الرؤية المستقبلية، العدل، إحقاق الحق، نصرة المظلوم... وإذا تأملت في كل ما ذكرناه، فإنك ستجد أنه لا يشكل اليوم ملامح بارزة في ثقافتنا السائدة، مع أنه جزء أصيل من ثقافتنا الإسلامية المستنبطة من نصوص الوحي. كما أنك تجد كثيراً من هذه القيم والمعاني بارزاً لدى أبناء الأمم المتقدمة على نحو لافت. وهذا يزيد في تعقيد المشكلة لدينا، لأن منافسك وخصمك حين يتحلى بصفات كان عليك أنت أن تتحلى بها، فإنه يفاقم التحديات التي تواجهك، ويجعل منافستك أقل تكافؤاً.

من المهم أن ندرك على نحو جلي أن ثقافة أية أمة هي سلاح ذو حدين، فهي قد تكون أداة دفع نحو الأمام، كما قد تكون أداة جذب نحو الخلف. ومهمة النقد الثقافي أن يركز الأضواء على هذا وذاك. وليست هذه المهمة بالمهمة السهلة، إذ إن ملامح المشهد الثقافي تظل متداخلة، كتداخل الألوان في لوحة زيتية، ومن ثم فإنه يظل قابلاً

لقراءات متنوعة مما يتيح لنا الفرصة، لنكون مرنين في أحكامنا إلى أبعد حد ممكن. إن هناك إمكانية دائمة للقول: إن أوضاعنا العامة سيئة جداً، ولدينا بعض الأمور الإيجابية. كما أن في إمكاننا أن نقول: إن أمورنا جيدة، ونعاني من بعض المشكلات. وبين التعبيرين من الفرق كالفرق بين الصحة والمرض. وهذا ليس أسوأ ما في القضية، إنما يقع الأسوأ حين يضع المثقف نفسه في سياق يحول بينه وبين الرؤية الموضوعية للأشياء. ومع أن ذلك السياق يتجلى في العديد من الأمور، إلا أن أشدها خطورة هو ذلك السياق الذي يجعل من المثقف حليفاً للمستفيدين من الأوضاع القائمة أو عدواً لهم. إن المثقف يفقد في الحالتين الأهلية للقيام بدوره الأساسي، وهو إنتاج الفكر وصناعة المعرفة سعياً إلى إيجاد واقع فكري جديد من خلال إنتاج نماذج جديدة للتقدم والارتقاء، ومن خلال كشف نماذج التفكير السائدة. إن المثقف حين لا يحشر نفسه في مربع «مع» أو «ضد» يستطيع أن يرى كل جوانب الصورة، وبذلك يكون في إمكانه المساعدة على اتخاذ القرار في ضوء المعرفة والخبرة، كما يستطيع أن يحد من انتشار الاستبداد والطغيان. وقد رأينا كتاباً ومفكرين ومثقفين يفقدون دورهم الإرشادي والإبداعي حين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا جزءاً من جهاز «أيدلوجي» يكيل المدائح، ويضخم الحسنات، أو يكيل الشتائم، ويبحث عن العثرات. إن القيام لله ـ تعالى ـ بالقسط والعدل يتطلب منا أن نترك مسافة فاصلة بين انتماءاتنا الحزبية والسياسية والتنظيمية.. وبين حقل التنظير لواقع الأمة، ولما عليها أن تفعله.

السؤال الذي يقلقني، ولا أجد له إجابة شافية، هو كيف ننقد ثقافتنا دون أن نشعر أننا نجلد ذواتنا، وأننا نطفئ جذوة الأمل في نفوسنا؟ القضية معقدة للغاية؛ حيث نشعر على نحو دائم أن النقد لا يؤتي ثماره إلا إذا اتخذ شكل الصدمة الكهربائية، وحين يتم ذلك فإننا نستخدم كل التعبيرات التي توحي بأننا قد بلغنا القاع، أو كدنا، وأن لدينا من السوء ما ليس لدى أي أمة أخرى!.

أظن أن مما يفيد في هذا الشأن أمرين:

١ ـ لن نكون على صواب إذا قلنا: إن ثقافتنا السائدة هي ثقافة تدهور، أو إذا قلنا: إننا في أسفل سافلين، أو بلغنا نقطة «اللاعودة» إن هذا كله غير صحيح، فنحن إذا اتخذنا أحكام الشريعة وآدابها أساساً في التقويم، فإننا سنجد أن في الأمة رجالاً ونساء وشباباً في أعلى درجة من الخيرية والصلاح وتحمل المسؤولية. وهؤلاء وإن لم يكونوا كثيرين، لكنهم موجودون. وهناك آفاق لارتفاع نسبتهم في الأمة. ولا ينبغي لأحد أن يقول: إننا في أسوأ حال؛ لأن الأسوأ لم يقع لدى أي أمة، إذ ما من حالة سيئة موجودة إلا وهناك إمكانية لأن يقع ما هو أسوأ منها. والحقيقة أن المتأمل في تاريخنا وأوضاعنا الحاضرة يجد شيئاً لافتاً للنظر وهو أننا في كثير من الأحيان لا نستطيع فعل الأفضل، لكن لا يقع لدينا الأسوأ. وهذا بسبب العقيدة والخيرية الموجودة لدى كل مسلم وبسبب وجود نسبة من الرجال الجيدين الذي يجمعون بين التدين والتفوق في أعمالهم.

٢ ـ إن كثيراً من جلد الذات يقع بسبب طبيعة الإدراك الذي نعتمده في الإمساك بالواقع. إننا حين نكوِّن انطباعات عن الواقع بواسطة التمثل الذهني والتصور المجرد نكون قد أسلمنا عقولنا لأهوائنا ورؤانا العابرة. وهذا كثيراً ما يحدث بسبب عدم وجود أرقام دقيقة، تساعد في «عقلنة» الأحكام التي نصدرها حول الواقع. صحيح أن اللجوء إلى المعلومات والأرقام والاستنباط من الواقع كثيراً ما يكون للتعويض عن فقد الرؤى الكبرى، إلا أنه على كل حال يساعدنا على ألا نقع فريسة لأمزجتنا المتقلبة وخبراتنا المحدودة. حين نقول: إن الذين يدخنون من المراهقين في مجتمعنا هم في حدود ٢٠٪. وحين نقول: إن الذين يصلون الصلوات الخمس في المسجد هم في حدود ٣٠٪... فإننا بهذا نولّد نوعاً من التحفيز لعمل شيء يدفع بهذه النسب في الاتجاه المرغوب. كما أننا من خلال المعلومات المحددة نتمكن من مقارنة ما لدينا بما لدى غيرنا لنرى الموقع الذي نحتله على الخارطة العالمية في مختلف شؤوننا.

في أحيان كثيرة يكون الإحساس بالداء قوياً بسبب رؤيتنا لأحوال العالم من حولنا. إن من السهل علينا أن نقارن أخلاقتنا وعاداتنا ومكتباتنا وجامعاتنا بما لدى الآخرين من نظائرها. وتلك المقارنة تعطينا جواباً فورياً بتفوق ما لدى الآخرين وملاءمته للحياة الحضرية المعاصرة. لكن حين نصل إلى توصيف الدواء، فإننا سنجد أن ما يستخدمه العالم الصناعي والمتقدم عموماً من أساليب في حل مشكلاته قد لا يكون فعالاً في معالجة مشكلاتنا، وذلك بسبب الخصوصية الثقافية وبسبب اختلاف الأولويات والمداخل لدى الجانبين. ومن هنا فإن من يمارس النقد من صانعي الخطاب الإسلامي وغيرهم يجدون أن توصيف الداء أسهل بكثير من توصيف الدواء. والحقيقة أن النقد بوصفه حديثاً عن المآسي والانكسارات يظل شديد الإغراء، لأنه يعطي صاحبه تفوقاً فورياً، على حين أن الحديث عن الحلول يستقبل غالباً بشيء من البرود لأن البناء يحتاج إلى وقت طويل حتى يظهر صواب المقترح لخططه. كما أن معظم الحلول المقترحة يكون في العادة قابلاً للتنفيذ والجدل. حتى لا نتحول من أطباء معالجين إلى جلادين، فإن علينا أن نغني ثقافة الممكن من خلال نشر الكثير من الحلول وعرض الكثير من البدائل، ومن خلال دلالة الناس على الطرق المفتوحة، وفتح حقول جديدة للممارسة. وهذا في الحقيقة يتطلب منا أن نقلل من إطلاق الكلمات الكبيرة عن الانحطاط الثقافي والحضاري وعن تدهور الأمة، وندرب أقلامنا وألسنتنا على الخوض في تفاصيل الداء وتفاصيل الدواء، في تفاصيل الأزمة وتفاصيل الخروج منها. وهذا قد يتطلب منا أن نحاول الاطلاع على التجارب الناجحة لدى الآخرين، ثم الاقتباس منها بالقدر الذي يلائم أوضاعنا وأحوالنا.

إذا تقدمنا في هذا المضمار على نحو جيد، فإننا نكون قد قدمنا للأمة خدمات جليلة.

النقد الثقافي عمل كبير وحساس، والذي يقوم به لا يختلف عن الذي يمشي على حبل مشدود، إذ إن عليه أن يكون حذراً من السقوط ذات اليمين على نحو لا يختلف عن الحذر من السقوط ذات الشمال.

ما بين الحداثة والتجديد:

يمكن القول: إن ثقافة أمة الإسلام تعد أكثر الثقافات غنى بالعناصر والأنساق الثابتة. ومع أن في كل ثقافة مسلماتها وبدهياتها إلا أن ارتكاز ثقافتنا على العقيدة الإسلامية وعلى الإيمان بالغيب، ووجود شريحة واسعة تسعى إلى التمسك بالآداب والأخلاق الإسلامية ـ إن كل هذا يجعل تغيير الثقافة السائدة في عالمنا الإسلامي أصعب من تغيير غيرها. بل إن هذه الثقافة تشهد بين الفينة والفينة صحوة وأوبة، تعيد إليها الكثير من ألقها، وتساعدها على تصحيح مسارها. لكن هذا لا ينفي أن في ثقافتنا السائدة ـ كما هو شأن جميع الثقافات ـ عناصر تنفعل بالأحداث الجارية على نحو ما نجده في العادات والتقاليد والأزياء والنظم وطرق التفكير وترتيب الأولويات والتعبير عن الذات وما شاكل ذلك. ومع ثورة الاتصالات والبث الفضائي وتعاظم حركة السفر والانتقال عبر العالم، فقدت الثقافات تماسكها وبطء حراكها الذي كانت تحظى به بسبب العزلة وضعف حوافز التغيير. إن وعي المسلمين ـ وغيرهم مثلهم في هذا ـ بثوابت الثقافة دائماً هو وعي غير كامل وغير عميق. ومن هنا فإن من الممكن دائماً العثور على تبدلات ثقافية، لم تنشأ عن الظروف والتحديات، وإنما نشأت بسبب قصور الفهم لجوهر الثقافة. نحن على سبيل المثال نعرف أن أعظم أركان الإسلام العملية هو الصلاة إلى درجة ذهاب بعض أهل العلم إلى كفر من تركها تساهلاً. ومع هذا ذكر ابن الجوزي ~ عن إعلاء ثقافة بعض أهل زمانه لشأن الصيام والاهتمام به أكثر بكثير من فريضة الصلاة، حيث يقول: وفي زماننا من إذا جلدته حتى يفطر في

رمضان ما أفطر. وإذا جلدته على أن يصلي ما صلى! وهذا ليس نابعاً من اجتهاد فقهي، حيث لم يقل بذلك أي فقيه، ولكنه جزء من ثقافة اجتماعية سائدة. وفي المسلمين إلى هذا اليوم من يهتم بصيام رمضان ولا يهتم بالصلاة لا في رمضان ولا في غيره. وهذا بسبب تركيز المجتمع على الصيام، والنظر إلى الإفطار في رمضان على أنه تعبير عن نقص في الرجولة، أو أنه يعبر عن درجة عالية من المروق من الدين. الثقافات إذن لا تكف عن التجدد والتغير، لكن هذا لا يتم دائماً على النحو الصحيح؛ حيث إن الثقافات تتكون وتتطور بطريقة غير واعية، ولهذا فإن من المتوقع لكل ثقافة أن تتطور خارج مسلماتها وثوابتها. إن كثيراً من صور التعاملات والعقود المحرمة والفاسدة ينتشر بسبب جهل الناس بالحكم الشرعي. وبعضها ينتشر بسبب سيطرة الهوى والسعي إلى الاستحواذ على مكاسب مادية سريعة. كما أن اشتمال الثقافة على عدد كبير من الأنساق يجعل إمكانات التناقض بين تلك الأنساق أمراً وارداً. وعلى سبيل المثال فإن أحكام الشريعة الغراء تمنح لقيمة « الحق » مكانة أعلى من قيمة « الجمال » والظهور بمظهر حسن وجذاب. ومن هنا فإن كل أشكال التجمل ينبغي أن تتم في إطار الحق. واليوم نرى من المسلمات من تأثرن بالثقافة الغربية، وصرن يقدمن قيمة الجمال على قيمة الحق، فهن في سبيل التجمل والإغراء مستعدات لكشف أجزاء من أجسادهن توجب الشريعة السمحة سترها. ولا يلقى هذا من كثير من أبناء المجتمعات الإسلامية أي استنكار!.

من المهم هنا ألا نعطي أي انطباع بأن جمود الثقافة هو شيء حسن أو مطلوب في كل حال، فالحقيقة أننا سنظل في حاجة مستمرة إلى تجديد ثقافتنا، وإعادة ترتيب سلمها القيمي بما يجعلها أفضل قياماً بجوهر التدين وأعظم قدرة على الاستجابة للتحديات المعاصرة. ولا يخفى أن الأمة الإسلامية تشهد بين تيارات من أبنائها العديد من المعارك الثقافية حول ماهية التجديد أو التحديث الثقافي المطلوب. والذي يثير الكثير من الجدل هو شعور الناس بوجود أزمة ثقافية حضارية مستحكمة من جهة، ونظرهم إلى

ثقافة الأمم المتقدمة نظرة انبهار، مما يولد الرغبة في تقليدها، ومحاولة جعل الثقافة السائدة نسخة مشوهة عنها. أما صناع الخطاب الإسلامي فإنهم وإن اتفق بعضهم مع التيارات الأخرى في بعض التفاصيل التحديثية إلا أنهم يرون أن ما يراد تحديثه لا يتصل بما هو قبيل «الفلوكور» أو الأزياء والتقاليد، وإنما يتصل بالعقائد والأحكام الأساسية المتفق عليها. إن الزنا في ثقافة الغرب لا يعد جريمة إذا تم باتفاق الطرفين. وهم لا يرون في الربا وشرب الخمر وأكل لحم الخنزير أي إشكال أخلاقي أو قانوني. وإذا كان التحديث يعني تغيير نظرة المجتمعات الإسلامية إلى هذه الأمور، فإن هذا التحديث للثقافة لا يختلف عن تدميرها في شيء!.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي حد يمكن أن نتعامل مع المتغيرات الثقافية الجارية الآن على أنها من قبيل التجديد المحمود والمطلوب؟ ومتى يتحتم علينا أن ننظر إليها على أنها من قبيل التحديث الذي لا يمكن قبوله في أي حال؟ لعلي أستطيع تحديد الفروق بين هذا وذاك عبر المفردات التالية:

١ ـ تصاب كل الثقافات بما يمكن أن نسميه «عوالق الاستعمال» حيث إن استعمال أي شيء على نحو مكثف يعرضه للخطأ والتحريف، كما يحدث لو أننا طلبنا من مئة شعب أن يتكلموا جملتين مكونتين من عشر كلمات مدة ثلاثين سنة، فإنك سترى ألواناً من التغاير الصوتي وإعادة التركيب والحذف والإضافة. وهذا بالضبط ما يحدث لثقافة أي أمة. ومن هنا فإن الثقافة بوصفها تعبيراً عن أصول ومبادئ وحاجات وإبداعات وانتصارات وانكسارات ورغبات... لا تحتاج إلى التحديث فحسب، وإنما تحتاج أيضاً إلى التصحيح، حيث إن على الجوانب المرنة والهشة ودائمة التكون في أي ثقافة أن تتناغم مع ما تنظر إليه الأمة على أنه يشكل صُلب وجودها المعنوي، وهو عقيدتها ومبادئها الكبرى وقيمها المشتركة. إن تعريف «الأنثروبولوجيين» للثقافة جرَّد ثقافات الدول المتقدمة من نزعة التفوق والعنصرية التي أضفاها عليها أبناؤها بسبب

الإنجازات التي حققوها. وقد دأبت «اليونسكو» منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على نشر فكرة تساوي الثقافات، والذي يعني أحقية كل منها بالخصوصية التي تستحق الصيانة. ومع أن الثقافة الغربية ما زالت تشكل مركز جذب عالمي إلا أن الصحيح أيضاً أن الشعوب لا تتخلى عن ثقافاتها بسهولة، إذ ليس من العسير أن تنزع أرضاً من فلاح، أو تجرد شخصاً من حقوقه المدنية، لكن ليس من السهل أبداً أن تغير أفكاره ومعتقداته وأنماط حياته ونظرته للماضي والمستقبل. ولهذا فإنه لا بد أن نتفق على شيئين اثنين:

أ ـ حاجة ثقافتنا إلى التنشيط والتجديد والتصحيح والمراجعة.

ب ـ أن يتم كل ذلك على أرضية مشتركة، قوامها عقيدة الأمة وثوابتها. وهذه القضية لا تقبل المساومة، لأن التساهل في الثوابت، لا يختلف عن التشدد في المباحات والفرعيات. وقد قال ـ سبحانه ـ : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَـٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[1] وقال سبحانه: ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ ﴾[2] هذا إذا كنا نعتقد أن تجديد الثقافة يستهدف فعلاً خدمة الأمة، وليس خدمة الأجنبي أو التمهيد لغزو ثقافي لا يُبقي ولا يذر. وإن الذي ينظر في كثير من المجلات والجرائد اليوم ينتهي إلى الظن بأن من يريدون تجديد ثقافاتنا، لا يرون فيها أي شيء صالح، وهذا يؤدي إلى تشويش الرؤية، ويزيد في عزلة النخب، كما أنه قد يؤدي إلى إشاعة توترات اجتماعية، نحن في غنى عنها.

٢ ـ نحن إذ ننادي بتجديد الثقافة السائدة نشعر بالحاجة إلى إعادة التوازن إليها.

---

(1) سورة الجاثية: (١٨ـ١٩).

(2) سورة الزخرف: (٤٣).

وفي اعتقادي أن التماس التوازن، يجب أن يظل هدفاً ثابتاً، إذ إن التوازن هو سر الجمال وسر الكمال، وهو في الوقت نفسه المؤشر إلى ما يتوفر لثقافاتنا من عافية وحيوية. وهذه نقطة خلاف بين من يسعى إلى تجديد الثقافة، وبين من يسعى إلى تحديثها. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من صناع الخطاب الإسلامي اليوم يشعرون أن الجانب الروحي في ثقافتنا آخذ في الذبول. ومن ثم فإننا نحاول أن ننشر الوعي بهذه القضية، لأن الصلة بالله ـ تعالى ـ وحبه ورجاءه والخضوع له ومراقبته والحياء منه، تعني شيئاً جوهرياً في التدين وفي السعادة أيضاً. لكن الساعين إلى تحديث الثقافة، لا يعيرون هذه القضية أي اهتمام، وذلك ببساطة لأنهم لا يبدون في الأصل أي حماسة للحديث عن المسائل الروحية، ولا يرون أن إنعاش الجانب الروحي يؤثر في تحسين وضع الأمة وحل مشكلاتها. وهذا الموقف الذي يتبناه معظم المنتسبين إلى التيار الليبرالي والعلماني وكثيرون من المنتسبين إلى التيار القومي، وكثيرون من الذين ينظرون إلى التفوق التقني على أنه مربط الفرس في تقدم الأمة ـ أقول هذا الموقف يشكل امتداداً للحداثة الغربية التي أفرزت الكثير من الإيجابيات، لكنها على المستوى الروحي والأخلاقي، أساءت إلى الإنسان إساءات بالغة. وعلى حد قول أحد كبار علماء الاجتماع الغربيين فإن الحداثة قد دنسَّت العالم، حيث لم يعد هناك شيء مقدس ولا قيم مقدسة، قد أصبح كل شيء يخضع للعقلانية، واعتبرت الأديان ظاهرة ستختفي تدريجياً وإلى الأبد!. والحقيقة أن إهمال الجانب الروحي الذي بات واضحاً، يؤسس لانهيار أخلاقي من الوزن الثقيل، بل إنه يعرِّض تماسك الشخصية الإسلامية المعاصرة إلى خطر محدق. إن تيار البحث عن المتعة واللذة وتيار الارتياح للعبث واللهو يجتاح العالم اليوم، وإن وطأته على أمتنا كبيرة. ومقاومة هذا التيار غير ممكنة عن طريق التنظير العقلاني، لأن من شأن الأفكار الدلالة على دروب النجاة، وليس إيجاد طاقة المقاومة والممانعة. إن فساد الذمم وانتشار الرشوة ونهب المال العام وأشياء أخرى من هذا القبيل لا تعدو أن تكون أصداء مدوية للفراغ الروحي الهائل الذي تشعر به شريحة واسعة من الجيل الجديد. ولا ينبغي لهذا الوضع

أبداً أن يستمر، ولا يصح في حال من الأحوال أن نرى مجتمعاتنا تذوب بين أيدينا ونحن واقفون في حال عطالة تامة، لا حول ولا طول. وأعتقد أن على سدنة الخطاب الإسلامي أن ينظروا إلى هذه المسألة على أنها من المسائل الكبرى في تجديد الثقافة والخطاب الثقافي. ومن المهم أن نؤسس لحوارٍ في هذه القضية مع كل المتهمين بإصلاح الثقافة السائدة وتصحيح الانحراف القائم.

إننا إذا نظرنا إلى الحداثة الغربية على أنها شيء متحول، وأن هناك كثيرين في الغرب يبشرون اليوم بعصر ما بعد الحداثة، وينظِّرون له، فإنه سيكون في الإمكان النظر إلى تجديد الثقافة على أنه ليس شيئاً مضاداً للحداثة، ولكنه يشكل نوعاً من التخطي للحداثة القائمة ونوعاً من التطوير لها. وأظن أن النظرة التحليلية لطبيعة الحداثة وتاريخيها لن تفضي بصاحبها إلا إلى الاعتقاد بمشروعية تجاوز الحداثة أو الانقلاب عليها، إذ إن من الحداثة تجاوز الحداثة أو تحديث الحداثة.

٣ ـ نحن نعتقد أن عملية تجديد الثقافة ينبغي أن تكون عملية مستمرة، وإلا تحولت الأفكار التجديدية مع الأيام إلى « مذهب » لا تزيده الأيام إلا تقادماً. أي إن مفاهيم التجديد وآلياته إن لم تظل في حالة من التجدد المستمر، فإنها مع الأيام تتحول إلى شيء يحتاج إلى تجديد. إنها ترد على أعقابها لتصبح جزءاً من المشكلة عوضاً عن أن تقدم الحلول للمشكلات القديمة. وهذا ما نلمسه لدى الحركات الإصلاحية على امتداد التاريخ. حتى يحتفظ تجديد الثقافة بتألقه وفاعليته، وحتى لا يتحول إلى قوالب جاهزة وجامدة، فإنه يحتاج إلى الآتي:

أ ـ معايشة الذين أخذوا على عاتقهم تجديد الثقافة الاجتماعية للناس ومعرفة ما يجدّ في سلوكاتهم واتجاهاتهم من مفاهيم وأنماط. إن الثقافة بوصفها الأداة التي يستخدمها الناس في الاستجابة لمتطلبات الواقع وتحدياته، لا تكف عن التجدد

والتشكل، فما يراه الناس اليوم شيئاً زاهياً وجذاباً، قد لا يكون في عيونهم كذلك بعد سنة. وما ينظرون إليه نظرة استخفاف أو احتقار قد يتحول مع الأيام إلى شيء يستحق التفكير، ويثير الاهتمام. وكلنا يعرف التبدلات التي طرأت على الثقافة الشعبية في مسألة العرض والشرف، حيث كانت بيئات إسلامية عديدة، تعد ذكر اسم الأم أو الأخت أو الزوجة في مجلس من المجالس في قائمة الممنوعات، ثم تطور الأمر إلى أن تصبح المرأة موظفة في دائرة حكومية أو مؤسسة أو مصنع، تجلس على مكتب ثماني ساعات، ويحيط بها مجموعة من الموظفين الرجال. بل صار بعض البيئات لا يرى مشكلة في استئذان البنت أهلها في الركوب مع زميلها من الجامعة إلى البيت! وهناك ما هو أدهي وأمر. إن تغيير الثقافة يحاط في بعض الأحيان بسرية شديدة، ولا سيما في المجتمعات التي يسيطر عليها هاجس الخوف من الفضيحة، ففي تلك المجتمعات تتغير قناعات وسلوكات وتطلعات مثيرة في الخفاء دون أن يعرف الساعون إلى تجديد الثقافة عنها الكثير. إن الثقافة كائن يتعرض لمثل ما تتعرض له نفوسنا وأجسامنا من صحة ومرض. وكما أن الاكتشاف المبكر لبعض الأمراض ـ كالسرطان مثلاً ـ يعد عاملاً حاسماً في إمكانية إيقاف التدهور وحصول الشفاء، كذلك يشكل فهم اتجاهات الثقافة عند بدايات تشكلها أمراً حيوياً في منع تجذر تلك الاتجاهات وانتشارها. وهذا لا يتم من غير متابعة دقيقة. إن من المهم أن ندرك أن الانفتاح هو المصدر الأساسي لتطوير الأفكار والنظم والآليات، وإن غض الطرف عنه أو الخوف منه يؤدي إلى انحسار عملية التجديد أو تكلسها.

ب ـ أحد الضمانات الأساسية لاستمرار التجديد، يكمن في تحسين استجابة الناس للأفكار التجديدية؛ لأن كل الأفكار والطروحات الثقافية تصبح معدومة الفائدة إذا أعرض الناس عن التفاعل معها والاهتمام بها. والاستجابة الجيدة لا تتم ـ في

نظري ـ إذا لم نستمر في تحسين ظروف الإنتاج الفكري والمادي للناس. إن التعلم المستمر وإدراك أهمية التدريب والتجربة والممارسة من الأمور التي تفتح شهية الناس للتغيير واكتساب أنماط وعادات جديدة وإذا كانوا قالوا بحق: « لا شيء يغري بالنجاح كالنجاح نفسه » فإننا نستطيع أن نقول أيضاً: لا شيء يغري بالتغيير كالتغيير نفسه. إن إصلاح الظروف المعيشية للناس وإصلاح ظروف العمل، يساعد على تحسين الإنتاجية المادية. وهذا يدفعهم إلى الإحساس بالفوائد التي يجلبها لهم التقدم الثقافي، ويدفعهم باتجاه الاهتمام بما يقوله لهم الدعاة والمصلحون وكل أولئك المهتمين بالتجديد. على مدار التاريخ كان الجهل والفقر والبؤس الشديد مدعاة إلى الانحطاط والجمود من خلال توليد اليأس والإحباط والإحساس بانسداد الآفاق، ومن خلال موت التطلعات إلى ما هو أفضل.

ج ـ حماية الذات الثقافية وصونها شرط آخر من شروط عملية التجديد الثقافي. إننا مع إيماننا بالانفتاح والتعددية والاقتباس والتسامح إلا أن ذلك يجب أن يظل مشروطاً بعدم دفع الناس في اتجاه المجهول. إن انتشار المنكرات والفواحش والانحرافات الفكرية الخطيرة، لا يساعد على حماية الثقافة ولا على تجديدها، بل يؤدي إلى تشويش الرؤية الثقافية وتوليد عادات وسلوكات هدامة ومتناقضة، على ما نراه اليوم في العديد من المجتمعات الإسلامية. إن تجديد الثقافة شيء لا ينفك عن حمايتها، وإلا كنا كمن ينفخ في قربة مقطوعة من أربعة جوانب. وقد تبين لنا أن محاصرة الشرور في عصرنا الحاضر يجب أن تتم بصورة أساسية عن طريق نشر الخير وعن طريق الحضور المكثف لأهله في كل مجال مجالات الحياة. ولا شك أنه سيظل للنهي عن المنكر قيمته الأساسية، لكن تقبيح الشر بطريق غير مباشر وإحاطته بالخير، أعظم تأثيراً، وذلك لعدد من الأسباب.

٤ ـ الحداثة تفارق التجديد الثقافي الذي تحدثنا عنه؛ حيث إن معظم المطالبين بالتحديث الثقافي اليوم، اتخذوا من الحداثة الغربية مذهباً موازياً للثقافة الإسلامية. وهم في كثير من الأحيان يعرفون عن هذا المذهب أكثر مما يعرفونه عن خصائص الإسلام والتاريخ الإسلامي!

إن الحداثة حين تتحول إلى مذهب أو « أيدلوجية » تفقد روحها ومعناها بوصفها طريقة في الإبداع والابتكار وأسلوباً في اكتشاف المفاهيم والأفكار ومنهجاً في تجديد الذات، والنظر إلى الأمور من زوايا جديدة. والحقيقة أن الحداثة بالطرح الحالي لكثير من الليبراليين والعلمانيين أخفقت إخفاقاً ذريعاً في تجديد ثقافة الأمة وفي كسب الأنصار لها. وساعدت على إيجاد نخبة تنفي ذاتها الإسلامية بمقدار ما تعبر عن ذات مغايرة؛ كما أن هذه النخبة بدأت تتميز عن جمهور المسلمين مؤسسة لنفسها سلطة أدبية واجتماعية، تقوم على الكبر وازدراء الناس، كما تقوم على القهر والتسلط والاستبداد على نحو ينافي جوهر الثقافة الإسلامية، كما ينافي جوهر الحداثة، ويجافي قيمتها الحقيقية. طرح الحداثيين اليوم عبارة عن تقليد للآخر، وبذلك يكونون قد وقعوا فيما اتهموا به غيرهم من تقليد السلف! أضف إلى هذا أن طرح الحداثة على أنها مذهب أو منهج لحزب، قد أوجد نوعاً من الشرخ في البينة الاجتماعية للصفوة، وساعد على زيادة الغلو على الضفة الإسلامية، حيث لا ينتج الغلو إلا غلواً مضاداً.

٥ ـ لعل أهم الفوارق بين تجديد الثقافة وإضفاء صفة الحداثة عليها يكمن في طبيعة النظرة للثقافة، فصناع الخطاب الإسلامي ـ في الجملة ـ ينظرون إلى الثقافة السائدة، على أنها ترتكز في العديد من أنساقها على الإسلام عقيدة وشريعة. إنها تنطلق مما هو حق مطلق، وهذا يعني أنها تحتاج إلى إصلاح وليس إلى نسف من جذورها، كما يرى الكثير من الحداثيين. كما أن صناع الخطاب الإسلامي ـ على ما هو معروف ـ

ينطلقون في كل نظراتهم الإصلاحية من المنهج الرباني الأقوم بقطعياته ورمزياته وأدبياته. إنهم يفكرون ضمن إطار. أما الآخرون فلهم شأن آخر مختلف. إن تحديث الثقافة لديهم يجب أن يكون في عهدة العقل المتشبع بالمفاهيم والمقولات التي تفرزها التجربة الغربية. وهم ينظرون إلى كثير مما له صلة بالماضي نظرة المذعور!

إن الماضي بالنسبة إليهم مخيف لأنه يقيد حركتهم؛ إنهم يخشون من أن يجدوا أنفسهم مكبلين بالمورثات العقلانية وغير العقلانية. أما الماضي بالنسبة إلينا، فإنه يعني الميدان الذي تفاعل فيه أسلافنا مع نصوص الوحي. ومن خلال ذلك التفاعل تركوا لنا الإطار والحافز والمثال. وهذه الأشياء تبدو في نظرنا مهمة حين يعيش العالم في حاضر بائس في قيمه، فقير بالمرجعيات الأسياسية والعقول العظيمة. إن في إمكاننا القول: إن عدم استناد الحداثة إلى أسس خارجة عن الوعي البشري، هو الذي يحطم اليوم مقولات الحداثة مقولة تلو الأخرى. وربما يصير العالم إذا استمر الأمر على هذه الحال ـ مهدداً بالفوضى التامة. إن من المخيف فعلاً ما نلمسه اليوم لدى الأجيال الجديدة من النزوع نحو التفكير والحركة في محيط ليس فيه أي نظام، أو أي قواعد موضوعية، تجعل ما يقومون به موضع مساءلة أو مؤاخذة. وربما يفضي الأمر بنا وبغيرنا إلى الاعتقاد بأن من فضائل المرء ألا يكون له رأي ثابت ولا موقف محدد ولا هدف واضح. وهذا ما نلمسه فعلاً لدى المتطرفين من دعاة «التعددية» اليوم. إن بعض المتشبعين بالحداثة الغربية باتوا ينظرون إلى كل حماسة دينية وإلى كل انتماء عقدي على أنه تطرف وغلو، يؤسس لعقلية الإرهاب والتدمير!.

الثقافة السائدة في عالمنا الإسلامي بما فيها من علل وتشوهات، قد لا تتمكن من غير تجديد وتنقية من إحداث نهضة حضارية شاملة، لكنها تقدم ـ على الأقل ـ لأمة الإسلام الأمان والحماية من العدمية والشك العام، كما تحميها من التلوث برذيلة اللامبالاة بالعقائد والقيم العليا التي تنشرها العولمة في كل اتجاه.

الخلاصة أن ثقافتنا تحتاج إلى حداثة تنبثق من منهجيتنا، وترتكز على رؤيتنا في الحياة؛ ونحن بهذا التوجه قد نبدو غرباء عن عالم اليوم؛ وهذا شيء يسعدنا، لأنه يمنحنا صفة التفرد التي يشعر بها سباح ماهر وقف على ضفة نهر لمساعدة كل أولئك الذين يمكن للتيار أن يغرقهم. ومع كل هذا فإن ما يعيشه العالم اليوم من تأزم فكري وخلقي، وما يشعر به كثيرون من فقدٍ للاتجاه وتضييع للأهداف الكبرى ـ لا يسوِّغ لنا الانغلاق ولا اليأس؛ ونحن وإن كنا نختلف مع الحداثة والحداثيين في الكثير من الأمور إلا أن علينا ألا نفقد الشوق إلى البحث والاطلاع والاستفادة والاقتباس مما لدى الآخرين، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها، فهو أولى بها.

صانع الخطاب: المهام والمخاطر:

يواجه صانعو الخطاب من كل الاتجاهات والتيارات ثلاث مشكلات أساسية: مشكلة مع أنفسهم ومعارفهم ومناهجهم وتميزهم، ومشكلة مع الناس الذين يوجهون خطابهم إليهم. أما المشكلة الثالثة فتتمثل في البيئة التي يعملون فيها وفي الضغوط المختلفة التي يتعرضون لها.

وبما أننا نتحدث هنا عن تجديد الخطاب الثقافي، فمن الطبيعي أن نتحدث عن المثقف المسلم بوصفه صانعاً للخطاب.

وأشعر هنا أن علينا أن نتحدث عن أمرين مهمين:

الأول: هو المخاطر التي يتعرض لها صانع الخطاب بسبب نوعية فهمه لثقافته وخطابه أو بسبب نوعية ردود أفعاله على المثيرات والعقبات التي تواجهه.

الثاني: وظيفة المثقف المسلم والدور الذي يمكن أن يضطلع به بوصفه صانعاً لخطاب إسلامي. وهذه مقاربة أولية في هذا وذاك:

أولاً: مشكلة صانع الخطاب مع ذاته:

مضت سنة الله ـ تعالى ـ في عباده أن يكون أسوأ ما يتعرضون له شيئاً من صنع أيديهم ونزعات نفوسهم. ولهذا فإن وعينا ينبغي أن يسلط أساساً ليس على الحجارة التي توضع في طريقنا، ولا على العصي التي توضع في عجلاتنا، وإنما على المشكلات التي نواجهها بسبب قصورنا الذاتي، وبسبب أخطائنا وخطايانا. ومن الملاحظ أن كثيراً من المثقفين يملكون البراعة، ويملكون العدة التي تمكنهم من تصوير أنفسهم ضحية لغيرهم، كما تمكنهم من التنصل من مسؤولياتهم؛ ولم لا وهم الذين يتحكمون في تشخيص المرض ووصف العلاج، كما يتحكمون في بلورة المشكلات وإبرازها وبلورة الحلول لها؟! لكن القيام لله ـ تعالى ـ بالقسط وسمة الإخلاص والصدق التي نفترض توفرها في صانع الخطاب الإسلامي ـ هذه الأمور تشجعنا دائماً على محاولة وضع أحوالنا الخاصة تحت المجهر ومحاولة رؤيتها بقدر من الموضوعية ولعلي أشير هنا على نحو سريع إلى أهم مشكلات المثقف المسلم مع ذاته عبر المفردات الآتية:

١ ـ يواجه صانع الخطاب تحول مهمته التثقيفية والتبليغية من رسالة تملأ العقل والروح، وتشغل البال إلى حرفة أو وظيفة أو مصدر رزق أو التزام أمام فلان وعلان من الناس... إن الذي يصنع الخطاب وهو موقن بشرف المهمة التي يقوم بها وبأهميتها في إصلاح الناس ـ يتكلم ويكتب وهو مشتعل حماسة وحيوية وأملاً. إنه يجعل من طاقته ووقته وقوداً حياً لتحريك المجتمع ودفعه في الاتجاه الصحيح. وإن من شأن هذه الحالة أن تولد الإبداع والفاعلية والاستمرار في العمل. إنه يُظهر قدراً كبيراً من الفرادة والتميز، ويعبر عن تجربة حية وغنية. سيكون الأمر مختلفاً جداً حين يكتب الصحفي لأن لديه عموداً يومياً يجب أن يظهر أمام القارئ عند كل صباح. وقل مثل هذا في خطيب الجمعة الذي ينتظره الناس ليسمعوا منه شيئاً، ولذا فإنه يجد نفسه ملزماً

بالقول. إن الرتابة في هذه الحالة تحل محل التجديد، ويكون العطاء عند حده الأدنى. هذه المشكلة واسعة الانتشار إلى درجة أنها تصلح مفسراً قوياً ـ بين تفسيرات عدة ـ لحالة عدم الفاعلية التي نراها لدى كثير من الدعاة والكتّاب والخطباء. قد يكون لتنشيط حركة النقد الذاتي في بيئة صانعي الخطاب الإسلامي تأثير جيد في تكوين وعي جديد بهذه المسألة؛ لكن سنظل في حاجة ماسة إلى أبطال يرفعون الرايات، ويقيمون النماذج الرفيعة في التأبي على التحول من موقع الرائد إلى موقف الموظف أو المنتفع.

٢ ـ من المخاطر التي تهدد كل صانع خطاب الرغبة في الطفو على السطح وتعجل الظهور أمام الناس بغض النظر عن مدى امتلاكه للمنهج الفكري والعلمي الذي سيستخدمه في بلورة خطابه وبغض النظر عن مدى امتلاكه للأدوات التي سيصوغ من خلالها ذلك الخطاب. هذا التعجل كثيراً ما يتم بسبب الإغراءات الكثيرة التي يقدمها الإعلام، ويقدمها المجتمع لكل من يظن أنه أضحى شخصية عامة. وأحياناً يحدث هذا بسبب عدم إدراك المثقف لمسؤولية التصدي لمهام التثقيف والقيادة الفكرية للناس. المشكلة هي أن صانع الخطاب الناجح يؤثر اليوم في أعداد هائلة من الناس ـ يعدون بالملايين أحياناً ـ وهو عبر رسائله المستمرة يشكل لدى جمهوره اتجاهاً ثقافياً، له محكاته وملامحه ومعطياته، ثم إذا به يكتشف بعد مدة أن مذهبه الفكري أو الإصلاحي الذي بشر به، ونشره يحتاج إلى تعديل وتشذيب. وفي هذه الحالة فإن كثيرين منا يخشون من إدخال الاضطراب إلى جمهورهم إذا ما أدخلوا على خطابهم ما تبلور لديهم من قناعات جديدة، فيلجأون إلى كتم أفكارهم الجديدة في صدروهم، أو يشيعونها في وسط ضيق عن طريق أحاديث المجالس الخاصة. وفينا من لا يأخذ بهذا الاعتبار، ومن ثم فإنهم ينتقلون من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مما يجعل طلابهم وقراءهم عاجزين عن فهم المنهج الذي يسيرون عليه، فتكثر الأقاويل والتفسيرات، ويكثر الغمز واللمز. وكم من

مثقف كان جل حديثه عن انهيار البلد وتفاقم الأوضاع وضرورة الإسراع في الإصلاح. وبعد مدة أخذ يتحدث عن التربية ونشر العلم وصلاح الفرد، وصار إلى جانب ذلك يبحث عن مسوغات للأوضاع السائدة. لا شك في مشروعية التحول والترحال الثقافي إذا تم بناء على قناعات عميقة بعيداً عن الدوافع المصلحية والانتهازية، لكن هذا يجب أن يوضح ويشرح لأولئك المهتمين والمتابعين مع بيان ملامح الرؤية الجديدة وأسباب ذلك الانتقال، مع تقويم للرؤى السابقة.

٣ ـ التحزب أو الانحياز الفكري خطر آخر يهدد صانع الخطاب الإسلامي ـ ولا يختلف صانعو الخطابات الأخرى عنه في هذا ـ إن عظمة الأفكار تكمن في قدرتها على الرفرفة وفي طلاقتها وتعبيرها عن الكرامة الشخصية وعن حرية الإدراك والقرار. وهذه السمات تشكل الأساس الذي نمنح بناء عليه المصداقية للمجتهد والمفكر والداعية. إن المفكر الحر لا يستند في حريته الفكرية إلى التأبي على المساومة والتوظيف من قبل اصحاب المال والنفوذ فحسب، وإنما يملك إلى جانب ذلك المنهج الذي يمكنه من مقاومة التأطير الذي يهدد كل صانعي الخطاب. هناك فرق بين مفكر اتخذ من مبادئه وقناعاته خلفية فكرية وثقافية توجهه وتحركه، وبين مفكر انتسب إلى حزب أو جماعة أو مؤسسة، فأصبح ولاؤه الجديد عبارة عن إطار يتفاعل معه، وينظِّر بما يتلاءم مع أدبياته وطروحاته؛ بل إنه كثيراً ما يشعر أن عليه أن يعمل على توليد الحجج والبراهين التي تؤيد تلك الطروحات والتوجهات، إنه يؤدي دوراً أشبه بالدور الذي كان يؤديه الشاعر قديماً في مديح قبيلته والذب عنها. وهذا يعني أن ذلك المثقف أو المفكر صار منحازاً إلى رؤية جزئية أو اجتهاد فئوي، أو صار معبراً عن مصالح ضيقة لا تتطابق بالضرورة مع المصلحة العامة للأمة. وقد يجد المثقف المؤطَّر نفسه منغمساً في خلافات وصدامات جانبية، تشبه «التهارش» الذي يحدث بين أهل الأهواء، أو بين

المتنافسين على صفقة مغرية! والحقيقة أن التأطير يتجسد في العديد من التحيزات الظاهرة والخفية والصغيرة والكبيرة؛ حيث إن من المألوف أن نجد اليوم من يتشيع لحاضر أجنبي، وهذا التشيع يشتمل على التواصل والفهم والاستنباط والمديح والإعجاب. كما نجد أيضاً من يرى صلاح العالم في انتشار تخصصه وأخذ الناس بإرشاداته. وهذا يدفعه إلى الاستهانة بدور التخصصات الأخرى في إصلاح أحوال الناس. ونجد اليوم بين صانعي الخطاب من يعلق كل توازن الأمة على صلاح الدولة، ومن يعلق كل توازنها على صلاح الفرد، ومن يظن أن صلاح الفرد هو قارب النجاة، ومن يظن أن صلاح الأخلاق وطهارة النفوس هو الذي يحقق النهضة...

إن كل هذه التحيزات تجعل تصنيف صانع الخطاب أمراً سهلاً؛ وإن من شأن التصنيف حرمان المصنَّف من المصداقية في الطرح ومن ميزة شمولية الرؤية. لا بأس أن يتخصص المرء في علم من العلوم، أو يجد نفسه ميالاً إلى اجتهاد أو مذهب في الدعوة أو الإصلاح دون غيره، لكن من المهم أن يكون على وعي بأنه مهدد بالتقزم الفكري والانحسار في الفهم للخريطة الفكرية والثقافية التي يجب أن يدركها، ويستحضرها في تحليله وتقويمه للأشياء. وحين يتوفر هذا الوعي، فإنه سيدفع بصانع الخطاب الإسلامي إلى العمل على التحرر من قيود ثقافته وانتماءاته الخاصة، وذلك من خلال رؤية الأشياء من زوايا متعددة والاستفادة مما لدى الآخرين وتفهم طروحاتهم.

٤ ـ يشعر صانع الخطاب ـ في العادة ـ أنه يملك من الإمكانات الفكرية ما لا يملكه كثيرون ممن يحيطون به. وهذا يحفزه إلى الاعتقاد بأنه يرى ما لا يراه غيره من أزمات الأمة ومن آفاق التقدم المتاح لها؛ كما يولّد لديه الاعتقاد بإمكانية فهم الواقع وإدراك هموم الناس من غير مخالطتهم ومعايشتهم، بل إن بعضنا قد يعتقد أنه يعرف من مشكلات الناس أكثر مما يعرفون عنها. وهذا كله يدفع نحو العزلة، ويولّد مشاعر

صفوية نرجسية فوقية. وقد لاحظنا أن تشكيل ثقافة النخب قد تحول إلى ما يشبه الصناعة المغلقة، فالمثقفون هم الذين يرسمون صور الواقع، ثم يتداولونها بينهم. ويبتكرون الحلول والمخارج، ويناقشونها فيما بينهم، ويذهبون جزءاً غير يسير من جهودهم وأوقاتهم في الرد على بعضهم، وتفنيد ما لا يعجبهم من آراء وطروحات. بعض المثقفين يتكيفون مع أفكارهم، وينكفئون على أنفسهم لاعتقادهم أنهم يعيشون في مجتمعات جاهلة وفاسدة ميؤوس منها. هذا كله جعل كثيراً من المثقفين يشعرون بالاغتراب والهامشية والعزلة، وقد انعكس ذلك على طروحاتهم التعبيرية والإصلاحية، فهي ما بين سوداء ورمادية. ونحن في الساحة الإسلامية نلاحظ ذلك بوضوح، فقد ارتفعت وتيرة الشكوى من سوء الأحوال على نحو لافت خلال الثلاثين السنة الماضية، وتحول كثير من طلاب العلم وصناع الخطاب من التداول للمعلومات الفقهية والشرعية عامة إلى الحديث عن الأزمات والمشكلات والمؤمرات، وعن الطرق المسدودة والانكسارات المدمرة...

إن الشعور بالتفوق شيء يصعب الاحتراز منه، وكون المثقف يرى ما لا يراه غيره صحيح نسبياً، لكن لا ينبغي لهذا وذاك أن يحرمنا من التغذية الراجعة وقراءة ردود أفعال الناس على ما نخاطبهم به، كما لا يصح أن يحجبنا عن سبر الواقع عن طريق الإحصاء واستطلاعات الرأي، وعن طريق المعايشة الفعلية والحوار الموسع مع الناس العاديين المستهدفين بالرسائل الدعوية والتثقيفية. وما دمنا نتحدث عن عزلة المثقف، فلا بد أن نتحدث عن الوجه الآخر للصورة، وهو ضرورة احتفاظ المثقف برؤية نقدية للواقع، وهذا يصبح متعذراً إذا اندمج المثقف في مجتمعه على نحو كامل، كما نشاهده عند كثير من الدعاة الذين لاقوا قبولاً واسعاً لدى الناس، إنهم في معظم أوقاتهم يستقبلون ويودعون المحبين والمستفيدين، أو ينتقلون من مكان إلى آخر، ليعيدوا بث الرسائل التي يشعرون أنهم أجادوا بلورتها. إنه الغرق التام في تفاصيل حياتية متكررة. وهذا أدى في بعض الأحيان إلى

الوقوع في أشياء خطيرة، حيث إن الاندماج الكلي في الناس، يولّد قابلية مسايرة الانحراف وغض الطرف عن الأخطاء بسبب الألفة والمودة والعلاقات الشخصية الحميمة التي تنشأ بين صانع الخطاب وبين الناس من حوله. وهكذا فإننا نرى اليوم دعاة يضفون المشروعية الصامتة على كثير من السلوكات الخاطئة من خلال ضعف انتقادهم لها، ومن خلال الانخراط مع أصحابها في معايشة شبه يومية. إذن التحدي يكمن في العثور على نقطة توازن يتمكّن صانع الخطاب من خلالها من تحامي العزلة والغربة والفوقية، ويتمكن في الوقت نفسه من الاحتفاظ بمسافة تحول بينه وبين اندماج وعيه في الأوضاع السائدة والتطورات اليومية. وهذا ليس بالأمر العسير.

٥ ـ إذا عدنا إلى الوراء ستين سنة من الآن فإننا سنجد أن صانع الخطاب الإسلامي كان المثقف الأكثر أهمية على الساحة الإسلامية. إنه يشكل مرجعية موثوقة للناس، ويؤثر فيهم، ويعيش ألوان معاناتهم.. أما اليوم فقد اختلف الأمر على نحو جذري. وهذا الاختلاف يعود إلى وجود خطابات عدة، تنافس الخطاب الإسلامي، وتشوش عليه. كما أن وظيفة الثقافة ـ إسلامية وغير إسلامية ـ قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها. بسبب الإعراض شبه العام عن القراءة والاهتمام بالكتاب واتجاه كثير من الناس إلى الثقافة الهابطة. إن الخطاب الإسلامي والخطاب الثقافي النخبوي والخطاب السياسي.. إن كل هذه الخطابات تفقد زخمها وجاذبيتها في كثير من البلاد على سبيل التدرج. والحقيقة أن التغيرات التي حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة أتاحت لعموم الناس مجالاً واسعاً للحركة بعيداً عن تأثير صانعي الخطاب عامة؛ وذلك بسبب بروز مؤثرين جدد في الحياة الاجتماعية من خارج الدوائر التقليدية لصناعة الفكر والمعرفة. قد صار لرجال الأعمال والمال والإعلام ومهندسي الحاسبات ومصممي الأزياء ونجوم الكرة والطرب والتمثيل.. حضور قوي ومتابعة شعبية كثيفة، تفوق متابعة رافعي مشاعل المعرفة وموقدي مصابيح الفكر .

هذا كله يعني أن على صانعي الخطاب الإسلامي أن يدركوا حدودهم الجديدة، وأن يعيدوا النظر في المفاهيم والمقولات التي كانوا يدركون من خلالها الواقع العام للأمة. كما أن عليهم أن يدركوا على نحو دقيق ما بقي لهم من دوائر التأثير، ويحاولوا الاستثمار فيها بشكل مكثف، بالإضافة إلى إدراك المسؤوليات الجديدة التي فرضتها التغييرات الإيجابية والسلبية الحديثة. ومن المؤسف أنك حين تلتقي بكثير من صانعي الخطاب الإسلامي تجد أن طروحاتهم ورؤاهم وآمالهم في الإصلاح والتجديد والنهضة بعيدة كل البعد عن اعتبار المعطيات الجديدة؛ لأنهم يفكرون بالطريقة نفسها التي فكر بها أسلافهم قبل قرن!. قد صار لمن كانوا يسمون العامة والغوغاء شأن جديد، تؤثر فيه الأفلام والمطاعم الأمريكية والأذواق والأزياء الأوربية على نحو طاغ؛ ولا بد للخطاب الإسلامي من أخذ كل هذا بعين الاعتبار والتكيف معه على نحو إيجابي.

ثانياً : المهام

إذا أردنا أن نتحدث عن المهام والوظائف التي على صانع الخطاب أن ينهض لها، فإن علينا أولاً أن نبلور الجواب على تساؤل قديم ومشروع، هو: لماذا نتعلم؟ إن المثقف يكتسب أهميته من الثقافة التي يحملها، والثقافة تكتسب أهميتها من مدى التصاقها بالناس ومدى مساهمتها في خدمتهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم.

إذا عدنا إلى سؤال: « لماذا نتعلم؟ » فإن الجواب ـ فيما أعتقد ـ سيكون: إن الإنسان المسلم يكتسب المزيد من العلم والمعرفة من أجل أمرين أساسيين:

الأول: هو الحصول على المعرفة التي تمكنه من أن يؤدي واجباته الدينية، والتي تساعده على القيام بأمر الله ـ سبحانه ـ على الوجه الصحيح.

الثاني: امتلاك المعارف والخبرات والمهارات التي يحتاجها في عيش زمانه بكفاءة

وفاعلية. هذا هو الإطار العام للجهود التي ينبغي على المثقف المسلم وصانع الخطاب بذلها. ولا شك أن هذا التأطير على هذا النحو يشتمل على كثير من التبسيط والتسهيل، فالتعقيدات والاحترازات كثيرة. وهذه إشارات سريعة حول هذه القضية نسوقها في المفردات الآتية.

١ ـ يحسن الناس الظن بالمثقف بسبب تميزه العلمي والفكري، فهو في نظرهم قد حقق نصراً على صعيده الشخصي حين بلغ في العلم والخبرة ما لم يبلغه كثيرون ممن حوله. وهو إلى جانب هذا يعد أفضل دراية بالمشكلات التي تواجه الناس وبالحلول التي يمكن أن تساعدهم على مواجهتها. والمثقف محترم أيضاً لأنه ـ في الغالب ـ أدرى بأصول السلوك الاجتماعي الرشيد وأكثر تفهماً لحقوق الناس وكيفية التعامل معهم. هذه الظنون ـ وأخرى مثلها ـ توجه سلوك المثقف، وتؤطر مواقفه على نحو ما، أي تجعله يشعر بالخصوصية وشيء من المسؤولية. ومن هذا وذاك تنشأ صياغة متفردة لعلاقة المثقف وصانع الخطاب بالناس. وتلك العلاقة، تقوم على الاعتراف بالريادة للمثقف، وتوقع الإرشاد والعون منه لأبناء بلده. والمثقف من جهته يحاول إرسال الإشارة تلو الإشارة إلى استحقاقه للريادة وتحمله للمسؤولية. وحين يتخلى المثقف المسلم عن مسؤولياته الدعوية والتوجيهية والخدمية، فإنه في الغالب يخسر الحقوق الأدبية للريادة، وربما نظر إليه الناس على أنه ضعيف ثقيل على المشهد الثقافي، أو نظروا إليه على أنه يستغل تميزه لتحقيق مصالحه الشخصية، أو أنه متكبر متعجرف أو سلبي غير مبال بما ينتظره أهله وجماعته منه.. وكثير من هذه النظرات صحيح وفي محله. وكثير منها أيضاً مشوب بالمبالغة وسوء التقدير وسوء الظن. وهذا هو شأن البشر في التعاطي مع كثير من الأمور!.

٢ ـ قد يتخذ صانع الخطاب الإسلامي في طروحاته من الفيلسوف والمنظِّر نموذجاً

له، أي يستولي عليه شعور الرجل الذي يرى في التحليل والتعليل وابتكار الأفكار وتحديد المشكلات عملاً عظيماً ومجزياً، لكنه لا يهتم بعلاقة وضعيته الخاصة بما يقول، ويكتب، أي لا ينظر بعين أخلاقه، لمنتجاته الثقافية، كما أنه لا يهتم بموقع كلامه من الناس ومدى تأثيره فيهم. ولا شك ابتداء في أن للتنظير الممتاز والطرح العميق قيمته الكبرى؛ ولا سيما على الساحة الإسلامية، حيث الفقر الملحوظ في الإبداع الفكري؛ لكن لا بد من القول: إن المثقف حين يكون في هذه الوضعية، فإن تفوقه الثقافي لا يغذي التقدم الشخصي لديه على المستوى الأخلاقي والروحي والسلوكي. وقد رأينا نماذج غير قليلة لمثقفين كبار، لم ينتفعوا بعلمهم وعمقهم الفكري، وعليهم الكثير من المآخذ الشرعية وكثير من الملاحظات التي يتنزه عنها كثير من الأشخاص العاديين! ومن وجه آخر فإن الأليق دائماً بالمثقف المسلم أن يقتبس من سمت نبيه ﷺ وهديه في حمل هموم رسالة الإصلاح والتجديد، وتحمّل الصعاب والمتاعب في سبيل أداء الأمانة، ليكون في اهتمامه ومنهجيته وسلوكه امتداداً له، ولم لا والعلماء ورثة الأنبياء. في أعماق الحسّ الإسلامي نوع من التردد في منح المصداقية لكل من يعاني من تصدع بين ما يفعله وبين ما يقوله ويدعو إليه. وهذا التردد مشروع ومفهوم، فالله ـ تعالى ـ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝ ﴾[1].

٣ ـ أمام صانع الخطاب أسلوبان للتواصل مع الناس: أسلوب المفتي الذي يتلقى الأسئلة من الناس، ويجيب عليها بما يراه ملائماً، وأسلوب المحفِّز الذي لا يقدم إجابات، لكنه يحث الناس على أن يبحثوا عن حلول ومخارج للمشكلات التي يعانون منها. ولا ريب أننا سنظل في حاجة إلى الفقيه المتمكن والخبير التربوي والمستشار المتخصص.. إن لهؤلاء دوراً مهماً في مساعدة الناس على التعامل مع مشكلاتهم اليومية وتساؤلاتهم الثقافية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذا هو الدور الأساسي

(١) سورة الصف: (٢ ـ ٣).

للمثقف أو هو دور ثانوي والدور الأساسي شيء آخر؟ إذا قلنا: إن الدور الأساسي له هو الإجابة على الأسئلة وحل المشكلات الصغيرة المتجددة، فهذا يعني أن دوره صار أشبه بدور العامل في فرقة إسعاف أو فرقة إطفاء. وهذا يعني بالتالي أن تواصله سيكون مع جزء يسير جداً من الناس، كما هو مشاهد اليوم.

في اعتقادي أن الدور الأساسي للمثقف يكمن في محاولة استخدام كل الوسائل المتاحة من أجل نشر أفكاره التي تحث الناس على أخذ زمام المبادرة في التعامل مع مشكلاتهم الشخصية. هناك فرق كبير جداً بين شخص يسأل كل أسبوع أو كل شهر عن مسألة فقهية أو عن صحة واقعة تاريخية أو معلومة، وبين من وضع برنامجاً تثقيفاً لنفسه يطلع من خلاله كل شهر على كتاب، ويبحث عن مصادر التعلم، ويتفاعل معها. منذ أمد بعيد ساد في مدارسنا وحلقاتنا العلمية أسلوب الشرح والتلقين والذي يقوم على دور فاعل للمعلم ودور سلبي للمتعلم. وصار النقاش والحوار محدوداً وغير مرغوب فيه؛ لأنه يعبر عن نوع من التمرد أو عن ضعف ثقة بالمعلم. وقد كان هذا جزءاً من الطابع العام للحركة التثقيفية في معظم البلدان الإسلامية. وقد اكتشف العالم اليوم أن ذلك الأسلوب محدود الفائدة، وأن تعميم الثقافة هو مقياس كمالها. وليس هناك أسلوب أنفع في تحقيق هذا من إيجاد تقاليد ثقافية، يشعر معها الفرد العادي بالمسؤولية تجاه تعليم نفسه وتوجيهها. وهذه القناعة آخذة في الانتشار اليوم على نحو جيد. وليس أدل على هذا من تكاثر العناوين التي تبدأ بـ «كيف»: كيف تقوي ذاكرتك، كيف تسيطر على عواطفك، كيف تستفيد من وقتك، كيف تفاوض... عناوين كثيرة جداً، كلها يدل على ضرورة تحمل الفرد لمسؤولياته تجاه نفسه. ومن المؤسف أن هذا المعنى ما زال محدد الانتشار في دوائر التعليم الشرعي التي تتمسك بالأسلوب القديم في التربية والتعليم والتوجيه؛ مما جعل خريجي تلك الدوائر لا يسهمون في تنمية الثقة بالنفس والملكات الخاصة لدى الجمهور المسلم !

إذا أراد صانعو الخطاب الإسلامي فعلاً إيجاد بيئة ثقافية تحبذ دور المحرض على البحث عن حلول عوضاً عن دور الملقن، فإن عليهم أن يمارسوا ذلك عملياً من خلال تغيير أسلوب التعليم والتواصل السائد اليوم. وهذا التغيير يجب أن يقوم على تعزيز التساؤل والمشاركة والتدريب والتحفيز على الاكتشاف الذاتي والتقليل من محاصرة القارئ والسامع بالتفاصيل والجزئيات التي تشعره بالاستغناء عن التفكير وبذل الجهد في الوصول إلى الحقيقة. لنحاول في أسلوبنا التوجيهي والتثقيفي أن نجعل الناس على أول الطريق، أو نجعلهم يمسكون بأول الخيط، ونحثهم على أن يمضوا بعد ذلك في التفكير والاستقصاء إلى آخر المشوار. ويجب أن نكون مستعدين لتقديم المساعدة كلما اقتضى الأمر ذلك.

٤ ـ من مهام المثقف المسلم ومهام صانع الخطاب الإسلامي أيضاً تنمية الأفكار الإصلاحية الموجودة في الساحة والدفع بها نحو الأمام. ولا يخفى أننا في هذه المرحلة بحاجة ماسة إلى فيض هائل من الأفكار والطروحات والحلول والنصائح التي تساعد الأمة على القبض على مشكلاتها ورؤيتها على ما هي عليه من غير تضخيم ولا تقزيم، كما تساعدها على الوقوف على ملامح الطريق أو الطرق التي يمكن أن تسلكها في اتجاه ما تتطلع إليه. وهذا يتطلب الآتي:

أ ـ الأفكار ليست هي المبادئ والقيم والمثل وبالتالي فإنه لا ينبغي أن نتعامل معها على أنها ثوابت، لا يصح التفريط بها أو التساهل معها، إنها أقرب إلى أن تكون أدوات للفهم وتشخيص الواقع واستشراف المستقبل، كما هو الشأن فيما لدينا من أفكار في تطوير التعليم والنظم الإدارية ومعالجة المشكلات القائمة... الذي يحدث في بعض الأحيان أننا نتعامل مع الأفكار بردود فعل خاطئة على طروحات خاطئة؛ حيث تعودنا الحماسة الزائدة في طرح اجتهاداتنا وآرائنا. وهذه الحماسة توحي لمن يتلقى منا أننا نريد إكراهه على قبولها، فما يكون منه إلا أن يتخذ منها موقف الرافض دون تأمل في مدى

صحتها أو اقترابها من الحق. والحقيقة أن هذه الوضعية إحدى منتجات «الفقر المعرفي» حيث إن البيئات التي يغلب عليها الجهل، لا تفرق في كثير من الأحيان بين الرأي الشخصي أو وجهة النظر الخاصة وبين ما هو من قبيل الثابت أو المتفق عليه. ويكون هناك ميل عام إلى التعامل مع الأفكار الشخصية على أنها الشيء الوحيد المطروح أو الخاطئ أو الخطر.

قد لا يمكن حل هذه المعضلة إلا من خلال وفرة الأفكار والآراء ونشرها على أوسع نطاق، حيث يتمكن الناس آنذاك من المقارنة والترجيح واكتشاف الميزات والعيوب.

ب ـ لنتعامل مع كل الأفكار على أساس أن الأصل فيها القبول، وليس الرد. على شاكلة ما ذهب إليه فقهاؤنا في القاعدة الفقهية الشهيرة: « الأصل في الأشياء الإباحة». إن علينا أن ننظر إلى كل ما يطرح من آراء ومقترحات على أنه جزء من حرية التفكير والتعبير التي يمتلكها الإنسان. ونستمر في هذا إلى أن يثبت أن هذه الفكرة مخالفة للإجماع أو لما هو معلوم من الدين بالضرورة أو أنها تصادم مقصداً جلياً من مقاصد الشريعة الغراء. وقد كان من دأبه ﷺ أن يستمع للمشركين حتى النهاية قبل أن يبلغهم ما يريد تبليغه، كما ثبت عنه غير مرة. إذا تبين لنا أن الفكرة خاطئة، فمن حقنا أن ننقدها ونخطئ قائلها متحلين بالأدب الإسلامي الرفيع بعيداً عن الاتهام والتجريح. وهذا يتطلب منا خبرة جيدة بالثقافة الإسلامية، ولا سيما العقدي والفقهي منها. وإلا خبطنا خبط عشواء كما يحصل الآن في كثير من المسائل.

ج ـ تبني فكرة أو أسلوب أو رأي أو مذهب وتطبيقه على أنه جزء من برنامج لجماعة أو حزب أو مؤسسة، يعرِّض ما تم تبنيه إلى شيء من التيبس والتحجر، إنه صار جزءاً من الشخصية الاعتبارية لمن تبناه، وبالتالي فإنه يكتسب حماية خاصة وشهرة جديدة. ومن خلال هذا وذاك يصبح نقده وتطويره أمراً صعباً أو مستهجناً. وقد رأيت

مثقفين ينتمون إلى بعض التيارات الإسلامية وقد أعطوا لأفكار تيارهم نوعاً من التقديس، فهم لا يقبلون حولها أي جدل! ولفت نظري غير مرة كيف يبدأ أحدهم بنطق جملة، فإذا بنظير له من تياره، يكمل تلك الجملة، وكأنهما يتعاملان مع مسألة حسابية!.

إذا أردنا النظر بموضوعية لأي فكرة أو طريقة، فإننا سننتهي إلى أن تبني أي جهة ـ مهما عظمت وسمت ـ لها لا يعدو أن يكون ترجيحاً لتلك الفكرة.. على أخرى منافسة لها. وهذا الترجيح كشأن كل ترجيح آخر، قد يكون صحيحاً، وقد يكون غير صحيح. وأعتقد أن الحراسة المشددة على الأفكار تؤدي في النهاية إلى تقادمها وتجعل استمرارها مصنوعاً ومتعسفاً، ثم تسقط فجأة.

د ـ لن نقوم لله ـ تعالى ـ بالقسط والعدل، ولن نكون موضوعيين إذا لم نتمكن من الفصل بين جوهر الفكرة وبين صاحبها. وواقع الحال يشهد أن كثيراً من الناس يعرضون عن مناقشة بعض الأفكار أو الاستفادة منها بسبب أن قائلها شخص يشكّون في إخلاصه أو ولائه أو مصداقيته؛ أي أننا نتعامل مع الأفكار من منظور أخلاقي. وهذا يعبر عن فجاجة عقلية ومنهجية. نحن نؤمن أن الشخص الممتاز قد يقول كلاماً لا يمكن قبوله بحال من الأحوال. كما أننا نؤمن أن شخصاً لا نحترمه، ولا نثق به قد يتكلم بكلام يعد جيداً جداً بكل المعايير. أعرف أشخاصاً كثيرين من عامة الناس وخاصتهم يتوجسون خيفة من المطالعة في كتب غير مسلمين، أو في كتب كتبها أشخاص مصنفون تصنيفاً سلبياً. وربما اتهموا من قرأ فيها بأنه موال لمؤلفيها أو موافق لهم في توجهاتهم... وهذا كله مخالف للرؤية الإسلامية لجغرافية الأفكار. وقد حرمنا بسبب هذه النظرة من الاستفادة من كثير من الأفكار الثمينة والعظيمة التي نحن في أمس الحاجة إليها. وصار المطلوب اليوم أن نغير هذه النظرة بسرعة. ومع أنه طرأ بعض التغيير الإيجابي، إلا أن ما تم بالنسبة لما هو مطلوب يعد قليلاً.

هـ ـ لا بد من إيجاد آليات ومحاضن لتوليد الأفكار على نحو مما يتم في تكثير الأشياء على صعد وفي مجالات مختلفة. إن الأفكار لا تولد دائماً بشكل طبيعي، وإنما تحتاج إلى بيئة وتحريض ورعاية ومتابعة. وتوليد الأفكار يتم على صعيد فردي، كما يتم على صعيد جماعي. أما على الصعيد الفردي، فنحن في الحقيقة في حاجة إلى أن ندرب أنفسنا على التأمل والعصف الذهني، وأن نتعلم كيف ندير حوارات جيدة حول قضايانا الأساسية. وحتى يكون هذا مجدياً، فينبغي أن يكون عاماً ومنتشراً على نطاق كبير. وهذا لا يتم إلا من خلال تقرير مناهج مدرسية وجامعية، يتعرف الطلاب من خلالها على أهمية هذه الأمور، ويتدربون على ممارستها.

أما على الصعيد الجماعي، فإن مراكز البحوث والدراسات هي المكان الطبيعي لتولد الأفكار العملية. إنه لا فكر من غير إنتاج فكري، ولا إنتاجاً فكرياً من غير مؤسسات تحتضنه وترعاه. وأمة الإسلام فقيرة في مراكز البحوث إلى حد الإدقاع . وكان من المأمول من الجماعات الإسلامية والمؤسسات الدعوية أن تعمل على إقامة مراكز بحوث تابعة لها، يكون من شأنها إنتاج المعلومات والأفكار والمفاهيم التي تساعدها في تبليغ خطابها وأداء مهامها، لكن هذا لم يحدث إلا في نطاق ضيق وبمستوى ضعيف. الجامعات والجهات الحكومية أيضاً لم تعط هذه القضية الاهتمام المطلوب. والنتيجة هي ضعف توالد الأفكار وتقادم الطروحات. ونحن جميعاً محتاجون إلى التفكير الجدي في إيجاد حلول لهذه المسائل.

إن ما يمكن قوله حول مهام المثقف كثير. وقد ذكرنا بعضه عَرَضاً فيما سبق من هذا الكتاب، وقد نشير إلى شيء منه لا حقاً.

ثقافة مستقبلية:

الناس مشدودون إلى الماضي لأنهم يعتقدون أنه ثابت ومعروف على نحو يقيني،

لذلك يمكن للمرء أن يستفيد أشياء عديدة من خلال تذكره والتحدث عنه. على حين أن قلة من الناس تعتقد أن في الإمكان معرفة شيء عن المستقبل. ولهذا فإنهم لا يتحدثون عنه، ولا يأبهون كثيراً له. وقد قال أحد الناس يوماً لواحد من أشهر علماء «المستقبليات »: كن مطمئناً فأنت لن تستطيع معرفة المزيد عن المستقبل أكثر من معرفتك في أي اتجاه ستقفز قطة صغيرة قفزتها التالية.

على المستوى الإسلامي فالذي يظهر واضحاً أن المسلم الملتزم التزاماً صارماً يثبت كل يوم أن عقله وروحه مرتبطان بالمستقبل الذي سيصير إليه بعد مغادرة هذه الحياة. ولهذا فإن في الإمكان فهم كل تصرفاته الحاضرة وتفسيرها من خلال ما نعرفه من متطلبات النجاة في الآخرة. وهذا شيء عظيم جداً. ونحن نتمنى أن ينجح كل الناس في التوقف للتأمل في المآل الأخروي والاستعداد له بما يليق؛ لكن الواقع يشهد أن معظم المسلمين ينظرون إلى ما بعد الموت على أنه شيء يستحق التفكير والاهتمام والعمل، لكنهم لا يفعلون من أجله إلا القليل. وسلوكهم اليومي شاهد إدانة لهم. أما ما يتعلق بالشأن الدنيوي فإن شريحة واسعة جداً من المسلمين غارقة في التعامل مع الهموم اليومية لأمور معاشها. والحقيقة أن الإحساس بالمستقبل والسعي الواعي والمنتظم له، يتطلب درجة حسنة من المعرفة ودرجة حسنة من الطمأنينة وراحة البال، وهما ضعيفتان لدى معظم المسلمين، حيث إن معظمهم يشعر بتراكم متطلبات الحاضر وإلحاحها، فيكونون أشبه بالمدين الذي جلس الغرماء على بابه يطالبونه بحقوقهم. إنه لا يستطيع في هذه الحالة أن يفكر في أي بلد سيقضي إجازته السنوية، كما أنه لن يفكر كيف سيؤمن نفقات الدراسة الجامعية لولده الذي يدرس الآن في المتوسط، ولو فعل ذلك لكان بليد الإحساس!.

والآن هذه بعض الملاحظات حول الثقافة المستقبلية:

١ ـ نحن نحتاج اليوم إلى أن يكون الهجس بالمستقبل شيئاً واسع الانتشار، وأن يكون قدر منه شيئاً مشتركاً بين جميع المسلمين. ولا ريب أن التفكير فيما بعد هذه الحياة ينبغي أ تكون له الأولوية المطلقة. ويجب أن يكون الاهتمام بشأن المستقبل الدنيوي فرعاً منه أو مدخلاً إليه. وهذا يحتاج في الحقيقة إلى تشكيل بيئة اجتماعية، تدفع الناس دفعاً في اتجاه التفكير في كل ما هو مستقبلي. وقد يكون مما يساعد في تشكيل هذه البيئة الأمران التاليان:

أ ـ إثراء كل فروع العلم والمعرفة وكل أنواع المهن العلمية وغير العلمية بالأفكار والمفاهيم والتقديرات والتوقعات التي ترتبط بمستقبلها. وهذا لن يتم إلا من خلال اهتمام الباحثين في التخصصات المختلفة. صناع الخطاب الإسلامي يتحدثون عن مستقبله والآفاق التي تنتظره والمشكلات والعقبات التي يمكن أن تقلل من الاستجابة إليه. وطبيب الأسنان يتحدث عن الثورة التي يمكن أن تحدث في ممارسة هذه المهنة، والتطورات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى المحافظة على أسنان الناس. والصناعي يتحدث عن مستقبل الصناعة في بلده وعن مدى توفر المواد الخام المطلوبة لتقدمها، وعن التدريب والتسويق والمنافسة والآفاق الممتدة أمام كل ذلك وهكذا وهكذا...

ب ـ النماذج العملية التي يقدمها الناس العاديون من خلال نظرتهم للمستقبل. هذا رجل يحلم بتأسيس مصنع كبير لإنتاج سلعة من السلع أو مادة من المواد، ولهذا فإنه منذ خمس سنوات، يجمع المعلومات، ويدرس النظم، ويبحث عن شركاء يسهمون في التمويل. وهو من أجل التفرغ لإدارته خطط للتقاعد المبكر، وقريباً سوف يحال إلى التقاعد. ومن أجل تأمين مساعد موثوق عنده، فقد شجع ابنه على دخول كلية إدارة الأعمال حتى يتأهل لإدارة المصنع في المستقبل...

وهذه أسرة توفر منذ ما يزيد على عشر سنوات ٥٪ من دخلها الشهري من أجل دفع رسوم الدراسة الجامعية لأولادها الذين سيحصل أكبرهم على الثانوية بعد ثلاث سنوات. وهذا طالب أمنيته أن يكون في المستقبل طبيباً، ولهذا فإنه يذهب إلى المستشفى في الصيف لحضور بعض الدورات الإسعافية، ولتقديم الخدمة المجانية لبعض المرضى الذي يحتاجون إلى مؤازرة خاصة، وذلك لعلمه أن كلية الطب لا تقبل إلا من ثبت اهتمامه بهذه المهنة وهكذا..

إن المعارف المستقبلية والنماذج العملية والصور الملموسة، تجعل الحياة العامة مفعمة بالمعاني والمفاهيم والدلالات التي تدفع الناس نحو الاهتمام بالمستقبل، وتمهد لهم الطريق للتعامل معه. وتوفير كل هذا مسؤولية عامة، لا يستثنى منها أحد.

٢ ـ مضت سنة الله ـ تعالى ـ في الخلق أن تكون معظم التحولات التي تتم في حياتنا قائمة على قاعدة من المعطيات التاريخية والحاضرة. وفي ظل الاتصال العالمي الهائل اليوم صار العالم أشبه ببحيرة بحجم غرفة ألقيت فيها حجراً. إن كل ماء البحيرة يتحرك ويضطرب بنسب مختلفة. ومن هنا فإن حركة التاريخ واتجاهات الأحداث العامة لا تتحدد بمنطقة أو حضارة أو ثقافة أو قوة دولية... ولهذا فإنه لا يصح التنبؤ بمستقبل القضايا المتعلقة بشعب من الشعوب في إطار التحولات الخاصة بذلك الشعب. وبناء على هذا فإن الجهود التي تبذل من أجل استشراف المستقبل ليست من أجل رؤيته بصورة محددة ودقيقة، فهذا مما استأثر الله ـ جل وعلا ـ بعلمه، وإنما من أجل محاولة حساب الاحتمالات التي يمكن أن تقع بناء على معطيات معينة. إن علم المستقبليات عبارة عن حقل يقدم فرضيات قريبة من الواقع بشأن المستقبل. وهذا مهم جداً لصانع القرار، لأننا في كثير من الأحيان نرى المعطيات القريبة والمحسوسة، ونبني عليها، ولا نلقي بالاً للأشياء البعيدة عنا أو الأشياء التي لا نشعر بها. إن قراءتنا

المتعمقة للماضي ومحاولات صوغ فرضيات المستقبل، تهدفان إلى شيء واحد، هو: تحديد مسؤوليات الحاضر، أي بلورة ما ينبغي علينا فعله الآن للنهوض بأوضاعنا وحماية مكتسباتنا. وإذا تأملنا في واقع الخطاب الإسلامي فيما يتعلق بهذا الشأن وجدنا الحديث عن المستقبل على أساس الفرضيات والاحتمالات ضعيفاً للغاية، فالناس لدينا يحبون الجزم، ويتشوقون إلى الكلام الحاسم الذي يدعم حالة اليقين لديهم، وليس حالة الظن والشك. ونحن نستجيب لهذه الرغبة، وأحياناً لا يكون في إمكاننا الحديث على غير هذا النحو. وبيئتنا التعليمية والبحثية والتربوية فقيرة بشكل عام في كل ما يدفع إلى النظر إلى المستقبل على أساس تعدد المعطيات الحاضرة. في أمريكا على سبيل المثال صار استشراف المستقبل ودراسته على المدى البعيد وتقدير الفرضيات والتوقعات بشأنه ضمن المناهج المقررة في أكثر من خمسمائة كلية وجامعة أمريكية. وظهر في أمريكا أيضاً في السبعينيات من القرن العشرين مشروع فريد، حمل اسم « مشروع التوعية » وكان ذلك المشروع يهدف إلى تكوين مجموعة من الفرضيات والتنبؤات السنوية حول وضع المجتمع الأمريكي وأحواله خلال خمس سنوات قادمة على الأقل. وتبعاً لذلك المشروع ظهرت مشروعات مشابهة في أوربا. إن هذه المشروعات وأشباهها، تحتاج إلى مراكز للدراسات الاستراتيجية، وهذه قليلة لدينا، كما أنها تحتاج إلى اهتمام من الحكومات والباحثين، وكل هذا ضعيف. ولكن على صناع الخطاب الإسلامي أن يشكلوا أولاً مفاهيمهم حول المستقبل وتطوراته المرتقبة، وحول المنهجيات الجديدة التي يجب اتباعها أو تصميمها من أجل النظر إلى تلك التطورات والتعامل معها. ثم يكون هناك سعي لجعل الصياغة الشكلية للخطاب الإسلامي متناغمة ومنسجمة مع تلك المفاهيم والمنهجيات ومجسدة لها، كما يتم السعي إلى تدريب الناس من خلال الممارسة على التعامل مع خطاب يطرح الاحتمالات، والبدائل، وينشر روح الاحتياط تجاه المخاطر المحتملة.

٣ ـ التفكير في الأمور المستقبلية يقترب من أن يكون نوعاً من أحلام اليقظة، فترتيب الأولويات وتحديد الأهداف، وتصور الحالة التي يرغب المرء في الصيرورة إليها.. كل هذا لا يتم وفق منطق التاريخ، وإنما تبعاً لقدرة التخيل أو قوة الطموح. ومع هذا فنحن جميعاً في حاجة ماسة إلى أن نحلم، ونتمنى، وذلك لأننا مهددون دائماً بأن نعيش من غير أمل ولا تطلع إلى أي مستقبل. إن التفكير الخيالي ورسم الصور الجميلة لنا وللأمة، يحصِّن الطموحات الكبرى ونحن نجابه الإكراهات التاريخية والعوائق والتحديات التي تحد من بلوغ المرامي التي نتطلع إليها في غدنا. ويبدو أن الإنسان يندفع إلى هذا بفطرته؛ والمثقفون المتشائمون هم الذين يسدون هذا الأفق أمام الناس العاديين. يذكرون أن عمر بن الخطاب ﷺ دخل على بيت فيه مجموعة من الصحابة، فقال: ماذا تفعلون؟ قالوا: نتمنى. قال: ماذا تتمنون؟ فذكروا له ألواناً من مرغوباتهم الخيرة في الحصول على الأجر والثواب وتبليغ دين الله ـ تعالى ـ ونصرته.. فقال عمر: أما أنا فأتمنى أن يكون عندي ملء هذا البيت رجالاً من أمثال سعيد بن عامر الجحمي[1]، فأستعين بهم على تصريف أمور المسلمين.

علينا أن نشجع الصغار والكبار على أن يحلموا، وأن يتحدثوا عن أحلامهم، وعلينا أن نتعود التساؤل: بماذا تحلم يا فلان؟ ولماذا تحلم بهذا على وجه التحديد؟ وهل تتوقع أن حصوله ممكن؟ ومتى سيكون ذلك؟ وماذا عملت له؟ وهل تحتاج إلى مساعدة؟ ولماذا لا تفعل كذا وكذا؟.

حتى يحلم الناس فإن على صناع الخطاب الإسلامي نشر روح الإيجابية وتعزيز الثقة بكرم الله ورحمته وفضله وعوائده في تفريج الكروب وإزالة الهموم. الذين يحلمون بشيء كثيراً ما يجدون حلمهم حافزاً على القيام بالأعمال الجليلة؛ وإذا لم يحصلوا على ما

---

(1) كان سعيد والياً على حمص، وقد أظهر سوية عالية جداً في العدل والعفاف والزهد.

يحلمون به، فإنهم لن يخسروا شيئاً، بل إنهم يكسبون امتلاء النفس بالبشر والتطلع والترقب للمرغوب. أما اليائسون القانطون، فإنهم لن يكسبوا من ذلك أي شيء، بل إنهم كثيراً ما يضيعون رؤية خير قريب منهم، ويسببون مع هذا وذاك لأنفسهم آلاماً ومرارات لا مسوغ لها.

٤ ـ ينفق كثير من الناس الكثير من الوقت والجهد في إطلاق التخمينات حول ما يمكن أن يحدث لهم ولغيرهم في المستقبل[1]. ويشعرون في معظم الأحيان أنهم بعد كل جولة من التأمل والتوقع والاستشفاف.. لم يحصلوا على أي شيء ذي قيمة، حتى لو كان ما يتوقعونه صحيحاً فإنه لا يدفعهم في أكثر الأمر إلى إعادة ترتيب أوضاعهم بما يتلاءم مع توقعاتهم.

ونحن نرى في الحدس في المستقبل شيئاً جيداً أو مطلوباً في كل حين إلا أنني أعتقد أن الجهد الأساسي ينبغي أن ينصبَّ على تأمين متطلبات المستقبل المشرق. إن الله ـ جل وعلا ـ جعل للنجاح والتقدم أسباباً وشروطاً ومقدمات؛ وعلينا أن نعمل على توفيرها؛ وحين نوفرها فإننا ننسجم مع سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق، ونشعر أن حاضرنا هو ابن ماضينا، وأن مستقبلنا هو امتداد واع لحاضرنا. تنمية الثقافة المستقبلية تتطلب من صناع الخطاب ترسيخ مفاهيم التخطيط والعمل المتراكم وضرورة تهيئة الظروف والأسباب وامتلاك الأساليب الفنية التي يجب اتباعها في معالجة كل الأشياء التي علينا معالجتها. ومن هنا يمكن القول: إن حصولنا على مستقبل واعد وعظيم لنا ولأمتنا، يكمن أساساً في ترشيد قراراتنا الحاضرة وسلوكاتنا اليومية وإصلاح العطب في علاقاتنا القائمة. استغلال اللحظة الحاضرة وتوظيف الإمكانية المتاحة هو الطريق

(1) من المؤسف والعالم يزداد رسوخاً في التقدم العلمي أن تنتشر صناعة التنجيم وقراءة الكف والفنجان في مختلف الأوساط الاجتماعية، وحين يفعل ذلك مسلم يعتقد أن الله ـ وحده ـ هو الذي يعرف ماذا سيقع في المستقبل، فإن الدلالة تكون خطيرة!!.

السريع إلى المستقبل الزاهر؛ بحول الله وطوله. وإلا فإن من الممكن أن نظل غارقين في الأوهام إلى ما لا نهاية!.

بعض الفلاسفة يرى أن الزمان ينقسم إلى قسمين: ماض ومستقبل. ولا وجود للزمن الحاضر؛ لأننا ما أن نشرع في معالجة أي حادثة حتى تصبح شيئاً من الماضي. وهذا القول على ما فيه من مبالغة إلا أنه يشير إلى أن مساعينا إلى الوصول إلى أي شيء ليست سوى جزء من المستقبل الذي ننتظره.

٥ ـ يمكن القول: إن ألد أعداء الثقافة المستقبلية ثقافة الاستهلاك والإذعان للرغبات. إن الثقافة المستقبلية تقوم على الانشداد نحو المستقبل والعمل من أجله. وهذا كثيراً ما يستلزم الضغط على الميول والرغبات الآنية وحرمان النفس من بعض ما تشتهيه؛ وذلك على مبدأ: « من أحب آخرته أضر بدنياه ». إن من يرغب في توفير شيء من المال لإقامة مشروع ـ مثلاً ـ قد يجد أن ذلك لا يتم إلا إذا قنن إنفاقه، وأجَّل شراء بعض الأشياء، وعلل النفس بشيء يسير...

أما ثقافة الاستهلاك أو الاستجابة للرغبات، فإنها تقوم على أساس الإرواء المباشر للميول والنزعات، كما يفعل الطفل الصغير تجاه كل الأشياء المحيطة به. وكثيراً ما تتجلى هذه الثقافة في الإدمان والعادات المستحكمة. إن المدمن على نوع من الطعام أو الشراب، وإن الذي عود نفسه سلوكاً من السلوكات يجد نفسه مشلول الإرادة أمام ما تعوده وأدمن عليه. إنه يعلم ـ مثلاً ـ أنه قد بلغ الثمانين، وأن الأطباء حذروه من الاستمرار في التدخين، وأنه يشكل خطورة على حياته، ومع هذا فإنه يشعر أن من غير الممكن له أن يتركه أو يفكر في تركه! هذه الثقافة تزداد اليوم عمقاً في البيئات المحطمة، فالدعاية المكثفة لكثير من السلع والمرفهات والفراغ الروحي وانعدام الجدية مع الشعور باليأس والإحباط.. كل هذه الأمور جعلت كثيراً من الناس يظهرون بمظهر

الإنسان الذي ليس له هم سوى اصطياد الملذات والانهماك في البحث عن المسرات بقطع النظر عن الخير الذي يفوت، أو الثمن الذي يدفع!.

ما الذي يمكن أن نفعله حيال هذه الوضعية؟

المسألة صعبة ولا شك، لكن سيظل للتصميم والعزيمة ثمار حلوة، وأعتقد أن مما هو متاح في معالجة هذه المسألة الآتي:

أ ـ كثير من الأخطاء يستمر، ويستفحل بسبب الإعراض عن الحديث عنه. وهذا يعني أن نشجع ثقافة البوح وثقافة الاعتراف. لا أعني هنا بالطبع تشجيع الناس على أن يتحدثوا عن المواقف التي تجرؤوا فيها على ربهم، ولكن أعني تشجيعهم على الاعتراف بمشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم في الحياة ونقاط الضعف في ذواتهم. وهذا البوح ليس مقصوداً لذاته، وإنما من أجل إيجاد وعي شخصي واجتماعي بضرورة التغلب على المصاعب وضرورة التوقف عن الاسترسال في الخطأ. الاسترسال في الخطأ هو المشكلة الكبرى التي تواجهها الأمم، حيث يتعلم الصغار من الكبار الأساليب الحياتية الخاطئة. التوبة هي أقوى سلاح يشهره المسلم في وجه إبليس وفي وجه النزوة والرغبة غير المشروعة. وقد أثنى ـ سبحانه ـ على أولئك الذين يعودون إلى الجادة من غير إبطاء ولا تسويف، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١٧﴾ وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿١٨﴾﴾[2].

(1) سورة الأعراف: (٢٠١).

(2) سورة النساء: (١٧ـ ١٨).

ب ـ إن انغماس الناس في ثقافة الاستهلاك والإدمان على تلبية الرغبات العاجلة ـ لم يتم بشكل عفوي، كما قد نظن لأول وهلة، فالجهات المنتجة للسلع والخدمات التي يدمن الناس على استخدامها والاستمتاع بها تبذل جهوداً هائلة عن طريق الدعاية والإعلان وشتى أنواع الإغراء كي يتحول أكبر عدد ممكن من الناس إلى كائنات استهلاكية، تستدعي متعاً لا نهاية لها. ولهذا فإن جعل الناس يتحررون من ربقة الحاضر من أجل المستقبل لا يتم إلا من خلال جهد شعبي وحكومي منظم وواسع النطاق. الجهد المقاوم المطلوب يحتاج إلى مؤسسات تحتضنه وتطوره. وأعتقد في هذا السياق أن من الضروري القيام بتشكيل هيئة لقياس «نوعية الحياة» في كل قطر إسلامي، تكون مهمتها مراقبة السلوك الأخلاقي والاجتماعي والغذائي.. للمواطنين وتوجيه ذلك السلوك على نحو يجعله أكثر استقامة وصلاحاً وأكثر انسجاماً مع المعايير الجديدة للحياة الطيبة التي تليق بالمسلم المعاصر. وفي إمكان هذه الهيئة التعاون مع المؤسسات الإعلامية والتربوية في سبيل تأسيس ثقافة مقاومة للعادات والسلوكات السيئة التي تنتشر اليوم بين الشباب والمراهقين على نحو خاص. ولا بد إلى جانب هذه الهيئة من تشكيل عدد كبير من الجمعيات التي تختص كل واحدة منها بمعالجة مشكلة من المشكلات الثقافية والسلوكية، مثل التدخين والإدمان على الكحول والمخدرات والإسراف والتبذير في الإنفاق والبدانة والعادات الصحية الخاطئة والسهر والنوم المتأخر واستخدام المنبهات والمنشطات والتقاعس عن أداء الفرائض وما شاكل ذلك مما ينافي الرؤية المستقبلية، والاهتمام بما هو آت.

ج ـ ينفر الناس في العادة من الأشياء السيئة والمستهجنة في بداية الأمر، ثم لا يلبث وعيهم أن يتكيف معها من باب المسايرة والمجاملة أو من باب اليأس من جدوى المقاومة. ومن هنا فإننا في حاجة إلى تنظيم حملات لمقاطعة الأشياء السيئة في حياتنا،

والتي جعلتنا نغض الطرف عن واقعنا وإن كان فيه إساءة بالغة لمستقبلنا.

وقد أدرك أبناء العالم الصناعي هذا الأمر من مدة بعيدة، وبذلوا في سياقه جهوداً كبيرة، وحققوا نجاحات ليست قليلة. تجد لديهم أحياناً حملة من أجل قضاء أسبوع من غير تلفاز، وذلك من أجل إتاحة الوقت للتأمل والقراءة والتواصل الاجتماعي والقيام بأشياء مهمة مؤجلة. وتجد أحياناً حملة لترك السيارة الخاصة يوماً في الأسبوع وذلك من أجل ممارسة رياضة المشي وتخفيف الزحام في المدن. وتجد حملة لمقاطعة المنتجات التي تحتوي على عناصر معدلة وراثياً، أو استخدمت في إنمائها السموم أو المواد الكيماوية. وتجد أحياناً حملة لمناهضة ضرب النساء أو الأطفال. وأنشأوا « أحزاب الخضر » من أجل المحافظة على البيئة ومقاومة التلوث... حملات وهيئات كثيرة ومتنوعة ومستمرة، تهدف إلى شيء واحد هو إيقاظ وعي الناس ومنعهم من الاسترسال في الخطأ من أجل حياة مستقبلية أكثر أمناً وصحة ورخاء. إذا كنا غير قادرين على إبداع أنماط جديدة من أجل مقاومة الثقافة الزائفة، فلا أقل من أن نتعلم من الآخرين بعض ما ينفعنا. نحن قد نجد أنفسنا بحاجة ـ بالإضافة إلى ما ذكرناه ـ إلى القيام بحملة للتذكير بأهمية صلاة الجماعة وحملة لتوضيح أضرار البدانة وكثرة الأكل في المطاعم وحملة لتوضيح أضرار الإعراض عن القراءة واقتناء الكتاب وحملة لمقاومة الاتجاهات العنصرية والطبقية في المجتمع...

القاسم المشترك في كل ما ذكرناه هو الحرص على الإمساك بخيوط المستقبل من خلال إنقاذ أنفسنا من متاهات الحاضر. وهذا يحتاج إلى تعاون الكل من أجل الجميع.

ومن الله الحول والطول.

الخطاب الأخلاقي والاجتماعي

تشكل الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية شيئاً متميزاً بين تعاليم الدين الحنيف. ولو أننا استعرضنا الآيات والأحاديث الواردة في أهمية البناء الخلقي، لوجدنا أن الأمم والدول والمجتمعات لا تزدهر، ولا تتقدم من غير الاستناد إلى قاعدة أخلاقية متينة. في بعض الأحيان نظن أن مزيداً من الوعي لدى الناس ومزيداً من النظم والقوانين يؤدي إلى نهضة الحياة العامة وانضباط المجتمع واستقامته.. وهذا الظن هو الذي يحرِّض كثيراً من المثقفين على تأليف الكتب والمشاركة في المؤتمرات.. كما أنه هو نفسه الذي يجعلنا نؤكد على دور الدولة في إصلاح المواطن بوصفها الجهة التي تسن القوانين، وتملك سلطة تنفيذها. هذا الظن أيضاً هو الذي زهَّد كثيراً من المثقفين الليبراليين وذوي النزعة القومية والوطنية في الحديث عن ضرورة تنمية الجانب الروحي والخلقي في الحياة الشخصية والعامة، بل إن كثيراً من المثقفين يستحون من الحديث في هذا الشأن لأنه حديث يعكس مرحلة حضارية بائدة! وبعض المثقفين يمسك عن التحدث في أمور أخلاقية خوفاً من أن يتهم من قبل بعض زملائه بالسذاجة والمسكنة والطيبة الزائدة!.

هذه النظرة بعيدة جداً عن النظرة الإسلامية وبعيدة أيضاً عن النظرة السائدة لدى العديد من دوائر الثقافة الغربية. وقد صار من المعروف لدى كبار الباحثين في شؤون الحضارة أن الطابع الحقيقي للتقدم الحضاري، ليس طابعاً عمرانياً تقنياً، وإنما هو في المقام الأول طابع روحي أخلاقي معنوي. ومعطيات الواقع تؤكد هذا. قد فسد القضاء في بعض الدول الإسلامية إلى درجة استعداد القاضي لأن يحكم في القضايا المعروضة عليه للطرف الذي يدفع له أكثر!. وصار بعض المحامين يعد موكله بأن

يطيل في القضية سنوات وسنوات إذا كان يرى أن الحكم في غير صالحه... إن هذا السلوك المخجل من بعض رجال القضاء والمحاماة لا يتم من خلال خرق القوانين ـ فهم حماتها! ـ ولكن من خلال استغلال الفراغ القانوني وتعقيد الإجراءات القانونية وكثرة تفاصيلها. وهذا الاستغلال لم ينتشر، ويصبح شيئاً شبه عام إلا نتيجة خراب الذمم وموت الضمائر. وأعتقد أن مزيداً من التوعية لن يجعل هؤلاء يغيرون سلوكهم.

لا تستحق سلطة ما اسم دولة إلا إذا حققت إنجازات مادية ومعنوية ملائمة، وإلا إذا امتلكت القدرة على ضمان حقوق الناس وحمايتهم من شرور الأشرار منهم. ولا يستحق تجمع بشري اسم «مجتمع» إلا إذا كان يملك العقيدة والفكرة الجامعة والأساس الأخلاقي لطموحاته وعلاقاته. التقدم الحضاري المطلوب سيظل مرتهناً لخضوع الفرد لإدارة الجماعة ـ المجتمع ـ لأن البديل عن ذلك سيكون هو السلوك الأناني والفوضوي الذي يميز الحياة البدائية. لكن على المجتمع من جهته أيضاً أن يُخضع مسيرته وعلاقاته للمبادئ والمثل والقيم التي يؤمن بها، وذلك من خلال شعوره بحفزها المعنوي وإغرائها بالسمو والتعالي الذي يشكل مصدراً للقناعة والإرضاء الداخلي ومصدراً لشعور الإنسان بمركزيته في هذا الكون.

إن نسيجنا الاجتماعي يتعرض اليوم لامتحان عسير بسبب الدفق الثقافي الهائل الذي يتوالى من كل اتجاه، وبسبب تغير الكثير من ظروف الحياة المعيشية، حيث بدأنا نفقد قيم الرحمة والتلاحم الأهلي والمساندة الأخوية التي كانت سائدة بين الأقرباء والجيران. وبدأت معاني النخوة والشهامة والنجدة تفقد الكثير من رصيدها في النفوس ومن تجسيداتها في الواقع. يحدث كل هذا اليوم بسبب خسراننا لكثير من القديم وعدم تمكننا من صياغة الجديد؛ فصرنا أشبه بالمرأة المعلقة التي ليست في واقع الأمر بمزوجة ولا مطلقة!.

إذا أردنا أن نحافظ على ما تبقى لدينا من قيم وأخلاق، فإن هذا لا يكون بالدفاع عنها، وإنما باكتساب المزيد منها، وإلا فإن ما ينتظرنا مخيف وخطير للغاية!.

إن المبادئ والأخلاق والمثل كثيراً ما تتجسد في السلوك الاجتماعي للإنسان، وذلك مثل الصدق والصبر والأمانة والنزاهة والرحمة والإحسان والوفاء والتعاون.. ومن هنا رأيت دمج الحديث عن تجديد الخطاب الأخلاقي في الحديث عن تجديد الخطاب الاجتماعي. ولعلي ألقي الضوء على هذا وذاك عبر المفردات الآتية:

١ ـ سيظل الإسلام عقيدة وشريعة المصدر الأساسي والمحك المرجعي للقيم والأخلاق التي تكوِّن وجدان المسلم، وتصوغ ضميره، وتوجه سلوكاته ومواقفه؛ وذلك لأن الأخلاق الشخصية والاجتماعية في أي بقعة من العالم الإسلامي يتم تشربها مع جملة ما يتشربه الفرد المسلم من عقائد ورؤى واتجاهات، تشكل نظرته للكون والحياة والإنسان. ولا يمكن للمسلم أن ينخلع من الأخلاق الإسلامية إلا إذا انخلع من الإسلام على نحو كلي، وهذا في الحقيقة قليل جداً في مجتمعاتنا؛ ولله الحمد والمنة. ثم إن جزءاً من الآداب والأخلاق الإسلامية، يكون مختلطاً بالعادات والتقاليد السائدة، أي هو جزء من الثقافة العامة للإنسان المسلم، مهما كانت نظرته إلى الإسلام سلبية أو زائفة. ونحن لا نختلف أن كثيراً من المسلمين مصابون بالترهل الخلقي، وأن الحاسة الأخلاقية لديهم تحتاج إلى صقل وإيقاظ، لكن الخطاب الإسلامي يواجه مشكلة أخرى من نوع آخر، وهي وجود خطابات أخلاقية أخرى تقوم على التفكير الوضعي والفلسفة البشرية. هذه الخطابات تنشط اليوم بصورة متزايدة، وهي تطرح خططاً للإصلاح بعيدة عن العقيدة الدينية والحوافز الأخلاقية وهي تسيطر على كثير من وسائل الإعلام الجديد. وهي ـ ولا شك ـ توجد اتجاهات جديدة في المجتمع، لا تعطي للاعتبارات الأخلاقية من منظور إسلامي الاهتمام المطلوب، كما أنها تشوش الرؤية القيمية لدى كثير من الناس. بعض هذه

الخطابات يتخذ من معنى « المواطنة » مصدراً لتوليد بعض القيم والمثل، وهي تؤثر في جزء من الجمهور. لكن الذي يجمع بين جميع تلك الخطابات هو أنها عجزت عن إثارة حماسة المسلم وتحرير طاقاته الروحية الكامنة، كما أنها عجزت عن إحياء قيم المدنية في نفوس المسلمين، فهي لم تستطع ترسيخ مبادئ التنظيم العقلاني والتربية الإنسانية والتبادل الفكري الموسَّع والتواصل والتداول الاجتماعي؛ مما أدى إلى إطلاق الغرائز والدفع بالناس إلى وضعيات من الهمجية والبدائية المنحطة.

إن نقطة القوة لدى الخطاب الإسلامي في هذا المجال، هي أنه يستطيع أن يقدم للمسلم المعاصر المرتكزات الأكثر جوهرية في المسائل العقدية والأخلاقية؛ إنه من خلال معطيات المنهج الرباني الأقوم يستطيع أن يوضح الهدف الأسمى من وجودنا على هذه الأرض، وبذلك يصبح للحياة وللتضحية معنى. كما أنه يقدم المعايير الأخلاقية للتفريق بين الخير والشر والصواب والخطأ، أي أنه يقدم المحور الجاذب لكل الأخلاقيات الفرعية. وهذا ما لا تستطيع الخطابات الأخرى تقديمه. هذه الميزة لا يستفيد منها الخطاب الإسلامي على النحو المطلوب بسبب قصوره في بلورة الأبعاد الفلسفية العميقة للمذهبية الإسلامية على الصعيد الخلقي، وعرض تلك الفلسفة بأسلوب مبسط وواضح. إن كلامنا في المسألة الأخلاقية مكرور، ونماذجنا وأمثلتنا متقادمة. كما أن اطلاعنا على نتاج الفلاسفة الأخلاقيين في الغرب محدود، مما جعل تنظيرنا الأخلاقي مجدباً وغير جذاب. وقد آن الآوان لعمل شيء في استدراك ذلك.

٢ ـ إذا تأملنا في المشترك الأخلاقي بين الأمم، وجدنا أنه كبير جداً، ولهذا فإن الرسالة الأخلاقية التي يحملها كل جيل إلى الجيل الذي بعده هي رسالة متشابهة إلى حد بعيد. إذن لماذا يبدو السلوك اليومي لبعض الشعوب أفضل من سلوك شعوب أخرى تجاه العديد من القواعد الأخلاقية؟.

للجواب على هذا التساؤل ينبغي أن أشير إلى الأمور الثلاثة الآتية:

أ ـ للتربية الأسرية دور مهم جداً في بناء السلوك لدى الإنسان، ففي الأسرة يتعلم الطفل الفرق بين ما يليق وما لا يليق، وبين ما يجوز وما لا يجوز. ومن خلال ما يراه في أسرته، ومن خلال ما يسمعه من أبويه وإخوته... تتشكل اتجاهاته القيمية، ويطفو على سطح وعيه ما يمكن أن نسميه « الأولويات الأخلاقية » الأسرة هي التي تجعل مسألة الصدق والتضحية والاستقامة أموراً بارزة في عقل الطفل، يهجس بها، ويفسر المواقف على أساسها. كما أن الأسرة هي التي تجعل هذه القيم جزءاً أصيلاً من سلوكاته وتصرفاته. الأسرة أيضاً هي التي يمكنها أن تنشِّئ الطفل على الإهمال والكذب والأنانية والفوضى وضيق الأفق. وإذا عرفنا أن كثيراً من الأسر المسلمة، تغلب عليه الأمية الأبجدية، ومعظمها يغلب عليه الأمية الثقافية، فإننا سنوقن أن دور الأسرة لدينا في التربية أضعف بكثير من المطلوب.

ب ـ لا ننسى دور الإعلام في الإعلاء من شأن بعض القيم وطمس بعضها الآخر. والحقيقة أن تأثير الإعلام في صياغة شخصية الفرد، يتعاظم يوماً بعد يوم بسبب تعاظم إمكاناته ووسائله وتعاظم الاستثمارات فيه. ومن الواضح أن كثيراً من الوسائل الإعلامية الأكثر جاذبية للصغار والكبار اليوم ليست معنية بالرسالة الإسلامية ولا بالرسالة الأخلاقية. إن كسب المال وتعاظم الأرباح ونيل الشهرة والنفوذ هو المحرك الأساسي للمشرفين عليها. فإذا كان ما يعرض يحقق شيئاً من هذا، فليس من المهم أن يكون مما يساعد على تزكية الخلق، أو يساعد على هدمه!

وبعض الفضائيات اعتمدت سياسة «هذا ما يطلبه المشاهدون» واعتمدت القاعدة التجارية الشهيرة: «الزبون دائماً على حق» . وإذا كان الإعلام مؤثراً إلى هذا الحد، فينبغي أن يكون لكل المهتمين بالإصلاح مواقع مؤثرة فيه، من خلال إنشاء

الفضائيات وإنتاج البرامج والحضور المكثف. وعلينا أن نستدرك على ما غفلنا عنه حيناً من الدهر بالمزيد من العمل والنشاط المثمر.

ج ـ القانون ذو تأثير كبير في تعزيز سلوك دون سلوك وإبراز قيمة دون قيمة. حين يستطيع موظف أن يرتشي دون خوف من عقوبة. وحين يستطيع الفرد أن يكذب على القضاء دون خوف من المحاسبة. وحين يستطيع ضعاف الضمير المتاجرة بالأطفال أو تشغيل صغار السن دون وجود قانون واضح يجرم هذه الأعمال، فإن من المتوقع انتشارها على نطاق واسع. القانون يساعد دائماً على إيجاد ثقافة أخلاقية ومنطلقات سلوكية جيدة. وحين يكون هناك فراغ قانوني، أو يكون هناك قانون غير محترم، أو لا يخشى خرقه، فإن علينا أن نتوقع الكثير من الانحرافات الخلقية، تماماً مثل ما علينا أن نتوقع انتشار الأوبئة في بلد ليس فيه أطباء ولا مستشفيات ولا رعاية صحية.

ما الذي على الخطاب الإسلامي أن يفعله حيال هذه المسائل؟

في نظري أن التحدي الذي يواجه صناع الخطاب الإسلامي هو أن يجعلوا ما يعدونه أولوية قيمية وأخلاقية أولوية لدى الناس. وهذا يتطلب منا أن نركز تركيزاً شديداً على ما ننظر إليه على أنه قيم أساسية، مثل التقوى والصدق والتضحية والتعاون والرحمة والإحسان... ولن تصبح هذه الأشياء أولوية عند الناس إلا إذا استطعنا إثارة حماستهم لطروحاتنا. حين نستخدم أسلوباً ذكياً ومؤثراً في خطابنا، فإن أفكارنا توقظ عقل الأمة وروحها، ومن خلال اليقظة يكون التفاعل والتجاوب. سنظل عاجزين عن قيادة التغيير ما لم نجعل الناس يهجسون بها يقرؤون، ويسمعون، ويتأملون في موقعهم منه، وما عليهم أن يفعلوه تجاهه.

بعض صناع الخطاب الإسلامي يعولون على الحكومات في نشر الأخلاق وترسيخ القيم، ويطالبونها بفعل الكثير على هذا الصعيد. وهذا صحيح على صعيد سن

القوانين وتفعيلها وتنفيذها والأخذ على يد المجرمين، وهذا عمل كبير جداً. لكن الدولة على صعيد التأسيس والبناء الأخلاقي، لا تستطيع فعل الكثير، فالسياسية ليست هي التي تخترع للمجتمع قيمه وتربيته، ولكنها تستند إلى ما عنده منها، وإلى ما يطوره بنفسه، أو يتلقفه من غيره. الدولة قد تحمي المجتمع، لكنها لا تنشئ مجتمعاً. وقد قدم كثير من الدول والشعوب الإسلامية تضحيات عزيزة في سبيل نيل الاستقلال والتحرر من ربقة الاستعمار. وهذا التحرر سيكون محدود الفائدة إذا لم يكن مقدمة لمعركة تحرير الروح وتزكية النفوس وتطهير السلوك من الأخطاء الفاحشة. وأبطال هذه المعركة هم المفكرون الغيورون والدعاة المخلصون وأولئك الطيبون من رجال الأمة والطيبات من نسائها.

٣ ـ تشكو المجتمعات الإسلامية من كثير من المشكلات الأخلاقية والمعرفية والاجتماعية والصحية.. الخطيرة والمزمنة. وإذا تأملنا في جذور هذه المشكلات وأسبابها، فإننا ولا شك سوف نعثر على العديد منها، لكن ما دمنا نتحدث عن الشأن الاجتماعي والأخلاقي، فإن من المهم أن نكتشف ما نعتقد أنه أسباب جوهرية لضعف مجتمعاتنا وتدني أخلاقياتنا. وفي نظري أن سلبية الإنسان المسلم وضعف روح المبادرة لديه وعدم وجود ما يكفي من الأطر والمساحات لتحركاته وعطاءاته ـ كل هذا يشكل سبباً جوهرياً لما نشكو منه. إن الحاسة الأخلاقية لا تحافظ على قدرتها على الحث والكف والاستشعار ما لم تعزز بالمواقف الأخلاقية المتتابعة، تماماً كما هو الشأن في كثير من الأشياء. العضلة ـ مثلاً ـ تضمر ما لم تستخدم. والماء يفسد ويتأسن ما لم يتحرك. وهكذا فالمسلم الذي لا يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر، ولا يجد مجالاً أو فرصة لتقديم خدمة عامة لمجتمعه، والذي لا يجد أمامه نماذج اجتماعية في التضحية والإيثار والشعور بالآخرين.. إن هذا المسلم يتحول مع الأيام من مورد للخير والعطاء والتضحية إلى مصدر للمشكلات والانحرافات. إنه يمكن القول

ببساطة إن البديل السيِّئ عن المساهمة في الخدمة الاجتماعية ونفع العباد والاهتمام بالشأن العام هو طغيان الأنانية والاتجاه الخالص نحو المكاسب الشخصية ولو كان يسبب الأذى للآخرين.

إن التجرد من « الأنا » الصغيرة شرط أساسي لحدوث اليقظة ونضوج الوعي. إن هذا التجرد هو المدخل لشعور الواحد منا بأنه مسؤول عن صحوة الجميع وخير الكل. ومن أخطر مشكلاتنا ذات البعد الاجتماعي أننا دخلنا العصر الحديث ونحن نفتقر بسبب قرون الانحطاط الطويلة إلى مفهوم التضحية والتكافل، والشعور بالحد الأدنى من الالتزام الجماعي. والآن نلاحظ على الصعيد الأسري ـ على نحو خاص ـ تراجع مفهوم التضحية والصبر على أخطاء الغير، مما تسبب في زيادة حالات الطلاق إلى مستويات عالية جداً!.

شيء حسن أن نتعلم شيئاً مفيداً من الغرب على هذا الصعيد، فهو يعاني من مشكلات خطيرة؛ ولا سيما على صعيد الأسرة، لكنه نمّى لدى مجتمعاته روح التطوع والتبرع، وأوجد عدداً هائلاً من الأطر التي تساعد الفرد على البذل في سبيل المصلحة العامة، مما أسهم في إصلاح كثير من الخلل هناك[1].

إن جوهر المجتمع المتمدن يتمثل في اتساع مشاركة الفرد في الحياة العامة، وتمكينه من أن يكون له صوت حر في شؤون بلده. تجديد الخطاب الإسلامي في هذه المسألة، يكمن في التنظير للفرص والأدوار والأطر التي يتمكن الفرد المسلم بها ومن خلالها من المساهمة في الارتقاء بالحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى إغناء الساحة الثقافية بأخبار الرواد الذين قدموا خدمات جليلة للأمة على امتداد التاريخ الإسلامي وأولئك الذين يخففون بجهودهم الخيرة اليوم من قسوة الحياة المعاصرة. لنكرم الذين يبذلون أوقاتهم

(١) كما أشرنا إليه فيما سبق.

وجهودهم وأموالهم في أعمال غير شخصية، ولنؤازرهم بكل وسيلة ممكنة، ولنتعلم منهم دروساً في كرم النفس والعطاء المجاني.

٤ ـ الازدهار الأخلاقي والاجتماعي في مجتمعاتنا مشروط بتوفر الأمن والسلام والهدوء والتحابب والتعاون والتسامح. قد عانت مجتمعاتنا عبر التاريخ من كثير من العنف والاحتراب الداخلي، ولم تجنِ من وراء ذلك إلا خراب النفوس والأخلاق وهدر الإمكانات وإشاعة الأحقاد. وفي عصرنا الحديث ثارت فتن راح ضحيتها عشرات الألوف من الأنفس الزكية البريئة، وضعفت بسببها الأوطان، وتراجعت الدعوة، وصار الاتصال بالناس صعباً. ليس هناك أي مسوِّغ مقبول شرعاً أو عقلاً لتسديد المسلم سلاحه إلى صدر أخيه المسلم، ولن يكون في ذلك أي صلاح لدين أو دنيا. ولا أريد أن أخوض في هذا الموضوع هنا بأكثر من هذا، فالنتائج الملموسة على الأرض تحتم على الخطاب الإسلامي أن يؤكد بكل وسيلة على إشاعة روح السلم الأهلي والتشجيع على الدعوة إلى الله ـ تعالى ـ بالحكمة والموعظة الحسنة.

نحن لسنا في حاجة إلى نبذ التقاتل والتعانف فحسب، وإنما نحن في حاجة إلى إعادة صياغة عقول الناشئة ومشاعرهم في اتجاه حل المشكلات والتعامل مع الأزمات بالخلق الإسلامي الرفيع القائم على الرحمة والرفق والمجادلة بالتي هي أحسن. كما أن علينا أن نشجع الناس على اللجوء إلى الأساليب المتمدنة والموضوعية في تحقيق الطموحات وتجاوز العقبات. وتلك الأساليب تستند دائماً إلى البحث في العلل والأسباب، وإلى حساب العواقب ومحاولة رؤية الإيجابيات والسلبيات لكل حل من الحلول المقترحة. لكن من المهم أن ندرك جميعاً أن العنف يملك جاذبيته وإغراءاته الذاتية، ولذا فإن الاندفاع إليه سهل، وعلى الناس أن يقوموا بالكثير حتى لا ينزلقوا إليه. إن اختلاف أمزجتنا وأهوائنا وأفهامنا ورؤانا ومصالحنا هو محور ابتلاء الله

ـ سبحانه ـ لنا في حياتنا الاجتماعية، ومن ثم فسيظل هناك شيء من الصراع على كل المستويات. ولذا فإن المسعى الأساسي سيكون نحو التقليل من العنف إلى أدنى حد ممكن في الصراعات المختلفة. وهذا ما سماه بعضهم بـ« إدارة العنف » .

إذا أراد الخطاب الإسلامي أن يعمل على تحجيم العنف في المجتمعات الإسلامية، فقد يكون من المفيد التأكيد على المعاني الآتية:

أ ـ العدل والسعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من تكافؤ الفرص؛ حيث إن الظلم والتجاوز على الحق، يسهل عملية إغواء الشباب ودفعهم في طريق العنف.

ب ـ إبعاد العمل الدعوي عن السرية قدر الإمكان لأن الذي ثبت أن الكثير الكثير من الفهم الخاطئ للإسلام وللأسلوب الصحيح في الدعوة يحدث في أجواء السرية والتكتم. وحين يقع خطأ تكون معالجته صعبة أو مستحيلة بسبب صعوبة تحليله والوقوف على جذوره.

ج ـ اخترع الوعي البشري ما يمكن تسميته بـ« التراتيبية الاجتماعية » من أجل إيجاد أساس للتخفيف من حدة العنف والصراع. وعلينا أن نؤكد عليها في تربيتنا، ولتلك التراتيبية العديد من التجليات، منها احترام الكبير وتوقير العالم؛ والتسليم لأهل الاختصاص وإقالة ذوي الهيئات من عثراتهم. حين يؤكد الخطاب الإسلامي على هذه المعاني، فإنه يخفف من الاندفاع نحو إصدار أحكام حدية والوقوف مواقف غالية وبعيدة عن أي قيد من القيود.

د ـ بث الروح الإيجابية في المجتمع وتعليم الناس المبادرة إلى الخير والإصلاح. والحقيقة أن كثيراً من التعانف الذي وقع كان في الإمكان الحيلولة دونه لو أن أهل العلم والجاه بادروا إلى مناصحة الشباب وتبصيرهم بأضرار ما ينوون القيام به.

هـ ـ التشجيع على اكتشاف القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق والإيجابيات الموجودة عوضاً عن التركيز على السلبيات ونقاط الاختلاف. إن كثيراً من العنف يقع حين يتم تضخيم الخلافات الماثلة، بل قد يصير بعض الناس إلى تكفير المخالفين واستباحة دمائهم، وهذا شيء خطر للغاية.

و ـ تيسير سبل العمل السلمي وصون حرية التعبير والنقد والمراجعة في إطار أحكام الشريعة الغراء مع بناء الشعور بالمسؤولية الفردية. إن اليأس من التغيير والإصلاح كثيراً ما يدفع إلى سلوك طريق العنف. ومن المهم ألا يشعر أحد أنه تم حصره في الزاوية الضيقة، ولم يترك أمامه سوى خيار واحد.

ز ـ الوقوف في وجه النعرات العنصرية والإقليمية والطائفية والقبلية، لأنها كثيراً ما تثير النزاعات، وتؤجج نار الاحتراب على أسس غير موضوعية وغير عقلانية. إن تعميق مفهوم قول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[1] وتجسيده في أعراف وتقاليد ونظم نافذة، ومعتبرة، يساعد كثيراً على إشاعة الأمن والسلم في ربوع الإسلام. إن السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي مسؤوليتنا جميعاً. وعلينا أن نتحمل هذه المسؤولية بثقة وشجاعة.

٥ ـ شيء جيد أن نكون على وعي بجوهر العلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية، لأن هذا الوعي يشكل شرطاً لفهم الحراك الاجتماعي وشرطاً لمعالجة المشكلات والأزمات الاجتماعية. في العلوم الطبيعية نلاحظ على نحو عام أن العلاقة بين الظواهر الطبيعية ذات طبيعة « خطية » فالماء سبب للري، والطعام سبب للشبع، والحرارة سبب لتمدد الحديد، والاحتكاك يولد التآكل.. لكن الري لا يكون سبباً في وجود الماء، كما أن التآكل لا يكون سبباً للاحتكاك... وعقولنا ترتاح لهذه العلاقة لأنها

(1) سورة الحجرات: (١٣).

بسيطة والتعامل معها عن طريق النماذج الرياضية ميسور وسهل. لكن العلاقة في الظواهر الاجتماعية ليست كذلك، إنها في غالب الأمر ذات طبيعة « دائرية » بمعنى أن الظاهرة الواحدة قد تكون سبباً إذا نظرنا إليها من زاوية وقد تكون نتيجة إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى. الفقر يتسبب في تعرض الفقير للأمراض أكثر من تعرض الغني وذلك بسبب عدم توفر التغذية وعدم توفر اللقاحات المطلوبة في مرحلة الطفولة وغير ذلك.. وحين يمرض الفقير فإن العلاج الذي يحصل عليه قد لا يكون كافياً أو ملائماً، مما يجعل استمرار المرض أو معاودته له أمراً وارداً. المرض من جهته قد يكون سبباً في تعريض المريض إلى مزيد من الفقر، فحين يمرض الفقير، فإنه قد يستدين لتسديد نفقات العلاج، وقد يدفع كل ما وفره طيلة حياته لعملية جراحية كبرى. وقد يضطر لبيع شيء من أرضه أو دوابِّه أو أثاث بيته...

الرجل الغني يجد المال لتعليم أولاده تعليماً جيداً. وهكذا يكون المال سبباً في الحصول على شهادات عليا. نيل شهادة عالية، يساعد حاملها على تبوء منصب أو الحصول على وظيفة ممتازة. الوظيفة الممتازة تساعد على الحصول على المال. هكذا يكون المال سبباً لتحصيل شهادة عليا، وتكون الشهادة العليا سبباً للحصول على المال. الفقير لا يجد ما ينفقه على تعليم أولاده. وهكذا فإن ابن الفقير يترك المدرسة قبل أن يكمل تعليمه. وهذا يجعل حصوله على وظيفة أمراً صعباً وبعيداً للغاية. وهكذا فإن ترك المدرسة وعدم الحصول على وظيفة جيدة كثيراً ما يُدخل الصغار في دورة فقر وعوز جديدة: الفقر لا يمكِّن من الحصول على وظيفة وعدم الحصول على وظيفة يؤدي إلى مزيد من الفقر.

ما الذي علينا فعله حيال هذه الحقيقة؟

ما يمكن أن نفعله هو نشر الوعي بهذه العلاقة وحث الناس على كسر هذه الحلقة

المعيبة. إن الأب حين يكدح، ويدير موارده على نحو جيد حتى يعلم أولاده تعليماً جيداً، يساعدهم على الخروج من الدائرة السوداء إلى دائرة النجاح والكفاءة والسعة.

المفكرون والكتاب وصناع الخطاب يستفيدون من التبصر في تطبيقات هذه العلاقة في القيام بتحليل جيد للواقع الاجتماعي، حيث إن فهم الجذور والأسباب لأي ظاهرة أو مشكلة يساعد على السيطرة عليها، ويرشِّد التعامل معها.

٦ ـ يشكو معظم المجتمعات الإسلامية من القصور في استيعاب الأجيال الجديدة. في الماضي كان ما هو مطلوب من تعليم وتربية ومتابعة وحماية للطفل أقل بكثير مما هو مطلوب اليوم، وذلك بسبب أمان البيئة وقلة المفاسد والمغريات وبسبب سهولة العيش الكريم وقلة متطلباته. أما اليوم فإن كل شيء قد تغير على ما هو واضح ومشاهد. أكثر المجتمعات الإسلامية مجتمعات فتية، وإذا أخذنا البلاد العربية نموذجاً، فإننا سنجد أن من هم دون سن الخامسة عشرة من ابنائها يصلون إلى نحو ٥٠٪ من مجموع السكان. وفي بعض البلدان الخليجية تصل النسبة إلى ٦٠٪ أو تزيد قليلاً. وهذه النسب هي الأعلى في العالم؛ إذ تدل بعض الدراسات على أن نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة في العالم هي في حدود ٣٧٪، أما ما كان يسمى بالعالم الثالث فإن النسبة تبلغ ٤٢٪ وهي في الدول المتقدمة في حدود ٢٨٪. سكان العالم العربي اليوم في حدود ٣٠٠ مليون نسمة. وقد تضاعفوا في حدود ثماني مرات خلال قرن إذ كان عددهم يقدر في مطلع القرن العشرين بحوالي ٣٨ مليون نسمة. هذه الأعداد الهائلة من الفتيان والفتيات يمكن أن تكون عنصراً جوهرياً في منعة أمة الإسلام ومكانتها في العالم، إذا استطعنا استيعابها نفسياً واجتماعياً، واستطعنا تأمين ما يتطلبه نموذج «المسلم المعاصر» من تعليم وتدريب وتربية ومساندة أسرية واجتماعية.

فإلى أي حد يوفر المسلمون لأبنائهم هذه المعطيات اليوم؟

نحن هنا نتحدث عن الاستيعاب الأسري والاجتماعي، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن وظيفة الأسرة المسلمة وكذلك المجتمع المسلم هي تنشئة الطفل على العقيدة والأخلاق والمبادئ الإسلامية، بالإضافة إلى إعداده للحياة من خلال رعاية تساعده على الاستجابة لشروط العيش الكريم في البيئة التي يعيش فيها. وهذا يتطلب من الأم على نحو خاص أن تجلس مع الطفل وقتاً طويلاً حتى يتشرب منها القيم والمثل السامية، كما يتطلب وعياً جيداً بالمهمة التي تتصدى لها. وعلى المجتمع والدولة مساعدة الأسرة في مهمتها من خلال سن أعراف صالحة ومن خلال الرقابة على سلوك الناشئة وتحفيزهم على عمل الخير والبر. فما واقع الحال في هذا الشأن؟

من المؤكد أن هناك أسراً مسلمة تقوم بواجبها على أفضل وجه ممكن؛ لكن هذه الأسر لا تشكل الغالبية في حال من الأحوال. ولا شك أن للأمية والجهل وضعف الالتزام وضعف الثقافة التربوية دوراً مهماً في هذا القصور إلا أن هناك عاملاً جوهرياً قلما نشير إليه، وهو الاستطاعة والقدرة على التنشئة والمتابعة الجيدة. الأم التي لديها ستة أطفال، بين الواحد والآخر سنة أو سنتان كيف تجلس مع كل واحد منهم؟ ومتى يتم ذلك، وهي مشغولة بقضاء حاجاتهم اليومية من إطعام وتنظيف.. وإذا كان ثلاثة منهم يحتاجون إلى مساعدة في الدراسة، وكان الأب مشغولاً، أو لا يستطيع مساعدتهم، ولا يملك المال للمدرسين الذين يساعدونهم، فكيف تكون الحال؟ وهذا ليس حديثاً عن الغرائب والشواذ، بل هو حال معظم الآباء والأمهات. ويحدث مثل هذا العجز عن الاستيعاب في المدارس[1] وفي الوسط الاجتماعي، بسبب كثرة الصغار وقلة الكبار وبسبب ضعف الأطر والمؤسسات التي يمكن أن تقوم بذلك. والنتيجة لكل ذلك هي ضعف انتقال القيم والأخلاق الإسلامية إلى الأجيال الجديدة، وتزايد التفكك

---

(1) صرح وزير التعليم الإندنوسي بأن وزارته لا تستطيع أن تؤمن لكل طالب في مدارسها كتاباً مدرسياً، وإنما يشترك كل عشرة طلاب في كتاب. إذن لا تسل عن المعامل والمختبرات ووسائل الإيضاح والتعليم المحوسب!.

الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود أعداد هائلة من الشباب لم يتلقوا تعليماً وتدريباً جيداً ولا متوسطاً، وبالتالي فإنها لا تعثر على فرصة مناسبة للعمل. وتكتمل حلقة الأزمة بخطط تنموية متواضعة وإدارة للموارد، تنقصها الكفاءة والنزاهة. نحن هنا لا نعمم، والتعميم يعد من أكثر الأخطاء التي نقع فيها؛ لكن لا نكون مبالغين إذا قلنا: إن هذه الوضعية موجودة في معظم البلدان الإسلامية. هذا شيء محزن. وقد جاء في حديث القصعة أن معاناة المسلمين ستكون في انخفاض النوعية والافتقار إلى الجودة؛ قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « **يوشك أن تداعى عيكم الأمم من كل أفق، كما تداعى الأكلة على قصعتها**. قيل: يا رسول الله: من قلة يؤمئذ؟ قال: **لا . ولكنكم غثاء كغثاء السيل، يُجعل الوهن في قلوبكم، ويُنزع الرعب من قلوب عدوكم لحبكم الدنيا وكراهيتكم الموت** »[1] فما مهمات الخطاب الإسلامي حيال هذه الوضعية؟.

أعتقد أن معظم صناع الخطاب الإسلامي واعون لهذه القضية، لكن لا يملكون الوسائل الكافية لنقل وعيهم إلى عامة الناس. وهناك من لا يدرك خطورة هذه الأزمة، وبالتالي فإنه لا يولِّد المفاهيم المطلوبة للتعامل معها.

إن على الخطاب الإسلامي أن يوضح للناس مسؤولياتهم الشرعية والتربوية والتعليمية تجاه أبنائهم على نحو مفصل. وعلى الأمة أن توسع دور المسجد في التوجيه والاستيعاب للناشئة والشباب، بالإضافة إلى الإكثار من البرامج الإذاعية والتلفازية التي تهتم بالتربية وبالأطفال والشباب. مسألة الاستيعاب الأسري والاجتماعي للأجيال الجديدة من المسائل المهمة والعاجلة، والتي تحتاج إلى اهتمام مركَّز. من كل الجهات والأطر.

٧ ـ تعاني بعض المجتمعات الإسلامية الحديثة من تراجع مبدأ «الاحتساب»

---

(1) حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره.

والذي يعني تقديم بعض الخدمات للناس ومراقبة السلوك العام بما يساعد على توجيهه نحو الصلاح والفلاح. وإذا عدنا إلى التاريخ وجدنا أنه كان لـ « الحسبة » دور مهم جداً في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي وفي الحفاظ على حقوق الناس و دفع الظلم عنهم، ومنع أشكال التجاوز والغش التي تقع أثناء تعامل الناس بعضهم مع بعض. والدافع إلى كل ذلك هو طلب الثواب من الله ـ تعالى ـ واحتساب الأجر عنده؛ أي أن هذا النشاط الخيِّر كان تعبيراً عن إيمان وتقوى لدى أصحابه، وهو في نفس الوقت وسيلة لتهذيب نفوسهم وتزكية نوازع الخير لديهم. وقد كان ذلك يتم على نحو فردي، كما كان يحظى بشيء من التنظيم والتأطير الرسمي والجماعي في بعض المراحل. مبدأ « الحسبة » يقوم على الإيمان بأن من حق الناس الذين يعيشون في مجتمع واحد أن يناصح بعضهم بعضاً، ولو أدى ذلك إلى تدخل المرء في غير تخصصه أو مجاله الأصلي؛ مما يعني أن قضايا الشأن العام تصبح أكبر من أن تترك لأهل الاختصاص، فتجد من يحستب على الطبيب والتاجر والمدرس والحاكم والمهندس وغيرهم وفق تنظيم وعرف متفق عليه. إن هذا العمل لا يعني إلغاء دور الدولة، وإنما يتم بالاتفاق معها؛ كما أنه لا يعني ضعفها وتفككها، وإنما على العكس من ذلك يعني قوتها وتماسكها وحبها للخير والعدل والاستقامة، كما يعني إتاحة الفرصة لتصحيح الأخطاء الفردية، وإتاحة الفرصة لتصحيح السلوك اليومي وترشيده لشريحة واسعة من الناس. في الساحة الثقافية والسياسية تداول واسع اليوم لمصطلح «المجتمع المدني» وهو مصطلح ينم عن نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم على تبادل المصالح والمنافع وعلى التراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الموظفين والمسؤولين في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتهم. يقوم هذا الهيكل المائع من المؤسسات والمبادرات الأهلية أساساً على تمتع الفرد بحق التعبير والكتابة والحركة والاتصال بما يلبي نوازعه العقلية والروحية. وهذا المفهوم للتمدن الاجتماعي على

النحو الذي ذكرناه مستوحى مما عليه المجتمعات الغربية اليوم وليس من التجربة التاريخية لأمة الإسلام. وأود أن أوضح في هذه المسألة المهمة النقاط الثلاث الآتية:

أ ـ في عالم شديد التغير والتحول يكون الارتكاز إلى نقطة ثابتة في جميع مناهجنا وتحركاتنا الإصلاحية والاجتماعية أمراً في غاية الأهمية، لأن نقطة الارتكاز هذه تشكل حيثيات الانطلاق، كما تشكل نوعاً من المرجعية عند الحكم على الأشياء. قضية المجتمع المدني التي يتحدث عنها الناس اليوم ترتكز على مبدأ تمتع الفرد بحق المواطنة بما تشتمل عليه من حرية الاعتقاد والتعبير والحركة والتنظيم والاجتماع.. وهذا المبدأ مأخوذ من أدبيات الغرب وتجربته السياسية والحضارية، والتي تقوم على جوهر الفلسفة الغربية ونظرتها للإنسان بعيداً عن الدين ـ أي دين ـ وبعيداً عن الإيمان بالآخرة وما يتطلبه من قصد وعمل. نحن المسلمين نرى أن الإنسان يظل من غير الهداية الربانية قاصراً عن فهم مصالحه وحاجاته الحقيقية. ومن هنا فإن نقطة الارتكاز في بناء المجتمع المدني تتمثل لدينا في المنهج الرباني الأقوم الذي أكرمنا الله ـ تعالى ـ به. هذا المنهج الذي يمكننا من بناء مجتمعاتنا على أفضل وجه ممكن. ومنهجنا نفسه يعلمنا ألا ننغلق وأن نقتبس من أي تجربة ما يعيننا على إصلاح شؤوننا شريطة أن ينسجم كل ما نستفيده مع نقطة الارتكاز والثبات لدينا. وهذا واضح.

ب ـ المجتمع المدني بوصفه مجموعة أفكار نشأت لدى أمم لا دينية ـ يرتكز على المطالبة بحقوق الإنسان المعنوية والمادية. وهذا شيء طبيعي بالنسبة إلى أمم لا تعترف بغير المادي والملموس. وحين نقلت تلك الأفكار والمفاهيم إلى المجتمعات العربية الإسلامية، نقلت كما هي دون أي تغيير. مع أن جزءاً ـ غير كبير ـ ممن نقلوها يعتقدون بأن تعاليم الإسلام تشكل نقطة الارتكاز في الأنشطة الحقوقية والمدنية. ومن هنا فإن المتحدثين من العرب عن ضرورة قيام مجتمعات مدنية عربية لا يتحدثون من قريب أو

بعيد عن حقوق الله ـ تعالى ـ ولا عن تحسين الجانب الإيماني والروحي لدى الإنسان المسلم! إن هذا يفقد أفكارهم الزخم الشعبي الذي تحتاجه، فالجماهير العربية متشبعة بالفكرة الإسلامية ـ وإن قصرت في العمل ـ ولن تثيرها حماستها للتغيير القيم والشعارات التي لا تتصل بعقيدتها وطموحاتها الدينية. وهذا واضح جداً من خلال ما هو مشاهد من تفاعل الناس مع الخطابات السائدة في البلاد الإسلامية؛ حيث لا يشك أحد أن الخطاب الإسلامي بأطيافه المختلفة ـ هو الأكثر شعبية، وهو الأقدر على تحريك الجماهير ودفعها نحو البذل والتضحية. نحن لا نهوِّن من شأن الجهود التي يبذلها بعض المثقفين على صعيد المطالبة بحقوق المواطن وصون كرامته، لكن نعتقد أن المجتمع المدني المنشود يجب أن يتميز عن المجتمعات الغربية، حيث إن التجربة الاجتماعية في الغرب، لا تدعو إلى الإعجاب، بل ربما كان الجانب الاجتماعي لديهم هو الأسوأ. المجتمع المدني المسلم يجب أن يقوم على حب الله ورسوله وعلى الالتزام بالإسلام والمنافحة عن الأوطان، وإعطاء كل ذي حق حقه، وعلى رأس كل الحقوق حق الله ـ تعالى ـ على عباده، كما وضحه في كتابه. وإذا لم يكن كذلك، فنحن ـ من منظور إسلامي ـ لا نستطيع أن نصفه بأنه مجتمع متمدن.

ج ـ يلاحظ على المنتديات والأنشطة المطالبة بتشييد صروح المجتمع المدني أنها مشغولة على نحو جوهري بالمطالبة بحقوق حرية التعبير والتنظيم وتشكيل الأحزاب، لكن مبادراتها على صعيد بناء المجتمع وتقديم الخدمات لأبنائه قليلة جداً. وقد يكونون معذورين في ذلك لأنهم يرون أن تحقيق مطالبهم يشكل المدخل لكل الأشياء الأخرى. لكن من المهم أن يعرف الناس عندنا أن الأعمال الجليلة والحضارات العظيمة لا تقوم على المطالبة بالحقوق ولا على لوم الآخرين وبيان معائبهم وإنما تقوم على أداء الواجبات وعلى المبادرة إلى عمل الخير وإنشاء المؤسسات التي تساعد على تحسين نوعية

الحياة.. والجانب المشرق في الحضارة الإسلامية وفي الحضارة الغربية اليوم هو هذا الجانب. إن على الداعين إلى إقامة مجتمع مدني والمنشغلين بذلك ـ وهم لا يشكلون واحداً في الألف ـ أن يحثوا الناس على المساعدة في إقامة المجتمع المتمدن من خلال فعل الخير والكف عن الشر ومساعدة العناصر الضعيفة وقبل ذلك أن يقوموا بتربية أبنائهم التربية الصالحة.

الخطاب الإسلامي الجديد يستطيع تقديم خدمات جليلة للأمة على صعيد تمدينها، لأنه يملك المنهج، ويملك الرؤية الشاملة، لكن تحركات صنّاعه على هذا الصعيد تفتقر إلى الوضوح والفاعلية والتناسق. إن النهوض بالبيئة الاجتماعية على نحو يجعل المسلم أقرب إلى الله ـ تعالى ـ وأقدر على مواجهة صعوبات الحياة والوفاء بمتطلباتها ـ ربما كان من أعظم الأهداف التي على الخطاب الإسلامي أن يقوم ببلورتها وأن يدفع الناس في اتجاه العمل من أجلها. وهذا الأمر آخذ في التحسن التدريجي، وآفاق الممكن واسعة جداً.

٨ ـ جعل الله ـ عز وجل ـ كل واحد منا عبارة عن مخطوطة فريدة على المستوى الجسمي وعلى المستوى العقلي والروحي، لكن لهذا الإنسان النازع إلى التفرد دائماً وأبداً جانباً اجتماعياً، فهو ميال إلى العيش في جماعة. وهذا الميل يملي عليه التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية. النزوع إلى التفرد، والحاجة إلى العيش في جماعة يُوجدان في شخصية الإنسان نوعاً من الصراع. وسبب هذا الصراع أن أحداً منا لن يستطيع أن ينال كل مزايا الانتماء إلى مجتمع دون أداء ثمن ذلك أو التعرض لبعض سلبياته. والحقيقة أننا في حاجة إلى وضع هذه المسألة تحت المجهر بغية الحصول على فهم عميق للإيجابيات والسلبيات التي يفرزها العيش في مجتمع. وهذا الوعي يعد مدخلاً أساسياً للنهوض بالحياة الاجتماعية:

أ ـ الركود الاجتماعي مع ما يؤمنه من شعور باليقين والثبات والاستراحة من عناء التكيف مع الأوضاع الجديدة.. إلا أنه يؤدي في النهاية إلى تعفن المجتمع وتحلله من الداخل. وهذا ما نجده لدى كل المجتمعات التي فقدت المحرِّض على التجديد، وفقدت المبادرات الكبرى التي تنقذها من الجمود والتكلس. وأظن أن ما قضاه الله ـ تعالى ـ وقدَّره من تفرد المرء واختلاف مزاجه وعقليته ومصالحه مع ما هو سائد في مجتمعه، يشكل أكبر حافز على تطوير المجتمع ووقايته بالتالي من الخمول والتأسن. ومن هنا فإن علينا ألا ننظر إلى من يظهرون وكأنهم ناقمون على المجتمع أو مشاكسون لتوجهاته العامة نظرة سلبية خالصة. إنهم قد يكونون مخطئين في بعض أقوالهم ومواقفهم لكنهم يقومون بدور إيجابي كبير في إيقاظ الوعي الاجتماعي الميال إلى التماثل وتحقيق الإجماع بأي ثمن. إن الناقد الاجتماعي قد لا يكون مصيباً فيما يقوله، لكنه كثيراً ما يسجل فضيلة الاستيقاظ بين النائمين والانتصاب على القدمين بين الأموات!

ب ـ حين يمتثل الفرد لمقولات مجتمعه وقيمه ورمزياته، ويظهر نوعاً من التطابق التام مع ما هو سائد وعام، فإنه يشعر بالطمأنينة والألفة، ولا يعاني ما يعانيه الإنسان الغربي ـ مثلاً ـ من وحشة وغربة. وهو إلى جانب هذا ينعم ببركات التعاضد والتعاون وتبادل المصالح، كما أنه يجد في البيئات الضيقة نوعاً من الالتزام الشامل تجاهه في الكثير من القضايا. ومن هنا فإن وجود درجة حسنة من التناغم الاجتماعي يعد ضرورياً لتماسك المجتمع وقيامه بوظائفه المختلفة. وعلى الخطاب الإسلامي أن يرسخ قيمة الوفاق المبصر من خلال الحث على بناء الأطر والمؤسسات التي تقدم من الخدمات والمساعدات، مما يجعل الناس يشعرون بوحدة المصير، ويشعرون بأن هناك فعلاً من هو قادر على التضحية من أجلهم.

ج ـ من سلبيات الحرص على التماثل الاجتماعي والتماهي مع الأفكار والتقاليد السائدة الآتي:

* تقديم حقوق القرابة على الحق العام وعلى نفاذ القوانين السارية واحترام النظم التي تسنها الدولة. إن الواحد منا يشعر أنه ملزم بحماية علاقات القرابة وبر الأقربين، ولهذا فإنه لا ينتابه أي شعور بالذنب تجاه من يظلمهم من أجل أقربائه. والحقيقة أن هذه المسألة في غاية الأهمية، حيث إن دعم الأقرباء والأصدقاء والمعارف لينالوا ما ليس لهم من فرص وامتيازات يشكل خطورة بالغة على قيام الحياة المدنية النقية. إن محاباة الأقرباء، وتأخير الأكفاء يعني تحقيق منافع خاصة وبناء علاقات بعيداً عن القانون العام والمصلحة العامة. وقد تبين أن ازدهار الحضارة يظل غير ممكن ما لم يسد النظام والسلام الاجتماعي. وإذا عدنا إلى التاريخ وجدنا أن الإسلام عانى معاناة شديدة في سبيل نقل العرب من «مرحلة القبيلة» بوصفها مصدراً لتوليد الخضوع للقرابة والعلاقات الخاصة إلى «مرحلة الدولة» بوصفها خضوعاً للنظام والإدارة الجمعية. والتقدم الذي تم ضئيل جداً، ولا بد في الحقيقة من العثور على مخرج.

* في المجتمعات الصغيرة والضيقة يشتد الطلب على التماثل، حيث يكون على الفرد أن يكون في سلوكه أشبه بالذي يمشي على حبل مشدود. كل شيء مكشوف. وإذا وقع أي شخص في خطأ، فإنه يشيع في سرعة البرق مع كثير من التحريف وسوء الفهم. وهذا يجعل كل واحد من الناس يحسب حساب كل خطوة يخطوها، وكل كلمة يمكن أن يتلفظ بها. بل إن الأمر يتجاوز هذا الخوف إلى الخوف من المحاولة في أي أمر خشية الإخفاق؛ حيث إن كثيراً من الناس ينظرون إلى المحاولات الإبداعية نظرة شك وريبة وحسد عوضاً عن أن يقدروا التجريب والسعي إلى شيء جديد. إنهم يقدرون النجاح أما الطرق الموصلة إليه، فإنها تظل مظنة لهدر الوقت والإمكانية! وهذا مع عوامل أخرى، يفسر قلة الإبداع وضعف الاختراع في بلادنا.

* في البيئات الضيقة يفْرط الناس في الضغط الاجتماعي، وحين يضاف هذا إلى

ضعف التربية المنزلية ينشأ جيل يحاول إخفاء نفسه حول أقنعة سميكة تحجب القناعات والمشاعر الداخلية خوفاً من الفضائح ومن هنا تتسع المسافة بين الخاص والعام والظاهر والمخفي، وينشأ تصدع خطير بين القول والفعل: يقول الناس ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يقولون. الخوف مما يعاب يصبح أكبر بكثير من التحرج في الوقوع في الإثم؛ لأن الحس الاجتماعي نامٍ أكثر من النمو الداخلي، والذي ينمو ويصلب نتيجة إعطاء صاحبه قدراً من الحرية، مما يتيح للشعور بالمسؤولية بالتبلور. والمراقبة الشديدة والمتابعة الدقيقة، تحول دون ذلك.

* إن كثرة الضغط الاجتماعي قد تسببت لدى كثير من الشباب في إحداث نزوع معاكس نحو الفردية والأنانية والتمحور حول الذات، والزهد في كل ما هو من قبيل الشأن العام. إن المجتمع حين يحاول تحجيم دور الفرد، أو سحق ذلك الدور، فإنه يشعر بوجود حاجة ملحة للتأكيد على الذات، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف روح الفريق وضعف الروح الجماعية، أي أن الفرد يرد على خطأ المجتمع بخطأ آخر! إذن علينا أن نشجع على الاعتدال في الضبط الاجتماعي، وأن نحث المجتمع على البحث عن نقطة التوازن في هذا الشأن.

* تتشكل اليوم في كثير من المدن الكبرى في عالمنا الإسلامي ظاهرة سيئة جداً، وهي ظاهرة الإهمال لأي عرف اجتماعي، فالشباب والفتيات يسلكون مسالك، ويتصرفون تصرفات، لا يقرها شرع ولا عرف. وقد أخذ المجتمع يروض نفسه على التأقلم مع ذلك بوصفه شيئاً طاغياً لا قبل له بمواجهته. والذي يرى أشكال السفور الجديدة وما يحدث في كثير من الجامعات التي يحدث فيها الاختلاط، يدرك معنى ما أقول. وهو شيء مؤسف بكل ما تعنيه الكلمة من معنى!.

إذن التحدي الذي يواجه الخطاب الإسلامي هو العثور على صيغة جديدة في

العلاقة بين الفرد والمجتمع. صيغة تسمح للفرد في أن يمارس خصوصيته وإبداعه وتفرده من غير تهديد لكيانه الاجتماعي أو انتهاك لأعرافه الصالحة. والحقيقة أن المسألة في غاية الصعوبة، وهي مشكلة أبدية وعالمية. وأعتقد أن تنمية الوازع الداخلي «الضمير» من خلال التربية، يساعد على تحسين سلوك الفرد في خلواته وفي سلوكه العام؛ كما أن على المجتمع ألا يوسع مساحات « العيب» ، وألا يصدر الأحكام الاحتياطية بما يتجاوز الحدود الشرعية. إن التزام المؤمن بما أوجبه الله ـ تعالى ـ عليه وانتهاءه عما نهاه عنه على الصعيد الفردي والجماعي، يشكل أساس العلاقة التي يجب أن تنشأ داخل المجتمع المسلم؛ كما أن بذل العون للأفراد من قبل الهيئات الاجتماعية المختلفة، يعزز الانتماء الطوعي والصحي لدى الأفراد إلى مجتمعاتهم على حين أن الاقتصار على ممارسة الضغوط، يوجد المزيد من النفور والمزيد من الانقسام الاجتماعي. ولا ننسى اعتماد الحوار على أنه الأساس لتسوية التفاوت الثقافي بين الأجيال عوضاً عن السخرية والتهكم والتجاهل.

الدراسات الاجتماعية في ساحة الصحوة ضعيفة. والمهتمون ببلورة فلسفة اجتماعية ذات توجه إسلامي قليلون. وهذا يجعل معالجتنا للمشكلات الاجتماعية غير فعالة، ويجب أن يتغير هذا الواقع.

إن الحديث عن النظام الأخلاقي والشأن الاجتماعي ذو شعب كثيرة، ويحتاج إلى مساحة أوسع مما خططنا له في هذا الكتاب؛ ومن الله ـ تعالى ـ الحول والطول.

الخطاب السياسي

لم ترتبك البشرية على مدار تاريخها الطويل في أمر ارتباكها في مسائل الخطاب السياسي وإقامة الهياكل السياسية التي تدير شؤون المجتمع. فعلى الرغم من تراكم التجارب وتنوعها وكثرة البحوث والدراسات والدروس والمآسي، فإن الجدل ما زال محتدماً حول الصيغة المثلى لتكوين سلطة، تمنع وقوع التعانف، وتنشر العدل، وتساعد على تكوين بيئة، ينمو فيها الإنسان النمو الذي يتطلبه العيش في زمان كثير التحديات وكثير الشروط والمتطلبات.

لم يكن العرب في الجاهلية أهل خبرة في إدارة كتلة بشرية كبيرة، وإن كان النظام القبلي يؤمِّن قدراً من السلطة للحد من وقوع الجرائم، كما يوفر أسساً أخلاقية وقانونية للتعامل معها. أما تنمية البلاد وتعليم الناس وتوفير أطر للارتقاء بالفرد، فإن كل هذا لم يكن مما تسمح به الحالة الحضارية السائدة. وكان العرب متخلفين في هذا الشأن تخلفاً كبيراً عن الأمم المجاورة لهم كالفرس والروم، بمعنى أن قيام الدولة المسلمة في المدينة المنورة، لم يكن يستند إلى إرث حضاري عريق في السياسة والإدارة، ولا كان الناس مستعدين للتعامل مع أي سلطة تقوم وفق موروثات تربوية وقانونية واضحة وحاسمة. وحين قامت دولة الإسلام في المدينة المنورة كان رائدها ومؤسسها هو النبي ﷺ . وكان الناس يلمحون في انقيادهم له معنى النبوة، حيث العصمة والتأييد بالوحي ووجوب الطاعة. وقام خلفاؤه الراشدون من بعده يحملون مشعل الهداية لخير المسلمين. ومرت خلافة الشيخين بأمان وسلام. ولكن تغير الحال في خلافة عثمان وعلي ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ حيث حدث في الوعي السياسي الإسلامي ما يشبه الانقسام، وثار جدل عريض، فيما هو صواب من الممارسة السياسية وما هو خاطئ، وذلك بسبب عدم مواكبة التثقيف السياسي والتوسع التقنيني والتنظيمي لتشعب الحياة

العامة وطروء الظروف المستجدة. وحين قامت دولة بني أمية بدأت مرحلة جديدة تفارق في العديد من ملامحها السياسية الجوهرية ما كان سائداً أيام الراشدين، على نحو ما هو معروف ومستفيض. وقد كان الحسّ الإسلامي العميق يبدي قدراً غير قليل من الخوف والتوجس والنفور من الانتقال من مرحلة راشدة، تقوم فيها دولة هادية مهدية إلى مرحلة تحكم فيها دولة، يخافون من اقترابها مما سموه الكسروية والقيصرية. وليس من شأننا هنا الخوض في كل ذلك، لكن من المهم أن نشير إلى أن التاريخ السياسي للأمة كان يميل إلى اللون الرمادي. وأعتقد أننا قصرنا في دراسة ذلك التاريخ واستخلاص العبر منه. وكان كثير مما تم من دراسات، لا يتبع المنهجية الصحيحة، حيث إن بعض من قام بذلك كان يجنح إلى تفسير وقائع ذلك التاريخ وتطوراته على أساس أن ما حدث كان عبارة عن فتنة وابتلاء وأن الكف عن التوسع في بحث ذلك، فيه نوع من التحوط من قول ما لا يجوز، كما أنه يحول دون التشهير بأعلام يتخذ منهم المسلمون مرجعية رمزية على مستوى الانتماء للأمة والتاريخ. وبعض من درس التاريخ السياسي فسر أحداثه على أساس الاتهام باتباع الأهواء والشهوات والبحث عن المصالح الخاصة. وفريق ثالث كان يركز على عامل الاجتهاد؛ فما وقع من فتن كان بسبب اختلاف وجهات النظر في تحديد أي الأوضاع أرضى لله ـ تعالى ـ وأنفع للأمة. ومع يقيني بمساهمة كل ذلك ـ بمقادير مختلفة ـ في صنع أحداث التاريخ الإسلامي إلا أنني أرى أن التفسير الذي ينبغي التركيز عليه هو ما تقتضيه طبيعة الدولة وطبيعة ما يجد الحاكم نفسه مضطراً إلى القيام به من موازنات وتسويات، وإلى طبيعة التحديات التي تلجئه إلى ابتاع أسلوب في الحكم دون أسلوب، بالإضافة إلى فهم الطبيعة البشرية وفهم سنن الله ـ سبحانه ـ في شأن الاجتماع السياسي. إن محاولة فهم التاريخ الإسلامي وتفسير أحداثه بناء على هذه المبادئ يتيح للخطاب الإسلامي المعاصر أن يطور مقولاته السياسية في هدي المستخلصات التي يحصل عليها من وراء اتباع هذا المنهج في التفسير. أما الآن فسأحاول التحدث عن بعض المبادئ والمفاهيم والأفكار التي أعتقد

أنها تساعد في تجديد الخطاب السياسي الإسلامي في حياتنا المعاصرة من خلال المفردات الآتية:

١ ـ لا بد للناظر بعمق في طروحات المثقفين اليوم من أن يلاحظ ذلك التركيز المبالغ فيه على ما يمكن أن تقوم به الدولة من إصلاحات، وعلى ما يمكن أن تقوم به من مقاومة الشرور ومحاصرة الفساد. وأعتقد أن بعض ألوان الخطاب الإسلامي ـ على الأقل ـ قد أصيب بهذا. وقد صار قول عثمان ﷺ : « إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» من الأقوال المتداولة على ألسنة كثير من الناس في أوساط الصحوة الإسلامية. وفي هذا تعبير واضح عن اتجاه الوعي الإسلامي المعاصر نحو المزيد من الاهتمام بالدولة وبالشأن السياسي. وأعتقد أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن تلاهم من سلف هذا الأمة لم يكن هذا من شأنهم، فقد كان لديهم توجس من تسلم أي مسؤولية عامة خوفاً من الوقوع في الظلم وخوفاً من عدم القيام بحقوق المنصب.

إن المتأمل في القرآن الكريم يجد أن الله ـ سبحانه ـ لم ينبه المسلمين إلى ما يمكن أن تحققه الدولة للأمة من خيرات، وبركات، ولم يثر حماسة المسلمين إلى العمل من أجل إقامتها بوصفها الركن الأساسي في الحياة الإسلامية، لكنه أكد على تبليغ الرسالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتقوى والعدل والإحسان والصدقة وخوف الله ـ تعالى ـ والعمل للآخرة. وحين يمن الله على عباده ببسط نفوذهم في الأرض، فإنهم يستخدمون ذلك النفوذ في طاعته والتقرب إليه، على نحو ما نجده في قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾[1] . وكان تركيز النصوص في المقابل على دعم الحياة الاجتماعية بوصفها القاعدة الأساسية لوجود الأمة، حيث نجد الحث على

---

(١) سورة الحج: (٤١).

التكافل الخلقي والتعاون المادي والتضحية من أجل سلامة الجماعة، ومؤازرة الضعيف والوقوف إلى جانب المظلوم.. وهذا الموقف ينطوي على حكمة بالغة، إذ إن التركيز على إقامة الدولة سيؤدي إلى أن تصبح تقويتها وتوسيع صلاحياتها والتسابق إلى كسب النفوذ فيها.. سيصبح ذلك أشبه بالهدف الأساسي للفرد والمجتمع المسلم. ولو حصل ذلك لحدث الكثير من الخلل في علاقة الدولة بالدين وعلاقتها بالناس أيضاً، على نحو ما سنوضحه فيما بعد. إن سيرة النبي ﷺ وعلاقته بالناس وامتثاله الشديد للمعاني والمبادئ التي يدعو إليها، وكذلك السيرة السياسية للشيخين أبي بكر وعمر { ألقت في روع المسلمين الأوائل أن الدولة المسلمة في وضعيتها المثالية ينبغي أن تكون تجسيداً حقيقاً للمبادئ الروحية والأخلاقية والتشريعية التي جاء بها الإسلام. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلا أقل من أن تكون ممتثلة لأحكام الشريعة مراعية لحرماتها. وتأبى طبائع الأشياء أن يحدث ذلك على نحو مطلق، فالدولة مهما كانت تقية نقية، سيظل بعض تصرفات رجالها موضوعاً للتساؤل والاحتجاج على ما يجده الناظر في تاريخ الراشدين ومن بعدهم. وقد حدثت حالة من الإحباط الشديد لدى كثير من أهل العلم والورع والغيرة حين رأوا أن الدولة صارت ميداناً رحباً للتنافس على الدنيا والصراع من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من المصالح والمنافع الشخصية. وقد آن الأوان لفهم آلية عمل الدولة وكونها مركزاً للحلول الوسط ومراعاة الأوضاع المتباينة، كما أنها لا تستطيع في نقائها وكفاءتها أن تبتعد كثيراً عن السوية السائدة في مجتمعها[1].

إن انخفاض سوية الالتزام لدى القواعد سيظهر جلياً في سلوك الدولة ونوعية رجالها. وبما أن الوظائف المرموقة ومراكز السلطة تفتح في العادة باباً للحصول على شيئين محببين إلى النفوس، هما المال والنفوذ، فإن من المتوقع دائماً أن يسعى إليها من ليس أهلاً

---

(1) يروى أنه قيل لعلي ﷺ : إنك لا تسير فينا سيرة الشيخين أبي بكر وعمر؟ فقال: نعم: الشيخان كانا أميرين على أمثالي، وأنا أمير على أمثالكم.

لها، وهذا ما نجده اليوم في كل مكان في الأرض[1]. والمطلوب من الخطاب الإسلامي من الآن فصاعداً أن يحاول فهم هذه المسائل ونشر الوعي بها، فهذا أنفع للأمة من الاستمرار في الشكوى، ومن التطلع إلى انتظار حصول ما تأباه سنة الله ـ تعالى ـ في الخلق.

٢ ـ يشكل الإسلام بمبادئه وآدابه المرتكز الأساسي للهوية في البلدان الإسلامية قاطبة. كما أنه يقدم المعاني والرموز والمفاهيم الجوهرية التي يتطلبها الارتقاء المدني في تلك البلاد. وحتى يظل هذا الدور قائماً، وحتى يمكن تحسينه، فإن من المهم أن تجد الأغلبية من المسلمين في السلوك اليومي للدعاة أمرين جوهريين: الأول هو القدوة والمثال، أي تجسيد التعاليم الإسلامية في الحياة الخاصة والعامة لأولئك الذين يؤكدون على الدور الإنقاذي للإسلام.

الثاني: الشرح العلمي التطبيقي لما يمكن أن يقدمه التدين من التحفيز على المعاصرة بما تتطلبه من قوة ونجاح وإبداع وتفهم للواقع واستشراف للمستقبل. فإذا لم يتوفر القدر الكافي من هذا وذاك، فإن من المحتمل أن يتراجع دور الإسلام آنذاك في تشكيل المرجعية الفكرية والروحية، كما تتراجع طاقته على الحيلولة بين المسلمين وبين الاندفاع نحو الهمجية بما تتمظهر فيه من عدوان وقتل وسرقة وأنانية وبحث عن المتعة...

ومن المفترض أن يظل الإسلام أشبه بالمظلة الثقافية التي ينعم بها كل من يعيش داخل العالم الإسلامي مهما كانت درجة التزامه، ومهما كان انتماؤه السياسي. وحتى

---

(1) نشرت إحدى الصحف اليومية أثناء كتابة هذا الكتاب خبرين يشيران إلى عمق هذا المعنى في نفوس البشر. يقول الخبر الأول: إن باكستانياً باع عربته والحمار الذي يجرها كي يترشح للانتخابات البلدية. أما الخبر الثاني فيقول: إن فنانة برازيلية تعتزم بيع عدد من الصور العارية لها في مزاد علني بغية توفير المال لتغطية حملتها الانتخابية إلى البرلمان!!.

يتحقق مثل هذا الهدف فإن علينا أن نبذل الكثير من الجهد من أجل أن نجعل تعاليم الإسلام تشكل الفضاء المعنوي والفكري الذي تتنفس فيه كل القوى السياسية في المجتمع. وهذا لا يكون إلا إذا شعر المشتغلون بالعمل السياسي أن الإسلام يوفر أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم، كما أنه يسمح بتوفير مجال للتسويات والمفاوضات التي يحتاجها تسيير الشأن العام وإدارة الحياة اليومية.

إننا من خلال إيماننا الأكيد بضرورة هيمنة تعاليم الإسلام على تفاصيل الحياة، قد نقوم بأعمال، لا تقربنا من أسلمة المجتمع على مقدار ما تبعدنا عنها. وهذا يحدث من خلال الآتي:

أ ـ إضفاء نوع من القدسية على اجتهاداتنا السياسية وتوجهاتنا الحزبية، وذلك بسبب الخلط بين مبادئنا وأهدافنا المشروعة وبين المواقف التي تمليها مصلحة انتخابية أو حسم صراع على النفوذ أو السلطة في دائرة من الدوائر أو مجال من المجالات. ويتجلى هذا الخلط في حساسيتنا المفرطة تجاه النقد الذي يوجه إلينا من منافسينا السياسيين. إن سلامة المقصد والمعتقد والتوجه لا تمنح أحداً في المعترك السياسي الحصانة من النقد؛ وعلى من يخوض غمار السياسة أن يكون مستعداً لسماع الكثير من التقول حول حياته الشخصية ومبادئه وبرامجه وأهدافه. هذه هي طبائع الأشياء.

ب ـ كثيراً ما تختلف وجهات نظر الإسلاميين حول الواقع وحول السياسة السائدة وكيفية التعامل معها، كما يختلف الإسلاميون مع غيرهم من العاملين في المجال السياسي؛ وفي هذه الحال فكثيراً ما يزج بالنصوص والأحكام الشرعية في لجة الخلاف من أجل حسم النزاع وتحقيق الغلبة. ولهذا مخاطره الجمة حيث إنه يعرِّض الطاقة المعنوية للإسلام للاستنفاد، ويجعل تعاليمه جزءاً من صراع يومي، أي يحولها من شيء يوجه ويهدي، إلى شيء يبدو وكأنه مصدر لإثارة النزاع والخلاف، مما يدفع بالنخب

السياسية إلى تأويلات بعيدة للنصوص والبحث عن الشاذ في الأحكام، كما يدفعها إلى البحث عن مصادر أخرى من أجل تحقيق الوئام والاجتماع وبناء الحسّ الاجتماعي المشترك.

إنني أعرف أن القضية دقيقة، وقد لا أعثر على التعبير المناسب عنها.

٣ ـ لو تأملنا في الجانب السياسي من تراثنا الفقهي لوجدنا فيه تركيزاً شديداً على أخلاق رجل الدولة وآدابه واستقامة سلوكه وبعض صفاته الجسدية، كما نجد اهتماماً بتفصيل ما له من صلاحيات. وكثير مما قيل في هذا الشأن ينطبق على المسلم الملتزم أياً كان، مما يعني عدم التعمق في فهم آلية الدولة وفهم الإغراءات التي يتعرض لها من بيده السلطة، وكذلك فهم التحديات التي تواجهه وتضطره إلى التأويل بل التجاوز. وربما عاد ذلك الإهمال في محاولة الفهم إلى اعتقاد السابقين أن الدولة لا تعدو أن تكون جهازاً يعمل بطريقة آلية على تنفيذ أحكام الشريعة ورعاية مصالح الأمة على أفضل وجه ممكن، أي إن النظر إلى الدولة على أنها أداة في يد الأمة، وليست عبارة عن كيان مستقل شديد التعقيد، له قوانينه الخاصة.. هو الذي أدى إلى عدم توقف الباحثين في السياسة الشرعية بالقدر الكافي للتفكير فيما يجعل ما قالوه ممكن التحقيق والتطبيق. أضف إلى هذا أن تجربة الأمة السياسية على المستوى التاريخي لم تدرس من قبل الفقهاء والدستوريين الإسلاميين على النحو الكافي من أجل استخدام ما يستخلص منها في تطوير تنظيراتهم السياسية والقانونية. ومن هنا فإن على الخطاب السياسي الجديد أن يركز على ما فات القدماء الاهتمام به واكتشافه، وهو تحديد وسائل ممارسة السلطة وكيفية إيجاد رقابة فعالة على استخدم إمكانات الدولة المختلفة. إن التزام الدولة بالاحتكام إلى الشريعة والعمل في حدود تعاليمها يعد شيئاً مهما جداً، ولكن باب السياسة الشرعية باب واسع، وهو يسمح بالكثير من التصرفات والسلوكات التي يصعب ضبطها أو الحكم عليها. ونحن المسلمين في حاجة ماسة إلى أن نتعاون

حكومات وشعوباً على بناء بيئة ثقافية وقانونية، تسهل الاعتراف بالخطأ، وتجعل محاسبة المخطئ أمراً ممكناً، كما يكون اطلاع الناس على حقيقة ما يجري في الواقع ميسوراً. وحين يتم هذا فإن درجة الالتزام بالشريعة وبالنظم السارية سوف تتحسن إلى حد بعيد. وقد فعلت دول وشعوب هذا وقطفت ثماراً يانعة من ورائه.

٤ ـ علينا جميعاً أن نحترم الاختصاص، وأن نصغي لما يقوله أهله باهتمام، ولكن علينا مع هذا أن نستنطق تجربتنا السياسية، وأن نطلع أيضاً على تجارب غيرنا. وأعتقد أنا إذا فعلنا ذلك، فسوف نحصل على بعض العظات والدروس المهمة. وإن من بين ما حصلنا عليه فعلاً هو أن الإنسان يولد وهو ناقص الإنسانية، ومن خلال التعليم والتدريب والتكريم وتحمل المسؤولية تقترب إنسانيته من الكمال شيئاً فشيئاً. وإن من الناس من يعتقدون أن مشاركتهم في إدارة شأنهم العام تحمل نوعاً من الضمانة لإصلاح ذلك الشأن وصيانته من الفساد والانحراف. وقد ألمح القرآن إلى هذه المسألة المهمة بكلمات قليلة، لكنها في غاية البلاغة والوضوح، وذلك على ما نجده في قوله ـ عز وجل ـ : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [1] وقوله: ﴿ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [2] إن التشاور في كل ما يعني الناس يولد قدراً كبيراً من الثقة والاطمئنان لديهم، ويجعلهم يشعرون بالمسؤولية، عن الإخفاقات التي تحدث في الشؤون التي استشيروا فيها، كما تجعلهم على اطلاع بأسباب حدوثها، مما يساعد في نهاية المطاف على تكوين الخبرة المطلوبة للتغيير والإصلاح. وهذا ما فعله الخلفاء الراشدون ـ رضوان الله عليهم ـ وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فقد كان يدعو الناس إلى المسجد ليستمزج آراءهم في الأمور التي يشعر أن لها نوعاً من الأهمية، أو أن الموقف منها يحتاج إلى إنضاج. وفي بعض الأحيان كان يؤخذ رأي النساء في البيوت ورأي الفلاحين في

(1) سورة الشورى: (٣٨).
(2) سورة آل عمران: (١٥٩).

مزارعهم والرعاة في أغنامهم! إن لتوسيع المشاركة السياسية مشكلاته وسلبياته؛ لكن من الذي يقول: إن هناك أسلوباً في الحكم، كله كماليات وإيجابيات؟ إن من المهم أن نؤكد أن ما اخترعه البشر من نظم، يظل قاصراً وعاجزاً عن الاستحواذ على الكمال، ومن ثم فلا بد أن نبحث عما هو أكثر إيجابية وأقل سلبية، ونحاول باستمرار في أي وضعية كانت تكثير الخير ومحاصرة الشر.

المشاركة السياسية تتحقق بوجوه كثيرة، منها الانتخابات والمجالس الاستشارية واستطلاعات الرأي واللجان المشتركة بين الدولة والمواطنين وإشراك أهل الاختصاص في القرارات الاقتصادية والتنموية وإفساح المحال لأهل المهن العلمية وغيرها بتنظيم شؤون مهنهم .

المهم دائماً أن تشعر الأمة أنها تملك الولاية على نفسها، وتتحكم بالمسائل الأساسية في حياتها. وقد يكون تدخل الدولة ضرورياً لصون عمليات المشاركة السياسية من الابتذال والاستغلال، فقد رأينا الكثير من السلبيات التي تتخلل الحملات الانتخابية، كما رأينا فنوناً من التحايل على رأي الأغلبية وطمسه بوجوه كثيرة. المشاركة السياسية تعني نوعاً من الالتحام بين القاعدة والقمة ونوعاً من إزالة الفوارق بين من بيده القرار وبين الإنسان العادي، وتدل الخبرة العالمية على أن توسيع المشاركة السياسية يحول دون تنامي العنف، ويقطع الطريق على الذين يتخذون من الانفراد بالأمر ذريعة لنشر الرعب وقتل الأبرياء. وأشعر أن هذه القضية آخذة في التحسن في معظم أنحاء العالم الإسلامي، ونحن متفائلون بأن نصل إلى ما هو أفضل مما تم حتى الآن؛ والأمة تستحق ذلك، وهي جديرة به.

٥ ـ تعني السياسية في معناها العميق تحقيق مصالح العباد في إطار عقيدة الأمة ومبادئها وأحكام شريعتها، وتجاوز ما يحدث من اختلاف وتعارض في آراء الناس ورغباتهم ومصالحهم عن طريق العدل والحوار والمفاوضة، بالإضافة إلى تنظيم الحياة

العامة بعيداً عن القهر والعنف وإراقة الدماء، فالجهة التي تسمح لنفسها بإراقة دماء المنافسين والخصوم داخل المجتمع الإسلامي لأي سبب من الأسباب، لا تستطيع أن تدعي أنها جماعة سياسية، أو تمارس السياسة. إن القوة تتمتع بإغراء كبير بما توحي به من قدرة على الحسم السريع؛ ولهذا فإنه على مدار التاريخ الإسلامي، كان هناك من يسارع إلى العنف واستخدام القوة عوضاً عن المحاجة والتفاوض والضغط الأدبي. وهذا ما أسهم كثيراً في تأخير مسيرة الأمة، بل أسهم في ذهاب ريحها. إن الله ـ جل وعلا ـ قد شدد على نحو لا مثيل له في أمر الدماء، لأن سفكها يدفع العلاقات بين الحكومات والشعوب، وبين الناس بعضهم مع بعض إلى حالة خطيرة، يصعب معها التئام الشمل وتصفية النفوس. ولنتأمل في قول الله ـ جل وعلا ـ : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾[1]. وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً** »[2]. وقال: «**من حمل علينا السلاح فليس منا** »[3]. والنصوص في هذا كثيرة جداً.

إن على الذين يصوغون الخطاب الإسلامي المعاصر أن يشرحوا للشباب بكل وسيلة ممكنة أن استخدام السلاح وممارسة العنف وإيقاع الإيذاء الجسدي بالآخرين.. ليس من الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى أي صلاح. وهذا الشرح لن يكون كافياً إلا إذا قام تنظيرنا للإصلاح والتغيير على أساس النظر إلى طريق استخدام القوة على أنه طريق مسدود لا يفضي إلى أي شيء سوى أن سالك الطريق يلقى فيه المهالك، ويوقع غيره فيها.

---

(1) سورة المائدة: (٣٢).

(2) رواه البخاري.

(3) رواه البخاري.

من المهم دائماً أن يتعاون الجميع حكاماً ومحكومين على إرساء قواعد للممارسة السياسية، تجعل من إراقة الدماء والتعذيب وتخريب الممتلكات أموراً لا تقبل حجج مرتكبيها مهما كانت الظروف والأوضاع.

إنه لا يصح أن ننظر إلى قضية استخدام القوة في الإصلاح من زاوية الجدوى أو النتائج أو الإضرار بمصالح الأمة، وإنما علينا أن ننظر إليها من زاوية المبدأ أو الحكم الشرعي. إنني لا أشك أنه لا يصح استخدام القوة والعنف داخل المجتمع المسلم، ولو كان مستخدموه جازمين بتحقيق الغلبة وحسم الأمور، لأن الوسيلة المستخدمة غير مشروعة، ولا ينبغي أن يكون استخدامها موضع جدال.

تبدأ السياسة حيث ينتهي العنف، ويبدأ العنف حيث تنتهي السياسة. وإني لآمل أن نعي هذا بعمق، ونتخذ من الوعي به دليلاً في العمل ومعياراً لصواب أسلوبنا في معالجة النزاعات والاحتقانات الداخلية.

٦ ـ مسألة النضج السياسي من المسائل المهملة على الصعيد التربوي؛ فلا الآباء في البيوت، ولا المعلمون في المدارس يولون هذه القضية ما تستحقه من العناية. وهذا يعود أساساً إلى أننا لم نشعر إلى الآن أننا استطعنا بناء الدولة/ الأمة التي تستثمر في أجهزتها الإدارية وفي شعبها بما يكفي لجعل المواطن يراعي المصلحة الوطنية، ويضحي من أجل المجموع.

حتى تبدأ عملية التربية السياسية فلا بد أن نتخلص من الرؤية التقليدية للإنسان والتي كانت تقوم على افتراض أن المواطن يولد سيداً كريماً عقلانياً في ممارساته ومواقفه. إن هذه المعاني الجليلة تُغرس في نفوس الناس وعقولهم من خلال استهداف السياسات الإدارية والقانونية تكوين المواطن الصالح المدرك لمسؤولياته وحقوقه في آن واحد.

لا يكمن جوهر التربية السياسية في حث الناس على أن يلتزموا بالقوانين، وأن يكفوا عن التعبير عن نزعاتهم السياسية على نحو غير مسؤول.. وإنما تكمن في تعميق بعض المفاهيم الأساسية عبر ممارسة رجال الدولة وعبر البيئة التربوية التي توفرها البيوت والمدارس. ولعل من أهم تلك المفاهيم الآتي:

أ ـ التمسك بالحق القطعي الواضح الصريح والمنافحة عنه وحمايته من عدوان الأشرار وتجاوزاتهم.

ب ـ التسامح تجاه الأمور الخلافية واحترام التعددية في الرأي ما دام تباين وجهات النظر في إطار المدلول العام للثوابت والقطعيات.

ج ـ تعزيز روح الحوار والتفاوض والمجادلة بالتي هي أحسن واعتماد النقاش وبث الوعي أساساً في تغيير المواقف والأوضاع بعيداً عن القسر والإكراه والعجلة.

د ـ حين يكون هناك خلاف فقهي في مسألة من المسائل، فإن للدولة أن تختار القول الذي ترى فيه تحقيقاً للمصلحة العامة. واختيارها حينئذ يقطع الخلاف على المستوى العملي التنفيذي. أما على المستوى العلمي، فإن لكل فرد الاحتفاظ بما أوصله إليه اجتهاده.

هـ ـ لا تستطيع الدولة أن تعمل وفق آراء كل الناس، كما لا ينبغي أن تتجاهل أي قول، وإلا لم تكن مركزاً للتسويات وتوازن المصالح.

و ـ لا يمكن للدولة أن تلبي حاجات كل الناس لأن إمكاناتها في النهاية ستظل محدودة. وطموحات الناس غير محدودة. لكنها تسع الجميع من خلال العدل والإنصاف وتحقيق أعلى درجة ممكنة من تكافؤ الفرص.

ز ـ يجب على الفرد الخضوع للتنظيمات والقرارات التي تسعى إلى تحقيق الخير العام ما دامت في إطار المباح والمشروع.

ح ـ للدولة حقوق على المواطن، وللمواطن حقوق على الدولة. حقوق الدولة واجبات على المواطن. وحقوق المواطن واجبات على الدولة. ويجب على كل طرف أن يؤدي ما عليه إذا أراد أن ينال ما يعده حقاً له.

ط ـ في إطار الدولة الواحدة لا ينبغي لأي شخص أن يتصرف وفق هواه، أو يعمل كل ما يشتهيه. وينبغي أن تصان الحقوق المشروعة للأقلية، كما ينبغي على الأقلية النزول على حكم الأكثرية. وعن طريق الحجة والبرهان يمكن لكل جهة أن تقنع الجهات الأخرى بوجهة نظرها.

ي ـ التشاور واستمزاج الآراء واكتشاف المواقف والتوجهات والعمل على الاستفادة منها، ومراعاتها، هو الشيء الذي يبدأ، ولا ينتهي؛ لأنه يشكل حجر الزاوية في الممارسة السياسية.

إن التربية على هذه المبادئ ومبادئ أخرى على شاكلتها سوف يخفف من حدة ثنائية الدولة/ المواطن، ويوسع دوائر الفهم المتبادل، والأرضية المشتركة. لكن التربية تحتاج حتى تؤتي ثمارها إلى الصبر والمثابرة، وقبل ذلك البذل والتضحية.

٧ ـ في ظل التداخل العالمي الشديد على مستوى الأفكار والخبرات والمصالح صار بناء نموذج نقي ومستقل في السياسة أو الاقتصاد أو التعليم أمراً في غاية الصعوبة. ولا شك أنه ستبقى مساحة في كل المجالات لممارسة الخصوصية والقيام بأشياء ذات صبغة محلية، لكن نجاح ذلك سيكون متوقفاً على ما يحققه من رضا الجماهير وتعاونها وشعورها بأن ممارسة الخصوصية لا تعني الحرمان من المعاصرة، ولا التمسك بمثاليات مجنِّحة على حساب المصالح المشروعة.

التحدي الذي يواجه كل من يصوغ الخطاب الإسلامي، كما يواجه الخبراء وفقهاء السياسة الشرعية ـ هو بناء نموذج عملي في إدارة شؤون البلاد والعباد، يتخذ من

الإسلام مرجعية له، ويكون قادراً في الوقت نفسه على تحقيق التنمية والمعاصرة، وقبل ذلك تحقيق العدالة وضمان الحقوق وصيانة كرامة الإنسان والحيلولة دون استخدام العنف من قبل أي طرف من الأطراف. إن التيار أو الحزب أو الحكم الذي يستطيع تحقيق هذا بنسب هي الأفضل على المستوى العالمي أو الإقليمي ـ على الأقل ـ هو الذي ينعقد لمذهبيته وطروحاته السياسية لواء الزعامة والسيطرة. أما ما يلجأ إليه بعض الناس من مديح لتجربة أو صيغة في الحكم تمت في مرحلة من مراحل تاريخنا، وما يقوم به آخرون من التشنيع على صيغ معاصرة، لا تحقق ما نتطلع إليه من عدالة وازدهار.. فإن هذا ليس أكثر من إضاعة للوقت وتأجيل لمواجهة التحديات والإجابة على الأسئلة الصعبة التي تواجهنا، مما يعني إطالة أمد المعاناة والاستمرار في المسير في نفق، لا ندري إلى أين سيمضي بنا.

قد لا نصل إلى ما نريد إلا من خلال بحث كثيف في فقهنا السياسي وفي تجربتنا المديدة في الحكم عبر التاريخ، وما كان لتلك التجربة من ميزات، وما كان فيها من قصور، بالإضافة إلى نظر متعمق في التجارب العالمية المعاصرة. إن لدينا الألوف من الشباب النابهين الذي يبحثون في هذا المجال، بالإضافة إلى ألوف أخرى يملكون الاستعداد للانخراط في عمليات بحث. تساعد على بلورة هذه القضية؛ لكن الذي نشكو منه هو عدم وجود برامج بحثية، تشرف عليها وترعاها جامعات وجهات علمية. وإلى أن يتم هذا، فإن في إمكان الكثير ندب أنفسهم لإجراء بحوث تحسِّن الوعي بهذه المسألة، وتقدم اجتهادات فقهية وسياسية تتعلق ببعض أجزاء منها. وتتيح وسائل النشر الحديثة ـ الإنترنت مثلاً ـ الكثير من التنسيق وتبادل الخبرات. وتتحمل الجماعات الإسلامية التي تهتم بالنشاط السياسي مسؤولية خاصة في هذا.

٨ ـ لا تخطئ عين المراقب الحصيف رؤية اشتداد الطلب على المنهج الإسلامي في الحكم والسياسة، فهناك شرائح واسعة من الأمة تنظر منذ ما يقارب الأربعين سنة إلى

العودة الشاملة إلى الإسلام على مستوى الحكومات والشعوب على أنها قارب النجاة في بحر المخاطر والضغوط والعذابات التي يتعرض لها معظم المسلمين في أنحاء الأرض. والذين يصوغون الخطاب الإسلامي يفسرون هذا الإقبال بصحوة ضمير الأمة ونضوج وعيها؛ إذ إن من البدهي أن يؤوب الناس إلى ما ترسمه لهم عقيدتهم من مناهج وسبل للنهوض والتقدم. وهذا التفسير صحيح، لا غبار عليه؛ لكن من المهم أن ندرك شيئاً آخر، هو أن جاذبية الإسلاميين المشتغلين بالشأن السياسي ستظل مرتبطة جزئياً بمدى الإخفاقات الناشئة عن تطبيق رؤى وطروحات سياسية منافسة. حين يكون لديك في قرية ثلاثة خياطين، ويفقد الناس الثقة في واحد منهم، فإن من الطبيعي أن يتحول زبائنه إلى الخياطين الآخرين. فإذا فقدوا الثقة في اثنين منهم، فإن من الطبيعي أيضاً الاتجاه إلى الخياط الثالث بوصفه الشخص الوحيد الذي في إمكانه خياطة ثيابهم. فإذا فقد الناس الثقة في عمل الثالث، فإنهم حينئذ يقعون في الحيرة والارتباك، ويصابون بالإحباط لأنهم لا يجدون البدائل والخيارات التي يجدها غيرهم في القرى الأخرى. هذا هو الشأن بالضبط في التنافس القائم بين الخطابات السياسية المتنافسة على الساحة الإسلامية. إن من شأن التقدم أن يزيد في طموحات الناس نحو الحصول على المزيد من المال وفرص العمل والخدمات والتقدم الصناعي وقبل ذلك المزيد من الكرامة والحرية والمعاملة اللطيفة. وبما أن مجتمعاتنا فقيرة على نحو مخجل بالمؤسسات الوسيطة التي يمكنها النهوض ببعض هذه الأعباء، فإن الأنظار تتجه إلى الدولة بوصفها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحقيق ذلك. وعلى مقدار ما تتعاظم الفجوة بين توقعات الناس وما تقدمه لهم الحكومة، تتعاظم جاذبية من هم خارج السلطة، من أولئك الذين يسمون «المعارضة» وأولئك الذين يقدمون نظرية في السياسة والإدارة، تغاير ما عليه أهل الحكم. وإذا نظرنا في الساحات الإسلامية المختلفة وجدنا ثلاثة ألوان رئيسية للخطابات السياسية: الخطاب الإسلامي والخطاب القومي/ الوطني

والخطاب الليبرالي الذي يمتح من المنهجية السياسية للغرب. إن الخطاب القومي/ الوطني مُنِيَ بإخفاقات كبيرة بسبب أن كثيراً من الحكومات تتخذ من مرتكزاته غطاء ثقافياً لأوضاعها العامة. ونظراً لعدم تمكن معظم الحكومات في العالم الإسلامي من تحقيق اختراقات ظاهرة على الصعد التنموية والصناعية والتعليمية وحقوق الإنسان، فإن هذا الخطاب بات يبدو وكأنه يتحمل أعباء المرحلة في نظر كثير من الناس.

أما الخطاب الليبرالي، فإنه يتمتع بجاذبية، ولا شك، لكن نفوذه يتمركز في صفوف النخب، وهو لا يملك الآليات والإمكانات التي تساعده على الانتشار في الأوساط الشعبية، كما أن طبيعة طروحاته تجعله يظهر وكأنه يتبنى منهجية أولئك الذين يُنظَر إليهم على أنهم مسؤولون عما آلت إليه أوضاع العالم الإسلامي من خلال الاستعمار في الماضي والابتزاز والضغط في الحاضر. أضف إلى هذا أن بعض الحكومات في العالم الإسلامي ترفع شعار التحديث من أفق الرؤية الغربية على نحو شبه كامل، لكن من دون تحقيق نتائج مرضية.

ومن هنا فإن الخطاب الإسلامي يبدو وكأنه الأقرب إلى نفوس الناس وعقولهم، لكن لا بد من الانتباه إلى أنه ليس هناك أي ضمانة لاستمرار ذلك، فوعي الناس ليس ثابتاً، وهم شديدو العملية، فإذا وصل شخص إسلامي إلى منصب، أو وصلت جماعة إسلامية إلى الحكم، ورأى الناس أن هناك فروقات كبيرة بين ما تؤمن به وتدعو إليه وبين سلوكها العملي، أو رأوا فجوة كبيرة بين ما تقدمه لهم، وما يتوقعونه منها، فإنهم يظلون على أهبة الاستعداد للتوجه إلى خطاب زهدوا فيه من قبل. وربما نزعوا ثقتهم من الخطاب الإسلامي، بل من الأصول الإسلامية التي يستند إليها. وقد حصل هذا مع إسلاميين وغيرهم، حين كشفت صناديق الاقتراع عن فوزهم بالكثير من المقاعد في

مرحلة من المراحل، كما أبانت عن إعراض ظاهر للجماهير عنهم في مرحلة تالية. وحصل مثل هذا مع بعض الحكومات الليبرالية التي قامت في الدول التي كانت جزءاً من «حلف وارسو» حيث أقبل الناس هناك على تلك الحركات في البداية، ثم أعرضوا عنها، واتجهوا إلى من كانوا يسمون شيوعيين أو اشتراكيين.

هذا كله يعني أن الشرعية لا تغني عن الإنجاز، وأن الأيدلوجية لا تسد الثغرات التي يخلفها الإخفاق في الممارسة. ولهذا فإن على كل أولئك الذين يتطلعون إلى أن يشاركوا في إدارة دفة الحكم أو الانفراد بها في أي دولة أن يكونوا مستعدين للتخلي عنه في أي وقت من الأوقات. لأن الانسحاب حين تقرر الجماهير سحب الثقة منهم هو أفضل خيار يمكن أن يجنحوا إليه.

إن بعض المشتغلين بالشأن السياسي من الإسلاميين يظنون أنهم إذا وصلوا إلى سدة الحكم، فستحل كل مشكلاتهم، وتتحقق كل أمنياتهم، ولهذا فإنهم يؤخرون التفكير في كثير مما يحتاج إلى إصلاح في الشأن الاجتماعي، على أمل أن يكونوا أقدر عليه إذا صارت السلطة بأيديهم؛ لكن التجربة تشير إلى غير هذا، فالمشكلات الحقيقية والتحديات الكبرى، لا تواجه السياسيين وهم في المعارضة، ولكن إذا وصلوا إلى الحكم حيث تتعرض رؤاهم ومنهجياتهم إلى امتحان عسير، كما أن على من تعود رمي سهام النقد في كل اتجاه أن يعد نفسه لتلقيها إذا صار في مقام الذين ينتقدهم؛ ولا سيما أن كثيراً من الناس يعيشون في ظروف صعبة، وهم يتطلعون من كل حكومة تدعي الإصلاح إلى رؤية حلول عاجلة لمشكلاتهم، ولا وقت لديهم لمزيد من الانتظار.

إن وعي صانع الخطاب الإسلامي بهذه القضية يحمله على حث الدعاة وكل المهتمين بتقدم الأمة على العمل على تصميم برامج إصلاحية لا يتوقف تنفيذها على وجودهم في أماكن اتخاذ القرار، حتى لا تنقضي الأعمار وهم ينتظرون ما لا جدوى من انتظاره.

٩ ـ قد تعرض الكثير من الدعاة إلى ضغوطات متنوعة من قبل عدد من الجهات. وهذا أمر طبيعي، إذ إن من طبيعة العمل الدعوي أنه يؤسس للقائمين عليه سلطة جماهيرية. وهذه السلطة كثيراً ما تكون في حالة جدال ونزاع مع السلطة الزمنية القائمة في البلد. كما أنه يساء استخدام هذه السلطة في بعض الأحيان، حيث يرسل مالكوها إشارات تهديدية خاطئة للحكومات والتيارات والأحزاب المنافسة. ولست في صدد مناقشة هذه القضية هنا، لكن أود أن أقول: إن ما لاقاه العمل الدعوي في الحقل السياسي، وفي غيره من قيود وملاحقات في بعض البلدان دفع بالقائمين عليه إلى اتخاذ «السرية » منهجاً في التخطيط والحركة والاتصال. والحجة هي: أنه لا بد أن نعمل، ومن حقنا أن نعمل، وما دام لا يتاح لنا العمل العلني، فما علينا إلا أن نلجأ إلى العمل السري. وأنا أقول: إنه ما من شخص أو جهة أو مؤسسة... في أي مجال من مجالات الحياة، يقوم بكشف كل أوراقه وخططه؛ فوجود شيء خاص غير معلن حق طبيعي مشروع؛ لكن أود أن أشير إلى الأمور الآتية:

أ ـ هناك نوع من التنافر بين طبيعة العمل السياسي وطبيعة التنظيم السري. العمل السياسي، يقوم على أوسع اتصال ممكن بالناس، وعلى التعريف بالنفس والمنهج وعلى شرح الطموحات والخطط المستقبلية التي تنوي هذه المنظمة أو تلك أو هذا الحزب أو ذاك تنفيذها وإفادة العباد والبلاد منها. ومن خلال ذلك يبني السياسي لنفسه شعبية خاصة، كما يترك في عقول الناس صورة ذهنية وانطباعية محددة، يقوم باستمرار ببلورتها حتى يستثمرها فيما بعد.

أما الذي يعمل تحت الأرض، فإنه كمن يكتب باسم مستعار، فهو مهما كان بليغاً ومؤثراً، ومهما كتب الله على يديه من النفع، لا يستطيع أن يبني تياراً شعبياً، يتخذ من مقولاته أداة لصياغة مطالبه وتطلعاته. العمل السري يفرض على أصحابه العزلة عن

الناس، والظهور بمظهر، لا يعبر عن الحقيقة، ولا يتواصل معها.

ب ـ الذين ينخرطون في تنظيم سري، يشعرون بأنهم في وضع غير طبيعي وغير قانوني، وهذا الوضع يشجع على إيجاد نوع من الازدواج في الشخصية، والذي يترتب عليه ضعف مصداقيتهم؛ حيث يشعر كل من يتعامل معهم، أن جزءاً من الحقيقة ما زال غير معروف، أو أن هناك «تكتيكاً» يتبع للوصول إلى شيء ما. وشعور الناس بأن وضعهم غير قانوني ينمي لديهم نفسية الخوف وعقلية التوجس: خوف سائغ وخوف عبارة عن أوهام ليس أكثر، لكن لا أحد يستطيع الفصل بين هذا وذاك. مع الشعور بالخوف تتولد مفاهيم الحصار والدفاع، وينمو الإحساس بالحيف والظلم. وفي جوٍ كهذا تنمو السلبية، وتضعف الإيجابية، فلا ترى المبادرات الكبرى ولا الحركة النشطة، ولا القفزات النوعية؛ حيث إن من شأن الانغلاق والاختباء توليد المزيد من مشاعر الإحباط والشعور بالتقزم. ولا يخفى أن كثيراً من أبناء الأمة يعانون أساساً من كثير من الأعراض التي أشرت إليها بسبب الشعور بعدوانية الغرب وحصاره للمسلمين والضغط عليهم. نحن مصابون بالانكماش في أمور كثيرة، لأننا نهاجم، ومن طبيعة الكائن الحي أن ينكمش ويتجمع على نفسه إذا شعر بالخطر يحدق به.

ج ـ في ظل التنظيم السري تنمو المثالية المبالغ فيها حيث يجمح الخيال، ويحلق التنظير وتجنح الآمال العظام دون أن يكون هناك من يحد من غلوائها، أو يفندها ويناقشها؛ وذلك لأنه في حالة «العمل تحت الأرض» تكون الممارسة العملية محدودة، مما يجعل عملية تشذيب الأفكار وعملية الفصل بين الأحلام والأوهام وبين ما تسمح به المعطيات الناجزة ـ أمراً في غاية الصعوبة. إن على كل إنسان أن يحتفظ بقدر من المثالية حتى لا يستسلم للواقع، ولا يقع في براثن الجمود والانحطاط، لكن المثالية حين تتجاوز قدراً معيناً، تصبح مصدراً لأوهام لا حدود لها.

مع نمو المثالية تنمو نظرة التنزيه للذات والاستخفاف بالآخر، وآنذاك يتضخم «النقد الغيري» ويضمر « النقد الذاتي » ، فيصير من يعمل في تنظيم سري مثل الذي يرى نفسه في مرآة مكبرة، ويرى غيره في مرآة مصغرة. ومن خلال هذا وذاك يحدث اختلال هائل في رؤية الذات ورؤية مركزها في الوجود.

د ـ من مشكلات التنظيم السري أنه لا يسمح لقيم التعددية والمكاشفة وتحمل المسؤولية والتعاون بالنمو والرسوخ. وذلك لأن هذه القيم مثل معظم النباتات، لا تنمو إلا في الشمس والضوء والهواء الطلق. حين يكون العمل الدعوي علنياً، فإنه يتيح الكثير من الاحتكاك بين أبناء الفريق الواحد وبينهم وبين أبناء الفرقاء المعادين والمنافسين. وذلك الاحتكاك يولِّد المقارنة، ويساعد على تحسين الوعي بالذات من خلال الوعي بالآخر، وتصبح هناك إمكانية جيدة لرؤية الأشياء من زوايا مختلفة. كما أن العمل العلني يجعل المحاسبة متاحة لأن مرتكبي الأخطاء يكونون ظاهرين للعيان. وحين يشعر الناس بإمكانية المحاسبة، ينمو لديهم الشعور بالمسؤولية، وبذلك تصبح التصرفات أكثر عقلانية، ويكون المسؤولون في الأعمال الدعوية أشد حذراً وأكثر انضباطاً.

إن النجاح السياسي يحتاج إلى روح تفاوضية وعقلية عملية، ومعرفة جيدة بحاجات الناس الحقيقية من أجل السعي إلى تلبيتها. وهذا كله يحتاج إلى شعور الداعية بأنه يتحرك بين الناس براحة وطمأنينة، ويطرح برامجه بطلاقة وحرية. وهذا كله لا يكون إلا في ظل العمل العلني.

إذا كان الأمر كذلك فإن على كل من يريد خدمة الإسلام أن ينظر إلى التنظيم السري على أنه شيء خلاف الأصل، ومن ثم فإنه لا يقترب منه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ومن واجب الحكومات والمجتمعات أن توسع المساحة المتاحة للتبليغ والتغيير

وحركة الإصلاح السلمي، حتى لا يجد أحد حاجة إلى الانخراط في تنظيم سري، يؤذي من خلاله نفسه وغيره.

١٠ ـ كثر أولئك الذين يدعون إلى فصل الدين عن الدولة باعتبار أن خلط الدين بالدولة، يدفع إلى سياسات لاعقلانية، كما أنه يحابي المتدينين، ويمنحهم سلطاناً ونفوذاً على حساب غير المتدينين، وعلى حساب الذي ينتمون إلى أقليات دينية. وهذه الدعوة ظاهرها السعي إلى مزيد من العدالة والإنصاف والمزيد من ترسيخ حقوق المواطنة، لكنها في الجوهر، وفي الواقع تمهد الطريق إلى شيء آخر. وأقول في البداية: إن الذين يدعون إلى هذا يدعون إلى ما جرى تطبيقه في الغرب على ما هو معروف مع عدم إدراك الفوارق الأساسية بين دين ودين وضع ووضع. ولست أريد مناقشة تسلط الكنيسة بأوهامها وخرافاتها على السياسة، ولا كون المسيحية في بنيتها العامة عبارة عن آداب ووصايا أخلاقية وسلوكية أكثر من أي شيء آخر، وهذا على خلاف ما لدينا.. لا أريد الحديث في كل هذا، لكن أود الإشارة إلى نقطة مهمة، هي أن الذين يدعون إلى فصل الدين عن الدولة أو فصل الدين عن السياسة، يسهمون في إيجاد وضعية هي الأسوأ، حيث إن الدولة في الغرب وإن كانت تقف من الدين موقفاً حيادياً، إلا أن الغربيين استطاعوا على مدار قرنين تطوير قوانين وأعراف وتقاليد سياسية ومدنية وشعبية تحول دون تحول الدولة إلى وحش كاسر، أو تحولها إلى أداة لتأمين مصالح أصحاب النفوذ على حساب الكثرة الكاثرة من الفقراء والمعدمين.

إن الإنسان الغربي لا يستطيع استخدام نصوص دينية في الضغط على الدولة، لكن لديه حرية التعبير وحرية الاحتجاج وتشكيل الأحزاب. ولديه شعور بالأمن والاطمئنان وشعور بأن القانون يحميه من تقول المتقولين ، كما أن هناك الكثير الكثير من المؤسسات الوسيطة واللاربحية التي يمكن أن تساعد المواطنين في كثير من شؤون

حياتهم. لكن الأمر في معظم البلاد الإسلامية ليس كذلك؛ فجعل الدولة من غير دين ولا عقيدة سيعني في أوضاعنا ما يشبه قفزة في الهواء، أو اندفاعاً نحو المجهول، بل ما يشبه نوعاً من التشرد والاستلاب والتخلي عن الذات. وإن الدول الإسلامية التي أضعفت وظيفة الدين في مجالها السياسي باسم التقدم والعلمانية والحداثة والتخلص من ظلامية القرون الوسطى... إن تلك الدول لم تتحسن أوضاع حقوق الإنسان فيها، وإنما اتخذت من العلمانية وسيلة لعزل الغالبية عن السلطة والسياسة، وحرمت أبناء شعبها من أن يتخذوا من القيم الإسلامية والرمزية التاريخية معياراً للحكم على مدى عدالة الحكومات واستقامتها وجودة أدائها. ولنا في المعسكر الشيوعي عظة، فقد ابتعدت الحكومات في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية عن الدين وناصبته العداء دون أن تتمكن من إنجاز ما أنجزه الغرب من قيم وقوانين ترشِّد الأداء السياسي للدولة وتقيده، وكانت النتيجة هي انتشار الفساد والاستبداد وانحطاط أخلاق الدولة. أما المجتمعات هناك، فمن الصحيح أنها لم تشهد مجاعات ـ كما حدث في بعض الدول الإفريقية ـ لكن ما كانت تحصل عليه لم يكن يتجاوز كثيراً حد الكفاف، أو كما قال أحدهم فيها: إنها لا تموت من الجوع، لكنها لا تأكل سوى الخبز. وفي أمريكا الجنوبية شاهد آخر على ما نقول، فعلمانية الدولة هناك أدت أيضاً إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة واستغلال السلطة على ما هو معروف ومشهور. إذا كان هناك من شيء علينا القيام به، فإنه بالتأكيد لن يكون فصل الدين عن الدولة، وإنما تخويف الحكام من الله ـ تعالى ـ ومناصحتهم وبلورة آليات لاختيار كبار الموظفين على أساس الكفاءة والنزاهة، إلى جانب وضع ضوابط تحول دون استخدام السلطة في تحقيق مكاسب شخصية، بالإضافة إلى تربية الأمة على الالتزام والتدين الصحيح بعيداً عن التسيب والتفلت وبعيداً أيضاً عن الغلو والتعنت.

١١ ـ لم يضطرب الخطاب الإسلامي في العصر الحديث تجاه مسالة من المسائل

اضطرابه تجاه مسألة «الديموقراطية» فمن كاره لذكر الكلمة على نحو مطلق لأن مصطلح «الشورى» ومدلولاته يغني عن مصطلح «الديموقراطية» ومدلولاته. وهو مصطلح غربي كما نعلم. ومن ناظر إلى الديموقراطية على أنها الصيغة المثلى لترجمة الإسلام في الحكم وإتاحة الفرصة لمقاصد التشريع السياسي في التحقيق والتجسد في الواقع. وهناك من يرى التفصيل في الأمر. والذين يفصِّلون يختلفون في تفصيلهم اختلافاً عريضاً. وأعتقد أن كل هذا طبيعي ومتوقع؛ فقد اتخذ فقهاء الإسلام منذ البداية من الدولة موقفاً متفتحاً، وتعاملوا معها على أنها شيء أساسي في حياة الأمة، ولديهم نصوص يستهدون بها وتجربة راشدة، يستنبطون منها ما يشكل أساساً لمنطلق ورؤية، لكن كان البحث في شرعية السلطة وصفات الإمام وأخلاقه، يهيمن على تنظيرهم لهذه المسألة، ولم تنل دراسة الدولة بوصفها مؤسسة ذات تنظيم داخلي خاص، ولها طريقة عمل وانتقال معينة. كما أن لها نوعاً من التمفصل والتواصل مع المجتمع ـ اهتماماً يذكر. وهم معذورون في ذلك، لأن الوعي السياسي العالمي الذي كان سائداً قديماً، لم يساعد على التعمق في دراسة كهذه، كما أن الضغوط الكبيرة التي كان الفقهاء يواجهونها، جعلت كثيراً من تنظيراتهم لمسألة الدولة، لا يبتعد كثيراً عما هو سائد، أي أن التنظير الفقهي لم يكن قادراً على قيادة حركة الدولة على المستوى النظري، وإنما كان في معظم الأحيان في سياقها وركابها. ومن هنا فإن الذين يتحدثون اليوم عن الديموقراطية ومدى ملاءمتها للمنهج الإسلامي ومدى قدرتها على تحقيق مصالح الناس.. إن هؤلاء يجدون قيوداً علمية وفكرية على بحوثهم من جهة، ويجدون قصوراً في إمداد التراث الموروث لجهودهم في بلورة رؤية جديدة تجاه مسألة الدولة عامة والديموقراطية خاصة. وسيظل القول الفصل ـ على ما يبدو ـ في الموقف من الديموقراطية بعيد المنال، لكن أشعر أن مستوى التحليل والفهم والمقاربة يتحسن باستمرار. ولعلي أبدي هنا بعض وجهات النظر التي قد تساعد في توضيح الموقف من الديموقراطية ولو على نحو جزئي:

أ ـ لا ينبغي أن نتوقف في مسألة الدولة والحكم عند الأسماء والمصطلحات، إذ إن المهم دائماً هو الالتزام بأحكام الشريعة إلى جانب إشاعة العدل، والنزاهة وإدارة شؤون البلاد على أفضل وجه ممكن. لا يهم أن يكون نظام الحكم تحت اسم ملكية أو جمهورية أو إمامة أو إمارة..، المهم هو الجوهر. إن من رحمة الله ـ تعالى ـ بعباده أن ما يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة جاء في الشريعة الغراء مجملاً، حيث تكون التوجيهات عامة، كما تكون النصوص قليلة، مما يجعل مساحة الاجتهاد واسعة، ويجعل الحركة في داخلها مرنة. وهذا ما نجده على نحو واضح في مسائل الدولة والحكم. وقد أشار إلى هذا إمام الحرمين الجويني حين قال: «معظم مسائل الإمامة عريَّة عن مسالك القطع، خلية من مدارك اليقين» . وبناء على هذا فقد عتب الجويني على الماوردي أنه ساق في كتابه «الأحكام السلطانية» مسائل الحكم والسياسة في مساق القطعيات مع أنها أمور اجتهادية ظنية وذلك بسبب قلة النصوص واتساع الأحوال وتشعب مناحي الحياة على نحو لا يمكن معه لتجربة سابقة أن توفر التغطية العلمية والفكرية والأسلوبية لمرحلة لاحقة. وهذا واضح.

ب ـ في الديموقراطية يكون الشعب هو مصدر السلطة، لأنه ينتخب نواباً عنه يمنحون الثقة للحكومة، ويقومون بمحاسبتها. كما أن الشعب يكون مصدراً للتشريع والتقنين عبر نوابه، وبناء على ما تراكم لديه من خبرات وأعراف موروثة. وهذه طبعاً هي الصورة المثلى، وللتطبيق قصوره وإشكالاته المختلفة. أما في الرؤية السياسية عند المسلمين فإن الأمر مختلف في بعض الأمور. الأمة هي مصدر السلطة، فهي بطريقة من الطرق وأسلوب من الأساليب تختار من يدير شؤونها، ولها حق مساءلته ومحاسبته؛ وهذا ما وضحه الخليفة الراشد أبو بكر ﵁ حين قال في خطبة الولاية: «إن أطعت فأعينوني وإن عصيت فقوموني» . «أطيعوني ما أطعت الله فيكم. فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم» .

أما التشريع فإنه يستمد من عقيدة الأمة ومبادئها وقطعيات شريعتها. وعمل القانونيين المسلمين يجب أن يدور في فلك أحكام الشريعة، وأن يسعى إلى تحقيق مقاصدها. وهذا واضح في العديد من الآيات الكريمة، منها قوله ـ سبحانه ـ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[1] . وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾[2] المسلم لا يستطيع أن يرضى بالحكم في أي شأن إذا كان ذلك الحكم يخالف الحكم الثابت في دين الله ـ تعالى ـ ولا شك أن علماءنا قد وضعوا الكثير من القواعد، وبلوروا الكثير من المفاهيم، التي تساعد على التفريق على نحو جيد بين الدين والفقه والتاريخ. إن فرائض الإسلام كالصلاة والصيام والحج والزكاة، وإن المحرمات المتفق عليها مثل حرمة شرب الخمر وأكل الخنزير والزنا والربا وقتل النفس والميسر... إن الاعتقاد بما ذكرناه من الدين الذي لا يحل لأي مجلس تشريعي مهما كانت نسبة فوزه في الانتخابات أن يتجاهله أو يغير أحكامه. أما التفصيلات والتفريعات في هذه الأمور وغيرها، مما يعود إلى الاختلاف في فهم النصوص أو الترجيح بينها، أو يعود إلى عدم وجود نص فيه، فإن هذه مناط الاختلاف بين أهل العلم، فقد يختلفون في فعل: هل هو من أركان الصلاة أو من واجباتها أو شروطها؟ وقد يختلفون في صورة من صور البيع: هل هي صحيحة أو هي فاسدة. وهكذا.. إن هذا من الفقه الذي للمشرِّع مندوحة فيه حيث إن له أن يأخذ بقول فقيه، ويعرض عن قول فقيه آخر، على ما هو واضح ومعروف.

أما التاريخ، فإنه للعبرة والعظة أقرب، لأنه عبارة عن اجتهادات وممارسات ووقائع حصلت في مرحلة سابقة من أشخاص كان يتفاعلون مع الوحي، وهم في ذلك

---

(1) سورة النساء: (٦٥).

(2) سورة الأحزاب: (٣٦).

التفاعل قد يصيبون، وقد يخطئون لكن عطاء التاريخ لا يكون إلا ناقصاً، ومن ثم فإن قراءته يجب أن تكون للاسترشاد، وليس لإرساء النظم والقوانين.

يظن بعض الناس أن الديموقراطية تعني تفويض كل شيء للشعب، وهذا ليس بصحيح، حيث إن هناك أموراً في أوضاع الأمم لا يستطيع من يحصل حتى على الأغلبية الساحقة أن يغيرها، ومن ثم فإن قولنا بوجود ثوابت في التشريع ليس شيئاً لا نظير له، ففي الديموقراطيات الغربية ـ مثلاً ـ فكر سائد بوجود معايير وقيم لا تمس من قبل القوانين بأي شكل من الأشكال. إنها أشياء تمثل شخصية الأمة، وتشكل الناظم الذي ينظم شؤونها، ومن ثم فإن من يحصل على الأغلبية، لا يحق له أن يحكم الناس بما شاء وكيفما شاء. ومن هنا فإن قطعيات التشريع واستعلاءها على صلاحيات البشر، تحمي الدولة من عبث المواطنين، وتحمي المواطنين من تسلط الدولة، كما أنها تحمي الأقلية من عسف الأكثرية.

السؤال والإشكال الذي ينبغي على الخطاب الإسلامي أن يجيب عليه بوضوح يتعلق بما يجب، أو يباح فعله في المجال السياسي من قبل مسلمين يُـحَكمون بغير شرع الله، أو يحكمهم أناس غير مسلمين؟

إذا اتفقنا أن أسلوب الانقلابات والثورات المسلحة من أجل الإصلاح أو من أجل تطبيق الشريعة، هو أمر غير مجدٍ، وضرره إذا نجح أكبر من نفعه، بل ربما أدى إلى ارتكاب جرائم خطيرة. إذا اتفقنا على هذا، فما الميدان الذي يبقى مفتوحاً من الناحية العملية، وما نوعية الحركة التي يجيزها الفقه من أجل تحقيق ذلك؟

حتى تتضح الصورة أكثر نقول: المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلاً ـ يعدون نحواً من سبعة أو ثمانية ملايين شخص، أي إن نسبتهم لا تصل إلى ٣٪ من عدد السكان هناك، وهم يرغبون في أن يكون لهم تمثيل سياسي مناسب، وبعضهم يطمح إلى

أن تكون أمريكا بعد قرن من الزمان دولة إسلامية، ولها دستور إسلامي، فبماذا ينصحون؟

على الغالب سيقال لهم: ادعوا إلى الله ـ تعالى ـ بإخلاص وعزيمة حتى يكثر المسلمون. وعليكم أن تعملوا على نحو موازٍ على تحسين أوضاع الجالية حتى تصبح أفضل تعليماً، كما أن عليكم أن ترصوا صفوفكم وتوحدوا كلمتكم، وتدخلوا الانتخابات هناك على أنكم كتلة واحدة حتى تستطيعوا شغل أكبر عدد ممكن من مقاعد «الكونجرس» . المسلمون هناك حين يفعلون ذلك يكونون قد أعطوا الموافقة على قواعد الممارسة السياسية، ومنها الإقرار بحق الشعب في التشريع، وضرورة طاعة من يلي الأمر هناك مهما كانت ديانته ووضعيته وميوله. وقد نجد من يقول: إن ذلك يعني الرضا بالحكم بغير ما شرع الله، وهذا لا يصح.

وربما كان الجواب: إن السياسة في الرؤية الإسلامية تكون من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الخير والصلاح ودفع أكبر قدر من الشر والفساد. وهذا على ما يبدو يتحقق من خلال العمل بالنصيحة التي أشرنا إليها. والبديل عن هذا التوجه سيكون استكانة المسلمين وعدم تمكنهم من التأثير في القرار هناك، مما يجعل تعرضهم للضغوط والمشكلات أكبر، كما يجعل إمكانية نشر الدعوة وحماية المصالح الإسلامية أقل؛ وهذا هو المفهوم المباشر لقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1] وقوله: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[2] . إذا انتهينا إلى إقرار هذا، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: هل يمكن توجيه هذه النصيحة إلى المسلمين الذين يعيشون في مجتمع إسلامي، لكنهم يحكمون في كثير ممن أمورهم بغير ما أنزل الله أو أن الأمر يختلف.؟

---

(1) سورة البقرة: (٢٨٦).

(2) سورة التغابن: (١٦).

وإذا كانت هذه الوضعية تختلف عن تلك فبماذا يُنصح هؤلاء؟

الحقيقة أن فيما ذكرناه تبسيطاً مخلاً للمسألة، حيث إن هناك الكثير من الاعتبارات والكثير من التفاصيل، لكن لا بد ـ في كل الأحوال ـ من اهتمام القائمين على الخطاب الإسلامي بهذه القضية، حتى نحمي الأجيال الجديدة من التورط في أعمال عنف وتخريب بحجة السعي إلى الإصلاح من جهة، ونحميهم من جهة أخرى من الاستكانة والخمول وترك العمل على إقامة شرع الله وتحقيق مصالح الأمة. وإن الإجابة على هذه التساؤلات لا تتم من غير اجتهاد فقهاء كل بلد على حدة فيما يصلح حالهم. وهم في حاجة حتى يصلوا إلى الحكم الصحيح إلى توسيع دائرة التشاور والتداول مع المختصين بالشؤون السياسية والاقتصادية والدولية حتى يتيقنوا أنهم من خلال اجتهاداتهم يساعدون فعلاً على دفع البلاد نحو ما هو أصلح وأرشد.

ج ـ تستمد «الديموقراطية» قوتها في نظر الغرب من كونها تتيح أفضل الفرص لتطابق سياسات الدولة واستخدام ما لديها من سلطة ونفوذ مع ما يؤمن به الناس من مبادئ، وما يتطلعون إليه من إنجازات. ومع أن الذي ثبت أن تفريغ الديموقراطية من مضامينها لتصبح شكلاً أجوف بدون أي معنى، هو أمر وارد بل كثير الحدوث إلا أنه لا يمكن للخطاب الإسلامي وللحاكم المسلم أيضاً تجاهل هذا الأمر أو القفز عليه، لأنه بات يشكل جزءاً من ثقافة عالمية، تزداد اتساعاً على الرغم من الأضرار التي لحقت به من وراء السياسات الغربية في السنوات الخمس الأخيرة.

نحن المسلمين نرى ـ كما هو معروف ـ أن واجب الحاكم المسلم لا يقتصر على مساعدة الناس على تحسين أوضاعهم وتحقيق طموحاتهم فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى الدعوة إلى الخير وحماية المجتمع من المفسدين والمضلين، إلى جانب ترسيخ الفضيلة ودفع الناس في اتجاه وضعية يكونون فيها أقرب إلى الله ـ تعالى ـ من خلال فعل الواجبات وترك المعاصي. هنا تكمن السياسة والتي هي عبارة عن نشاط في مساحة

تقع بين العقيدة والقوة، أو بين المبدأ والسلطة. إن استخدام السلطة والهيمنة في حمل الناس على الخير وردعهم عن الشر، يجب أن يحسب دائماً بدقة متناهية وبفطنة وشفافية، إذ إن عدم فعل ذلك قد يؤدي إلى وجود مجتمع يمتثل ظاهراً لحكم الله ـ تعالى ـ الذي تفرضه الدولة المسلمة، لكنه في مشاعره وسلوكه الشخصي بعيد عن التدين والإخلاص للمبادئ التي تقوم عليها الدولة. وهذا الكلام يقال أيضاً للدعاة والعلماء وأهل الحسبة. من الصعب أن تحتفظ أي جهة رسمية أو شعبية بجاذبية مبادئها وعقائدها إذا أفرطت في استخدام القوة، أو تجاهلت أوضاع الناس واتجاهاتهم الفكرية وتطلعاتهم. إنها مهمة شاقة جداً، ولكن ليس هناك بدائل أخرى. وقد يساعد في إنجاز هذه المهمة أن يركز الخطاب الإسلامي على ما يحتاجه الناس في أمور دنياهم، وما يحسِّن أوضاعهم المعيشية، ويحقق تكافؤ الفرص أمامهم على أفضل وجه ممكن. وقد دلت تجارب حديثة في العديد من البلاد الإسلامية أن اهتمام الدعاة وأهل الخير بإصلاح معاش الناس، يقربهم من التدين، ويعيدهم إلى جذورهم. وكلما استطاع الدعاة إشعار الناس بأنهم لا يفرضون قيمهم عليهم، ولا يستقوون بأحد ضدهم، ولا يقومون باستغلال بعض القوانين للضغط عليهم ـ كانت استجابة الناس للدعوة أكبر.

د ـ على مدار التاريخ الإسلامي كانت قيمة «العدل» أعظم القيم شأناً في حسِّ المسلم؛ فإذا ذُكر سلطان من سلاطين المسلمين بالخير، فإن عدله وإنصافه وشدته في الحق، تكون من أكثر ما يمنحه التميز على غيره. وليس في هذا ما يستغرب. وهناك من النصوص ما يدل على أن تحقيق العدل من أعظم ما أرسل الرسل ـ عليهم السلام ـ من أجله، على نحو ما نجده في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [1] وقوله: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [2] . إن

---

(1) سورة الحديد: (٢٥).

(2) سورة الشورى: (١٥).

مركزية العدل في حسِّ المسلم جعلت تحقيقه في الرعية شيئاً يستحق التضحية فعلاً، حتى لو أن الحاكم حقق العدل مع تركه للشورى، فإن ذلك يقبل منه، لأن الناس إذا شعروا بأن الدولة تعطي كل ذي حق حقه، وشعروا أنها تتخذ في الشأن العام القرارات الصائبة، فإن ذلك يجعلهم لا يتوقفون عند كيفية اتخاذ تلك القرارات، وهل صدرت عن تشاور، أو عن انفراد واستبداد بالرأي. ومن هنا فإن كثيراً من صناع الخطاب الإسلامي، لا يتحدثون عن الشورى بعمق وتأكيد، لأن قلوبهم معلقة بذلك السلطان القوي الحازم والصارم الحريص على إقامة شعائر الدين، وعلى إيصال الحقوق إلى أصحابها دون محاباة لأحد. وهذا شجع على طرح فكرة «المستبد العادل» . ولما كانت الأمة في حالة مقاومة وتعبئة واستهداف من قبل خصومها، فإن الذي يفضله الحسّ الإسلامي دائماً هو دولة أشبه بالإمبراطورية وذات نظام شديد المركزية. إن الشورى وتوسيع صلاحيات الأقاليم، تظهر الحاكم في مظهر الشخص الضعيف ناقص الاستقلال ومحدود التصرف. والحقيقة أن هذا الموقف يحتاج في ضوء تجربتنا التاريخية وفي ضوء شواهد الواقع المحلي والعالمي إلى مراجعة وتنظير جديد. إن قيمة الشورى في الإسلام قيمة عليا، بل هي حجر الزاوية في النظام السياسي الإسلامي، وإنه لا يصح تهميشها في الحياة العامة لأي سبب من الأسباب. وإن ما يظهر في مشاورة الحاكم لغيره من ضعف في اتخاذ القرار على المدى القريب يشكل أهم نقطة قوة لديه على المدى البعيد، حيث يتحمّل مسؤولية اتخاذ القرار عدد كبير من أخيار المسلمين. وهذه نقطة مهمة للغاية. وهذا غير ما في الشورى من بركة استمزاج الآراء ومحاولة الوصول إلى أفضل موقف ممكن. إن كيان الدولة ـ أي دولة ـ اليوم يعد غاية في التعقيد، إنها ليست عبارة عن شخص تختاره الأمة، وتفوضه في إدارة شؤون البلد، فإذا أحسنت اختياره، حسن اختياره لأعوانه، وضمنت بالتالي سلامة عمل الدولة كلها. إن الدولة في بعض البلدان الإسلامية الكبيرة، قد تصل إلى مليون أو أكثر من الناس، وإن الشورى الموسعة والرقابة الفعالة والمحاسبة الصارمة هي الضامن الحقيقي لحسن سير عمل الدولة

كلها. وإن الدولة كلما تضخمت صارت إدارتها عن طريق التحكم المركزي أصعب وأقل جدوى، وصار تفويض المزيد من الصلاحيات للأقاليم والمناطق أدعى إلى تحقيق النزاهة، في عمل الدولة، وأدعى إلى توسيع قاعدة المشاركة في الرأي والتنفيذ من قبل أعداد كبيرة من الناس.

في شؤون السياسة يستحب دائماً الوضوح وقطع دابر ما يؤدي إلى الجدل واللغط؛ ومن المتفق عليه أن الحاكم مهما كان عادلاً ونزيهاً فإنه سيظل هناك من يطعن في عدله، ويفسر بعض قراراته على نحو يسيء إليه. ولم يسلم الخلفاء الراشدون من بعض هذا. ومن هنا فإن طريقة اتخاذ القرار تقلل إلى حد بعيد من الشائعات المغرضة، أو تزيد فيها، وحين يتخذ أي قرار بمشاركة عدد كبير من الناس، فإن الجدل يخف حول جدواه وحول ما فيه من العدل والإنصاف.

ويمكننا أن نقول: إن الأدبيات التي تستحسن فكرة أو نظام « المستبد العادل » ينقصها إدراك ما بين الوضعين من تناقض عميق، حيث إن على المرء أن يختار بين أن يكون عادلاً وبين أن يكون مستبداً؛ لأن أخذ رأي الناس في الشأن العام يعد مظهراً من مظاهر العدل ومحفزاً على نشره بين المواطنين. إن من طبيعة الدولة ـ أي دولة ـ التمدد وحب الاستيلاء والتوسع، وإن تهذيب هذه الطبيعة وضبطها يحتاج إلى المزيد من «المأسسة» في المجتمع المسلم والمزيد من الرقابة والمتابعة وحرية النقد. إن هذه الوضعية لا تعجب الكثيرين لأنها تفوت عليهم بعض المصالح، لكنها بحق تعد صمام أمان أمام استغلال السلطة وتسخيرها لتحقيق منافع شخصية على حساب الكثرة الكاثرة، مما يمهد الطريق لانتشار النعرات وقيام الثورات وتآكل الدولة من الداخل؛ وهذا ما لا نرضاه لأي بلد مسلم.

هـ ـ لا يكتمل التنظير للوعي السياسي ولتجديد الخطاب الإسلامي في هذا المجال من غير التأكيد على شيء مهم، هو أن الساحة الفكرية تعجّ الآن بالكثير الكثير

من الأقوال والآراء والأفكار والمقترحات الساعية إلى تشريح الواقع السياسي للأمة وبيان اعتلالاته وانسداداته ومحاولة تطويره والنهوض به. ومن الطبيعي أن يعكس ما هو سائد من تداول فكري كلِّ القوى الثقافية والسياسية الموجودة في عالمنا الإسلامي. ومن المهم الاطلاع على كل ذلك ومحاولة الخروج بمستخلصات واضحة منه. وهذا ينبغي أن يكون مقدمة لقيام المفكرين المسلمين ببحوث ودراسات معمقة في مسائل تداول السلطة وتنظيم الشورى والمعارضة واستقامة القضاء واستقلاله ومكافحة الفساد... وإلى جانب هذا فإن على البحوث والدراسات أن تركز على ثلاث نقاط جوهرية، وأن تجيب على الأسئلة المتعلقة بها:

أـ تاريخ الأمة السياسي المملوء بالقهر والانشقاق والانقسام والفتن، لماذا حدث ذلك في أمة تعتقد أن الشورى والعدل والرحمة وإحقاق الحق ووحدة الكلمة ونصرة المظلوم ـ قيم أساسية، يجب أن تسود في كل جوانب حياتها؟

* هل هو التعلق بالدنيا والجري خلف شهوة السلطة والغفلة عن الآخرة؟.

* هل هي قلة الخبرة بإدارة الناس وضعف التنظيم لآليات الممارسة السياسية؟

* هل هي التحديات الكبرى التي واجهت الكثير من الدول الإسلامية، فألجأتها إلى تجاوز الحدود والآداب الإسلامية، وشغلتها عن ممارسة النقد الذاتي؟.

* هل هي المركزية الشديدة في زمان يصعب فيه التواصل بين أجزاء الإمبراطورية؟ أو هو تفويض صلاحيات واسعة لولاة وقادة إقليميين ليسوا أهلاً لها، ولم يحسنوا استخدامها؟ أم ماذا ؟.

إن التعامل المجمل مع تاريخ طويل جداً كتاريخنا لم يعد مجدياً. كما أن الكلام المرتجل من غير بحث ولا درس ولا توثيق، لا يشكل أي إسهام في فهم ما جرى وأخذ العبرة منه.

ب ـ لماذا تفرغ الهياكل والأطر والمؤسسات السياسية من مضامينها ومقاصدها في معظم الدول الإسلامية؟

هناك أحزاب وانتخابات وبرلمانات وهيئات وتيارات وصحف معارضة وأخرى محايدة، وهناك قبل ذلك دساتير فيها مواد ممتازة، وهي في وضعيتها العامة لا تختلف كثيراً عن دساتير الدول المتقدمة، لكن حين تنظر إلى الواقع، فإنك لا تجد لكل ما ذكرناه التأثير المرتجى في نهضة الأمة وحفظ الحقوق والكرامات. لماذا يحدث كل هذا؟ هل لأن ما تمت إقامته من مؤسسات وهيئات، وما تم إقراره من قوانين ومواثيق، لم يكن صادراً عن قناعة حقيقية وإنما تم تحت ممارسة ضغوط كبيرة من هنا وهناك؟ أو أن الأمر يعود إلى أمية المجتمعات الإسلامية وفقرها وضعف وعيها السياسي، مما يجعلها لا تتمكن من القيام بدورها في الممارسة السياسية؟ أو أن السبب في ذلك يعود إلى الآخر المتربص خارج الحدود والذي يرى في تفعيل المؤسسات والنظم السياسية لدى المسلمين مصدر ضرر له؟ أو أن هناك أسباباً أخرى لم نستطع إلى الآن اكتشافها وتحديدها؟ أو أن السبب هو مزيج من كل ما ذكرناه؟ إذا كان الأمر كذلك فما وزن كل سبب بالمقارنة مع الأسباب الأخرى؟

ج ـ نحن نعاني من فقر مدقع في البحوث والدراسات والمفاهيم المتعلقة بشيئين مهمين: سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق وطبائع الأشياء. ولا يشكل المجال السياسي استثناء من هذا، بل إن فقرنا فيه أشد. إن للدولة طبيعتها، وإن للعمل السياسي طبيعته الخاصة، كما أن له خصائصه وميزاته وتحدياته وإكراهاته. ومن ولجه، وأراد الاستمرار فيه، فعليه أن يتحمل تبعات ذلك الاستمرار، وهي في حال ضعف الأمة كبيرة جداً. ولا يستطيع أي سياسي أن يُرضي كل الناس، ولا أن يبتعد عـن الشـبه والخلافيـات، كما يفعل مدرس أو داعية أو مزارع، لأن السياسة قائمة على الموازنات ومراعاة

الأولويات والتغلب على الصعوبات، وفهم هذه الأمور وتقديرها، يختلف فيه الناس اختلافاً عريضاً.

كثيرون أولئك الذين يملكون ألسنة حادة على حكوماتهم ما داموا في المعارضة، فإذا دار الزمان، وصاروا في السلطة، تغيرت لهجتهم، وصار ديدنهم الحديث عن الأعذار والمسوغات والصعوبات، وصاروا أقل مثالية وأكثر واقعية. وهذا شيء غير جيد، لأنه ينبئ عن قصور في الفهم والخبرة، أو عن قصور في التدين والمروءة، أو عن خلل في هذا وذاك.

في كل مجال من المجالات ما هو طبيعي، وما هو غير طبيعي. والمطلوب دائماً أن نمتلك ما نفرق به بينهما، وإلا وقعنا في العسف والاضطراب. ومعرفة السنن وفهم الفطرة التي فطر الله ـ تعالى ـ الأشياء عليها، تشكل أفضل منهج للوقوف على كل ذلك.

خاتمة

أحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ الذي أعانني على إنجاز هذا الكتاب، ليخرج على الصورة التي بين يدي القارئ الآن. وإني أود أن أؤكد هنا على أن ما نقوله على صعيد استيعاب واقع الخطاب الإسلامي، وما نقوله على صعيد تجديده والنهوض به، لا يعدو أن يكون من قبيل الاجتهاد الفردي، والذي يعبر أكثر من أي شيء آخر عن وجهة نظر شخصية، لا يمكن أبداً إلا أن تكون مشوبة بشيء من النقص والابتسار؛ ولكن إذا وفِّق المرء لأن يبذل قصارى جهده في استجلاء الأمور، ووفِّق بعد ذلك لأن يقول ما يعتقد ـ فقد نال من خير الله الكثير. وهذا ما أرجو أن أكون قد حظيت بقدر حسن منه.

إن مسائل الخطاب الإسلامي كثيرة التفريعات والتشعبات، وإن توفية البحث حقه في أي مسألة من تلك المسائل، يحتاج إلى عدد من الباحثين المؤهلين، إذا ما أردنا الاستيفاء وتقليب الأمر على كل وجوهه والخوض في جل تفاصيله. وأود هنا أن أسجل اعتذاري عما في هذا الكتاب من تعميم للأحكام وقصور في إدراك بعض الفروقات بين خطاب إسلامي وآخر، مع أنني كنت أحاول دائماً أن أكون دقيقاً قدر استطاعتي، لكن لأسباب موضوعية، فإننا سنظل نشعر أننا وقعنا فيما نأبى. والكمال لله وحده. في كثير من الأحيان تكون لنا مطالب متناقضة، حيث إننا لا نلقي بالاً للكتاب الذي ليس فيه اجتهاد ولا تجديد. فإذا وجدنا كتاباً، بذل فيه كاتبه جهداً من أجل قول شيء غير مطروق أو غير مألوف، وقفنا منه موقف الخائف أو المشكك أو الطاعن.. ولا ريب ـ كما قالوا ـ أن من ألّف فقد استهدف ـ أي صار هدفاً ـ ولكن علينا أن نحاول الابتعاد عن الاتهام والمحاسبة على النوايا وتحميل الكلام ما لا يحتمل، وأن نعمد عوضاً عن ذلك إلى حمل الكلام على أحسن محامله ومقارعة الحجة بالحجة

وتمحيص البحث بالبحث، ورد الفكرة بالفكرة، وإلا ساد الادعاء، وطغت الغوغائية، ومع هذا وذاك تنطمس معالم الحقيقة.

إننا لن نشهد اليوم الذي نشعر فيه أننا بلغنا الغاية فيما نسعى إليه من تجديد خطابنا، وسيظل الباب مفتوحاً أمام الكثير من القول والكثير من التنظير، ولكن علينا دائماً ألا نبتعد عن الأصول، كما أن علينا ألا نفقد الاتجاه.

هذا وأسأل الله ـ تعالى ـ بمنه وكرمه أن ينفع إخواني القراء بهذا الكتاب، وأن يجعله ذخراً لي يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؛ وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

- ❖ مراجع مختارة
- ❖ فهرس الأفكار والمقولات العامة
- ❖ فهرس الموضوعات

مراجع مختارة

- أزمة الثقافة الإسلامية ـ هشام جعيط. بيروت ـ دار الطليعة، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠م.
- أزمة العقل المسلم ـ د. عبد الحميد أبو سليمان ـ عمّان ـ مكتبة المنار، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- إشكاليات الخطاب العربي المعاصر ـ د.كمال عبد اللطيف و د. نصر عارف، دمشق ـ دار الفكر. الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- أوهام النخبة ـ د. علي حرب. بيروت ـ المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثانية عام ١٩٩٨م.
- بحثاً عن عالم أفضل ـ كارل بوبر ـ ترجمة أحمد مستجير. القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٦م.
- بحوث ومناقشات المؤتمر الذي أقامه مركز القاهرة لحقوق الإنسان في باريس عام ٢٠٠٣م حول سبل تجديد الخطاب الإسلامي « انظر موقع المركز على الانترنت » .
- جذور أزمة المثقف في الوطن العربي ـ د. أحمد موصللي و د. لؤي الصافي. دمشق ـ دار الفكر. الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- الحادي عشر من أيلول « سبتمر » ٢٠٠١م ـ حوارات فكرية ـ أجراها د. وحيد تاجا. دمشق ـ دار الفكر، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٣هـ.
- حوار الحضارات ـ إدريس هاني. بيروت ـ المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٢م.

- حوار الحضارات ـ إشكالية التصادم وآفاق الحوار ـ عطية الويشي. الكويت ـ مكتبة المنار، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- الحوار والصدام في الثقافة العربية المعاصرة ـ د.حامد خليل. دمشق ـ مدى للثقافة والنشر. الطبعة الأولى عام ٢٠٠١م.
- الخطاب العربي المعاصر ـ فادي إسماعيل. الرياض ـ الدار العالمية للكتاب الإسلامي الطبعة الثانية عام ١٤١٣هـ.
- الخطر الإسلامي بين الوهم الواقع ـ جون اسبيزيتو ـ ترجمة هيثم عرفات. سورية ـ دار الحوار. الطبعة الأولى عام ٢٠٠٢م.
- العنف والخطاب الديني في مصر ـ د. شحاته صيام. القاهرة ـ سينا للنشر عام ١٩٩٤م.
- كيف نصنع المستقبل؟ ـ روجيه جارودي ـ ترجمة د. منى طلبة ـ ود. أنور مغيث. القاهرة ـ دار الشروق الطبعة الثانية عام ١٤٢١هـ.
- لماذا أخفقت النهضة العربية؟ د. محمد الوقيدي ود. أحميدة النيفر. دمشق ـ دار الفكر الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
- المجتمع العربي في القرن العشرين ـ د. حليم بركات. بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠م.
- المحاكمة والإرهاب: عقلية التخوين في الخطاب العربي المعاصر ـ تركي ربيعو. بيروت: رياض الريس للنشر. الطبعة الأولى عام ٢٠٠١م.
- المرايا المحدبة: من البينوية إلى التفكيك ـ د. عبد العزيز حمودة. الكويت ـ عالم المعرفة ـ العدد ٢٣٢. عام ١٤١٨هـ.
- نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي

نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. الطبعة الأولى عام ٢٠٠١م.

- نقد السياسة: الدين والدولة ـ د. برهان غليون. بيروت ـ الدار العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية عام ١٩٩٣م.
- الوعي الذاتي ـ د. برهان غليون. بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية عام ١٩٩٢م.

المجلات والدوريات:

- جريدة المستقبل ـ لبنان. في السابع من تشرين الأول عام ٢٠٠٣م. مقال للدكتور رضوان السيد.
- السياسة الدولية ـ عدد (١٥٠) ـ في تشرين الأول عام ٢٠٠٢م القاهرة.
- شؤون الأوسط ـ العدد(١٠٨). خريف عام ٢٠٠٢م. بيروت.
- المجلة العربية للعلوم والدراسات الإنسانية ـ عدد (٥٠) السنة الثالثة عشرة. الكويت.
- المستقبل العربي: الأعداد: (١٤٦، ١٦٧، ١٦٩) وعام ١٩٩٣م . بيروت.
- المستقبلية: فصلية متخصصة بالدراسات المستقبلية وقضايا الفكر الإنساني ـ العدد الأول عام ١٤٢١هـ بيروت.
- المنطلق ـ العدد (٦٢). جمادى الثانية ١٤١٠هـ. بيروت.

فهرس الأفكار والمقولات العامة

حول الخطاب الإسلامي:

- يستطيع الخطاب الإسلامي تخفيف الحساسية نحوه من خلال التخفيف من حدته وحديته في معالجة القضايا المختلفة.
- إن الجنوح إلى العملية في الطرح يكبح جموح التنظير، ويحد من مهارشات المتشبعين بالمنهج السجالي.
- كثيراً ما يتم إلغاء حق الاختلاف باسم المحافظة على وحدة الكلمة ووحدة الصف.
- بمجرد أن يفكر صانع الخطاب في جعل خطابه مؤثراً، فإنه يضع نفسه على بداية طريق، ينزلق فيه نحو المبالغة في الطرح، والهيمنة غير المشروعة، ما لم يكن شديد الحذر.
- من الإسلاميين من يكون سوداوي المزاج، فيميل إلى صياغة خطاب كارثي قانط ومحبط.
- حين يخطئ العالم من غير قصد، فإن خطأه يكون على حافة الصواب أو متصلاً به.
- العالم الحق هو الذي يبصر ما لدى مخالفيه من الصواب، كما يدرك ما لديهم من الخطأ.
- العودة المبالغ فيها إلى التاريخ، قد تؤدي إلى حجب الواقع. وإن مهمتنا، الأساسية ليست فهم التاريخ وإنما النهوض بالواقع.

- تجديد الخطاب الإسلامي مطلوب بشرط أن يظل بعد تجديده إسلامياً بكل معنى الكلمة.
- من الواضح أن أخطر ما تعانيه الأمة من أزمات، لم ينشأ بسبب القصور في فهم الوحي، وإنما بسبب ترك العمل بما هو واضح وصريح من قطعياته.
- القراءة المنهجية لنصوص الوحي تقتضي أن نحاول فهم النصوص الظنية الدلالة في إطار ما هو قطعي ومتفق عليه منها.
- إن تطوير بعض قواعد تفسير النصوص يظل أمراً وارداً، لكن بشرط أن يقوم بذلك أهل الاختصاص، وهم الأصوليون.
- إذا قمنا بتجديد الخطاب الإسلامي ونحن في حالة خوف أو اضطرار، فإن تجديدنا سيكون مصدراً للتشويش والبلبلة، كما سيكون مبتسراً.
- من المؤسف أن يتخذ كثير من المسلمين من الاعتقاد بأن الأرزاق مقسومة مثبطاً عن البحث عن أسباب الفقر في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً!.
- إن مهمة العقيدة أن تضعنا على أول الطريق الصحيح؛ لكن وسيلة النقل التي سنستخدمها في السير يجب أن تكون من صنع أيدينا.
- إن الذين يعيبون على الخطاب الإسلامي نزوعه إلى الشمولية، إنما يعيبون في الحقيقة الوجهة العامة للأديان كافة.
- إن الكلام الذي يعني كل شيء، لا يعني أي شيء.
- إن الذي سيغير نوعية الحياة الإسلامية، هو تلك الإضافات الصغيرة والخطوات المتواضعة التي نجدها هنا وهناك.
- حجب أجزاء مهمة من النصوص والقواعد الإسلامية من أجل الاقتراب من الآخر، يُفقد من يفعل ذلك المصداقية.

- المسافة التي نتركها بيننا وبين الآخرين هي عين المسافة التي تسوغ استمرارنا بوصفنا أصحاب رسالة متميزة.
- حين يكون وجودك كامناً في شيء من الأشياء، فإنه لا يكون أمامك سبيل سوى اختياره.

الخطاب الإسلامي وأحداث « ١١ أيلول » :

- أسوأ ما في أحداث « ١١ أيلول » أنها ساعدت على تشكيل صورة ذهنية، تربط بين الإسلام وبين قتل الأبرياء وإتلاف الأموال من غير أي شعور بأدنى مسؤولية.
- إن الإحساس بالظلم وليس التباين العقدي هو الذي دفع ويدفع إلى قيام أعمال عنف ضد الغربيين وغيرهم.
- يبدو أنه سيظل هناك من يسيء فهم النصوص، ويستدل بها استدلالاً خاطئاً، وليس لدينا أي وسيلة لقطع دابر ذلك على نحو نهائي.
- الافتقار إلى رؤية سياسية ناضجة يشكل أساساً للاندفاع نحو استخدام العنف وسيلة للتغير.
- لدى الشباب قابلية قوية للخلط بين استخدام السلاح في صد العدوان، وبين استخدامه في إحداث تفجيرات داخلية.
- أحداث « ١١ أيلول » أيقظت وعي الغربيين نحو الإسلام، فازداد عدد الداخلين فيه، كما ازداد عدد المهاجمين له والمشنعين عليه.
- إن النتائج التي ترتبت على أحداث « ١١ أيلول » زادت في أعداد المؤمنين بصواب العمل السلمي المتدرج في إصلاح أحوال الأمة.
- إن أحداث « ١١ أيلول » حطمت ما كانت تتحصن به الدول الضعيفة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ تقرير المصير.
- مع أن الأمة كلها تضررت من أحداث « ١١ أيلول » إلا أن الخطاب الإسلامي بكل أطيافه يعد المتضرر الأكبر.

- إن كثيراً من القائمين على الخطابات غير الإسلامية وجدوا في مهاجمة الجماعات الإسلامية الغالية فرصة لمهاجمة الإسلام نفسه.
- علينا أن نعترف أن الخطاب الإسلامي لا يمتلك المهارة الكافية لإظهار ما لديه من انتماء وطني وقومي.
- إن من الصعب أن يكون الإسلام عزيزاً منيعاً في أوطان ذليلة أو خربة أو متخلفة.
- قد أثبت الحاملون للفكرة الإسلامية أنهم أفضل من يدافعون عن أوطانهم في أوان الشدة، وحين يكون المطلوب هو بذل الروح.
- إن من غير الممكن إنشاء جدار قوي في وجوه الغزاة الطامعين من غير التسليم بثوابت الإسلام وقطعياته من قبل كل الفرقاء.
- إن على الخطاب الإسلامي والإعلام العربي والإسلامي العمل على نحو مكثف على شرح الأسباب التي تجعل العنف يتجه نحو الغربيين دون غيرهم.
- سوف يدهش كثير من الأمريكيين إذا تناهى إلى علمهم أن الناس في مناطق كثيرة من العالم لا يرون في أمريكا نموذجاً للعدالة والإحسان والتمسك بالمبادئ.
- يتزايد الشعور العالمي بأن أمريكا باتت تشكل عبئاً على البشرية أكثر من أن تشكل نموذجاً لها.
- إذا كان الوعي بالذات فرعاً عن الوعي بالآخر، فإن الذي يشوه صورة عدوه، يقوم على نحوٍ ما بتشويه صورته أمام نفسه.
- كلما رأينا الآخرين على ما هم عليه في واقع الأمر، فإن ذلك يكون أعون لنا على رؤية أنفسنا على ما هي عليه.

- إن المشكلات الأساسية القائمة بيننا وبين الغرب هي مشكلات مع الحكومات الغربية، وليست مع شعوبها.
- شيء جوهري أن نفرق بين ما نحن في حاجة إليه من علوم الغرب ونظمه، وبين التبعية السياسية والإعلامية والاقتصادية التي تقوض بنيان الأمة.
- الغلو في فهم الرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية هو الذي يؤسس لمجابهة غير متكافئة مع الغرب.
- إننا أصحاب رسالة نريد نشرها في العالمين، وإن التوتر الدولي لا يخدم هذه الإرادة.

من نحن؟

- ستظل حاجة الإنسان إلى شيء عقلي وروحي يستند إليه في مغامرة الوجود شيئاً في غاية الأهمية.
- لا تكمن القيمة الحقيقية للإيمان فيما نقوله عن أهميته، ولكن فيما يفعله الإيمان في سلوكنا وأخلاقنا.
- يكفي للإحساس بنشوة النصر أن نشعر أننا نمضي قدماً نحوه.
- إن العقيدة تدفع باستمرار نحو التشبث بدرجة من المثالية والتعالي على المطالب الاستهلاكية للحياة اليومية.
- إن المزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية لن يكون كافياً لتوفير غطاء ثقافي كاف لتلبية الأشواق الروحية للإنسان.
- بعد مخاض طويل تبين لكثير من المثقفين أن التقدم الإيماني والارتقاء الخلقي من الأمور التي ينبغي أن تمنح الأولوية في أي حركة نهضوية.
- إن الانتماء لدينا ليس عنصرياً، وإنما هو جهد دائب من أجل التماهي مع العناصر والسمات التي جعلت من أمة الإسلام أمة من دون الناس.
- إن هويتنا هي ما ينطبع في مرآة عقولنا بوصفه انعكاساً لوعينا بديننا وتاريخنا وأهدافنا.
- حين تكون الأمة في حالة غلبة وازدهار، فإنها تنشغل بمباهج النصر عن طرح الأسئلة المتعلقة بهويتها وانتمائها.
- سؤال: «من نحن؟» من الأسئلة الصعبة لأن الإجابة عليه ذات امتدادات وتشعبات واسعة، ولهذا فالإجابة عنه لا تكون أبداً تامة وحاسمة.

- أفضل الأجوبة على سؤال الهوية، هو ذلك الجواب الذي يتمثل في الإنجازات الخلقية والعقلية والصناعية والعمرانية.
- الإبداع في الإنجاز حين يتم في هدي الشريعة الغراء هو نفسه إبداع في تجديد الهوية وإحيائها.
- القيمة الجوهرية للمعرفة تكمن في قدرتها على نفع العباد ومساعدتهم على إصلاح أوضاعهم.
- لن تكون العودة إلى التراث ذات جدوى إذا لم تكن من أجل فحصه وتحليله وفهم نقاط قوته وضعفه.
- إن قراءة التراث بالجملة، وإصدار الأحكام العامة عليه، تضر أكثر مما تنفع.
- علينا ألا نسمح للطريق القديم بأن يمنعنا من شق طريق جديد، يحقق للأمة الخير ما دام لا يتناقض مع الثوابت والأصول.
- إذا عرفنا الداء، فقد نجد الدواء في فكرة قديمة، وقد نجده في فكرة جديدة.
- غموض الأوضاع القائمة وضبابية الأهداف التي نسعى إليها، يؤديان إلى التوظيف العشوائي للتراث.
- قد لا يتمكن التراث من تغذية هوية الأمة ما لم يتعرض للنقد والتمحيص، وما لم يعرض بأسلوب جديد.
- النموذج الذي تقدمه الحضارة الغربية للعيش شديد الإغراء، لكنه مجافٍ لروح الثقافة الإسلامية ومقاصدها.
- ستصبح ثقافتنا عالمية حين تمتلك الجاذبية الكافية للفت نظر الباحثين عن مخرج للأزمة العالمية الراهنة.

في فقه الأزمة:

- إن توصيفنا لأزمات الأمة، سيعني على مستوى ما نوعاً من التوصيف لمشكلات العمل الدعوي والخيري وكل ما يوصف على أنه من مهام الصفوة.
- إن تجديد رؤانا الإصلاحية سيظل غير ذي معنى ما لم يتحسن إدراكنا لما نريد إصلاحه.
- الفهم العميق للواقع يعني نوعاً من التقييم له، وهذا يحتاج إلى أن نمتلك معايير علمية محددة.
- أخطر أسباب الخلاف بين الباحثين ليس ما يدفع إليه البحث الحر، لكن ما تدفع إليه شبكة مصالح الباحث أو المفكر.
- حين يتعود الإنسان الخضوع والامتثال القسري، فإن رد فعله على المشكلات يصبح مشكلة، تضاف إلى مشكلاته.
- تدل التجربة التاريخية أن قسماً كبيراً من الناس ينجذبون إلى الجديد، دون أن يملكوا القدرة على فحصه واتخاذ موقف راشد منه.
- إن الأمة تحتاج من أجل المحافظة على هويتها إلى الإبداع في تنظيم الحياة وشغل وعي الناس بالأشياء الجديدة والمفيدة.
- العقيدة الفعّالة هي التي يشعر صاحبها أنها دليله وملاذه في الشدائد والصعاب.
- أزمة التفكير لدينا اليوم هي في جوهرها أزمة معرفة وأزمة قراءة.
- يظل العقل مجوفاً وفارغاً ما لم يتم ملؤه بالمعارف الجيدة والمنهجيات السديدة.

- التحدي الذي يواجهنا يتمثل في جعل القراءة جزءاً من السلوك اليومي للإنسان المسلم.
- الإنفاق على البحث العلمي يعني ـ في جملة ما يعنيه ـ وجود شريحة جيدة من المجتمع، تشتغل في مهن راقية، تتصل بالمعرفة والإبداع والاختراع.
- إذا لم نتحول من الاستثمار في التجارة إلى الصناعة، فإننا لن نجد المحرِّض على السخاء في الإنفاق على البحث والتطوير.
- الشيء الذي يتحدانا هو أن نعيش بالإسلام وللإسلام. وهذا أكبر من تحدي الموت في سبيل الإسلام.
- إنها لمأساة أن تجد في بعض البلدان الإسلامية قضاة يحكمون لمن يدفع لهم أموالاً أكثر!.
- كثير من شبابنا رسبوا في امتحان العولمة، فضاع منهم الاتجاه، وضيعوا الهدف الأسمى.
- إن ضعف الالتزام لدى المعلم سيجعله يعرض عن التحدث في أمور كثيرة تعدّ حيوية لاستقامة الناشئة.

الإصلاح: مفاهيم وشروط:

- إن مما نتطلع إليه من المعرفة والقوة والرفاهية والمال والراحة.. هو دائماً أكثر مما هو متاح، وأكثر مما هو مسموح به.
- حاجة الناس إلى المزيد من الظروف المواتية هو في الحقيقة مطلب عالمي بسبب ما فطر الله عليه الناس من طلاقة الإرادة وقوة الرغبة في الاستزادة.
- مهما عانت أمتنا، وكابدت، فإنها لم تفقد الاتجاه، ولها في أصولها وثوابتها ما يرشدها دائماً إلى طريق الفلاح والنجاح.
- إن حرصنا على انطلاق مسيرة الإصلاح واستمرارها، يتطلب منا أن نجعل من العمل الدؤوب واعتماد المراجعة والنقد الذاتي جزءاً من أسلوب حياتنا.
- يضيق كثير من الناس ذرعاً باختلاف المصلحين، لأنهم لا يعرفون الأسباب التي تجعل من الاختلاف أمراً يصعب تجنبه وتلافيه.
- يسارع كثير من أبناء الدعوات وطلاب العلم إلى إرجاع الخلافات بين القيادات الفكرية والدعوية إلى اتباع الهوى والرضوخ للرغبة. وهذا شأن من لا يريد أن يبحث أو يفكر في أسباب الخلاف.
- إن اعتمادنا في فهم الواقع على نظم الدلالة والمصابة أصلاً بالقصور الذاتي، وعلى التعريفات والمصطلحات الموصوفة دائماً بالتحيز ـ يجعل اختلافنا في حجم المشكلات التي نعاني منها أمراً لا مفر منه.
- الخلفية الثقافية لداعية الإصلاح تتحكم بمشاعره واهتماماته نحو القضايا المختلفة.

- أنا أعتقد أن الذي ينبغي أن يثير الدهشة هو اتفاق المصلحين، وليس اختلافهم.
- لابد أن نمرن أنفسنا على التوقف من أجل بلورة ما تم الاتفاق عليه، وبلورة ما لا يقبل أي اتفاق بالإضافة إلى ما يحتاج إلى المزيد من البحث والدرس.
- ما زال الفكر الإسلامي المعاصر مرتبكاً حيال تحديد شروط النهضة ومتطلباتها.
- ما دمنا مختلفين في تشخيص الواقع، فإن من العسير علينا أن نتفق على ما علينا عمله من أجل إصلاح هذا الواقع.
- يصعب أن نلتقي ما دام كل واحد منا ينظر إلى تصوراته وحلوله على أنها شيء ناضج ومكتمل.
- كثيرون منا يتعاملون مع مشكلات طارئة ومعقدة بشعارات ونظريات جاهزة ومتقادمة!.
- ظلت الحضارة القائدة والمتفوقة على مدار التاريخ قادرة على إيقاع الآخرين في الحيرة والارتباك.
- حضارة الغرب تبدو في نظر الأمم النامية في مظهر المنافس والمستولي المخيف، ومظهر الملهم والمنقذ من ويلات التخلف في آن واحد!.
- يأنس الوعي البشري بالتراث وبالسوابق التاريخية ليتخذ منها ملاذاً من ضغط التدفق الثقافي الأجنبي.
- إن الدولة تعكس كل ألوان الطيف الاجتماعي، وهذا يجعلها تسمح لكثير من الناس أن يروا فجوات وفروقات بين سلوكاتها، وبين ما يعتقدون أنه التدين الصحيح.

- إن على أي حركة إصلاحية جادة أن تهتم بتنشئة « المسلم الرسالي » فنحن على هذه الأرض من أجل عبادة الله ومن أجل نشر كلمته في العالمين.
- امتيازنا عبارة عن خدمة نقدمها للعالم، وليس فوقية عنصرية بغيضة.
- إن وعي الناس يزداد تفتحاً على مصالحهم يوماً بعد يوم؛ ومن شأن هذا النوع من التفتح أن يقلل من قيمة ما هو رمزي ومعنوي لصالح ما هو نفعي وعملي.
- إن أي إطار أو نظام يثبت اليوم عدم فاعليته، سوف يزهد فيه الناس مهما كان لصيقاً بمعتقداتهم أو تراثهم.
- إن أي نظام يكتسب حيويته وفاعليته، من الناس القائمين على تطبيقه، ويجعلون له بالتالي قيمة ومعنى.
- إن الفرد المسلم هو محور الإصلاح وغايته، فإذا لم يتفاعل مع الطروحات الإصلاحية، فإنها ستظل باهتة ومعطّلة.
- لا يملك معظم الناس الأهلية المطلوبة للتمييز بين حل وحل، ومن ثم فإنهم يتفاعلون مع الحلول التي تحظى بدعاية إعلامية أكبر.
- إن ارتكاز الخطاب الإسلامي على بنية إعلامية ممتازة يشكل شرطاً أساسياً لنجاحه في ترويج الحلول الحضارية التي يقدمها ذلك الخطاب.
- إدراك المشكلات يحتاج إلى علم لا يقل أهمية عن العلم الذي يحتاجه حلها وعلاجها.
- نحن مطالبون بتكوين إرادة مستقلة وشخصية إسلامية متميزة من غير أن يؤدي ذلك إلى إضعاف تواصلنا مع المعطيات والمنجزات الحضارية الحديثة.

- يستهدف التركيز على المسائل الروحية والأخلاقية حماية روح المدنية الإسلامية من أن تقع أسيرة للمدنية الغربية.
- حين تقع مدنية أسيرة لمدنية أخرى، فإن أبناءها يصبحون أشبه بركاب طائرة مخطوفة.
- إن تأويل الإسلام إلى درجة جعله يتوافق مع معظم ما يقوله الآخرون، يجعل الدفاع عنه من غير أي معنى.
- إن الهرولة لإثبات المرونة والرغبة في الاقتراب من الغرب، تقلع مصداقيتنا من جذورها!.
- حتى نعرف ما الذي بقي علينا من الطريق، فإن علينا أن نعرف ماذا قطعنا منه.
- نحن في حاجة إلى أن ندرب أذهاننا على اكتشاف الأشياء المشرقة في حياتنا.
- يشعر المسلمون على نحو متزايد أنهم جزء من منظومة كبرى، وأن في إمكانهم أن يستفيدوا من هذا العالم وأن يفيدوه.
- الحركة الجيدة تراكم في العادة من الإنجازات ما لا يكون مديناً للفكر أو الوعي المنظم.
- سيظل عمل الصحوة محدود القيمة والفائدة ما لم يمكن تعميمه على أوسع نطاق.
- على مدار التاريخ كنا نعاني من عجز في أعداد المطلوبين لتبليغ الدعوة وتفقيه الناس وتوعيتهم.
- تحرير المجتمع من الركود يحتاج إلى تعميم التفكير المنهجي ونشر الأفكار الإيجابية والعملية الجيدة.

- يجب أن يفهم الناس بطريقة واضحة حجم الفرق بين الواقع الفكري الذي هم فيه، والواقع الفكري الذي يجب أن يصيروا إليه.
- إن أي حركة إصلاحية تفتقد البعد الشعبي، تفقد في الحقيقة أهداف الإصلاح ووسائله في آن واحد.
- لا يستطيع الخطاب الإسلامي الزعم باحتكار الرؤية الإصلاحية، كما أنه لا يملك إلا القليل من الأدوات التي تمكنه من تعميم رؤاه ومشروعاته.
- حتى نبحث عن الأطر التي تجمعنا من جديد، فلا بد من الاعتراف بوجود خلافات جدية حول قضايا الإصلاح وأولوياته داخل الإطار الإسلامي وخارجه.
- ليس الاختلاف في الطرح هو الخطأ، لكن الخطأ يكمن في تجاهله وإهماله، ومن ثم العجز عن احتوائه وتحويله إلى مصدر إثراء عوضاً عن أن يكون مصدراً للشرذمة والفرقة.
- حين نتصدى لمعالجة مشكلة وطنية كبرى كالبطالة أو إدمان المخدرات، فإن علينا أن ننحي خلافاتنا الفكرية والسياسية جانباً وإلا وقعنا في أوحال المتاجرة بمصائب الأمة من حيث لا ندري.
- ليس من المهم حتى نحصل على إنجاز مشترك أن نقوّم الأمور تقويماً واحداً، ولكن يكفي أن تكون الأشياء التي تثير اهتمامنا واحدة.
- من بركات العمل أنه يؤطر نشاط العقل، ويحيل على الواقع وإمكاناته، كما يدل على صعوباته وممانعاته.
- حين نصاب بالترهل والتسيب فإن تأثير المساعدات القادمة من الآخرين سيكون بين الضعيف والمعدوم.

- يظل تأثير الفكر مهما كان عظيماً ومواكباً، محدوداً إذا ما قورن بالمؤثرات المادية والتقنية.
- يجب أن نفرق بين استيعاب الواقع والتكيف معه وبين مسايرته وخلع الشرعية عليه.
- ما دمنا نعتقد أن الأصل في الحياة هو التغير وليس الجمود، فإن علينا أن ننظر إلى الخطاب الإسلامي على أنه شيء نامٍ ومتجدد.

الخطاب الثقافي

- كل ما يكثر تداوله، تكثر التباساته، وتتباين التصورات حوله، وكأن شدة الظهور تشكل مصدراً لبزوغ الخفاء.
- إن انحطاط أي أمة يعني انحطاط الأنساق المكونة لثقافتها أو انحطاط معظم تلك الأنساق.
- لا يستحق طالب العلم لقب مثقف ما لم تكن اهتماماته متجاوزة لحدود مصلحته الخاصة.
- يحتاج الخطاب الإسلامي إلى المزيد من التركيز والعمق، وإلا فقد الكثير من قدرته على التأثير في المستقبل.
- إن التباين بين الثقافة الإسلامية والثقافة السائدة، يؤسس لمشروعية النقد، ويجعله من المهمات الكبرى للمثقف المسلم.
- حين يتحلى خصمك بالأخلاق التي كنت أولى منه بالتحلي بها، فإنه يفاقم التحديات التي تواجهك، ويجعل منافستك أقل تكافؤاً.
- إن ملامح المشهد الثقافي تظل متداخلة كتداخل الألوان في لوحة زيتية، ومن ثم فإنه يظل قابلاً لقراءات متعددة.
- يبتعد المثقف عن الرؤية الموضوعية حين يضع نفسه في سياق يجعل منه حليفاً للمستفيدين من الأوضاع الحاضرة أو عدواً لهم.
- القيام لله ـ تعالى ـ بالقسط يتطلب منا أن نترك مسافة بين انتماءاتنا السياسية والحزبية.... وبين حقل التنظير لواقع الأمة ولما عليها أن تفعله من أجل الارتقاء به.

- السؤال الذي يقلقني، ولا أجد له إجابة شافية، هو: كيف ننقذ ثقافتنا دون أن نشعر أننا نجلد ذواتنا، ونطفئ جذوة الأمل في نفوسنا؟.
- ليس من حق أي أمة أن تقول: إنها في أسوأ حال؛ لأن الأسوأ لم يقع بعد.
- إن اللجوء إلى المعلومات والأرقام قد يعصمنا من أن نقع فريسة لأمزجتنا، لكنه مع هذا كثيراً ما يكون للتعويض عن فقد الرؤى الكبرى.
- حتى لا نتحول من أطباء معالجين إلى جلادين، فإن علينا أن نغني ثقافة الممكن من خلال عرض الكثير من الحلول ونشر الكثير من البدائل.
- بما أن الثقافات تتكون بطريقة غير واعية، فإن من المتوقع لكل ثقافة أن تتطور في بعض الأحيان خارج مسلماتها وثوابتها.
- إن مفاهيم التجديد وآلياته إن لم تظل في حالة من التجدد المستمر، فإنها مع الأيام تتحول إلى شيء يحتاج إلى تجديد.
- محاصرة الشرور في زماننا يجب أن تتم عن طريق نشر الخير والحضور المكثف لأهله في كل مجال من مجالات الحياة.
- إن الحداثة حين تتحول إلى مذهب تفقد روحها ومعناها بوصفها طريقة في الإبداع والابتكار وأسلوباً في النظر إلى الأشياء من زوايا مختلفة.
- ترك لنا السابقون الإطار والحافز والمثال. وتبرز أهمية ما تركوه في زماننا حيث يعيش العالم في حاضر بائس في قيمه فقير بالمرجعيات الأساسية والعقول العظيمة.
- الثقافة السائدة في بلادنا قد لا تصلح من غير بعض التغيير أساساً لنهضة

جديدة، لكنها تقدم ـ على الأقل ـ الأمان من العدمية والشك العام ورذيلة اللامبالاة.

- مضت سنة الله ـ تعالى ـ في عباده أن يكون أسوأ ما يتعرضون له شيئاً من صنع أيديهم ونزعات نفوسهم.
- من الواجب أن نسلط وعينا على المشكلات التي نواجهها بسبب أخطائنا وخطايانا، وليس على الحجارة التي توضع في طريقنا.
- سنظل في حاجة إلى أبطال يرفعون الرايات، ويقدمون النماذج في التأبي على التحول من موقع الرائد إلى موقف الموظف أو المنتفع.
- تكمن عظمة الأفكار في قدرتها على الرفرفة وفي تعبيرها عن الكرامة الشخصية وعن حرية الإدراك والقرار.
- حين ينكفئ المثقف على نفسه لأنه يعتقد أنه يعيش في مجتمع جاهل أو ميؤوس منه، فإنه يحكم على نفسه بالعزلة والتهميش والاغتراب.
- يحتاج صانع الخطاب إلى العثور على نقطة توازن، تحميه من العزلة والغربة والفوقية، ويتمكن من خلالها في الوقت نفسه من الاحتفاظ بمسافة، تحول بينه وبين اندماج وعيه في الأوضاع السائدة.
- يحظى نجوم الفن والطرب والرياضة ورجال الأعمال بمتابعة شعبية تفوق المتابعة لرافعي مشاعل المعرفة وموقدي مصابيح الفكر. وهذا يفرض علينا أن ندرك من جديد ما بقي لنا من دوائر التأثير.
- يعترف الناس ـ عادة ـ للمثقف بالريادة، ويتوقعون الإرشاد والمعونة منه.
- حين يتخلى المثقف المسلم عن مسؤولياته فإنه يخسر الحقوق الأدبية للريادة. وربما نظر إليه الناس على أنه ضيف ثقيل على المشهد الثقافي.

- في أعماق الحسّ الإسلامي نوع من التردد في منح المصداقية لكل من يعاني من تصدع ظاهر بين ما يفعله وبين ما يقوله، ويدعو إليه.
- ليس هناك أنفع من أن نوجد تقاليد ثقافية، يشعر معها الفرد العادي بالمسؤولية تجاه تعليم نفسه وتوجيهها.
- لنحاول في مجال التثقيف أن نضع الناس على أول الطريق، ونحثهم على أن يمضوا بعد ذلك في التفكير والاستقصاء والتعلم إلى آخر المشوار.
- ليس من الصواب أن نتعامل مع الأفكار على أنها ثوابت لا يصح التفريط بها؛ إنها أقرب إلى أن تكون أدوات للفهم وتشخيص الواقع واستشراف المستقبل.
- الحراسة المشددة على الأفكار، تدفع بها في طريق التقادم، وتجعل استمرارها شيئاً متعسفاً، ثم تؤول إلى السقوط.
- لا تولد الأفكار دائماً بشكل طبيعي، وإنما تحتاج إلى بيئة وتحريض ورعاية ومتابعة.
- إن تراكم هموم الحاضر ومتطلباته على كثير من المسلمين يصرفهم عن التطلع إلى المستقبل والعمل من أجله.
- مضت سنة الله ـ تعالى ـ في الخلق أن تكون معظم التحولات في حياتنا قائمة على قاعدة من المعطيات الماضية والحاضرة.
- إن قراءتنا المتعمقة للماضي ومحاولة صوغ فرضيات المستقبل تهدفان إلى شيء واحد، هو تحديد مسؤوليات الحاضر.
- من مسؤوليات المثقفين تدريب الناس من خلال الممارسة على التعامل مع خطاب يطرح الاحتمالات والبدائل، وينشر روح الاحتياط تجاه المخاطر المحتملة.

- نحن جميعاً في حاجة إلى أن نحلم، وذلك لأننا مهددون دائماً بأن نعيش من غير أمل ولا تطلع إلى أي مستقبل.
- إن التفكير الخيالي ورسم الصور الجميلة لنا وللأمة، يحصن الطموحات الكبرى في خضم مواجهاتنا للتحديات والعقبات.
- استثمار اللحظة الحاضرة وتوظيف الإمكانية المتاحة هو الطريق السريع إلى المستقبل الزاهر للأفراد والمجتمعات.
- إن من ألد أعداء الثقافة المستقبلية الغرق في الاستهلاك والإذعان للرغبات.
- الاسترسال في الخطأ هو المشكلة الكبرى التي تواجه الجميع.

الخطاب الأخلاقي والاجتماعي:

- لا يستحق تجمع بشري اسم « مجتمع » إلا إذا كان يملك العقيدة والفكرة الجامعة والأساس الأخلاقي لطموحاته وعلاقاته.
- تعاني الأمة اليوم من خطابات جديدة تؤسس لاتجاهات ثقافية وسلوكية، لا تعطي للاعتبارات الأخلاقية الاهتمام المطلوب.
- في الأسرة يتعلم الطفل الفرق بين ما يليق وما لا يليق، وبين ما يجوز وما لا يجوز. وفيها تتشكل اتجاهاته القيمية وأولوياته الأخلاقية.
- التحدي الذي يواجه صانعي الخطاب الإسلامي هو أن يجعلوا ما يعدونه أولوية قيمية وأخلاقية أولويةً لدى الناس.
- سنظل عاجزين عن قيادة التغيير ما لم نجعل الناس يهجسون بما يقرؤون ويسمعون، ويتأملون في موقفهم منه.
- ليست السياسة هي التي تخترع للمجتمع قيمه وترتيبه، ولكنها تستند إلى ما عنده منها.
- لا تحافظ الحاسة الأخلاقية على قدرتها على الحث والكف ما لم تعزَّز بالمواقف الأخلاقية المتتابعة.
- إن التجرد من « الأنا » الصغيرة شرط أساسي لحدوث اليقظة وإحساس الواحد منا بأنه مسؤول عن صحوة الجميع وخير الكل.
- إن جوهر المجتمع المتمدن يتمثل في اتساع مشاركة الفرد في الحياة العامة، وتمكينه من أن يكون له صوت حر في شؤون بلده.

- إن العنف يملك جاذبيته وإغراءاته الذاتية، ولذا فإن الاندفاع إليه سهل، وعلى الناس أن يقوموا بالكثير حتى لا ينزلقوا إليه.
- من المهم ألا يشعر أحد أنه تم حصره في الزاوية الضيقة، ولم يترك أمامه سوى خيار واحد.
- جاء في حديث « القصعة » أن المعاناة الأساسية للمسلمين ستكون في انحطاط « الكيف » وانخفاض النوعية والافتقار إلى الجودة.
- في الرؤية الإسلامية أن الإنسان يظل من غير الهداية الربانية قاصراً عن فهم مصالحه وحاجاته الحقيقية.
- النزوع إلى التفرد والحاجة إلى العيش في جماعة ـ مجتمع ـ يوجدان داخل شخصية الإنسان نوعاً من الصراع.
- الركود الاجتماعي مع ما يؤمنه من الشعور باليقين والثبات وما يوفِّره عناء التكيف مع الأوضاع الجديدة إلا أنه إذا طال يؤدي في النهاية إلى تعفن المجتمع وتحلله من الداخل.
- إن دعم الأقرباء لينالوا ما ليس لهم، يشكل خطورة بالغة على الحياة المدنية النقية والصالحة.
- شدة الضغط الاجتماعي ولّدت لدى كثير من الشباب نزوعاً معاكساً نحو الأنانية والزهد في كل ما هو من قبيل الشأن العام.
- ينبغي أن نعتمد « الحوار » أساساً لتسوية التفاوت الثقافي بين الأجيال عوضاً عن السخرية والتهكم والتجاهل.

الخطاب السياسي:

- لم ترتبك البشرية على مدار تاريخها الطويل في أمر ارتباكها في مسائل الخطاب السياسي وإقامة الهياكل التي تدير شؤون المجتمع.
- إن التفسير الصحيح لتاريخنا السياسي ينبغي أن يقوم على ما تقتضيه طبيعة الدولة من تصرفات بوصفها مركزاً للموازنات ومواجهة التحديات.
- لم تركز النصوص على إقامة الدولة وإنما ركزت على تبليغ الرسالة والتقوى والإحسان وخوف الله ـ تعالى ـ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. بوصفها أسساً للحياة العامة.
- مهما كانت الدولة تقية ونقية، فإن بعض تصرفات رجالها سيظل موضوعاً للتساؤل والاحتجاج، على ما نراه في تاريخ الراشدين وغيرهم.
- من المهم أن يشعر كل المشتغلين بالشأن السياسي أن الإسلام يوفر أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم، كما يسمح بتوفير مجال للتسويات التي يحتاجها تسيير الشأن العام.
- حين تكون حساسية المشتغلين بالسياسة من الإسلاميين شديدة نحو النقد، فإنهم يرسلون رسالة باعتقادهم بقدسية اجتهاداتهم السياسية والخلط بين المبادئ وبين المواقف والمصالح الانتخابية...
- على من يخوض غمار السياسة أن يكون مستعداً لسماع الكثير من التقول حول حياته الشخصية وحول مبادئه وبرامجه وأهدافه...
- الزجّ المكثف بالنصوص والأحكام الشرعية في معترك النشاط السياسي، يعرض الطاقة المعنوية للإسلام للاستنفاد، ويحولها من شيء يهدي ويوجه إلى شيء يبدو وكأنه مصدر للنزاع والشقاق.

- المهم أن ننظر إلى الدولة على أنها كيان مستقل شديد التعقيد، ويتمتع بطبيعة خاصة.
- نحن جميعاً في حاجة إلى بناء بيئة ثقافية وقانونية تسّهل الاعتراف بالخطأ، وتجعل محاسبة المخطئ أمراً يسيراً.
- إن الناس يعتقدون أن مشاركتهم في إدارة شأنهم العام، تحمل نوعاً من الضمانة لإصلاح ذلك الشأن وصيانته من الفساد والانحراف.
- إن كل ما صنعه البشر من نظم وأساليب، يظل قاصراً وعاجزاً عن الاستحواذ على الكمال.
- القوة تتمتع بإغراء كبير بما توحي به من إمكانية الحسم السريع.
- إن استخدام السلاح وممارسة العنف وإيقاع الإيذاء الجسدي بالآخرين.. ليست من الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى أي إصلاح.
- من الخطأ أن ننظر إلى استخدام القوة في الإصلاح من زاوية المنفعة والجدوى، وإنما يجب أن ننظر إليه من زاوية المبدأ والحكم والشرعي.
- تبدأ السياسة حيث ينتهي العنف، ويبدأ العنف حيث تنتهي السياسة.
- لا يولد المواطن سيداً كريماً عقلانياً في ممارساته ومواقفه وإنما تغرس هذه المعاني الجليلة في نفوس الناس وعقولهم من خلال السياسات الإدارية والقانونية.
- لا تستطيع أي دولة تأمين كل حاجات الناس والاستجابة لكل رغباتهم، لكنها تسع الجميع من خلال العدل والإنصاف وتحقيق أعلى درجة ممكنة من تكافؤ الفرص.

- حقوق المواطن واجبات على الدولة وحقوق الدولة واجبات على المواطن. وينبغي على كل طرف أن يؤدي ما عليه إذا أراد أن ينال ما يعدُّه حقاً له.
- التشاور واستمزاج الآراء واكتشاف التوجهات، هو العمل الذي يبدأ، ولا ينتهي، لأنه يشكل حجر الزاوية في أي ممارسة سياسية.
- في ظل الاشتباك العالمي الشديد صار بناء نموذج نقي ومستقل في السياسة أو الاقتصاد أمراً في غاية الصعوبة، لكن سيجد الحريص دائماً مساحة لممارسة الخصوصية.
- ينعقد لواء الزعامة لكل فئة تستطيع بلورة نموذج في الحكم يعكس ثوابتها، ويؤمن للبلد تنمية جيدة مع ضمان الحقوق وصيانة كرامة الناس، إلى جانب الحيلولة دون استخدام العنف والاحتراب الأهلي.
- جاذبية الإسلاميين المشتغلين بالسياسة مرتبطة جزئياً بمدى الإخفاقات الناشئة عن تطبيق رؤى وطروحات سياسية منافسة.
- لا تغني الشرعية في المجال السياسي عن الإنجازات، والأيدلوجية لا تسد الثغرات التي يخلفها الإخفاق في الممارسة.
- بين طبيعة العمل السياسي وطبيعة التنظيم السري الكثير من التنافر.
- يفرض العمل السري على أصحابه العزلة عن الناس والظهور بمظهر لا يعبر عن الحقيقة، ولا يتواصل معها.
- حين يشعر المرء أن وضعه غير قانوني، تتولد لديه مشاعر الخوف ومع الخوف تتولد مفاهيم الحصار والدفاع والإحساس بالحيف والظلم، وهذه أنسب وضعية لتوليد السلبية.

- على كل إنسان أن يحتفظ بقدر من « المثالية » حتى لا يقع في براثن الجمود والانحطاط؛ لكن المثالية حين تتجاوز حداً معيناً تصبح مصدراً للأوهام.
- من واجب الحكومات أن توسع المساحة المتاحة للتبليغ والتغيير السملي حتى لا يجد أحد حاجة إلى الانخراط في تنظيم سري، يؤذي من خلاله نفسه وغيره.
- لم يستطع التنظير الفقهي لدى القدماء قيادة حركة الدولة، وإنما كان في معظم الأحيان يمضي في سياقها وركابها.
- إن عطاءات الواقعة التاريخية، لا تكون إلا ناقصة، فمن ثم وجب أن تكون قراءتها للاسترشاد والعبرة، وليس لإرساء النظم والقوانين.
- إن استعلاء قطعيات التشريع على صلاحيات البشر، تحمي الدولة من عبث المواطنين، وتحمي المواطنين من تسلط الدولة، كما أنها تحمي الأقلية من عسف الأكثرية.
- دلتنا الخبرة أن تفريغ الديمقراطية من مضامينها لتصبح شكلاً أجوف، أو مصنعاً للتسلط، ليس بالأمر الصعب، بل هو الأكثر شيوعاً.
- المكمن الحقيقي للسياسة هو تلك المساحة الواقعة بين العقيدة والقوة أو بين المبدأ أو السلطة. والحركة الذكية فيها هي مناط التفريق بين السياسة والقهر.

فهرس الموضوعات